

مشاكل الأقباط فى مصر وحلولها

تأليف دكتور
نبيل لوقا بباوى

- ١ - مشكلة الخط الهمايونى لبناء وترميم الكنائس.
 - ٢ - مشكلة اذاعة القداس وصلاة الجمعة فى الإذاعة والتليفزيون.
 - ٣ - مشكلة إعادة الأوقاف القبطية.
 - ٤ - مشكلة تعداد الأقباط فى مصر والمهجر.
 - ٥ - مشكلة اختيار الوزراء والمناصب المختلفة بناء على معيار الكفاءة بعيدا عن المعيار الطائفى.
 - ٦ - مشكلة المادة الثانية من الدستور باعتبار الشريعة الاسلامية مصدر التشريع.
 - ٧ - مشكلة التجاهل التعليمى والاعلامى لتاريخ الأقباط ضمن تاريخ مصر.
 - ٨ - مشكلة تنقية الخطاب الدينى الإسلامى والمسيحى من التعصب.
 - ٩ - مشكلة تمثيل الأقباط فى البرلمان.
 - ١٠ - مشكلة تعدى المتاسلمين على الأقباط ومكافحة الارهاب داخليا ودوليا.
-

المقدمــــــــــــــــات

الدكتور / أحمد فتحي سرور
رئيس مجلس الشعب

الدكتور / مصطفى الفقي
رئيس لجنة العلاقات الخارجية
بمجلس الشعب

الفنان مكرم حنين

﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ
أَحْسَنُ﴾ (صدق الله العظيم)

(العنكبوت: ٤٦)

يقول الرسول (ﷺ) (استوصوا بالقبط
خيراً فان لكم فيهم نسباً وصهراً)

(أحبوا أعدائكم ، باركوا لاعنيكم ،
أحسنوا الى مبغضيكم ، وصلوا لأجل
الذين يسيئون إليكم ويطردونكم)
(إنجيل متى : إصحاح ٥ : ٤٤)

1

**« إن المجتمع المترابط المتماسك هو
مجتمع الوحدة الوطنية. وأن
مجتمع الوحدة الوطنية يلفظ دعة
الفرقة ويرفض أصوات الفتنة »**

الرئيس / محمد حسنى مبارك

للمسلمين والأقليات

نفس المقتبون ونفس الواجببات

دكتور / محمد سيد طنطاوى

مصر ليست وطناً نعيش فيه

ولكنها وطننا نعيش فيها

قداسة البابا شنودة الثالث

من اقوال الشيخ محمد عبدالرازق فى الوحدة الوطنية فى ثورة ١٩١٩

يا آل عيسى إننا إخوانكم	فدعوا الوشاة وكذبوا النماما
هذه ايادينا وذاك ذمامنا	وجميعكم لا تنقضون ذماما
يا مصر إنا فيك قوم واحد	نحى المسيح ورفع الإسلام
عار علينا والبلاد بلادنا	ان لا نصور النيل والأهرام
ضم الهلال إلى الصليب فمرحباً	بالشارتين تعانقاً وتسليماً
والله ربك إن اتاح لاممة	خيراً غداً فيها الوفاق عميماً



بسم الله الرحمن الرحيم تقديم

قدم لى الأستاذ الدكتور نبيل لوقا بباوى أصول كتاب جديد له بعنوان «مشاكل الأقباط فى مصر والحلول» وعندما طالعت رموس الموضوعات على صفحة غلاف الكتاب، تأكدت كم سيكون مفيداً قراءة مثل هذه القضايا الهامة، وخاصة أنها ستعكس رؤية مفكر قبطى مستنير متعدد المواهب والاهتمامات، وعندما طلب منى تقديم الكتاب للقارئ الكريم شعرت أن الأمر سيتطلب بالضرورة وقتاً كافياً للاطلاع على فصول الكتاب، أعرف أننى لا أستطيع أن أوفره بسهولة وسط الأعباء والمسئوليات العديدة الملقاة على عاتقى، ثم أنه يتطلب بعد ذلك كتابة المقدمة المناسبة وهو ما يحتاج بدوره الى وقت آخر ربما يتعذر على أن أجد سبيلاً ميسوراً ، وكدت أن أعذر عن عدم إستطاعتي الإستجابة لهذا المطلب ، ولكننى رغم كل ذلك ، وجدت من الصعب أن أخذل طلبه، فوعدته لما أراد، على أن يمهلنى الى حين فسحة من الوقت أتحنينها فى أقرب فرصة.

والحق أننى عدت إلى أصول الكتاب فى ساحة لم تبطى ، وذهبت أتصفح الكتاب فى أهم موضوعاته، وأود أن أسجل ابتداء أن صاحب الكتاب هو المسئول عن كل ما يحتويه من آراء وأفكار وأن تقديم الكتاب ليس شهادة بتأييد ما فيه ، ولقد لفت نظرى أن جميع موضوعات الكتاب بلا إستثناء ، تناولها الكتاب بإعتبارها مشكلات : - مشكلة الخط الهمايونى لبناء وترميم الكنائس - ومشكلة إذاعة القداس وصلادة الجمعة فى الإذاعة والتليفزيون - ومشكلة إعادة الاوقاف القبطية - ومشكلة تعداد الأقباط فى مصر والمهجر - ومشكلة إختيار الوزراء والمناصب بمعيار الكفاءة وليس بناء على إنتماء طائفى - ومشكلة المادة الثانية من الدستور باعتبار الشريعة الاسلامية مصدراً للتشريع - ، هكذا الى عشر مشاكل ومع أن النظر الموضوعى إلى كثير من القضايا والمسائل يقتضى عادة فروضاً متعددة لا تقتصر على فرضية أنها «مشكلة» ، إلا أننى تصورت أن إختيار هذا التوصيف لكل موضوع أو مسألة ، جدير بأن يكون أكثر إثارة لاهتمام القارئ ولحرصه على تبين مختلف جوانبه ، ثم تأكد لى هذا

التصور بعد الإطلاع على بعض تلك «المشكلات» فوجدت أنه يتناولها فى إطار فكرى إيجابى وموضوعى ، يطرح فيه المؤلف وجهة نظره لا تخلو فى أكثر من موضوع من دراسة جادة ويبحث متعمق لجوانبه، قد يتتبع فيه أبعاده التاريخية فيمضى قدماً مواكباً لنشئونه ومتابعاً لمراحل تطوره ، حتى يخلص فى النهاية إلى ما استقر عليه الأمر فى الواقع العملى ، وقد تكشف آخر مراحل التطور عن واقع مشكلة، بمقدار ما قد تكشف عن اقتراح بحلول لما يعتقد أنه تبقى منها ، وتشعر أن توصيفه للقضية ووضعها فى إطار «المشكلة» ربما كان تعبيراً عن زاوية الرؤية لأفراد أو لفريق أو طائفة من الناس ربما خالفوا فيه فريقاً آخر ، ، وهنا يتدخل المؤلف بالتأييد إن كان مؤيداً أو يتدخل بالاعتراض إن كان متحفظاً مبيناً حيثياته فى أى من الموقفين، معاتباً أحياناً، ناصحاً فى أحيان أخرى، لكنه يعبر بصدق وإخلاص عن نفسه ورأيه فى كل الأحوال.

ولست أنوى أن أستعرض مع القارئ الكريم فى هذه المقدمة ، ما تناوله المؤلف فى مختلف أبواب كتابه ، ولكننى اجتزئ بالإشارة إلى بعض الأمور ، وأؤكد - قبل أن أذلل إلى ذلك - على حقيقة لا أشك فى أن المؤلف يعرفها ويتوقعها سلفاً بكل تأكيد - فمثل هذا الكتاب ومثل هذه الموضوعات أو «المشكلات» التى تناولها ، لن تلقى صدًى واحداً بل ستلقى بالقطع أصداء متعددة، سوف يتفق معه ناس، ويختلف معه آخرون، أرجو ألا يتوهم أحد من القراء أننى أعنى بهذه العبارة الأخيرة، أنه سيتفق معه الأقباط إنحيازاً إلى مفكر منهم ، ويختلف معه المسلمون فذلك أبعد شئ عن خاطرى ، ولكننى أعتقد أنه فى المسألة الواحدة أو «المشكلة» الواحدة كما يعرضها المؤلف سيكون هناك من الأخوة الأقباط من يتفق مع رأيه وسيكون هناك آخرون لا يتفقون معه ، وسيكون هناك أيضاً ، فى نفس المسألة - من الأخوة المسلمين من يتفق معه ومن يخالفه ، ولا أستبعد نفسى شخصياً من الإتفاق أو الإختلاف مع المؤلف فى هذا الأمر أو ذاك ، ولكن الأمر الذى لن يختلف عليه اثنان فيما أعتقد ، هو أن احترام حرية الرأى وحرية التعبير واحترام الرأى الآخر ، والحق فى الاختلاف مع الآخر ، كل أولئك هو من أعظم سمات الحرية التى يتمتع بها المواطن المصرى فى عهد مبارك ، يعبر عن رأيه الذى يعتقده - والرأى عقيدة - وهو آمن على نفسه ، معترز بإنتمائه إلى

منظومة القيم التي يقوم عليها مجتمعنا المصرى ، وما تكفله لكل مواطن من حقوق وما تقتضيه من كل مواطن من واجبات . فالمصريون جميعاً متساوون - كما قرر الدستور - في الحقوق والواجبات . أما إذا اتضحت هذه الحقيقة كما رجوت ، فإننى أعود إلى الإشارة إلى بعض الأمور التي تبين منهج الكاتب فيما عرضه من مسائل أو «مشاكل».

كان الموضوع الأول الذي اختاره المؤلف للبدء به فى كتابه ، أو «المشكلة» الأولى ، هو مشكلة الخط الهمايوني لبناء وترميم الكنائس ، وقد ذهب يتتبع الموضوع منذ صدره فى عام ١٨٥٦ وخلفية الظروف التاريخية التي ظهرت فيها حين أصدر السلطان العثمانى « عبد المجيد» أول فرمان ينظم عملية ترميم وإنشاء الكنائس لجميع الطوائف المسيحية مجاملة لفرنسا وإنجلترا لوقوفهما إلى جواره وتأييده ضد روسيا ، وهو فرمان المعروف باسم الخط الهمايوني الصادر من السلطان إلى الصدر الأعظم رئيس الوزراء لتنفيذه فى جميع الولايات ، وأهم ما تضمنه هو إقرار المساواة بين أفراد الرعية المواطنين دون تمييز ، وانتخاب البطارقة مدة حياتهم - وهو مطلب مسيحى - والترخيص بإقامة وترميم الكنائس بعد عرض من البطريرك أو رؤساء الملة مع الرسوم الخاصة ، ومن ثم موافقة السلطان ، والمساواة فى الوظائف.

ولا يتوقف المؤلف عند حدود فرمان ولكنه يحرص على تقديم استعراض تاريخى لمختلف العهود والأحداث ، ويشير إلى حكم إسماعيل باشا ١٨٦٣ - ١٨٧٨ الذى كان أكثر تسامحاً ، وكيف كان الخديوى إسماعيل أول حاكم يطلب الباشوية لمسيحى هو نوبار باشا ، ويسجل قيام مسيحيين ومسلمين بإنشاء مساجد وكنائس ومدارس ، ويمضى مع التاريخ ماراً بافتتاح قناة السويس ١٨٦٩ وضرب الأسطول البريطانى للإسكندرية ١٨٨٢ واحتلال القاهرة ، ثم حادث دنشواى ، ثم تعيين بطرس غالى باشا رئيساً للوزارة ثم قتله ، ويتوقف عندما يعتبره أخطر حدث يمس الوحدة الوطنية ، وهو انعقاد مؤتمر قبلى بدعوى من مطران أسيوط وإيعاز من المعتمد البريطانى وما أعقبه من عقد مؤتمر إسلامى لاحتواء الأزمة الطائفية وبحث مطالب « الأمة المصرية» وارتياح المسلمين والأقباط لنتائج المؤتمر الإسلامى . ثم يشير إلى قيام الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ وإعلان الحماية البريطانية على مصر ، وإعلان وعد بلفور ١٩١٧ ،

ويمضى إلى بدء ثورة مصر فى عام ١٩١٩، ويتضح انه لا يروى الأحداث لمجرد تتبع مراحل لتاريخ مصر ولكنه يريد أنه يقرأ فى ثنايا ذلك التاريخ المواقف التى تنبئ عن جذور الوحدة الوطنية، وكيف احتشد الأقباط والمسلمون - مثلاً - ضد الاحتلال البريطانى وافشلوا سياسة « فرق تسد » وكيف اجتمع الأقباط فى الكنيسة المرقسية الكبرى برئاسة القمص باسيليوس لمطالبة رئيس الوزراء القبطى يوسف وهب بالإستقالة وعدم التعاون مع لجنة ملنر. وكيف كان ترابطهم مع المسلمين إبان الحملات الصليبية، وأعرضوا عن النظر إلى الغزاة على أنهم مسيحيون يربطهم بالغزاه دين واحد، بل انضموا لإخوانهم المسلمين فى مكافحة الحملة الصليبية، وحين يتحدث عن شعار مصر للمصريين وقت الثورة العربية يذكر تقدير أحمد عرابى لوطنية الأقباط، وطلبه منح الباشوية لبعضهم. وكيف كان حزب الوفد مثلاً حياً للوحدة الوطنية. وكيف صدرت أحكام الإعدام من سلطات الاحتلال البريطانى ضد الزعماء الوطنيين السبعة وبينهم أربعة من الأقباط قبل أن تضطر إنجلترا تحت ضغط الشعب المصرى للإفراج عن سعد ورفاقه ومن صدرت ضدهم أحكام الإعدام. ثم يعلق المؤلف على ما يريده بعض الأقباط وينادون به فى الداخل والخارج من حرية بناء الكنائس فى أى مكان وأى زمان، فيرى أنه سوف يحدث من المشاكل أكثر مما يحدث من المنافع. ولانشك أن الدولة من جانبها قد قدمت تسهيلات كبيرة فيما يتعلق بالكنائس ودور العبادة، فقد كانت عمليات الترميم تتطلب صدور قرار جمهورى، فأصبح الترخيص بها الآن من صلاحيات السادة المحافظين والمحليات، واقتصر الأمر فى الترخيص ببناء الكنائس على موافقة وزير الداخلية، وصدر قرار من رئيس الجمهورية.

ويعود المؤلف إلى ما يسميه «مشكلة» إذاعة القداى وصلاة الجمعة فى الإذاعة والتليفزيون، وبعد أن يستعرض منجزات ثورة الاتصالات فى مصر وما تم تحقيقه من تقدم كبير فى هذا المجال يشير إلى رغبة بعض الأقباط فى إذاعة القداى يوم الأحد من كل أسبوع من إحدى الكنائس، ويرى أنه يحدث من الضرر أكثر ما يحدث من النفع، نظراً لعدم تفهم بعض الجمهور المسائل اللاهوتية فى المسيحية مثل التثليث والتجسيد والفداء ولاهوت المسيح وصلبه وأسرار الكنيسة.

ومرة أخرى سوف يرى القارئ أن كلمة «مشكلة» لا تعبر عن الوصف الدقيق لما يعنيه المؤلف فى هذه المسألة، كما التعبير عن موضوع إعادة الأوقاف القبطية، الذى تتبع تطوره والقوانين والقرارات التى تحكمه. ورصد المساحات الزراعية موضوع «المشكلة» أو المسألة، ليقرر أنها تمت إعادة تسعين فى المائة من الأراضى الزراعية التى كانت تحت يد وزارة الأوقاف المصرية إلى الأوقاف القبطية، وخمسين فى المائة من العقارات الإثنى عشر ليتمنى فى النهاية سرعة تشكيل اللجان وفحص المستندات.

وعندما يعرض المؤلف فى الباب الخامس لموضوع معايير اختيار الوزراء وشاغلى الوظائف وي طرح معيار الكفاءة - وليس الإلتواء إلى طائفة - يبدأ فيتناول التجربة اللبنانية فى تقسيم المناصب على أساس طائفى للتدليل على المشكلات التى تنجم عن الطائفية كمعيار للإختيار، ثم ينتهى بعد إستعراض تطورات الأحداث فى لبنان منذ الربع الأخير من القرن العشرين، إلى تقسيم المناصب السياسية والتنفيذية والبرلمانية على أساس طائفى قد أدى فى رأى المؤلف إلى الدمار والخراب، وإن كنا لا نوافقه إطلاقاً على عبارات لا تتفق مع منهج البحث العلمى. وكذلك التى جاءت فى سياق الفصل الأول عند حديثه فى بدايته عن التجربة اللبنانية فى تقسيم المناصب. ويخلص الكاتب فى هذا الباب إلى أن من ينادى باعتماد التقسيم والتوزيع الطائفى للمناصب فى مصر، إنما يخلق قنبلة موقوتة يمكن أن تنفجر فى الشعب المصرى، مع التسليم بأن اختيار الوزراء والمسئولين فى مصر لا يتم على أساس الدين، وإنما بناء على عنصر الكفاءة. وأعتقد أنه سوف يختلف معه الكثيرون فيما ذهب إليه من أن الوزراء الأقباط لا يشغلون أنفسهم ببحث أى مشكلة للأقباط.

ومبعث الاختلاف معه يكمن فى التناقض بين ما يبدو أنه يأخذه على الوزراء الأقباط وبين طبيعة عمل الوزير وواجباته ومسئوليته الوزارية، فهو بعضويته فى مجلس الوزراء لا يمثل طائفة كبرت أو صغرت، ويقرر أن الإستعمار البريطانى حاول أثناء وجوده فى مصر خلق معركة وهمية للوقية بين المسلمين والأقباط حين أعلن أن الأقباط يحصلون على وظائف أكثر من نسبة عددهم إلى التعداد العام للشعب المصرى، ومع أن هذا الطرح يؤكد ضمناً أن الموضوع لا يشكل مشكلة فى مصر على

أى وجه من الوجوه، إلا أن عودة المؤلف للتأكيد على أن معيار الاختيار للمناصب هو الكفاءة بعيداً عن الاعتبارات الطائفية الدينية.

وحتى لا تطول هذه المقدمة - وربما طالت بالفعل - فإننا نكتفى بنموذج أخير مما وضعه المؤلف تحت وصف «مشكلة»، ونبادر فنقرر أنه ليس مشكلة على الإطلاق، وهو عين ما انتهى إليه الكاتب نفسه في آخر الباب السادس عن «مشكلة» المادة الثانية من الدستور، باعتبار الشريعة الإسلامية مصدراً للتشريع. ذلك أنه من غير المعقول أن يتم تناول الدستور، وهو أبو القوانين، بعد الاستفتاء عليه وإقراره بما يشبه الإجماع وإصداره، ليشير كائن من كان إلى مادة أو أخرى فليعتبرها مشكلة، أن يقرر أنها تمثل مشكلة وهي تتعلق كغيرها بمسائل وثوابت دستورية بالغة الأهمية لا يجوز التعليق عليها أو ما يبدو وكأنه تحفظ أو اعتراض عليها.

لقد تتبع الكاتب الدساتير المتتالية منذ دستور ١٩٢٣، ودائماً تحت عنوان «ديانة الدولة ومصادر التشريع وحرية العقيدة» وفهم أن النص على أن الإسلام هو دين الدولة لا يعنى أنها لا تعترف بغير الديانة الإسلامية، ولاحظ من مجمل دراسته الموضوعية لهذا العنوان في مختلف الدساتير، دستور ١٩٣٠ والاعلان للدستور فى ١٩٥٣ ودستور ١٩٥٦ ودستور الوحدة ١٩٥٨ ودستور ١٩٦٤، النص على المساواة بين المصريين فى الحقوق و الواجبات، وأنه لا تمييز بسبب الأصل أو اللغة أو الدين، والنص على حرية الاعتقاد وحرية إقامة الشعائر وحماية الدولة لها طبقاً للعادات المرعية فى مصر على ألا يخل ذلك بالنظام العام أو ينافى الآداب. وعندما لم يرد نص فى الدستور على أن الإسلام دين الدولة أو أن اللغة العربية هى اللغة الرسمية أو أن الشريعة الإسلامية مصدر التشريع، كما فى دستور الوحدة، فإن تلك مسلمات رسخت فى المجتمع. ثم جاء دستور ١٩٧١ ينص على أن الشريعة الإسلامية مصدر التشريع، وكانت نتيجة الاستفتاء إقرار الدستور بأغلبية ٩٨٢، ٩٩٪. وفى تعديل الدستور الذى تم فى ١٩٨٠ جاء النص على أن الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع وهنا يقرر المؤلف أن هذا النص فيه حماية للمسيحيين، لأن الشريعة الإسلامية تكفل حرية العقيدة لغير المسلمين من أهل الكتاب تطبيقاً لمبدأ لا إكراه فى الدين، وتطبق على غير

المسلمين شرائع ملتهم فى نطاق الأحوال الشخصية المرتبطة بالعقائد، لذلك صدر قانون الأحوال الشخصية لغير المسلمين المطبق فى نطاق الأحوال الشخصية مثل الزواج والطلاق لأنها مسائل مرتبطة بالعقيدة وشرائع الملة. ويضيف أن نص التعديل الدستورى بمبادئ الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع، ويحقق ما تضمنته بالنسبة للمسيحيين، من أن المسلمين وغير المسلمين متساوون فى الحقوق والواجبات. كذلك فإنه بتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية لا توجد أى شبهة فى أن حق تولى الوظائف والمناصب العامة وحرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية تعد من الحقوق العامة للمصريين سواء المسلمين أو المسيحيين، ولا تمييز بينهم أو تفرقة بسبب الجنس أو اللغة أو الدين أو العقيدة وعلى ذلك فإن نص المادة الثانية من الدستور فيه حماية لغير المسلمين وإن من ينادى بتعديل ذلك النص فهى دعوى فتنة... وفى موضوع آخر يقول : إن ما يهم الأقباط فى مصر هو مسألة الأحوال الشخصية، بأن لا تطبق عليهم الشريعة الإسلامية بل تطبق عليهم شرائعهم الخاصة، وهذا حق أصيل أكدته الديانة الإسلامية.

وهكذا يبين أن الباحث لا يتناول مشكلة بل يتناول قضية، وحتى إن كان يقصد أنها مشكلة بالنسبة للبعض، فقد تكفل بالتصدي لها لبيان وجه الحق والصواب كما يراه، وكما يتفق فى الواقع مع مبادئ الشريعة الإسلامية التى تكفل كل الضمانات للمواطن مسلماً كان أو مسيحياً.

ولسنا بصدد رصد لأبواب الكتاب وما أورده فيه من موضوعات ولكننا نعتقد كما أشرنا من قبل، أن ما طرحه المؤلف من مسائل قدم فيها دراسة ومتابعة واضحة لكثير من عناصرها، سوف يحظى من البعض بتقدير مستحق لما بذله من جهد وما توفره له من معلومات وتوثيق ، وسوف يحظى كذلك بتأييد لجوانب مما قدم من آراء ، ولكنه سوف يواجه من غيرهم بتحفظات كثيرة فى نفس الوقت ، سواء لطرحه قضايا فى إطار مشكلات وليس ثمة مشكلة ، أو لاستنثارته منهج الشك لدى المتلقى فى أسلوب عرضه لتلك المشكلات أو الموضوعات ، أو يواجه بالانكار عليه فيما أبدى من آراء له الحق فى التعبير عنها بحرية ، وللآخرين كل الحق فى الاعتراض عليها جملة وتفصيلاً ، حين يرون أنه نصب من نفسه قاضياً فى قضية يعتقدون أنه أحد أطراف الخصومة فيها ، فلا يملك بهذه المثابة

أن يكون حيث وضع نفسه ، بل قد يرون أنه مارس منفرداً من التحريض على مخالفيه ما لا سبيل إلى مناقضته معه وعندئذ قد يختل ميزان العدل والإنصاف . ومع أن ذلك كله بعض نتائج الخوض فى مسائل بالغة الحساسية ، إلا أنه من المقطوع به أن مؤلف الكتاب يتحمل وحدة مسئولية ما يصدر منه من آراء ، وما يطرح من أفكار ووجهات نظر ، ومن المقطوع به كذلك أن النتائج المشار إليها أنفاً لا ينبغي أن تحول بين صاحب رأى وإبداء رأيه مهما خالف آراء الآخرين ، ولكن بحسبنا أن يلتزم الجميع بالقاعدة الذهبية ، وهى إحدى مقولات بعض فقهاء المسلمين حين قالوا: رأينا صواب يحتمل الخطأ، ورأى غيرنا خطأ يحتمل الصواب فإن كان ذلك كذلك - وهو كذلك - فلا بأس أن يكون احتمال الخطأ هو نقطة التلاقى ، وإلا فإن الاختلاف وإن باعد بين طرفى الرأى ، فهو لا يفسد للود قضية ، شريطة التجرد من أى نزعات سلبية أو التعصب غير العقلانى لهذا الرأى أو ذاك .

ويبقى - رغم كل ما سبق الإشارة إليه - أن هذا الجهد الواضح الذى بذله المؤلف وتناطق به صفحات الكتاب فيما تضمنته من بحوث ودراسات وتوثيق وإحصاءات ورصد دقيق ، مهما اختلفت حوله الآراء ، فإنه جهد جدير بالتقدير والثناء .

دكتور/ أحمد فتحى سرور
رئيس مجلس الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

إن كتاب «مشاكل الأقباط في مصر وحلولها» الذي كتبه الدكتور نبيل لوقا بباوى يمثل صوتاً متوازناً تجاه واحدة من أكثر القضايا التي تهم الوطن المصري وترتبط باستقراره وسلامه الاجتماعي خصوصاً وأنه يتعرض لفترة هامة في العلاقة بين المسلمين والأقباط وهي علاقة ذات خصوصية لأنها تختلف عن علاقة العناصر المكونة لشعوب أخرى ، إذ أن مصرية المسلم والمسيحي تضي على الفوارق الدينية لأن درجة الانصهار البشري والتفاعل السكاني والاندماج الاجتماعي تبدو عالية للغاية لدى الشعب المصري ، ولعلي لا أميل الى الإشارة للوحدة الوطنية من خلال المظاهر الاحتفالية التي تتعامل مع الشأن القبطي من منظور سطحي لا يصل الى أعماق المضمون ، فالعبارات الرنانة والخطب الزعامة والقبلات المتبادلة بين رجل الدين في الجانبين قد تبدو رمزاً بهيجاً ولكنها لا تتجاوز في الغالب حدود المشاكل لتصل إلي الجوهر ، وأعترف أنني قد صرفت جزءاً كبيراً من عمري الدراسي في البحث حول هذه القضية حتى أتخذها موضوعاً لدرجة الدكتوراه التي حصلت عليها من جامعة لندن منذ ربع قرن ، ولقد أدركت دائماً أن المسألة تحتاج الى حلول غير تقليدية يتعرف فيها كل طرف بوضوح على مشاعر الطرف الآخر وهمومه ومصادر القلق لديه كما أن الأمر يحتاج أيضاً الى شيوع ثقافة اجتماعية تكرر مفهوم قبول الآخر والإحساس بالغير ، ولعلي أزعج أن خطوات قد مضت على الطريق - خصوصاً في السنوات الأخيرة - حيث أصبح ملف المسألة مفتوحاً والحوار حولها مطروحاً ولم يعد النقاش فيها محظوراً لأن اكتشاف الأعراض المرضية هو السبيل الى تحديد العلاج الصحيح والقضاء على

(ط)

أسباب الساء ، وتبدو قيمة كتاب الدكتور بباوى من الدور الذى يلعبه صاحبه فى الحياة العامة خصوصاً ما يتصل منها بقضية الوحدة الوطنية ، وسوف يلاحظ القارئ أن العلاقة بين الأقباط والمسلمين فى مصر خضعت دائماً لموجات من المد والجزر والازدهار والانتزواء وفقاً لشخصية الحاكم أو نوعية نظام الحكم أو مساحة الحرية المتاحة ، ولاشك أن الفترة الليبرالية الممتدة بين الثورتين (١٩١٩-١٩٥٢) تمثل العصر الذهبى للوحدة الوطنية تحت عباءة حزب الوفد - حزب الأغلبية - وقد اكتشفنا دائماً أنه كلما اتسعت مساحة المشاركة السياسية وطال قطر دائرة الديمقراطية فإن الوحدة الوطنية تزدهر ويقبل الأقباط على المشاركة فى الحياة العامة بشكل ملحوظ بينما تمثل فترات غياب التعددية عن الحياة السياسية وسيطرة الأحادية على مقاليد الحكم عودة الشعور السلبى الكامن الذى يدفع القبطى الى الابتعاد عن المسرح والاكتفاء بلعب دور خاص فى الحياة الاقتصادية سواء من خلال عمل تجارى أو مهنة حرة وراء الكواليس .

إنني أحي الكاتب والكتاب وأتمنى أن يكون إضافة واعية للمكتبة العربية عسى أن ينتفع به الباحثون ويستأنس به المعنيون بقضية الوحدة الوطنية المصرية باعتبارها الرصيد القوي لمصر الناهضة التى تقوم على تطوير التعليم وتصدير الثقافة وتوطين التكنولوجيا بمشاركة كاملة من أطراف الوطن الواحد دون اعتبار لفروق لا شأن " للمواطنة " بها .

الدكتور

مصطفى الفقى

رئيس لجنة العلاقات الخارجية
بمجلس الشعب

أهداء

أهدى هذا الكتاب لروح والدى المرحوم لوقا بباوى الذى علمنى أن
الوحده الوطنية هى طوق النجاة للشعب المصرى نحو التنمية والمستقبل المزدهر
وعلمنى أن الاسلام دين محبة وسماحه والمسيحية دين محبة وسماحة لماذا اذن
الخلاف؟

فالتعصب من المسلمين أو الاقباط يأكل الأخضر واليابس ولاينفع الا أعداء مصر
أما المحبة فهى تبنى فالمحبة بين المسلمين والاقباط هى مفتاح النصر لهذه الامة
المصرية التى نعشقها جميعا مسلمين وأقباطا وأن المتعصبين من المسلمين
والأقباط هم الخنجر المسموم الذى يستخدمه اعداء مصر لطعن نسيج الأمة
المصرية المكون من نسيج واحد هو النسيج المصرى الذى يجمع المسلمين والاقباط
يرتوون جميعا من نيل مصر مؤكدا ما قاله اللورد كرومر فى تقريره عن مصر
الذى رفعه للتاج البريطانى فى لندن أنه لا يوجد فرق بين المسلم والقبطى فى مصر
فى كل عاداتهم وتقاليدهم وأسلوب حياتهم سوى أن المسلم يتوجه الى المسجد
والقبطى يتوجه الى الكنيسة لعباده الله الواحد .

كما أهدى هذا الكتاب الى الدكتور محمد سيد طنطاوى شيخ الازهر وقداسة البابا
شنوده بطريرك الاقباط اللذين يمثلان بصدق من خلال صداقتهما وترباطهما كل
معانى الحب والمودة والتسامح التى هى حجر الزاوية فى كل من الديانتين
الإسلامية والمسيحية .

دكتور

نبيل لوقا بباوى

شكر

شكرا للرئيس محمد حسنى مبارك مهندس الوحدة الوطنية فقديما
قام مبارك بالطلعة الجوية التى أكسبتنا حرب أكتوبر وبعد أن تولى الحكم
قام بالطلعة الاقتصادية التى حققت لمصر النمو الاقتصادى الواعد وقام
بالطلعة الديمقراطية فى اشراف القضاء على جميع أنواع الانتخابات واليوم
يقوم بالطلعة المصرية للوحدة الوطنية فقد استطاع القضاء على الارهاب
المتأسلم وبذر بذور المحبة فى أرض مصر بين المسلمين والأقباط فنمت بذور
المحبة بعد أن رواها مبارك والشعب المصرى مسلميه ومسيحييه لتتفتح
زهور وورود الوحدة الوطنية .

وأشكر للرئيس مبارك طلعة الحريه الفكرية فلولا المناخ الحر فى الكتابه الذى
أرسى قواعده مبارك لما كنت أجرؤ على فتح ملف القضية القبطيه لبحث
الحلول الواقعيه المتدرجه لمشاكل الأقباط مع الحفاظ على التوازنات أمام
الحكومة والثقافات الموروثة ، ذلك الملف وهو ملف القضية القبطيه لم تجرؤ
اى حكومة على فتحه الا فى عهد مبارك لبحث المشاكل ووضع الحلول
فحتى حكومة سعد زغلول التى نتغنى بالوحده الوطنيه فى أيامها لم تجرؤ
على فتح ملف القضية القبطية بدعوى عدم الصراع وترحيل المشاكل
للحكومات القادمة ولكن فى عهد مبارك تم فتح ملف القضية القبطية وخاصة
مشكلة الأوقاف القبطية والخط الهمايونى وباقى المشاكل المرحلة كما أتوجه
بالشكر الى الأستاذ إبراهيم نافع رئيس مجلس ادارة ورئيس تحرير جريدة
الأهرام والأستاذ أبو السعود إبراهيم نائب رئيس تحرير الأهرام ورئيس قسم
المعلومات والأبحاث والأستاذ بهية عبد المنعم حلاوه رئيس قسم
المعلومات بالأنابة ورئيس قسم المكتبات بجريدة الأهرام لانهم فتحوا لى
مكتبة الأهرام على مصراعها لجمع المادة العلمية والتاريخية والبحثية التى
تخدم هذا الكتاب وسط طوفان الكتب فى شتى محاور المعرفة .

دكتور

نبيل نوحا بباوى

شكرو تقدير

اليوم بمناسبة صدور الطبعة الثالثة من كتاب مشاكل الأقباط فى مصر وحلولها أتوجه بالشكر الى السيد الوزير حسين كامل بهاء الدين وزير التربية والتعليم الذى قام بإنهاء مشكلة التعتيم التعليمى على تاريخ الأقباط ضمن تاريخ مصر حيث تم تجاهل تاريخ الأقباط فى كل الكتب المدرسية والجامعية وسقط تاريخ الأقباط فى فترة الحكم الرومانى لمصر وهى لمدة ستمائة سنة منذ عام ٥٥ م . وهو تاريخ دخول المسيحية إلى مصر على يد مارى مرقس الرسول حتى عام ٦٤٠ م وهو تاريخ دخول الإسلام إلى مصر على يد عمرو بن العاص لذلك تم تشكيل لجنة لدراسة تاريخ الأقباط وتم اصدار فصلين عن تاريخ الأقباط فى مصر ضمن كتاب التاريخ الذى يدرس للصف الأول الإعدادى وعنوانه وطنى مصر الزمان والمكان وكذلك كتاب التاريخ الذى يدرس للصف الأول الثانوى وعنوانه مصر وحضارات العالم القديم وبذلك انتهت مشكلة التعتيم التعليمى عن تاريخ الأقباط فى مصر لأول مره فى التاريخ فى عهد الرئيس مبارك. مهندس الوحدة الوطنية بفضل الذكاء السياسى للدكتور حسين كامل بهاء الدين.

كما أتقدم بالشكر للوزير أحمد ماهر وزير الخارجية لتقريره إرسال الكتاب لجميع السفراء والقناصل بالسفارات بوزارة الخارجية لمعرفة مشاكل الأقباط وأساسها التاريخى وكيفية حلولها.

كما أتقدم بالشكر إلى الدكتور نبيل عثمان رئيس الهيئة العامة للاستعلامات الذى شكل لجنة لدراسة الكتاب ومشاكل الأقباط فى مصر وتقرر إرساله إلى رؤساء المكاتب الإعلامية والمستشارين الإعلاميين بالداخل والخارج وتقرر وضع محتويات الكتاب على الإنترنت الخاص بالهيئة العامة للإستعلامات كمصدر يمكن الرجوع إليه فى مشاكل الأقباط وأساسها وحلولها العقلانية من خلال الدخول على الإنترنت بثلاثة لغات العربية والإنجليزية والفرنسية على عنوان الإنترنت الاتى.

WWW.SIS.GOV. EG

دكتور

نبيل لوقا بباوى

المقدمة

فى فترة الرئيس الراحل السادات حاول استقطاب التيار الدينى من أجل محاربة التيار الناصرى والشيوعى وكانت النتيجة ارتفاع صوت التيار الدينى المتطرف بأسم الاسلام وخلق توترا بين بعض أبناء مصر من المسلمين والاقباط وكان الحل غريبا وهو الزج برموز كثيره من البلد فى الاعتقال ولم يهدأ الحال بهذا الاعتقال بل زادت التوترات والصراعات الطائفية وزاد منحى التطرف الى الحد الذى قضى على الرئيس السادات ذاته فى واقعة المنصه الشهيره .

وتولى الرئيس محمد حسنى مبارك دفعة قيادة السفينة وسط أمواج عالية لدى قلبه من التطرف الإسلامى والتطرف المضاد لدى قلبه من الاقباط بدون سلاح وفى عدم قبول المناخ العام المتوتر وبدأ الرئيس مبارك فى محاولة السيطرة على تصاعد التطرف الدينى باخراج جميع المعتقلين وبدأ فى ضبط ايقاع الحياه للعودة لأيامنا الجميلة والزمن الجميل فى الوحدة الوطنية الذى كنا دائما نتغنى به فى أيام ثورة ١٩١٩م .

وقد استطاع مبارك بفضل خطته الهادئة التى تحكمها رؤيه مستقبلية لهذا البلد العوده الى ضبط ايقاع الوحدة الوطنية وسط الاف التوازنات الملتبحة امام الحكومة ووسط ثقافات موروثة لايمكن تغييرها فى يوم وليله .

ولكن بقيت بعض المشاكل للأقباط من الحكمة أن تحل داخليا لأنها مشاكل داخلية أمام الحكومة مثل أى مشاكل داخلية كمشكلة العشوائيات أو مشكلة اهمال التنمية فى صعيد مصر او مشكلة التصدير وجميعها مشاكل داخلية يجب ان تحل من خلال الشرعية الدستورية والشرعية القانونية بحلول متدرجة للحفاظ على التوازنات أمام الحكومة وعدم استفزاز المزايدى من المتطرفين سواء المسلمين أو الاقباط على ان يكون الحل تحت رايه بيضاء وهى الولاء لمصر من خلال المواطنه وأن الاقباط جزء من نسيج الامه المصرية .

فالاقباط والمسلمون عنصر واحد هو العنصر المصرى وليس عنصرين كما يدعى البعض فلا يوجد عنصران فى مصر ولكن عنصر واحد فالمصريون مصريون قبل دخول الديانة المسيحية فى مصر عام ٥٥م وقبل دخول الديانة الاسلامية مصر فى عام ٦٤٠م وهم كذلك مصريون بعد دخول الديانات لذلك فأن حلول المشاكل يجب أن تكون صناعة مصرية مع رفض التدخل الاجنبى فى العلاقة بين

المصريين سواء اكانوا مسلمين او اقباط لذلك فأن مايفعله بعض المهاجرين من الضغط على ممثليهم في الكونجرس الامريكى لقطع المعونه عن مصر تصرف قد يسمح به المناخ الامريكى من الديمقراطية ولكنه يلقى كل الرفض من نسيج الأمة المصرية المسلمين والاقباط لان قطع المعونه لن يضر المسلمين وحدهم بل سوف يضر الاقباط أيضا علاوة على أنه يخلق مشاعر استفزازية لدى الأمة المصرية اذا تم ذلك لذلك يجب ان يكون حل المشاكل الداخلية صناعة مصرية وليس صناعة اجنبية وخاصة بعد أن وافق الكونجرس الامريكى على قانون الحد من الاضطهاد الدينى وهذا القانون لا يخاطب دولة معينة بل يخاطب جميع دول العالم وهو لحماية حرية الاديان .

وقد ورد فى ديباجة القانون ان المقصود حرية جميع الأديان فى جميع الدول ويؤكد هذا القانون فى القسم الثانى مانصت عليه المادة الثانية من المادة ١٨ من الاعلان العالمى لحقوق الانسان من أن لكل انسان الحق فى حرية الفكر والضمير والدين

وقد تعرض القانون فى الفقره الثالثة من الديباجة لجماعات مسيحية معينة تتعرض للاضطهاد فى بلاد معينة مثل اضطهاد الروم الكاثوليك والانجليين والبروتستانت فى اقطار شيوعية مثل كوبا ولاوس والصين الشعبيه وفى الفقرة الخامسة من الديباجة تعرض لبعض الاقطار الاسلامية تقوم فيها الحكومات باضطهاد غير المسلمين لمسايرة الحركات المتطرفة التى تسعى لافساد العقيدة والثقافة الاسلامية السموه بأضطهاد البهائيين والمسيحيين وخص القانون فى فقرته الخامسة من الديباجة السودان كحكومة متشددة ضد المسيحيين والمسلمين المعتدلين وفى الفقرة السادسة من الديباجة ذكر اضطهاد الصين فى التبت للبوذيه وقد قسم القانون الاضطهاد الدينى الى قسمين :-

القسم الاول :- هو يتم بواسطة مسئولى الحكومة كجزء من سياستها الرسمية .

القسم الثانى :- وهو الذى لا يتم بواسطة الحكومة ولكن الحكومة تكون مقصره فى اتخاذ اجراءات جاده لأحتواء هذا الاضطهاد والقضاء عليه

وفى القسم الرابع من القانون الامريكى يتعرض لأنواع الدعم والمساعدات التى تقدم للجماعات الدينية المضطهده والجزاءات التى توقع على الاقطار أو الاقاليم التى يمارس فيها الاضطهاد سواء اضطهادا دينيا من القسم

الأول أو من القسم الثانى وقد تم انشاء مكتب لرصد الاضطهاد الدينى ويلحق بمكتب الجهاز التنفيذى للرئيس الأمريكى مباشرة ويقدم هذا المكتب تقريراً سنوياً للرئيس الأمريكى عن البلاد التى تمارس الاضطهاد الدينى ونوع الاضطهاد الدينى وتحديد الاطراف المسئولة عن الاضطهاد سواء حكوميه أو غير حكوميه ويحدد القسم السابع من القانون أنواع العقوبات وتقاصيلها التى توقع على الدول التى تمارس الاضطهاد الدينى مثل وقف التعامل الاقتصادى مع هذه الدول وقطع المعونات والمساعدات الأمريكية عن الحكومات التى يثبت بواسطة مكتب رصد الاضطهاد الدينى أنها تمارس الاضطهاد الدينى سواء من القسم الاول أو القسم الثانى وكذلك من العقوبات التدخل عن طريق مندوب الولايات المتحدة فى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى والمؤسسات المالية الدوليه والتجارية الأخرى مثل منظمة التجارة العالمية لمنع منح أى مساعدات للدول التى يثبت من التقرير السنوى أنها تمارس الاضطهاد الدينى.

والنوع الأخير من العقوبات هو منع تأشيرات الدخول للولايات المتحدة للأشخاص الضالعين فى ممارسة الاضطهاد الدينى سواء اكانوا مسئولين حكوميين أو غير حكوميين

وقد نص قانون الاضطهاد الدينى الأمريكى بأن يعطى لمن يقع عليهم اضطهاد دينى سواء كأفراد أو جماعات أولويات حق اللجوء السياسى لأمريكا تمكيناً لهم من التمتع بحرياتهم الدينيه وقد لجأ الكثير من المسيحيين من جنوب السودان الى امريكا بناء على ذلك القانون وفعلًا تم توقيع عقوبات على السودان بناء على ذلك القانون تضمنت منع التعامل المالى مع حكومة السودان ومنع استيراد أى مواد من السودان أو تصدير أى مواد أمريكية للسودان وحظر استثمار أى أموال أمريكية بالسودان وحظر خطوط الطيران الأمريكية من التعامل مع السودان وحظر السياحه للسودان وحظر بيع أى اسلحة أو التعامل مع القوات المسلحة السودانية وحظر التعامل مع اجهزه المخابرات السودانية وهذا القانون الأمريكى هدفه الخفى وغير المعلن هو تحقيق المصالح الأمريكية فى جميع أنحاء العالم فهى لاترفع هذا القانون فى مواجهه اسرائيل التى تمارس أشد أنواع الاضطهاد الدينى للمسلمين والمسيحيين فى فلسطين ولكنها من الممكن ان ترفع راية الاضطهاد الدينى فى بلدان أخرى لتحقيق مصالحها وأهدافها السياسية فى بعض المناطق من العالم ومن حسن الطالع أنه لا يوجد فى مصر اضطهاد دينى سواء من القسم الاول أو من القسم

الثانى وأن ما يحدث فى مصر فى بعض الأوقات هو أن بعض المتطرفين الاسلاميين غرضهم أثبات وجودهم واحراج الحكومة المصرية بالاعتداء على المسلمين والاقباط وحتى يكون صوتهم عاليا ومسموعا فى العالم يعتقدون على السياح الأجانب وعلى المسلمين وعلى الاقباط ولكن الحكومة المصرية تقف لهم بالمرصاد وتقدمهم للمحاكمات العلنية ولم يحدث أن تقاعست الحكومة فى أى واقعة لمحاولة ضبط الجناه المتطرفين والدليل على ذلك أن الأف منهم فى السجون والمعتقلات .

اذن فان الحكومة المصرية لاتمارس النوع الاول من الاضطهاد الدينى بأن يكون خطها الأساسى الاضطهاد الدين ولا تمارس النوع الثانى بالتراخى والتقصير للقضاء على التطرف الدينى ويشهد على ذلك بأن أجهزه الأمن المصرية استطاعت أن تخلع مخالف العناصر المتطرفة دينيا التى قتلت من المسلمين اضعاف من قتلتهم من الأقباط وقتلت الكثير من رجال الامن ورئيس مجلس الشعب وتعرض الكثيرين من وزراء الداخلية للمحاولات اغتياله وكذلك تعرض رئيس الوزراء المصرى للاغتيال وتعرض الكثير من الصحفيين والوزراء للاغتيال فالقضية ليست تعرض الاقباط للاضطهاد بقتلهم ولكنها فى حقيقتها هى عملية احراج للحكومة أولا وأخيرا وفى مصر ليسى هناك اضطهاد دينى ولكنها مشاكل محدده للاقباط ومشاكل كذلك للمسلمين والدولة أخذت فى حل جميع المشاكل فى حدود الامكانيات المتاحة وبما يسمح به المناخ العام وهاهى أوقاف الأقباط تم حلها واعادتها وتسليمها الى هيئة الاوقاف القبطية وتم حل ٨٠% من مشكلة الخط الهمايونى الشهير وبقية المشاكل فى طريقها للحل بعد أن رفع نظام مبارك شعار الدين لله والوطن للجميع بمصادقية شديده بعد أن كان فى عهود ماضية شعارا يقال فى الخطب الرنانة وفى الميكروفونات ومحاولة استدعاء التاريخ فى فترات من قبل الثورة لاثبات وجود الوحدة الوطنية ومحاولة استدعاء التاريخ فى فترات من بداية الحكم الاسلامى للخلفاء الراشدين لاثبات وجود الوحدة الوطنية والحفاظ على حقوق أهل الذمة ولكننا اليوم نتحدث عن واقع ملموس فى الواقع الفعلى والعملى نتحدث عن الوحدة الوطنية التى كان من نتائجها أن خرج الأقباط من شرنقة السلبية والأنطوائية واصبحوا يستثمرون المليارات من الجنيهات فى شرايين الاقتصاد المصرى نتيجة الاستقرار والأمان وهاهى علاقة قداسة البابا شنودة

الثالث والدكتور محمد سيد طنطاوى شيخ الازهر خير مرأه وشاهد لما يحدث على أرض مصر من وحده وطنية ففداسة البابا شنودة الثالث هو البابا ١١٧ فى تاريخ البابوات الأقباط لم يحدث ان كانت علاقة اى بطريرك قبطى مع شيخ الأزهر يمثل هذا التعانق من الصداقة والمحبة والاخوة وعلاقتهم هى بوصلة لعلاقة المسلمين والأقباط فى عهد مبارك صحيح توجد مشاكل ولكنها فى طريقها الى الحلول والزوال وخاصة أن مشاكل الاقباط كثيرا ما تفرض نفسها على الحياة السياسية والرأى العام المصرى منذ زمن بعيد فى فترات متعددة كل حقبة من الزمن فكلنا طالعنا كتب التاريخ حينما عقد المؤتمر القبطى بتاريخ ٦ مارس ١٩١١ بمدينة أسيوط حيث اجتمع الاقباط برئاسة بشرى حنا وكان عدد الحاضرين حوالى ألف شخص وبحثوا مشاكل الاقباط وكانت ضمن مشاكلهم جعل يوم الأحد أجازه للأقباط وجعل معيار الكفاءة هو المعيار فى الترشيح للوظائف العمومية وتمثيل جميع العناصر المصرية فى المجالس النيابية وعقد المؤتمر أربع جلسات وكانت المناقشات تعبر عن نعره طائفية وكرد فعل عقد المسلمون مؤتمرا اسلاميا برئاسة مصطفى رياض باشا رئيس الوزراء الاسبق للرد على المؤتمر القبطى وبحث المسائل العمومية التى تشغل الرأى العام وانهاء مطالب الأقباط وعقدت أول جلسة فى ٢٩ ابريل ١٩١١م أى بعد مؤتمر الاقباط بأكثر من شهر واحد فهل كانت حالة البلاد تسمح بتقسيم المصالح بين أبناء مصر تبعا للتوجهات الدينية ؟

وكادت تحدث فتنة طائفية نتيجة هذين المؤتمرين فى تقسيم الأمة المصرية لولا تدخل عقلاء القوم من المسلمين والأقباط وقد تبين ان هذين المؤتمرين كانتا بايعاز من المعتمد البريطانى الدن غورست لاحداث الفرقة بين أبناء الشعب المصرى طبقا لخطط الاساسى فى السياسة الاستعمارية فرق تسد وكذلك وأثر حوادث الفتنة الطائفية بمدينة الخانكة فى عام ١٩٧٢م ظهرت مره أخرى مشاكل الأقباط وتم تشكيل لجنة تقصى حقائق من مجلس الشعب برئاسة المرحوم الدكتور جمال العطفى تعرضت لمشاكل الاقباط فى مصر ووضعت التوصيات لحلها ولكن التقرير وضع فى الأدراج ولم ينفذ منه شىء وفى ١٧/١/١٩٧٧ عقدت الكنيسة القبطية مؤتمرا بالأسكندرية بدعوه من مجلس كنائس الأسكندرية حضرته قيادات قبطية دينية وعلمانية تعرض لمشاكل الاقباط فى مصر وكرد فعل عقد المسلمين مؤتمر فى يوليو ١٩٧٧م برئاسة شيخ الازهر السابق الامام عبد الحليم محمود للرد على المؤتمر المسيحى .

مما تقدم يتضح أن مشاكل الاقباط قنبلة موقوتة من الممكن ان تتفجر فى كل وقت وخاصة أن سياسته الاسرائيلية المعلنة وضعت أنفها فى مصر وفى الشؤون الداخليه المصريه بسبب موقف مصر الرجولى مع الفلسطينيين وتستغل اسرائيل هذه القنبلة الموقوتة لتفجيرها داخل المجتمع المصرى فلماذا لاننزع فتيل الأمان من هذه القنبلة الموقوتة الموجوده منذ مئات السنين بحيث تحل هذه المشاكل لأن مشاكل الاقباط لاتخصهم وحدهم بل تخص الوطن بأسره مسلمين واقباطا لأنها تمس تجانسه وتلاحمه ومستقبل وحدته فبدلا من أن نضع رؤوسنا فى الرمال مثل النعام عندما تهب علينا المشاكل يجب أن نواجه هذه المشاكل لحلها لأن ترك المشاكل بلا حلول يجعلها تتفاقم ويصعب حلها جيلا بعد جيل لأن الخطاب الرسمى العام الذى تتبناه الحكومة دائما فى كل العهود وهو عدم وجود مشاكل للأقباط يضر ولايفيد القول بأن الظروف التاريخيه لاتسمح بمناقشة هذه المشاكل لأن أمامنا مشاكل أهم فى التنمية. واننى أرى انه ليس من المصلحة حل مشاكل الأقباط انطلاقا من أرضية طائفية كالتى أنطلق منها السابقون فى المؤتمرات القبطيه بل لابد أن نحل مشاكل الأقباط من أرضية وطنية لان مشاكل الاقباط لاتتفصل عن مشاكل الوطن ككل وحلول هذه المشاكل لن ينفصل بالضروره عن حلول مشاكل الوطن مسلميه واقباطه فلا بد من حل لمشاكل الاقباط يتوازى مع حل مشاكل الآخرين بوصفهم مصريين والحلول لابد أن تكون صناعة مصريه بدون أى تدخل أجنبى بعيدا عن أسلوب المبالغة فى وجود المشاكل وبعيدا عن التعطيم او التهويل من وجود المشاكل وحلول المشاكل سواء للمسيحيين أو للمسلمين سهله وغير مكلفه فى حالة ايجاد المناخ العام الصالح الذى يفضل المصلحة العامة من خلال المواطنة الكاملة والولاء لتراب مصر بعيدا عن مناخ التعصب الممقوت فلا بد من ايجاد مناخ عام مصرى يعود بنا للزمن الجميل فى وحدتنا الوطنيه بعد ثورة ١٩١٩م حينما كان يرشح القبطى فى دائره اغلبها مسلمين وينجح بأصوات المسلمين قبل الاقباط وقد بدأت بوادر هذه الروح تسود فى انتخابات ٢٠٠١ لمجلس الشعب نجح فعلا بعض الأقباط بأصوات المسلمين مثل لكح ومنير عبد النور ويوسف بطرس ولحل المشاكل بدون حساسية يجب على الأقباط أن يراعوا فى حل مشاكلهم بعض النقاط الجوهرية التى يجب مراعاتها وأهمها :-

١- أن هناك توازنات أمام الحكومة يجب ان تراعيها الحكومة .

- ٢- أن هناك ثقافات موروثة وخاصة في صعيد مصر يجب أن تراعى وعدم تجاهلها .
- ٣- أن يقبل الاقباط بالحلول الجزئية او تدرج الحلول تبعا للمناخ العام السائد في قبول الحلول .
- ٤- ان نجاح حل مشاكل الاقباط مرتبط بالمناخ العام والثقافة العامة في قبول الآخر من خلال معيار المواطنة وأن لهم مالنا وعليهم ماعلينا بعيدا عن التعصب الاعمى من المتعصبين المسلمين والمتعصبين الاقباط .
- ٥- لابد من تحديد المشاكل القبطية تحديدا دقيقا بعيدا عن المبالغة والتهويل .
- ٦- أن تحل المشاكل القبطية في اطار من الوحدة الوطنية بالتوازي بتقديم حلول لمشاكل اخرى خاصة بالمسلمين في المجتمع المصرى .
- ٧- أن يتم حل مشاكل الاقباط من خلال الحوار الهادئ الموضوعى بعيدا عن استفزاز الآخرين .
- ٨- ضروره ان يكون للدور الاعلامى والدور التعليمى فضل المبادره فى خلق مناخ عام مصرى تسوده روح المحبة والألفة والموده بين أفراد الشعب المصرى .
- ٩- تدعيم الالتقاء الاسلامى والمسيحى من خلال الانشطة الاجتماعية المشتركة على غرار اسلوب المرحوم القس صموئيل حبيب رئيس الجالية الانجيلية الاسبق .
- ١٠- خلق رأى عام مستتير يرفض استمرار مشاكل الاقباط ووضع ملف مشاكل الاقباط على مائدة الحوار الوطنى بدون حساسيه فى اطار حل مشاكل المجتمع المصرى ككل واطار حل مشكلات باقى مكونات المجتمع المصرى .
- ١١- ضرورة اندماج الاقباط فى الجماعة الوطنية والخروج من شرقة السلبية وبدأ ذلك بالفعل بعد تحسن المناخ العام فى فترة الرئيس مبارك فهام الاقباط يضحون المليارات فى شرايين الاقتصاد المصرى بلا خوف بعد أن أحسوا بالأمان والاستقرار .
- ١٢- ان يعمل الشعب المصرى مسلميه وأقباطه على استعادة أيام الماضى الجميلة فى الوحدة الوطنية وهنا دور كبير للدولة ومنظمات المجتمع المدنى وقد بدأ استعادة أيام الماضى الجميل فى الوحدة الوطنية بفضل

مهندس الوحدة الوطنية محمد حسنى مبارك فمناخ عام ٢٠٠١ ليس هو مناخ الخمسينات والستينات والسبعينات .

لذلك وانطلاقا من أرضية وطنية لا تبغى الا المصلحة العامة والحفاظ على روح المحبة والوحدة الوطنية طرحت أهم مشاكل الاقباط وحددتها فى الاتى :-

أولا :- مشكلة الخط الهمايوى فى بناء وترميم الكنائس .
ثانيا :- مشكلة أذاعة القداس وصلاة الجمعة فى الأذاعة والتلفزيون.

ثالثا :- مشكلة اعادة الأوقاف القبطية .
رابعا :- مشكلة تعداد الأقباط فى مصر والمهجر .

خامسا :- مشكلة اختيار الوزراء والمناصب المختلفه بناء على الكفاءة بعيدا عن المعيار الطائفى

سادسا :- مشكلة المادة الثانية من الدستور باعتبار الشريعة الاسلامية مصدر التشريع

سابعا :- مشكلة التجاهل الاعلامى والتعليمى لتاريخ الأقباط ضمن تاريخ مصر .

ثامنا :- مشكلة تنقية الخطاب الدينى الإسلامى والمسيحى من التعصب.

تاسعا :- مشكلة تمثيل الأقباط فى البرلمان .

عاشرا :- مشكلة تعدى المتأسلمين على الاقباط ومكافحة الارهاب داخليا ودوليا .

وقد وضعت الحلول المتدرجة لحل هذه المشاكل وأنا اعلم مقدما أننى من الممكن أن أدخل عش الدبابير من المتعصبين المسلمين والمتعصبين الاقباط ولكن بروح المحبة لأرض مصر فى غلق ملف مشاكل الاقباط ونزع فتيل الأمان من هذا الملف المتفجر دفعنى ذلك ان أقوم بذلك العمل لأن انكار وجود المشاكل هو أكبر المشاكل وخاصة بعد دخول الأنترنت والسموات الفضائية المفتوحة أصبح لا يوجد شىء خفى ومن خلال تعمقى فى مشاكل الاقباط فى مصر وجدت أن حلها سهل جدا ولا يحتاج الا الى :-
أولاً:- بعض القرارات الاداريه .

ثانياً:- وجود مناخ صالح لقبول الآخر وقبول حل مشاكله من خلال مبدأ المواطنة والمناخ الذى خلقه مبارك أفضل مناخ يصلح لقبول الآخر واعادة تكوين العقل المصرى على اساس الوحدة الوطنية من خلال الاعلام والتعليم والممارسة العملية للحكومة .

وفى النهاية فأنى قد اجتهدت فى وضع الحلول لأهم مشاكل الأقباط التى رصدتها وقد أصيب وقد أخطىء ولكنى فى النهاية اجتهدت وأنا أعلم علم اليقين أن أرائى سوف لاتعجب بعض المسلمين وبعض الأقباط المتعصبين ولكن الخلاف فى الرأى لايفسد للود قضية وهذه الاراء قابله للمناقشة من حيث جدواها ومن حيث وقت تنفيذها ومن خلال مراحل تنفيذها المهم أن يكون النقاش من خلال جو هادى غير متعصب يبنى المصلحة العليا لمصر لأن حل مشاكل الأقباط هو حل لمشاكل مصر مع حل مشاكل الآخرين ومن خلال مبدأ المواطنة للجميع مسلمين وأقباط وليس حل المشاكل من خلال أرضيه طائفية بغضه .

وكلمه اخيره

انى قرأت تاريخ مصر قراءة متأنية منذ عهد الفراعنه حتى عهد مبارك وأستطيع ان اجزم بانه إن لم تحل مشاكل الاقباط فى عهد مبارك فلن تحل ابدا لانى أستطيع ان اجزم ان مبارك هو اول حاكم فى تاريخ مصر ارسى قواعد الوحده الوطنية بمصادقية شديدة، ولن يجد المسلمون والاقباط عهدا يجمعهم بمحبه شديده مثل عهد مبارك وقد ساعدنى كثيرا مناخ الحرية فى عهد مبارك أن أفتح ملف القضية القبطية على مصراعيه دون حساسية وأناقش جميع المشاكل من خلال ارضية وطنية لا تبغ إلا الصالح العام ولم أكن أجروء على فتح ملف القضية القبطية بلا حساسية ودون محاذير فى أى عهد سابق .

دكتور

نبيل لوقا بباوى

الباب الأول

"مشكلة الخط الهمايوني لبناء وترميم الكنائس"

أن مشكلة الخط الهمايوني فى مصر من أهم مشاكل الاقباط التى شغلت رأى العام للاقباط داخل مصر وخارجها حيث أقباط المهجر فقد صدر الخط الهمايوني من الباب العالى فى الاسيئانة فى فبراير ١٨٥٦م من السلطان عبد المجيد سلطان الدولة العثمانية لتنظيم عملية بناء وترميم الكنائس فى جميع الولايات التابعة للدولة العثمانية بحيث يطبق على جميع الطوائف والملا والاديان غير الاسلاميه سواء أكانوا أرثوذكس أو كاثوليك أو بروتستنت أو غيرهم من الملا وكذلك اليهود وهو خاص بتنظيم بناء الكنائس والمستشفيات والابنية والمحلات والمكاتب والمقابر لجميع الطوائف غير الاسلاميه وهذا الخط الهمايوني يتعلق كذلك ببناء معابد اليهود ويتعلق بانتخاب البطاركة لجميع الطوائف المسيحيه ويتعلق بالتوظيف فى الوظائف المدنيه والعسكريه ويتعلق بالخدمة العسكريه للمسلمين والمسيحيين وانشاء الدفاتر الماليه للولايات التابعه للحكم العثمانى والبعض يدعى أن ذلك الخط الهمايوني مازال مطبقا فى مصر حتى الان وأنه يرجع اليه فى الترخيص ببناء كنائس جديده أو ترميم أى كنيسة لها ترخيص وهذا ما سوف نتعرض له لكى نتعرف على الخط الهمايوني وكيفية صدوره وهل هو موجود فى نظامنا القانونى المصرى الآن من عدمه وماهى الحلول الواقعيه من خلال الشرعيه القانونيه للأنتهاء من مشكلة بناء وترميم الكنائس حتى ينتهى هذا الصدام المزمع وحتى لا يستغلها البعض داخل مصر أو خارجها للتشكيك فى الأوضاع الداخليه فى مصر لاثبات وجود اضطهاد للاقباط واستغلال ذلك بذكاء شديد من اللوبى

الاسرائيلي الموجود داخل أمريكا وبعض المتعاملين معه وسوف نتطرق للخط

الهاميوني في سبعة فصول هي على النحو التالي :-

الفصل الاول :- وضع الاقباط في مصر قبل صدور الخط الهاميوني .

الفصل الثاني :- صدور الخط الهاميوني في عهد سعيد باشا .

المبحث الاول : ظروف صدور الخط الهاميوني .

المبحث الثاني : النص الكامل للخط الهاميوني بعد تعريبه .

المبحث الثالث : التعليق على الخط الهاميوني .

الفصل الثالث :- الحالة السياسية بعد صدور الخط الهاميوني وموقف الأقباط .

المبحث الأول :- الحالة السياسية منذ صدور الخط الهاميوني

حتى إعلان الحماية وموقف الأقباط

المبحث الثاني :- الحالة السياسية منذ اعلان الحماية وحتى

صدور قرار الشروط العشرة لبناء الكنائس

وموقف الأقباط .

الفصل الرابع :- الشروط العشرة لبناء الكنائس بعد انتهاء الخط الهاميوني .

الفصل الخامس :- نقل اختصاص ترميم الكنائس للمحليات .

الفصل السادس :- مدى تواجد الخط الهاميوني في النظام القانوني المصري .

الفصل السابع :- الحل للقضاء نهائيا على مشكلة بناء الكنائس وترميمها .

وسوف نتناول الفصول السبعة على النحو التالي :-

" الفصل الاول "

وضع الاقباط في مصر قبل صدور الخط الهاميوني .

كانت القسطنطينية قاعدة المسيحية وفي عام ١٤٥٣ ميلاديه أستطاع

السلطان محمد الفاتح السلطان العثماني الاستيلاء عليها ونقل اليها عاصمة الدولة

العثمانية الاسلاميه بعد أن غير اسمها الى اسلام بول أى مدينة السلام وهذا الاسم

الذى حرف فيما بعد الى استنبول ومنذ ذلك التاريخ ومدينة استنبول عاصمة الدولة العثمانية التى استطاعت فى عام ١٥١٧ ميلاديه احتلال مصر وبدأ الحكم العثمانى لمصر بعد هزيمة آخر الحكام المماليك الشراكسة على يد السلطان العثمانى سليم شاه بعد أن هزم الجيش العثمانى الجيش المصرى بقيادة آخر الحكام المماليك طومان باى وكان تفوق الجيش العثمانى على الجيش المصرى بفضل السلاح الجديد الذى استخدمه الجيش العثمانى لأول مره وهو البنادق التى تطلق الرصاص وقد أستطاع السلطان سليم أن يقبض على طومان باى فى البحيره ويقوم باعدامه عند باب زويله فى ٢٣ أبريل ١٥١٧ ميلادية .

وعين السلطان سليم أول والى على مصر وهو سليم خاير ومنحه رتبه الباشا ووضع على قوه الجيش قائدا عثمانيا هو خير الله وأمر السلطان سليم بأن تسك نقود جديده فى مصر بأسمه وبعد أن استقر الوضع فى مصر للنفوذ العثمانى عاد السلطان سليم الى اسطنبول على رأس جيشه محملا بالغنائم من مصر حملها ألف جمل وكلها ذهب وفضه وتحف وأسلحه وكل ماله قيمة فنية .

ومنذ ذلك الحين بدأ العصر العثمانى فى مصر وأصبحت مصر ولاية تابعة للدولة العثمانية يقوم السلطان بتعيين الولاة بها الذين يتلقون الأوامر العثمانية من استنبول وينفذونها وعند بداية الاحتلال العثمانى لمصر فى ١٥١٧م كان يحكم مصر الباشا التركى ويعاونه قوات الجيش والمماليك ولم يكن للاقباط أى وزن يذكر فى الاداره والمراكز العليا فى الاداره حيث استقدم ال عثمان بعض اليهود من أوروبا واصبحوا يتحكمون فى التجاره وسك العملة فى مصر والأمساك بدفاتر الخزانه.

وقد قام السلطان سليمان القانونى بعد أن تولى السلطنة العثمانية بتنظيم شئون مصر فأقام الديوان الكبير لادارة الشئون فى مصر والديوان الكبير يتكون من قادة الجوقات الستة العثمانية والجوق السابع المملوكى ويضاف اليهم أمير الحج والقاضى الأكبر والمفتيون الأربعة والائمة الأربعة ورؤساء المشايخ والأشراف وكان الديوان الاكبر يتخذ القرارات وتعرض على الباشا التركى المعين من السلطان للتصديق عليها ويتضح من هذا الديوان ان الاقباط ليس لهم أى دور فى ادارة البلاد . وفى ١٥٣٥م بدأ نظام الامتيازات الاجنبية حيث عقدت معاهده تحالف بين السلطان سليمان القانونى السلطان العثمانى وفرنسا الأول حاكم فرنسا ضد أسرة الهاسبورج التى كانت تحكم النمسا واسبانيا وبموجب هذه المعاهده وضع نظام الامتيازات الأجنبية فى جميع الولايات التابعة للدولة العثمانية ومنها مصر

حيث تخول المعاهدة للفرنسيين فى الدولة العثمانية أن يحاكموا أمام قناصلهم فى أى جريمة يرتكبونها وليس أمام القضاء المحلى وأن يعفوا من الضرائب التى تقرر على المواطنين المحليين .

وبدأت الدول الأوربية الأخرى تطالب لرعاياها بنفس الأمتيازات المخولة للفرنسيين

وكان الأقباط المصريون يعيشون فى ضنك الحياة وكانوا يعاملون معاملة غير انسانية عكس المسيحيين الأجانب فى مصر فلم يجد الأقباط المصريون من يعتنى بهم ولم يتمتعوا بالحرية وقد طبقت عليهم أمور غايه فى القسوة نتيجة الأوامر التعسفية التى صدرت من الحكام العثمانيين فى أستقبال ولزم تنفيذها على الأقباط فى مصر منها :-

١- حرمان المسيحيين من الوقوف على قدم المساواه مع المسلمين .

٢- إلزام المسيحيين بالسير على يسار الطريق .

٣- حرمان المسيحيين من ركوب الخيل .

٤- حرمان المسيحيين من أن يجاهروا بشهادتهم الدينية .

٥- حرمان المسيحيين من الافطار فى شهر رمضان .

وفى بداية عهد الدولة العثمانية كان المصريون اقباطا ومسلمين محرومين من ملكية الأراضى الزراعية و كان الأقباط يسكنون فى بعض الأماكن وأشهرها منطقة الخازنداره هى باب الحديد حاليا وكانت تطل من الشرق على مزرعة كبيرة لزراعة الفجل تحمل أسم الفجاله الان وحارة النصارى التى يقوم فى وسطها دير قديم للراهبان يسمى بالعزباويه تسمى عزبة الأزركية وبها كنيسة حارة السروم حيث يوجد المقر البابوى والمنطقة الثانية التى يقيم بها الاقباط هى حارة السقاين وهى منطقة قريبة من القلعة والمنطقة الثالثة هى الصاغة حاليا حتى حارة زويلة وأحترف أهلها صناعة الذهب والفضة وتسليف النقود مقابل رهون ومنطقة النحاسين حيث توجد تجارة النحاس والغورية حيث توجد صناعة الصابون والمنسوجات

وفى عام ١٦٧٨م صدر قرار من السلطان العثمانى غاية فى القسوة يلزم الاقباط بالأتى :-

١- أن يعلق النصارى فى رقبتهم جلعان أو طوقين من الحديد لذلك كان يسمى الأقباط بالرقبة الزرقاء لأن الطوقين من الحديد وكانا يتركان حزا أزرق فى ربة الأقباط ويعلق فى ربة اليهود جلعان واحد أو طوق واحد للتمييز بين الأقباط واليهود

٢- وأن لا يلبس كل من اليهود والنصارى عمامتهم .

٣- وألا يلبس النصارى أثوابا من الجوخ أو الصوف .

٤- وألا تترزين نساء الأقباط واليهود بالملابس البيضاء وتكون ملابس النصارى سوداء

ولكن فى النصف الثانى من القرن السابع عشر بدأ وضع الأقباط يتحسن بعد ظهور بعض وجهاء الأقباط من أثرياء التجار وأصحاب الحرف وجوا هرجيه وبنائين ونجارين وكان أشهر الأقباط المعلم غبريال السادات والمعلم يوسف الألفى والمعلم منقريوس

وفى عام ١٦٨٤ م نجح الفرنسيون بموافقة الباب العالى فى الأسيتانه فى اقامة ارسالية كاثوليكية فى صعيد مصر وأقام الجزويت ارسالية أخرى فى القاهرة وهذه الارساليات التبشيرية لم تنجح فى استماله أعداد كبيره من الأقباط الارثوذكس للملل الجديد الكاثوليكيه والبروستنتانيه وقد حاول الفاتيكان فى روما الحصول على موافقة بطريرك الأقباط الأرثوذكس بالأعتراف بسيادة كرسى روما عليهم فى مقابل بسط الحماية على الأقباط واعفائهم من الجزية ومعاملتهم مثل مسيحيين أوروبا بموافقة السلطان العثمانى فقد رفض الأقباط الأرثوذكس تغيير عقيدتهم لأن العقيدة الارثوذكسية وتمثلها كنيسة القاهرة كان لها نفس مكانة الكنائس التى تزعمت المسيحية مثل كنسية القسطنطينية وروما وانطاكية

ومما هو جدير بالذكر أنه فى عام ١٧١٨م أستطاع بطريرك الأقباط الأرثوذكس الأنبا بطرس السادس أن يقنع السلطان العثمانى فى أن يصدر فرمانا يعترف بحق الأقباط المصريين فى ان يتبعوا قوانينهم الخاصة فى مسائل الطلاق والزواج والاحوال الشخصيه وأصبح فى مصر محكمه لأهل الذمه وهى محكمة القسمة العربية حيث كان يلجأ اليها النصارى واليهود فى مسائل الأحوال الشخصية وقد استغلت فرنسا ضعف الدولة العثمانية وبدأت الحملة الفرنسية على مصر من ١٧٩٨ حتى ١٨٠١ حيث دخل نابليون بوناپرت مصر مرتديا عباءة الاسلام كهدف تكتيكى ومناوره سياسية لخدمة أهدافه العسكرية وخططه للسيطره على

البلاد والاستقرار بها وأن يكون له مبرر شرعى لمواجهة الدولة العثمانية التي كانت تتادى بالخلافه الاسلاميه .

وكان اعتناق نابليون بونابرت الاسلام ماهو الا حركه ليسيطر على مشاعر غالبية المصريين المتدينين بالدين الاسلامى لأنه من المعروف أن نابليون بونابرت لاديني أى ملحد وهو لم يكن يعترف بسلطة البابا عليه حيث أنه فى حفل تتويجه كان هناك طقس دينى لمسح الملوك بأن يقوم البابا بتلييس الملك تاج الامبراطورية وعند تجليس نابليون على عرش الامبراطورية الفرنسية رفض أن يضع البابا التاج على رأسه وخطف التاج بيده ووضعه على رأسه بنفسه .

وعندما دخل نابليون مصر طلب منه بعض الأقباط ومنهم المعلم جرجس الجوهري بخطاب فى ٧ ديسمبر ١٧٩٧م موجه لنابليون بونابرت أن يمنح الأقباط حريتهم وخاصة حرية العباده والغاء القيود التى فرضها المماليك والعثمانيون عليهم والتى سبق ذكرها فأستجاب له وسمح لهم نابليون بونابرت بأن يركبوا البغال والخيول ويلبسوا العمامات على رؤوسهم ويتزينونا بما يشاءون وقيموا شعائرهم الدينية علانية وعدم تعليق الجلاجل الحديدية فى رقابهم .

ولكنه فيما بعد ألغى ماوعدهم به وبذلك لم يستفيد الأقباط من الحمله الفرنسيه أى شىء وكان أهم دور يقوم به الأقباط فى عهد المماليك والعثمانيين هو جباية الضرائب و بتاريخ ٢٢ أغسطس ١٧٩٩م أرسل نابليون خطابا الى الجنرال كليبر الحاكم الفرنسى فى مصر يقول فيه "كنت مزمعا ان سارت الأمور سيرها الطبيعى أن أضع نظاما جديدا للضرائب يجعلنا نستغنى تقريبا عن خدمات الأقباط " فجميع تصرفات نابليون تتصف بالدهاء لكسب عطف المسلمين وقد أصدر نابليون تشريعات جديده حتى يشعر المصريون بكيانهم لأحتوائهم فى صفه فكون مجلسا يسمى مجلس شئون الديوان وهو يتكون من شيوخ الأزهر وبعض الفرنسيين وكان عمله تقديم المشوره للحاكم الفرنسى ولم يكن من بين هذا المجلس قبطى واحد .

ورغم تودد نابليون لمشايخ الأزهر فقد قامت أول ثورة فى القاهرة بعد ثلاثة أشهر من مجيء الحمله الفرنسيه وكان من نتائجها حرق كنيسة حارة الروم التى كانت مقرا للبطريركية وأمر بطريرك الأقباط الأرثوذكس مرقس الثامن بنقل البطريركية مؤقتا لحارة النصارى فى الأزبكية وقتل بها كثير من الأقباط ولم تكن الثورة الا تعبيراً عن الاستياء من انتصار نابليون على الأتراك لاعتقادهم أن استعمار الخلافه الاسلاميه العثمانية أحسن من استعمار نابليون المسيحى وقد قال نابليون

لكليبر " أن الأقباط أقلية وإذا كان علينا أن نضمن لهم العدل والحرية فأن ذلك خطر على وجودنا في مصر فليس من الحكمة منحهم الامتيازات "

وهكذا كانت سياسة نابليون وبعده كليبر وبعده مينو طوال الثلاث سنوات لذلك لم يستطيع الفرنسيون كسب ود الشعب المصرى سواء المسلمين أو الأقباط وقد كان من أبرز الشخصيات القبطية أثناء الحملة الفرنسية المعلم ملطى والمعلم جرجس الجوهري والمعلم أنطوان أبو طاقية .

وبعد ذلك تولى الحكم في مصر محمد على في الفترة ما بين ١٨٠٥ الى ١٨٤٩ وبدأ محمد على في انشاء جيش مصرى حديث على يد كولونيل سابق في الجيش الفرنسى من جيش نابليون وهو الكلونيل سيف الذى اعتنق الاسلام فيما بعد واشتهر باسم سليمان باشا الفرنساوى وكان ذلك الجيش على أحدث النظم الأوروبية وفي فبراير ١٨٤١ صدر فرمان من الباب العالي بجعل مصر وراثية في أسرة محمد على . على أن تكون مصر جزء من الدولة العثمانية تسرى فيها قوانين الدولة العثمانية والمعاهدات التى تبرمها وأن يجرى فيها كل شىء باسم السلطان العثمانى وأن تدفع جزيه سنوية يحددها السلطان

وتم تعديل ذلك فرمان بأن يصبح حق الوراثة لحكم مصر في أسره محمد على للأكبر سنا من أولاد محمد على وأحفاده الذكور وحددت الجزية بربع إيرادات مصر ثم أعيد تعديله الى ٤٠٠ ألف جنية ومنذ ذلك التاريخ أصبحت مصر تتمتع باستقلال داخلى حيث أن الحاكم من أسرة محمد على ولكن فى ظل السيادة العثمانية تحت حكم أسره محمد على.

وفي عام ١٨٤٨ حدث أول تعداد للشعب المصرى بطريقة علمية حيث بلغ تعدادهم ٤٠٤٠٤٧٦ر٤ مليون وفي ٣ أغسطس ١٨٤٩م توفى محمد على فى سراى رأس التين بالاسكندرية وهو يبلغ من العمر ثمانين عاما وقد تحسن موقف الأقباط فى عهد محمد على عن العهود السابقة حيث كان المعلم غالى أبو طاقية هو اليد اليمنى لمحمد على فى وضع نظام الضرائب وجبايتها فقد كان بمثابة وزيراً للمالية وقد كان النظام الادارى بيد المعلم باسيلوس وقد قام المعلم غالى بتعيين بعض الأقباط فى الوظائف الصغرى لمعاونته .

وقد كان سر تفوق محمد على مؤسس مصر الحديثة استعانتة بالخبرات الاجنبية وفى عهده انقرضت الكثير من القيود على الأقباط والغيت بعض مظاهر

التفرقة بين المسلمين والأقباط التي سبق ذكرها ونظرا لارتباطه واعتماده واستعانت به بالخبرات الفرنسية تغيرت نظرتة نحو الأقباط وهو أول من اتبع سياسة التسامح مع الأقباط وأتجهت سياسته الى المساواة بين المسلمين وغير المسلمين في الحقوق والواجبات فعين بطرس أغا مأمورا لمركز برديس وميخائيل أغا مأمورا للفشن بالوجه القبلى وفرج أغا مأمورا لدير مواس وتكلا سيداروس لبهجوره وأنطوان أبو طاقية فى الشرقية وقد أثمرت سياسة المساواة التى اتبعها محمد على بين جميع المصريين حيث حدث تعاون بين المسلمين والمسيحيين وتعاونوا تعاوناً صادقاً فى الحملات الحربية التى كان يشنها محمد على وتحمل الأقباط نصيبهم فى نفقات الحملات واختلطت دمائهم مع دماء اخوانهم المسلمين فى غزوات أراضى الشام وجبال المورة وسهول أسيا الصغرى وتحمل الجميع عبء التضحية من أجل الوطن لأول مرة فى حياة الأقباط فى مصر وتحمل الأقباط فى الحملات الحربية الأولى المساهمة فى دفع مرتبات الجنود مائتى ريال دفعها الأقباط الأرثوذكس وكذلك ثمانية الاف ريال دفعها الاقباط الكاثوليك وقد دفعها عن الأقباط الكاثوليك المعلم غالى وورثته وفيكتور وكيل دائره عثمان بك البرديس وكانت :-

أهم القرارات التى اتخذها محمد على باشا بالنسبة للأقباط هى :-

- ١- الغاء قيود الزى الذى كان مفروضا على الأقباط فى العصور السابقة فخلع الأقباط الزى الأزرق والأسود الذى كان مفروضا عليهم وأصبحوا يلبسون العمائم بعد أن كانوا ممنوعين من ذلك وأصبحوا يلبسون الكشمير الملون وخلعوا الجلاجل الحديدية من رقابهم .
- ٢- السماح للأقباط بأن يركبوا البغال والخيول بعد أن كانوا ممنوعين من ذلك فى العصور السابقة
- ٣- السماح للأقباط بحمل السلاح لأول مرة فى تاريخهم .
- ٤- الغاء القيود التى كانت مفروضة على الأقباط لممارسة الطقوس الدينية والسماح لهم بحرية بناء الكنائس ولم يرفض للأقباط أى طلب تقدموا به لبناء أو اصلاح الكنائس
- ٥- السماح لهم بزياره الأراضى المقدسة حيث كان الأقباط فى عهد المماليك ممنوعين من زياره الأراضى المقدسه .

٦- كان محمد على أول حاكم مسلم فى التاريخ يمنح الموظفين الأقباط رتبة البكويه وأتخذ له مستشارين من الأقباط وقد كانت أهم الشخصيات القبطية فى عصر محمد على المعلم غالى وابنه باسيليوس وقد كان يعمل كاتباً لدى محمد بك الالفي فى أول الأمر ولكن محمد على أسند اليه منصب كبير المباشرين والمباشرىون هم من يجمعون الضرائب وهو منصب مثل وزير المالية الآن وقد قام المعلم غالى بتقسيم مصر الى مديريات وأقسام والأطيان الى أحواض وقبائل

حتى يسهل تحصيل الضرائب للخزانة وقد قام بإنشاء مصلحة المساحة واستمر المعلم غالى فى هذا المنصب طوال فترة حكم محمد على وفى مايو ١٨٢٢ م أطلق إبراهيم باشا ابن محمد على رصاص مسدسه على المعلم غالى فى زفتى فخر صريعاً وظلت جثته ملقاه لمدى يومين لايجرؤ أحد القيام بدفنها حتى استأذن رزق أغا حاكم الشرقية فى دفنها فأقيمت الصلاة على المعلم غالى بكنيسة أبى سفين بزفتى

ويقال أن السبب فى قتله هو رفضه فرض ضرائب على النخيل حينما طلب منه إبراهيم باشا اكبر ابناء محمد على باشا فرض ضرائب على النخيل فطلب منه المعلم غالى عرض الأمر على محمد على باشا اولاً فأجابه إبراهيم باشا باطلاق الرصاص عليه.

وقد أحضر محمد على باشا باسيليوس نجل المعلم غالى لترضيته وأسند اليه منصب رئيس المحاسبة فى الحكومة المصرية وأنعم عليه برتبة بك وهو أول قبطى يمنح هذه الرتبة كنوع من الترضيه لمقتل والده .

وقد توفى محمد على باشا فى عام ١٨٤٩م وصدر فرمان من الباب العالى بتولى عباس باشا الحكم فى الفتره مابين ١٨٤٩ الى ١٨٥٤ خلفاً لمحمد على باشا وقد كان يكره الأقباط فأخرج الكثير منهم من دواوين الحكومة وبعد وفاته صدر فرمان من الباب العالى بتولى سعيد باشا الحكم بعده فى الفتره مابين ١٨٥٤ الى ١٨٦٣ وكانت من أهم الفترات فى تاريخ الأقباط حيث صدرت فى عهده عدة قرارات. أهم قرارات سعيد باشا بالنسبه للأقباط هى :-

١- كان الاقباط فى العصور السابقة ممنوعين من التجنيد والأشتراك فى الجيوش لعدم الثقة فيهم وخوفاً من خيانتهم للجيش الاسلامى أثناء محاربة

- الجيش الأخرى ولرغبة الحكام فى منع الأقباط من الالتحاق بالجيش والحصول على المناصب العسكرية العليا إلا أن سعيد باشا استمرارا فى روح التسامح الدينى ومبدأ المساواة بين المسلمين والأقباط سمح لهم بالتجنيد والأشتراك فى الجيش رسميا فقام بتطبيق قانون الخدمة العسكرية على الأقباط وأصدر أمرا بضروره تجنيدهم مثل المسلمين .
- ٢- أهم القرارات التى اتخذها سعيد باشا إلغاء الأفراس التى كانت تقام فى حالة اعتناق قبطى للديانة الإسلامية .
- ٣- إلغاء الجزية المفروضة على الذميين بأمر أصدره سعيد باشا فى ديسمبر ١٨٥٥م وهذه أول مره فى تاريخ الأقباط تلغى الجزية عليهم بعد أن كانت مفروضة عليهم منذ الفتح الإسلامى لمصر فى ٦٤٠م على يد عمرو بن العاص وكانت الجزية نوعا من الضرائب للاشتراك فى المنافع العامة التى تقيمها الدولة .
- ٤- سادت روح التسامح والمساواة فى عهد سعيد باشا حتى أنه عين حاكما مسيحيا على إقليم مصوع بالسودان وهو إجراء يتميز بحسن عهده بالنسبة للأقباط وكان يهدف الى تعيين الكفاءات دون النظر الى الديانة .
- ٥- سمح سعيد باشا للجنود المصريين المسيحيون أن يمارسوا ديانتهم المسيحية علانية .
- ٦-

"الفصل الثانى"

صدر الخط الهمايونى فى عهد سعيد باشا

صدر الخط الهمايونى لبناء وترميم الكنائس فى عهد سعيد باشا فى فبراير ١٨٥٦م وسوف نتعرض للخط الهمايونى فى عدة مباحث فى مبحث أول الظروف وأسباب صدور الخط الهمايونى من السلطان عبد المجيد سلطان الدولة العثمانية لتطبيقه على جميع الولايات التابعة للدولة العثمانية على جميع الأديان غير الإسلامية وسوف نبحت فى مبحث ثانى نص الخط الهمايونى ذاته بعد تعريبه من اللغة التركية بنفس الألفاظ التى صدرت به ونبحت فى مبحث ثالث التعليق على الخط الهمايونى لتفصيل بياناته وذلك فى ثلاثة مباحث على النحو التالى :-

"المبحث الاول"

ظروف واسباب صدور الخط الهمايوني

أثناء صدور الخط الهمايوني كان سلطان الدولة العثمانية في أسطنبول هو السلطان عبد المجيد الذي تولى العرش وعمره لايتجاوز السابعة عشرة وكان يتولى الحكم في مصر محمد سعيد باشا الذي تولى الحكم في عام ١٨٥٤ حيث صدر الفرمان الشاهاني بتولي محمد سعيد بن محمد على عرش مصر وكان عمره يوم أن تولى العرش اثني وثلاثين عاما وقد ولد في الاسكندرية في عام ١٨٢٢ وقد أعتنى محمد على بتربيته

وقد أحب سعيد باشا المصريين وكان يكره الاتراك والشراكسة و كان يحب الأوروبيين وخاصة الفرنسيين و كان طوال فترة حكم والده محمد على يعيش في الاسكندرية حيث كان نائب القنصل الفرنسي في الاسكندرية هو فردينان دى ليسبس وكان سعيد أثناء طفولته يجد متعته في بيت نائب القنصل الفرنسي وبذلك توطدت الصلة والصدقة بين سعيد باشا وأبن نائب القنصل الفرنسي فردينان دى ليسبس وقد عاد نائب القنصل الفرنسي الى فرنسا بعد نقله الى فرنسا وأصطحب معه ابنه فردينان دى ليسبس الى باريس بمناسبة نقله الى باريس وبعد أن تولى سعيد باشا الحكم في عام ١٨٥٤م أرسل الى صديق عمره فردينان دى ليسبس في باريس ليستضيفه في القاهرة وعند حضوره اصطحبه في رحله الى الاسكندرية وانتهاز فردينان دى ليسبس الفرصة وعرض فكرة انشاء مشروع قناة السويس التي وافق عليه سعيد باشا

ومما هو جدير بالذكر انه في عام ١٨٥٥م تمت موافقة سعيد باشا على انشاء كليه للأقباط الأرثوذكس وقد أنشئت هذه الكلية في حارة النصارى وفي عام ١٨٥٦م منح سعيد باشا امتياز شركة قناة السويس وأهم شيء يهمنى في عام ١٨٥٦م هو عقد مؤتمر باريس لانتهاء الحرب بين الدولة العثمانية وروسيا وقد وقعت انجلترا وفرنسا الى جوار السلطان عبد المجيد سلطان الدولة العثمانية حتى ينتصر على روسيا بعد سقوط مدينة سياستبول ونتيجة وقفة انجلترا وفرنسا لجوار سلطان الدولة العثمانية ونصرتة على روسيا أصدر السلطان عبد المجيد خان

سلطان الأمبراطورية العثمانية فى هذا العام ١٨٥٦م أول فرمان ينظم عملية ترميم وإنشاء الكنائس لجميع الطوائف المسيحية لمجاملة فرنسا وإنجلترا وهو فرمان المعروف بالخط الهمايونى وذلك فى فبراير ١٨٥٦ كجزء من برنامج الإصلاح العام وهذا فرمان صادر لجميع أنحاء الأمبراطورية العثمانية وليس لمصر فقط بل لجميع الولايات والأقطار التى تخضع للأمبراطورية العثمانية وهو ليس خاصا بالأقباط الأرثوذكس وحدهم بل بجميع الطوائف المسيحية سواء أكانت انجيلية أو أرثوذكسية أو بروتستانتية أو كاثوليكية أو غيرها من الطوائف المسيحية وجميع الطوائف غير الاسلاميه ومنها اليهوديه .

وأثناء ظهور الخط الهمايونى كان يحتل الكرسى البطريركى للأقباط الأرثوذكس البابا كيرلس الرابع الذى تولى فى الفتره مابين ١٨٥٤م الى ١٨٦١م وقد كان البابا كيرلس الرابع يسمى أبو الإصلاح فهو أول بطريرك للأقباط الأرثوذكس استخدم مطبعه أهليه وأنشأ الكثير من المدارس للجميع دون تمييز بين المسلمون والأقباط وهو أول من فتح مدرسة للبنات وأول من أقام مكتبة قومية .

المبحث الثانى

النص الكامل للخط الهمايونى بعد تعريبه من اللغة التركية

تعريب فرمان العالى الموشح بالخط الهمايونى الذى جرى شرف صدوره بناء لوكالة المطلقة للسلطان بخصوص الاصلاحات " فى أوائل شهر جمادى الآخرة سنة ١٢٧٢ فبراير سنة ١٨٥٦ "

بعد الالتفات :

لما كان من أقدم أفكارى الخيرية السلطانية تحصيل سعادة الأحوال لصنوف تبعتى الشاهانية التى هى وديعة البارى ليدى المؤيدة الملوكانية واستكمالها من كل جهة شوهدت وشه الحمد بكثرة وافرة أثمار هممى المخصوصة الشاهانية التى ظهرت فى هذا الباب منذ يوم جلوسى الهمايونى المقرون باليمن وقد أخذت معمورية ملكنا وثروة ملتنا الازدياد من وقت الى وقت الا أنه لما كانت عدالتى السلطانية تطلب تجديد وتأكيذ النظمات الخيرية التى توقفت بوضعها وتأسيسها لحد الان لاىصال الحالة الموافقة لشأن دولتنا العلية واللائقة للموقع العالى المهم الذى حازت عليه بحق فيما بين الشعوب المتمدنة الى درجة الكمال ولا سيما الان حيث تضاعف

بعناية الله تعالى تأكيد الحقوق السنية التي لدولتي العلية في الخارج بحسب تأثير المساعي الجميلة من حماية عموم تبعتي الشاهانية وهمة ومعاونة نواب الدول المفخمة الخيرية التي هي معنا باتفاق خاص باهر الاخلاص على مايجعل هذا العصر مبدأ زمان مقرون بالخير لدولتنا العلية أصبح من اقتضاء ارادة مزاحمي المعتادة الملوكانية ان تترقى فأنا في الداخل أيضا الاسباب والوسائل المستلزمة لتزايد قوة ومكنة سلطتي السنية وتحصيل سعادة الاحوال الكاملة من كل وجه لجميع صنوف تبعتي الشاهانية المرتبطين مع بعضهم بالروابط القلبية الوطنية والمتساوين في نظر معدلة شفقتي الملوكانية وبناء على ذلك قد صدرت ارادتي العادلة السلطانية باجراء الخصوصيات الاتية وهي :-

بما أن تلك التأمينات التي صار الوعد بها من طرفي الأشرف السلطاني لأجل أمنية النفوس والأموال وحفظ الناموس في حق جميع تبعتي الموجودين في أي دين ومذهب كان بدون استثناء بموجب خطي الهمايوني الذي تلى في كلخانة وقد جرى الآن تأكيدها وتأييدها مع التنظيمات الخيرية يجب اتخاذ التدابير المؤثرة لأجل اخراجها بكمالها الى الفعل أما الامتيازات والمعافيات الروحانية جميعا التي أعطيت من طرف أجدادي العظام أو أحسن بها في السنين الاخيرة الى جماعة المسيحيين وباقي التبعة غير المسلمة الموجودين في ممالك المحروسة الشاهانية فقد صار تقريباها وابقاؤها الان أيضا انما يلزم أن تحصل المبادرة فقط الى رؤية امتيازات كل جماعة من المسيحيين والتبعة غير المسلمة ومعاينة امتيازاتهم الحاضرة بظرف مهلة معينة وتحصل المذاكرة في اصلاحاتها التي أوجبها الوقت وأثار التمدن والمعارف المكتسبة في مجالس مخصوصة تشكل في البطرِكَخانات بأرادتي وأستحسناني الملوكي تحت نظارة بابنا العالي وتحرر على عرضها والأفادة عنها الى بابنا العالي ويصير توفيق الرخصة والأقتدار للذين صار التكريم باعطائهما من طرف حضره ساكن الجنان السلطان أبي الفتح محمد خان الثاني ومن خلفائه العظام الى البطارقة وأساقفة المسيحيين للحال والموقع الجديد الذي صار التأمين به لهم من نيات فتوتى السلطانية ومن بعد أن تصلح أصول انتخاب البطارقة الجارى والحالة هذه يصير كذلك اجراء اصول نصبهم وتعيينهم لمدة حياتهم تطبيقا الى احكام براءة البطركية العلية بالصحة والتمام وحين نصب البطرك أو المطران والمرخص والابيسكوبوس والحاخام يقتضى أن يفوا الاصول

التحليلية تطبيقاً الى صورة يحصل القرار عليها فيما بين بابنا العالى ورؤساء الجماعات المختلفة الروحيين ثم يصير منع الجوائز والعائدات التى تعطى الى الرهبان تحت أى صورة وأسم كان بالكلية ويتخصص عرضها معينة الى البطارقة ورؤساء الجماعات

وكذلك يتعين معاشات الى باقى الرهبان وعلى وجه الحاقية بالنظر الى اهمية رتبهم ومناصبهم بحسب القرار الذى يعطى بعد الان وتحال ادارة المصالح المالية المختصة بحماية المسيحيين وباقى التبعة غير المسلمة لحسن محافظة مجلس مركب من أعضاء منتخبة فيما بين رهبان كل جماعة وعوامها بدون أن يحصل ايراث سكنته الى أرزاق وأموال الرهبان منقولة كانت أو غير منقولة

ولا ينبغى أن يقع موانع فى تعمير وترميم الابنية المختصة باجراء العبادات فى المداين والقصبات والقرى التى جميع أهاليها من مذهب واحد ولا فى باقى محلاتهم كالمكاتب والمستشفيات والمقابر حسب هيئتها الأصلية لكن اذا لزم تجديد محلات نظير هذه فيلزم مايستصوبها البطررك أو رؤساء الملة ان تعرض صورة رسمها وانشائها مرة الى بابنا العالى لكى تقبل تلك الصورة المعروضة ويجرى اقتضاؤها على موجب تعلق ارادتى السنية الملكونية أو تتبين الاعتراضات التى ترد فى ذلك الباب بظرف مدة معينة اذا وجد فى محل جماعة أهل مذهب واحد منفردين يعنى غير مختلطين بغيرهم فلا يقيدوا بنوع ماعدا اجراء المصوصات المتعلقة بالعبادة فى تلك الموضع ظاهراً وعلناً

أما فى المدن والقصبات والقرى التى تكون أهاليها مركبة من جماعات مختلفة الاديان فتكون كل جماعة مقتدرة على تعمير وترميم كنائسها ومستشفياتها ومكاتبها ومقابرها اتباعاً للاصول السابق ذكرها فى المحلة التى تسكنها على حدتها متى لزمها أبنيه يقتضى انشاؤها جديدا يلزم أن تستدعى بطاركتها أو جماعة مطارنتها الرخصة اللازمة من جانب بابنا العالى فتصدر رخصتها عندما لا توجد فى ذلك موانع ملكية من طرف دولتنا العلية

والمعاملات التى تتوقع من طرف الحكومة فى مثل هذه الاشغال لا يؤخذ عنها شىء وينبغى أن تؤخذ التدابير اللازمة القوية لاجل تأمين من كانوا أهل مذهب واحد مهما بلغ عددهم ليجروا مذهبهم بكل حرية

ثم تمحى وتزال مؤيدا من المحررات الديوانية جميع التعبيرات والالفاظ والتمييزات التى تتضمن تدنى صنف عن صنف آخر من صنوف تبعة سلطنتى

السنية بسبب المذاهب أو اللسان أو الجنسية ويمنع قانونا استعمال كل نوع تعريف وتوصيف يوجد الشين والعار أو يمس الناموس سواء كان بين أفراد الناس أو من طرف المأمورين .

ولما كانت قد جرت فرائض كل دين ومذهب يوجد فى ممالك المحروسة بوجه الحرية أن لا يمنع أحد أصلا من تبعى الشهانية عن اجراء فرائض ديانتة ولا يعاين من جراء ذلك جورا ولا أدنية ولا يجبر أحد على ترك ديانتة ومذهبه

أما انتخاب ونصب مأمورى سلطنتى السنية وخدامها فهو منوط بتبني ارادتى الملوكانية وبما أن جميع تبعه دولتى العلية من أية ملة كانوا سوف يقبلون فى خدمة الدولة ومأمورياتها فيستخدمون فى المأموريات امتثالا الى النظمات المرعية الاجراء فى حق العموم بحسب أهليتهم وقابليتهم والذين هم من تبعه سلطنتى السنية يقبلون جميعا عندما يفون الشرائط المقررة سواء كان من جهة السن أو الامتحانات فى النظمات الموضوعه للمكاتب بدون فرق ولا تمييز فى مكاتب دولتى العلية العسكرية والملكية وعدا ذلك تكون كل جماعة مأذونة بعمل مكاتب ملية للمعارف والحرف والصنائع لكن تكون أصول تدريس مثل هذه المكاتب العامة وانتخاب معلميه تحت نظارة وتفتيش مجلس معارف مختلط منصوبة أعضاؤه من طرفى الشاهانى .

أما بجميع الدعاوى التى تحدث فيما بين أهل الاسلام والمسيحيين وباقى التبعة غير المسلمة أو بين التبعة المسيحية وبين باقى تابعى المذاهب المختلفة غير المسلمة تجارية كانت أو جنائية فتحال الى دواوين مختلطة والمجالس التى تعقد بين طرف هذه الدواوين لاجل استماع الدعوى تكون علنية بمواجهة المدعى والمدعى عليه والشهود الذين يقيمهم البغى أن يصادقوا على تقاريرهم الواقعة دائما واحدة فواحدة بيمين يحرونه حسب اعتقادهم ومذاهبهم

أما الدعاوى العائدة الى الحقوق العادية فينبغى أن ترى شرعا أو نظاما بحضور الوالى وقاضى البلدة فى مجالس الايالات والألوية المختلطة أيضا المحاكمات الواقعة فى هذه المحاكم والمجالس علنا

وأما الدعاوى الخاصة مثل الحقوق الارثية فيما بين شخصين من المسيحيين وباقى التبعة غير المسلمة فتحال على أن ترى اذا اراد اصحاب الدعوى بمعرفة البطرك أو الرؤساء والمجالس وينبغى تنظيم أصول ونظمات المرافعات التى تجرى فى الدواوين المختلطة بمقتضى قوانين المجازاة والتجارة بأسرع ما يمكن ثم تضبط

وتدون وتنتشر وتعلن مترجمة بالالسن المختلفة المستعملة فى ممالك المحروسة الشهبانية وتحصل المباشرة فى طرف مدة قليلة لان تتصلح بقدر الامكان كل السجون المخصوصة لحبس وتوقيف اصحاب مظنة السوء أو المستحقين التأديبات الجزائية مع اصلاح الحسبية فى جميع المحلات لاجل توفيق الحقوق الانسانية مع حقوق العدالة وتلغى وتبطل بكل حال أيضا كل أنواع المجازاة الجسمانية بتمامها وكافة المعاملات التى تمثل الاذية والاضرار فى الحبوس ماعدا المعاملات الموافقة للنظامات الانضباطية الموضوعة من جانب سلطنتى السنية وما يحصل من التى تقع خلافا لذلك وزجرها بكل منع الحركات شدة ويجرى تكدير المأمورين الذين يأمررون بها الاشخاص الذين يجرونها فعلا وتأديبهم بمقتضى قانون الجزاء أيضا

وينبغى أن تنتظم أمور الضبطية فى دار سلطنتى السنيه والأيلات والبلاد والقرى بصورة أمينة صحيحة وقوية لمحافظة أموال جميع تبعى الملوكانية أصحاب السكينة وأرواحهم وكما أن مساواة الزيركو توجب مساواة باقى التكاليف كذلك المساواة الحقوقية تستلزم فى الوظائف أيضا فينبغى أن يكون المسيحيون وباقى التبعة الغير المسلمة مجبرون أن ينقادوا الى القرار المعطى أخيرا بحق اعطاء الحصاة العسكرية مثل اهل الاسلام وتجرى فى هذا الخصوص أصول المعافاة من الخدمة الفعلية اما باعطاء البديل واما باعطاء دراهم نقدية وتعمل النظامات اللازمة بحق صورة استخدام التبعة عدا عن الاسلام فيما بين صنوف العسكرية وتنتشر وتعلق فى أقرب وقت أمكن

وأن يتوضح أمر انتخاب الاعضاء الذين يوجدون فى مجالس الايلات والالوية من المسلمين والمسيحيين وغيرهم بصورة صحيحة وتحصل مطالعة استحصال الوسائل المؤثرة بأمر التشبث باصلاحات النظامات الكائنة بحق صورة تركيب وتشكيل هذه المجالس لاجل حصول التأمين على ظهور الاراء المستقيمة فتعلم دولتى العلية نتيجة الاراء ومايعطى من الحكم والقرار على وجه الصحة وتناظر على ذلك

وبما أن القوانين الكائنة بحق قضايا بيع الاملاك والتصرف فى العقارات متساوية بحق تبعى الملوكانية كافة فمن بعد أن تعمل الصور التنظيمية فيما بين سلطنتى السنية والدول الاجنبية تعطى المساعدة للاجانب أن يتصرفوا فى الاملاك أيضا بحسب اتباع قوانين دولتى العلية وامثال نظامات الضابطة البلدية واعطائهم أصل

التكاليف التى تعطىها الاهالى الوطنيون أما الزيركو والتكاليف التى تطرح على جميع تبعة سلطنتى السنية فيما أنها تؤخذ بصورة واحدة غير منظورة فيها الى الصنف والمذهب ينبغى أن تحصل المطالعة والمذاكرة بالتدابير السريعة لاصلاح سوء الاستعمالات المتوقعة فى أخذ واستيفاء هذه التكاليف والاعشار خاصة وتجري أصول أخذ الويركو شيئا فشيئا على خط مستقيم وتؤخذ هذه الصورة اذا كانت قابلة للاخذ عوض أصول الزام إيرادات دولتى العلية ومادامت الاصول الحالية جارية ينبغى أن يتمتع مأمور دولتى العلية واعضاء المجالس من التعهد باحدى الالتزامات التى تجرى مزايداتها علنا أو أخذ حصة منها ويشدد فى المجازاة على ذلك ثم توضع وتتعين التكاليف المحلية أيضا فى صورة لا توجب الخلل فى المحصولات ولا تمنع التجارة الداخلية مهما أمكن ويضم على المبالغ المناسبة التى يصير تعيينها وتخصيصها لأجل الأمور النافعة الويركو المخصوص الذى سوف يصير وضعه وتأسيسه فى الايالات والسناجق التى تستفيد من الطرق والمسالك التى يصير انشاؤها واحداثها برا وبحرا .

ولما كان قد عمل أخيرا نظام مخصص بحق تنظيم وإدارة دفتر إيرادات ومصروفات سلطنتى السنية فى كل سنة ينبغى أن يحصل الأعتاء بإجراء احكامه بتمامها وتحصل المباشرة بحسن تسوية المعاشات المخصصة لكل من المأموريات وتجلب مخصصا من طرف جلالة مقام وكالتى المطلقة رؤساء كل جماعة والمأمور المعين لها من طرفى الأشراف الشاهانى لكى يوجدوا فى المجلس العالى عند التذكر فى المواد العائدة والراجعة لعموم تبعة سلطنتى السنية وهؤلاء المأمورون يتعينون لسنة واحدة وعندما يبتدئون فى مأمورياتهم يجرى تحليفهم وينبغى أن يفحص أعضاء المجلس العالى يفصحون ويفيدون فى اجتماعاتهم العادية والتى هى فوق العادة عن أرائهم ومطالباتهم باستقامة ولا يحصل لهم تكدير أصلا من جراء ذلك.

وتجرى احكام القوانين الموضوعة فيما يخص الافساد والارتكاب والاعتساف توفيقا الى أصولها المشروعة بحق جميع تبعة سلطنتى السنية من أى صنف كانوا أو فى أية مأمورية وجدوا ويصير صحيح أصول سكة دولتى العلية وتعمل أشياء توجب الاعتبار لامورها المالية كالياتكات وتعيين الرأس المال المقتضى الى الخصوصيات التى هى منبع الثروة المادية لممالكى المحروسة الشاهانية وتفتح الطرق والجداول المقتضية لاجل نقل محصولات ممالكى الشاهانية وتجرى

التسهيلات الصحيحة بمنع الاسباب الحائلة دون توسيع أمر الزراعة والتجارة ويلتفت الى استفادة المعارف ورأس المال لاجل ذلك من أوروبا وتوضع في موقع الاجراء شيئاً فشيئاً مع النظر المدقق في أسبابها .
فأنت اذن ايها الصدر الاعظم الممدوح الشيم المشار اليه أنت أعلن أشع فرمان هذا الجليل العنوان الملوكانى حسب أصوله في دار السعادة وفي كل طرف من ممالكى الشاهانية وأبذل جل الهمة باجراء مقتضيات الخصوصيات المشروحة على الميين واستحصال واستكمال الاسباب اللازمة والوسائل القوية لان تكون احكامه الجيلة منذ الان مرعية الاجراء على الدوام والاستمرار وهكذا اعملوا وعلى علامتى الشريفة اعتمدوا".

المبحث الثالث

التعليق على الخط الهمايوني

أهم ماتضمنه الخط الهمايوني الذى أصدره السلطان عبد المجيد خان خاص بجميع المسيحيين ايا كانت ملتهم واليهود فى جميع الولايات التابعة للدولة العثمانية ومنها مصر هو :-

- ١- المساواه بين جميع المواطنين المقيمين على اراضى الامبراطورية العثمانية لجميع الاديان بدون استثناء وهو ماتعرفه لغة الدساتير الحالية بالمساواه بين المواطنين امام القانون دون تمييز بسبب اللون أو الجنس أو الدين .
- ٢- أن يكون انتخاب البطارقة لجميع الطوائف المسيحية وتنصيبهم لمدة حياتهم وهذا استجابة لرغبات الكنائس المختلفة بأن أحدا لا يستطيع أن ينزع سلطة البابا طالما كان على قيد الحياة دون عجز عن ممارسة مهامه .
- ٣- الترخيص باقامة وترميم الكنائس والأبنية والمحلات والمكاتب والمستشفيات والمقابر لجميع الطوائف المسيحية ويجب أن يعرض البطريرك أو رؤساء المله صوره من الرسم على الباب العالى فى الأسيثانه ويجرى الموافقة عليها من الأراذه السلطانيه السنية الملوكانيه اى من السلطان فالأصل فى بناء الكنائس الاباحه المشروطة بموافقة البطريرك والسلطة الادارية بعد تقدم المستندات

- ٤- الاعفاء من أية مصاريف أو ضرائب لهذه الأبنية .
- ٥- يجب أن تؤخذ التدابير اللازمة لأجل تأمين من كانوا من أهل مذهب واحد مهما بلغ عددهم ليقوموا شعائره الدينية بحرية وحمايتهم أثناء إقامة شعائره .
- ٦- جميع المواطنين من أى ملة سوف يقبلون فى خدمة الدولة ومأمورياتها عندما تنطبق عليهم الشروط بدون فرق أو تمييز فى مكاتب الدولة العثمانية العسكرية والمدنية وعلى ذلك فأصبح الالتحاق بالوظائف المدنية والعسكرية حق لجميع المواطنين على أرض الأمبراطورية دون تمييز أو تفرقة بسبب الدين أو المذهب أو اللون أو العرق وعلى ذلك فإن الالتحاق والترقى فى جميع المناصب العسكرية والمدنية حق للجميع فى مساواة بين المسلمين والأقباط والمسيحيين بكل طوائفهم واليهود والمذاهب المتفرعة من بعض الشيع الاسلاميه
- ٧- أن يكون ترميم الكنائس من خلال السلطات المحلية التى كان لها ترخيص سابق أما الكنائس الجديدة التى يراد بنائها فيجب تقديم طلبات بناء الكنائس والرسوم الهندسية وموافقة البطريرك المسئول وتصدر بعد ذلك التراخيص من الباب العالى فى الاستئانة.
- ٨- تشكيل مجالس ملية للطوائف المختلفة مكونة من رجال دين وعلمانيين لإداره المصالح الملية الخاصة بشئونهم الداخلية والفصل فى أحكامهم الشخصية .
- ٩- تزال من المحررات الديوانية جميع التعبيرات والألفاظ والتلميحات التى تتضمن الأساءه الى فئة من الناس بسبب المذهب أو الجنسية ويمنع توصيف يهين أو يمس العقائد الدينية للطوائف المختلفة سواء ذلك بين أفراد المواطنين أو من طرف رجال الدولة الإداريين .
- ١٠- الفرمان العالى الموشح بالخط الهمايونى الصادر بناء على الوكاله المطلقة للسلطان العثمانى بخصوص الاصلاحات فى الدولة العثمانية ليس قانونا ولكنه تعليمات ادارية صادرة من السلطات لتنفيذه بمعرفة الحكام فى جميع الولايات التابعه للدولة العثمانية على جميع المذاهب والملل الغير مسلمه وعلى ذلك فالخط الهمايونى ليس قانون بل هو تعليمات ادارية.
- ١١- لا يجبر أحد فى جميع أقاليم الدولة العثمانية على ترك ديانتة ومذهبه .

- ١٢- الخدمة العسكرية واجبه على المسيحيين والمسلمين معا ويخضعون لنظام واحد فى التجنيد أو الاعطاء من العسكريه باعطاء البدل أو اعطاء دراهم نقديه.
- ١٣- عمل نظام مخصوص فى تنظيم الدفاتر وانشاء دفاتر للايرادات ودفاتر للمصروفات فى كل ولايه تابعه للدولة العثمانية فى كل سنة .
- ١٤- هذا الخط الهمايونى الى جانب بناء وترميم الكنائس والمعابد والمكاتب والمستشفيات والمقابر لجميع الطوائف غير الاسلاميه فهو يتحدث عن الدعاوى القضائيه بين المسلمين والمسيحيين فى المسائل المدنية والجنائيه تحال هذه الدعاوى الى دواوين مختلطة للفصل فيها وتكون المحاكمات علنيه .
- ١٥- الخط الهمايونى صادر من السلطان الى الصدر الاعظم اى الى رئيس الوزراء لتنفيذه فى جميع الولايات التابعه للدولة العثمانية .

"الفصل الثالث "

الحالة السياسية بعد صدور الخط الهمايونى وموقف الأقباط

وسوف نتعرض للحالة السياسية فى مصر وموقف الأقباط بعد صدور الخط الهمايونى فى عام ١٨٥٦م حتى صدور الشروط العشره لبناء الكنائس فى عام ١٩٣٤م فى مبحثين :-

المبحث الاول:- نتحدث فيه عن الحالة السياسية منذ صدور الخط الهمايونى حتى اعلان الحماية على مصر وموقف الأقباط

المبحث الثانى :- الحالة السياسييه منذ اعلان الحماية حتى صدور الشروط العشره لبناء الكنائس وموقف الأقباط .

"المبحث الاول "

الحالة السياسية منذ صدور الخط الهمايونى حتى اعلان الحماية وموقف الأقباط بعد وفاة محمد سعيد باشا الذى صدر فى عهده الخط الهمايونى تولى الحكم اسماعيل باشا فى الفترة ما بين ١٨٦٣م الى ١٨٧٨ م ومن المعلوم أن

الخدوي اسماعيل تلقى علومه فى فينا ثم باريس وأتبع سياسه أكثر تسامحا حيث كانت العلاقة بين الخديوى اسماعيل وبطريك الأقباط الأرثوذكس قوية لدرجة أن الخديوى اسماعيل حينما أمر بتنظيم شوارع القاهرة وأقتضى ذلك الأمر فتح شارع كلوت بك وهذا يقضى أن يمر بكنيسة الأقباط فعرض الخديوى على البطريك الأنبا ديمتريوس أن يبنى له كنيسة بدلا منها فى مقابل هدمها لتوسيع شارع كلوت بك الموجود بالازبكيه حاليا فرفض البطريك وماكان من الخديوى الا أنه استجاب لرغبة البطريك .

وقد منح الخديوى اسماعيل مساحة ألف وخمسمائة فدان لبطركخانه الأقباط من الأتليان الموجوده بالمديريات على ذمة الميرى وذلك بالوثيقة المحفوظة بعابدين سجل رقم ١٩١٩ أوامر عرييه بتاريخ ١٨٦٦/١١/٣ وذلك لأن الخديوى كان يؤمن بالمساواه بين أبناء الوطن الواحد المسلمين والأقباط .

وقد كان الخديوى اسماعيل أول حاكم فى التاريخ يطلب رتبة الباشوية لرجل مسيحى وهو نوبار باشا وقد كانت الوحدة الوطنية فى عهد الخديوى اسماعيل على درجة كبيرة حتى أن مرقس بك يوسف فى عام ١٨٦٥م أنشأ مسجدا فى طنطا كما أنشأ قلينى فهمى باشا مسجدا آخر وكنيسة بعزبته بالمنيا رمزا للوحدة الوطنية وقد وصل التسامح الدينى لدرجة أنه سمح للبطريك كيرلس الرابع بإنشاء مدارس للبنين بجوار البطريكه وأخرى للبنات بحارة السقاين وكانت مدارس بالمجان يلتحق بها المسلمون والأقباط وقد تخرج منها بعض رؤساء الوزارات مثل بطرس باشا غالى وحسين باشا رشدى ويوسف بك وهبة وعبد الخالق باشا ثروت والكثير من الوزراء والأعيان والمستشارين .

وقد كان البطريك كيرلس الرابع صديقا لكثير من علماء الأزهر وشيخ الازهر ووصلت المحبه والوحده الوطنية لدرجة أن الخديوى أوفده فى عام ١٨٦٥م الى

أثيوبيا لازالة سوء التفاهم بين مصر وأثيوبيا وأنهى سوء التفاهم وأبرمت معاهدة صداقة بين مصر وأثيوبيا .

و كان من مشاهير الأقباط فى ذلك العهد وهبه بك الجيزاوى و كان رئيسا لكتبة وزاره الماليه، وتدرس أفندى عريان وكان رئيسا لكتبة وزارة الماليه ودميان بك جاد وكانت له مكانة كبيرة لدى الخديوى حتى أن دواوين الحكومة تعطلت يوم وفاته وكذلك سعد ميخائيل عبده من كبار موظفى الدوله ورزق أغا حاكم الشرقية ومكرم أغا حاكم أطفيح و ميخائيل أغا حاكم الفشن وبطرس أغا حاكم برديس .
ومن أهم الأعمال فى ذلك العهد افتتاح الأنتكخانه والمتحف المصرى فى عام ١٨٦٣م التى أنشأها مريت باشا وانشاء مصلحة البريد فى عام ١٨٦٦م وافتتاح مجلس الشورى.

وفى عام ١٨٦٩م تم افتتاح قناة السويس وقد أقيم حفل عالمى حضره امبراطور النمسا و امبراطورة فرنسا أوجينى وولى عهد روسيا وعشرات من أمراء أوربا وتم انشاء دار الاوبرا وانشاء شارع الهرم حتى يقوم الضيوف بزياره الأهرام وفى عام ١٨٧٠م تم انشاء دار الكتب بناء على اقتراح من على باشا مبارك وزير المعارف وتأييد من اسماعيل باشا وفى عام ١٨٧٢م تم انشاء مدرسة دار العلوم وانشاء كوبرى قصر النيل بمعرفة شركة فرنسية وانشأت شركة انجليزيه كوبرى الجلاء وأنشئ شارع محمد على بنظام البواكى وكذلك شارع كلوت بك لكى يجعل الخديوى اسماعيل من القاهرة عاصمة مثل مدينة باريس وأنشأ ميدان التحرير وحديقة الأورمان وحديقة الحيوانات واقامة تمثال إبراهيم باشا بميدان الاوبرا وادخال نظام اناره الشوارع بغاز الأسئصباح فأكسب القاهرة جمالا مثل مدينة باريس وتم وأنشأ حمامات حلوان وانشاء سكه حديد حلوان وتم انشاء أول خطوط تلغرافية .

وفى ١٧ مايو سنة ١٨٧٩م صدر أول دستور مصرى ويقضى هذا الدستور بأن يكون التشريع من حق مجلس النواب ولا تفرض أية ضريبة الا بموافقة مجلس النواب وفى ذلك العام خلع اسماعيل باشا من الحكم بفرمان من السلطان فى الأستانة وتولى ابنه الخديوى توفيق وفى ٣٠ يونيو غادر اسماعيل باشا مصر على الباخرة المحروسة الى اوربا .

وفى عام ١٨٨٠م باع الخديوى توفيق حصة مصر فى شركة قناة السويس وفى ١١ يوليو ١٨٨٢م بدأ الاسطول الأنجليزى بضرب مدينة الاسكندرية وفى ١٤ سبتمبر من نفس العام دخل الانجليز القاهرة وبدأ الاحتلال الانجليزى لمصر وسيطروا على الجيش بتعيين السير افلين ورد قائدا عاما للجيش المصرى وتعين السير فالنتين بيكر قائدا عاما للبوليس وتعين اللورد كرومر قنصلا عاما بمصر .

وفى عام ١٨٩٢م توفى الخديوى توفيق باشا وتولى الخديوى عباس حلمى الثانى عرش مصر وهو أكبر أبناء توفيق باشا حيث حضر من النمسا أثر وفاة والده وبعد صدور فرمان السلطانى بتوليته العرش وأول قرار أصدره العفو عن العربيين اللذين اشتركوا فى ثورة عرابى وعلى رأسهم عبد الله النديم خطيب الثورة الذى كان منفيا الى الشام .

وفى ٥ مايو ١٨٩٢م تم افتتاح كوبرى امبابه وفى عام ١٨٩٨م أنشئ البنك الاهلى المصرى ومنح حق اصدار أوراق النقد المصرى وتم وضع حجر الأساسى لخزان أسوان وانتقال جريدة الأهرام من الاسكندرية الى القاهرة وصدر العفو عن أحمد عرابى ورفاقه وعودتهم من المنفى فى سيلان .

وفى عام ١٩٠٦م وقع حادث دنشواى وصدر الأحكام فيه وصدر البيان التأسيسى لإنشاء الجامعه المصرية

وفى عام ١٩٠٧م استقال اللورد كرومر وتعين جورست خلفا لكرومر وفى هذا العام صدر الاحصاء العام للسكان وكان سكان مصر احد عشر مليوناً ومائتين وأثنى عشر ألف نسمة وقام مصطفى كامل بإنشاء الحزب الوطنى فى ذلك العام .

وفى عام ١٩٠٨م تولى مصطفى كامل وانتخب محمد فريد رئيساً للحزب الوطنى وقد كان الحزب يجمع نخبه من المسلمون والأقباط وقد كان ويصا واصف عضواً للجنة العليا للحزب الوطنى .

وفى ١٢ نوفمبر ١٩٠٨م تم تعيين بطرس باشا غالى رئيساً للوزاره بعد أن كان يتولى منصب وزير الخارجيه فى الوزارات السابقة وقد كان سعد باشا زغلول وزيراً للمعارف فى هذه الحكومه وقد استقبلت هذه الحكومه من الشعب المصرى استقبالا بعين الرضا والتفاؤل وذلك يؤيد أن مصر لا تعرف معنى التعصب الدينى وفى هذا العام جعلت جلسات مجلس الشورى علنيه بعد أن كانت سريه وتقرر لأول مره حق أعضاء مجلس الشورى فى حق السؤال لجميع الوزراء .

وفى ٢٠ فبراير عام ١٩١٠م قتل بطرس باشا غالى رئيس الوزراء باطلاق الرصاص عليه من قى يدعى إبراهيم نصيف الوردانى عند مغادرته وزاره الخارجيه وقد كان الشاب القاتل قد تلقى تعليمه فى سويسرا وانجلترا ويفتح صيدليه بشارع عابدين ومنتمياً للحزب الوطنى ولم يكن دافع القتل لأسباب دينيه أو تعصب دينى بل كان لأسباب سياسيه

وفى عام ١٩١١م حدث أخطر شىء يمس الوحده الوطنيه وهو بايعاز من الأنجليز تنفيذاً لسياستهم الاستعماريه حتى يطول بقائهم فى البلاد وهى سياسه فرق تسد حيث سمحوا وأيدوا انعقاد مؤتمر للأقباط على اساس طائفى لبحث مشاكل الاقباط فى أسبوط فى لفته مابين ٥ مارس الى ٨ مارس سنة ١٩١١م حيث دعا مطران أسبوط لعقد المؤتمر ومعه جماعه من الاقباط مثل توفيق دوس

ومر قاص حنا وأخنوخ فانوس للمطالبة بأن يكون يوم الأحد عطلة للأقباط وأن تكون قاعدة التوظيف هي الكفاءة وحدها وإدخال الديانة المسيحية في برامج التعليم لتعليم الطلبة الأقباط ووضع نظام يكفل تمثيل عنصرى الأمة فى المجالس النيابية ولم يزد عدد الحاضرين عن ألف شخص من تعداد الأقباط فى ذلك الوقت وعددهم سبعمائى ألف شخص وكان هذا المؤتمر لعبه انجليزىه خطط لها غورست المعتمد البريطانى وكان رد الفعل الطبيعى عقد مؤتمر اسلامى فى نفس العام للرد على مؤتمر الأقباط وقد كان غرض الانجليز من اقامة المؤتمر القبطى ايجاد ثغره فى الأمة المصرية واحداث تنافر بين عنصرى الأمة ولكن الأزمه تم احتوائها وتغلبت الحكمه على العاطفه ببناء عقلاء الأمة من المسلمين والأقباط فعقد المؤتمر الإسلامى فى ٢٩ أبريل ١٩١١م سى المؤتمر المصرى لاحتواء الأزمه الطائفية على أن يقوم ذلك المؤتمر ببحث مطالب الأمة المصرية جميعها بما فى ذلك مطالب الأقباط باعتبارهم جزءا من وحده الأمة المصرية وكذلك بحث مطالب المسلمين ورأس هذا المؤتمر رياض باشا رئيس الوزراء الأسبق وعقد فى واحه عين شمس وهى هيلوبولس الآن وحضره مايقرب من خمسه الاف شخص من جميع المديرىات رغم ان حالة البلاد لاتسمح بتقسيم المصالح بين أبنائها تبعا لعقائدهم الدينية

وقد انتهى المؤتمر على أنه لايمكن قسمة الحقوق السياسيه فى مصر بين طوائفها الدينيه وأن تظل العطلة الرسمية هى يوم الجمعة فقط وأن قاعده التعيين فى وظائف الحكومة هى الكفاءة وعدم تعديل قانون الانتخابات بما يجعل لكل طائفه دينيه مصرىة دائره انتخابية خاصة وقد أرتضى المسلمون والأقباط نتائج مؤتمر المصريين الذى كان ضربه فى الصميم للأحتلال البريطانى الذى سعى من جراء هذه الفتنة الى الاستفاده الى أقصى حد من قاعدة فرق تسد اذا كانت هذه التجربة

لم تفرق بين المصريين بل تحولت الى نقطة تجميع بين المصريين لخلق التكاتف بين المسلمين والمسيحيين .

وفى ١٤ يوليو سنة ١٩١١ توفى غورست المعتمد البريطانى وقامت انجلترا بتعيين اللورد كتنشر معتمدا لبريطانيا فى مصر .

وفى ١٣ يوليو سنة ١٩١٣ صدر قانون الجمعية التشريعية لتحل محل مجلس الشورى وتؤلف الجمعية التشريعية من أعضاء قانونيين وأعضاء منتخبين وأعضاء معينين والأعضاء القانونيون هم النظار وحدد عدد المعينين بسبعة عشر عضوا بحيث يكون المنتخبون بأعداد معينة تم تحديدها والمعينون يوزعون حسب كل طوائف الأمة على أن يكون منهم أربعة للأقباط ولا يجوز صدور أى قانون الا بعد عرضه على الجمعية التشريعية ولا يجوز ربط أى رسوم أو ضرائب الا بعد موافقة الجمعية التشريعية وقد فاز سعد زغلول عن دائرة السيده زينب وبولاق .

وفى ٣٠ مارس عام ١٩١٤م وضع حجر الأساس للجامعة المصرية حيث تبرعت الأميره فاطمه اسماعيل ابنة اسماعيل باشا الخديوى الاسبق اذ وقفت أطيانها لينفق ربيعها على الجامعة ومنحتها ستة أفدنه فى الدقى لتقيم عليها مبانى الجامعه ووهبتها كل حليها ومجوهراتها لتقيم به المبنى وكانت مفتوحة لجميع أبناء الشعب المصرى مسلمين وأقباط

"المبحث الثانى "

"الحالة السياسية منذ إعلان الحماية وحتى صدور قرار الشروط العشرة لبناء الكنائس وموقف الاقباط "

فى ٢٨ يونيو ١٩١٤م نشبت الحرب العالمية الاولى فأعلنت النمسا الحرب على الصرب ودخلت روسيا وتركيا الحرب ضد النمسا ودخلت المانيا الحرب فى صف النمسا وفرنسا ثم دخلت انجلترا الحرب فى صف النمسا وبذلك أصبحت انجلترا ضد تركيا فى الحرب .

ولذلك فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ أعلن الانجليز الحماية على مصر رسميا وخلعوا الخديوى عباس الثانى المعين من قبل تركيا وأقاموا البرنس حسين كامل سلطانا على مصر وأعلن وزير الخارجية البريطانى انه بسبب الحرب بين تركيا وانجلترا تم وضع مصر تحت الحماية البريطانية وبذلك زالت سياده تركيا على مصر وخرجت مصر من ولاية الأمبراطوريه العثمانية وبذلك تغير لقب حاكم مصر من خديوى الى لقب سلطان على أن تكون المخابرات بين مصر والدول الأجنبية بواسطة المعتمد البريطانى فى مصر .وبذلك انتهى تنفيذ الخط الهمايونى فى مصر وعدم تنفيذ أى فرمانات عثمانيه فى مصر نتيجة فرض الحمايةه البريطانيه على مصر .

وفى عام ١٩١٦ عين السير رجنالد ونجت معتمدا عاما فى مصر وقد كان يشغل منصب حاكم السودان فأصبح معتمدا لبريطانيا فى مصر والسودان.

وفى اكتوبر عام م ١٩١٧ قامت الثورة الروسيه وظهر على مسرح الأحداث لينين وخرجت الولايات المتحده الأمريكيه من عزلتها ودخلت الحرب العالمية الاولى تحت قيادة ويلسون وأصبحت روسيا وأمريكا صاحبتا الكلمه الأولى والعليا فى العالم وتوارت انجلترا وفرنسا .

وفى ١٩ أكتوبر ١٩١٧م توفى السلطان حسين ورفض كمال الدين حسين ابن السلطان تولى العرش وقد تم تنصيب السلطان أحمد فؤاد من قبل السلطات البريطانية .

وفى ٢ نوفمبر ١٩١٧م تم اتفاق حاييم وايزمان الزعيم الصهيونى مع انجلترا على وعد بلفور الذى كان اللبنة الأولى لقيام اسرائيل حيث دخلت الجيوش الانجليزيه القدس على رأس جيش بريطانى بقيادة الجنرال اللنبى ووعد بلفور بجعل فلسطين وطنا قوميا لليهود .

وفى ٣٠ اكتوبر سنة ١٩١٨م استسلمت تركيا نهائيا فى معركة خان طومان وقد انسحب الجيش الى منطقة خان طومان وأستسلم الجيش التركى نهائيا لأميرال من الأسطول الانجليزى الذى أسرع الى احتلال الأسيطانه ووضعها تحت ادارته .

وفى ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨م تم توقيع الهدنه بين الدول المتحاربه .

وفى عام ١٩١٩م بدأت الثوره فى مصر للمطالبه بالاستقلال بعد عقد الهدنه فى الحرب العالميه الاولى حيث قابل سعد زغلول وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى وغيرهم سير ونجت للمطالبه بالاستقلال الذى رفضه السير ونجت المعتمد البريطانى

وفى ٨ مارس ١٩١٩م تم اعتقال سعد زغلول وصحبه وهم أحمد باشا الباسل ومحمد باشا محمود واسماعيل صدقى وتم نفيهم الى جزيرة مالطه وبعد ذلك حدثت المظاهرات فى القاهره وامتدت الى جميع الأقاليم فى مصر وشملت المظاهرات النساء وخرجت سيدات مصر فى ١٦ مارس ١٩١٩م لأول مرة فى التاريخ المصرى .

وفى ١٨ مارس ١٩١٩م اعلنت مدينة زفتى الجمهوريه تحت رئاسة لجنة يرأسها يوسف الجندى حاكم المدينة الجديد ونتيجة حالة الحرب الدائره بين المصريين

والجنود الانجليزى وخطورة الموقف قامت انجلترا بخلع السير ونجت لفشله فى مصر

وفى ٢١ مارس ١٩١٩م عين الجنرال اللنبى معتمدا بريطانيا نتيجة حالة التحدى للشعب المصرى فى جميع أرجاء البلاد والتخريب والتدمير حيث تم قطع جميع خطوط السكه الحديد وأسلاك التلغراف وأعمدتها وقد أظهرت أحداث وقائع ثورة ١٩١٩ أن الاقباط والمسلمين شعبا واحد وروحا واحده وقلبا واحدا فأحتشد الأقباط والمسلمون ضد الاحتلال الأنجليزى للمطالبة بالاستقلال ولم تتجح سياسة الانجلترا فرق تسد التى اعتمدوا عليها

لاثارة الفتنة الطائفية وقد ترتب على انتصار ثورة ١٩١٩م الأفراج عن سعد زغلول ورفاقه فى ١٧ ابريل ١٩١٩م وقد انتصرت ثورة ١٩١٩ رغم أن لانجلترا مائة ألف جندى انجليزى فى مصر .

وفى ٢٣ ابريل ١٩١٩م اعترفت أمريكا بحماية بريطانيا على مصر .

وفى ٢٤ مايو ١٩١٩م عقد قران السلطان أحمد فؤاد على نازلى ابنة وزير الزراعة عبد الرحمن صبرى باشا

وفى ٢١ نوفمبر ١٩١٩ ثم تأليف الوزراء برئاسة يوسف وهبة رئيسا للوزاره رغم أنه كان يتقلد منصب وزير المالية فى الوزارات السابقة وقام رئيس الوزراء يوسف وهبة بالتفاوض مع لجنة ملنر وزير المستعمرات البريطانية كلجنة تقصى حقائق للأوضاع فى مصر التى بعثت بها انجلترا لتعطيل المطالبة باستقلال مصر واندلعت المظاهرات لمقاطعة لجنة ملنر والمطالبه بالاستقلال لدرجة أنه حدث اجتماع بالكنيسة المرقسيه بالعباسيه فى ٢١ نوفمبر سنة ١٩١٩ م برئاسة القمص باسيلوس وكيل البطريركيه وحضره أكثر من ألفى قبطى فى الكنيسة الكبرى وأنتهوا الى ارسال برقية احتجاج الى رئيس الوزراء يوسف وهبة وهو قبطى طالبوه فيها بالاستقاله من الوزاره وعدم التعاون مع لجنة ملنر وهذا

يعطى صوره لمدى تعاون الاقباط والمسلمين فى مكافحة الاستعمار البريطانى وقام الشاب القبطى عريان يوسف سعد فألقى قنبله على رئيس الوزراء القبطى للتعبير عن رفض عنصرى الامه مسلمون وأقباطا عن تعاون الوزراء مع لجنه ملنر وبذلك انتصرت اراده الشعب المصرى بعنصريه وفشلت لجنة ملنر بعد أن عمت البلاد مظاهرات شملت عنصرى الامه مسلمين وأقباطا .

وفى ثورة ١٩١٩م أكد الاقباط ترابطهم مع المسلمين فى مكافحة الاستعمار وهو نفس الخط الذى اتخذه الاقباط منذ فترة طويله أثناء الحملات الصليبيه أعرض الاقباط عن النظر للغزاه على أنهم مسيحيون يربطهم بالغزاه دين واحد بل انضم المسيحيون المصريون لآخوانهم المسلمين العرب فى مكافحة الحمله الصليبيه مما جعل قادة الحمله الفرنسيه يصدرن قرارا بمنع أقباط مصر من زياره بيت المقدس بدعوى انهم ملحدون

وكذلك نجد أن موقف الأقباط أثناء الحمله الفرنسيه التى حاول نابليون بونابرت أن يدعى انه حامى الأسلام لكسب رضاء المسلمين ومن أجل ذلك ابعد عددا كبيرا من الأقباط من مناصبهم الماليه حيث كانوا يعملون فى جباية الضرائب وبذلك كسب الفرنسيون عداوة الاقباط ولم يكسبوا محبه المسلمين وبذلك اتحد الأقباط والمسلمون لمواجهة المستعمر الفرنسى

وكذلك من خلال الثورة العربيه ظهر شعار مصر للمصريين وتبناه المسلمين والاقباط فى مواجهة المستعمر البريطانى وكذلك برنامج الحزب الوطنى الأهلى الذى رأسه أحمد عرابى قام على أساس سياسى وليس على أساس دينى وبلغ تقدير أحمد عرابى لوطنية الاقباط أن طلب من الخديوى توفيق الموافقة على منح رتبة الراشديه لبعض الاقباط وكان على رأسهم بطرس غالى وهو أول قبطى يحصل على رتبة الراشديه فى عام ١٨٨٠م كان هذا قبل الاحتلال البريطانى وهذا الخط

الوطني للأقباط ازداد بعد الاحتلال البريطاني لمصر في عام ١٨٨٢م وكان الأقباط يضعون يدهم في يد المسلمين في مواجهة الغزاة المتحدين معهم في الديانة. وقد تجلى ذلك بوضوح في عام ١٩١٩م وثورته ١٩ ذلك الخط القديم في وطنية الأقباط والمسلمين وتجلت أروع صور الوحدة الوطنية في حزب الوفد الذي كان مثالا حيا للوحدة الوطنية في قيادة ثورته ١٩١٩م وقيادة الوفد فقد كان الوفد المشكل للتفاوض مع الانجليز مؤلفا من سعد زغلول رئيسا وعلى شعراوي وعبد العزيز فهمي ومحمد علي علوية وعبد اللطيف المكباتي ومحمد محمود وأحمد لطفي السيد ثم انضم اليهم اسماعيل صدقي وسنيوت حنا وجورج خياط ومحمد أبو النصر وحمد الباسل ومصطفى النحاس وحافظ عفيفي وحنين واصف وعبد الخالق مذكور اعضاء وعندما تم تكوين اللجنة التنفيذية للوفد برئاسة محمود سليمان ضمت في عضويتها مرقص حنا وتوفيق دوس وكامل بطرس وحبيب خياط وفهمي ويصا وصاروفيم عبيد

وقد كان من خطباء الثورة القمص سرجيوس الذي ألقى خطبة في الأزهر مع الشيخ مصطفى القاياتي ومحمود أبو العيون ثم نفى الثلاثة الى رفح وظلت أسماء ويصا واصف ومرقص حنا وواصف بطرس غالي وجورج خياط وفخرى عبد النور وسلامه ميخائيل ومكرم عبيد وسنيوت حنا وبخيت اسكندر وراغب اسكندر وصادق حنين وغيرهم من الأقباط تتردد طوال ثورة ١٩١٩م وما بعدها وظل الأقباط مؤثرين في الحياه السياسيه لمدته طويله وفي ١١ فبراير سنة ١٩٢٠م ولد فاروق ولي العهد . وفي ١٥ أبريل ١٩٢٠م صدر قرار من جلالة الملك جورج الخامس في بريطانيا بجعل نظام السلطنه في مصر وراثيا في نجل أحمد فؤاد على قاعدة أكبر الأولاد من بعده .

وفي ٢٣ ديسمبر ١٩٢١م تم اعتقال سعد زغلول وفريق من معاونيه وهم مصطفى النحاس وسنيوت حنا وفتح الله بركات وعاطف بركات ووليم مكرم

عبيد وهذا يؤكد معنى الوحدة الوطنية الحقيقية فقد تم اعتقال سينوت حنا ووليم
مكرم عبيد ضمن المعتقلين وهما قبطين دفاعا عن مصر الحصول على
الاستقلال ورفع الحماية عن مصر وعادت الثورة للشعب المصرى مره أخرى .
وفى ٢٨ فبراير ١٩٢٢م صدر تصريح باستقلال مصر . وفى ١٥
مارس ١٩٢٢م أعلن استقلال مصر وتغير لقب الحاكم أحمد فؤاد من سلطان الى
ملك .

وفى ٢٥ يوليو ١٩٢٢ قبض اللورد اللنبى على معاونى سعد زغلول الذى
كان موجودا فى المنفى فى جزيره سيشل والذين كانوا يديرون الحركة الوطنية
فى مصر فى غياب سعد زغلول للمطالبة بالاستقلال وقدموا لمحاكمه عسكرية
بريطانية بتهمة تحريض الشعب المصرى وهم احمد الباسل باشا وويصا واصف
ومرقص حنا وواصف بطرس غالى وعلوى الجزار وجورج خياط ومراد الشريعى
وسجنوا فى ثكنات قصر النيل العسكريه وصدر الحكم ضدهم فى ١١ أغسطس
بالأعدام وعمت المظاهرات مصر تهتف (نموت وتحيا مصر) وقام الشعب
المصرى بالضغط بالمظاهرات للأفراج عن المسجونين وهم سبعة أشخاص
يمثلون الوطنية المصرية منهم أربعة أقباط وضعوا جميعهم أرواحهم على كفوفهم
للمطالبة باستقلال مصر وبعد القبض على الأشخاص السالف ذكرهم اجتمعت هيئة
الوفد لتأليف هيئة وفدية أخرى تقود العمل الوطنى للمطالبة بالاستقلال وهى من
عبد الرحمن فهمى والشيخ مصطفى القاياتى وفخرى عبد النور ومحمود فهمى
النقراشى والدكتور نجيب اسكندر وعبد الستار باسل وهذه الهيئة كانت تعمل
لقيادة العمل الوطنى فى اطار من الوحدة الوطنية الصادقة وهى سته أشخاص منهم
أثنان من الأقباط وهذا يعطى دلالة عن مدى عمق الوحدة الوطنيه فى قياده العمل
العام .

وفى ٣٠ مارس ١٩٢٣م نتيجة العمل الوطنى الجاد لم تستطيع السياسة الانجليزيه أن تخترق الصف الوطنى الواحد المكون من المسلمون والأقباط واضطرت الى الافراج عن سعد زغلول المنفى فى الخارج ورفاقه وكذلك الافراج عن المعتقلين اللذين حوكموا بالمحكمة العسكرية وصدر ضدهم حكم الاعدام .

وفى ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ صدر الامر الملكى ٤٢ سنة ١٩٢٣ بدستور ١٩٢٣ وكان أهم ماتضمنه هذا الدستور المساواه بين الاقباط والمسلمون والجميع يتمتعون بحقوق وواجبات واحده وقضت المادة ١٣ من الدستور بأن تحمى الدولة حريه اقامه الشعائر والأديان والعقائد طبقا للعادات المرعيه فى الديار المصرية على أن لا يخل ذلك بالنظام العام ولا ينافى الآداب وهذا يؤكد ماوصلت اليه الحالة السياسية فى مصر فى هذه الفترة من النصف الاول من القرن العشرين

وفى هذه الفترة قد الغى تطبيق الخط الهمايونى بسبب فرض الحماية البريطانية على مصر فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ وأصبحت مصر دولة منفصله عن الدولة العثمانية وأصبحت تحت الحماية البريطانية يقوم التاج البريطانى بتعين حاكم على مصر بعد أن كان يعينه الفرمان الصادر من السلطان فى الاسيئانة وكانت هذه الفترة منذ صدور الخط الهمايونى حتى صدور دستور ١٩٢٣م فترة مازال يتغنى الشعب المصرى بالوحده الوطنية فيها لعمق وصدق المشاعر بين المسلمين والاقباط فى مناهضته الاستعمار فلم يستطيع الاستعمار استخدام سياسته المعروف بها وهى سياسة فرق تسد فلم يجد اى ثغره ينفذ منها فى علاقه المسلمين مع الاقباط وبذلك يكون قد انتهى الخط الهمايونى من الكيان القانونى لمصر فى هذه الفترة ولكن صدر فى عام ١٩٣٤م مايسمى بالشروط العشره لبناء الكنائس وهذا ما سوف نتعرض له فى الفصل القادم . .

"الفصل الرابع"

الشروط العشرة لبناء الكنائس بعد انتهاء الخط الهمايوني .

فى ١٩ يونيو عام ١٩٣٠ تولى اسماعيل باشا صدقى رئاسة الوزراء وبعد يومين فقط من تولية الوزارة حدث صدام بين الملك وحزب الوفد فأصدر الملك مرسوما بتأجيل انعقاد البرلمان فأمر صدقى باشا باغلاق بوابة المجلس النيابى بالسلاسل .

وقد أمر ويصا واصف رئيس مجلس النواب بتحطيم السلاسل وتدفق النواب ليعقدوا اجتماعهم وكانت وزارة اسماعيل صدقى من أفشل الوزارات ولكن مايهمنا فى هذه الفترة هو صدور الشروط العشرة لبناء الكنائس فى سبتمبر ١٩٣٣م قام عبد الفتاح يحيى باشا بتأليف الوزارة وكان رئيسا للوزارة ووزيرا للداخلية وظلت هذه الوزارة لمدة أربعة عشر شهرا وفى عهده صدرت الشروط العشرة لبناء الكنائس .
فى شهر فبراير ١٩٣٤م أصدر العزبى باشا وكيل وزارة الداخلية عشرة شروط للتصريح ببناء الكنائس يجب استيفاؤها قبل الترخيص ببناء الكنائس وهى :-

- ١- هل الأرض المرغوب بناء الكنيسة عليها من أرض فضاء أو زراعية وهل هى مملوكة للطالب أم لا وتقديم سندات الملكية .
- ٢- أبعاد القطعة المراد بناء الكنيسة عليها عن المساجد وعن الأضرحة الموجودة بالناحية .
- ٣- اذا كانت القطعة المراد البناء عليها وسط أماكن المسلمين او المسيحيين .
- ٤- اذا كانت بين مساكن المسلمين فهل لا يوجد مانع من بنائها .
- ٥- هل يوجد للطائفة المذكورة كنيسة بهذه البلده خلاف المطلوب بناؤها .
- ٦- اذا لم يكن بها كنائس ماهو مقدار المسافة بين البلده وبين أقرب كنيسة لهذه الطائفة بالبلده المجاوره .
- ٧- ماهو عدد أفراد الطائفة المذكوره الموجودين بهذه البلده .
- ٨- اذا كان المكان المراد بناء الكنيسة عليه قريبا من جسر النيل أو الترع أو المنافع العامة او مصلحة الري يؤخذ رأى تفتيش الري واذا كانت بالقرب من خطوط السكه الحديد ومبانيها يؤخذ رأى المصلحة المختصة .

٩- يعمل محضر رسمي عند هذه التحريات ويبين فيه المحلات المجاورة لبناء الكنيسة .

١٠- يجب على الطالب أن يقدم مع طلبه رسماً عملياً بمقياس واحد في الألف يوقع عليه من الرئيس الديني للطائفة ومهندس معتمد .

وما زالت هذه الشروط العشرة الصادرة في عام ١٩٣٤م مطبقة حتى الآن وقد صدر بها أمر إداري صادر من مصلحة الإدارة العامة إداره الحج والشئون الدينية قسم الشئون الدينية تحت عنوان التجريات التي يجب مراعاتها عند الطلب بالترخيص بإنشاء كنيسة جديدة وما زال جميع الضابط في المديرية وفي مباحث أمن الدولة يجمعون تحرياتهم حول هذه الشروط العشرة واستيفاء البنود الموجودة بها قبل موافقة وزير الداخلية وبعد ذلك موافقة رئيس الجمهورية بالنسبة للترخيص ببناء الكنائس أما ترميم الكنائس فأصبح من اختصاص المحليات .

"الفصل الخامس"

نقل اختصاص ترميم الكنائس للمحليات

أصدر الرئيس محمد حسني مبارك قراراً جمهورياً رقم ١٣ لسنة ١٩٩٨ م بأن يكون الترخيص بترميم الكنائس من اختصاص المحافظين بعد أن كان في الماضي الترخيص بترميم الكنائس بقرار من رئيس الجمهورية وبعد ذلك القرار أصبح القرار بترميم الكنائس بموافقة المحافظ وظل الترخيص ببناء الكنائس فقط بقرار يصدر من رئيس الجمهورية وهذه الخطوه تعتبر خطوه على الطريق مهمه جدا لأنه منذ أن صدر الخط الهمايوني في فبراير ١٨٥٦م ووقع عليه السلطان عبد المجيد خان سلطان الامبراطورية العثمانية لم تحاول حكومة مصرية بحث الخط الهمايوني ومحاولة تغييره حتى حكومة سعد زغلول التي يتغنى الشعب المصري بهذه الفتره ويرددون سمات الوحدة الوطنية ومدى تعانق الصليب والهلال لم تحاول هذه الحكومة بحث الخط الهمايوني وبنوده الى ان جاءت حكومة الدكتور الجنزوري في عهد مبارك وبحثت مشكله بناء وترميم الكنائس في ظل الاوضاع الجديده بعد القضاء على التطرف والارهاب نسيا وفي ظل الثقافات الموروثة التي لايمكن تغييرها في يوم وليله وعرضت البدائل المتاحة على الرئيس مبارك الذي يختار البديل الأمثل بحسه الوطني العالي بما يتناسب مع المناخ العام

وهناك توازنات امام الحكومة يجب مراعاتها فى مسأله بناء الكنائس وترميمها وهناك ثقافات موروثة وخاصة فى صعيد مصر فى مسأله بناء الكنائس يجب مراعاتها لأن الوقوف ضد الثقافات الموروثة قد يحدث من المشاكل أكثر مما يحدث من النفع وعدم مراعاة التوازنات التى أمام الحكومة والمناخ العام قد يجلب الكثير من المشاكل للحكومة والامه المصرية فى غنى عنها لذلك من الانصاف أن نقول أن القرار الجمهورى بنقل الترخيص بترميم الكنائس الى المحافظين هو خطوه هامه على الطريق لأن مايردده بعض الاقباط من ضرورة حرية بناء الكنائس فى اى مكان فى مصر سوف يحدث مشاكل الجميع فى غنى عنها فلا بد أن تكون هناك ضوابط لبناء الكنائس من حيث المكان والمناخ المحيط ببناء الكنيسة ولنا أن نتصور اذا أراد شخص بناء كنيسة فى قرية فى الصعيد وسط تجمعات المسلمين هل الثقافات الموروثة فى الصعيد تسمح بذلك أم لا هذه ثقافات موروثة يجب مراعاتها مثل ثقافته الأخذ بالتأثر فى الصعيد الكل يقول انها عاده متخلفة ولا تتفق مع القيم الانسانية ولكنها ثقافة موجوده فى الواقع ويخضع لها المتقنون وغير المتقنين وهى ثقافته التأثر ونتيجة هذه العاده المرزولة فى ثقافات الصعيد تجد بعض المتقنين ينحازون لهذه الثقافة الموروثة ويأخذون بتأثرهم اذن الثقافات الموروثة شىء يجب التعامل معه كواقع والى أن تتغير هذه الثقافات الموروثة فى جنوب الوادى نستطيع أن نغير القرارات الحكوميه وعلى ذلك فان ماينادى به بعض الأقباط فى الداخل والخارج من المناداه بحرية بناء الكنائس فى أى مكان وأى زمان سوف يحدث من المشاكل أكثر مما يحدث من المنافع لأن المشكله ليست ببناء الكنيسة من عدمه المشكله فى التداعيات الامنيه والاثر النفسى والاستقرازى فى بناء الكنيسة فى هذا المكان بالذات نتيجة مايحيط ببناء الكنيسة من مناخ واقعى وجماهيرى وقد يكون من الحكمة أن يكون بناء الكنيسة فى مكان آخر لأن كل مكان يطلب فيه بناء كنيسة تقوم الاداره العامه لمباحث أمن الدوله بعمل التحريات لتحديد صلاحية هذا المكان لبناء الكنيسة طبقا للظروف الواقعيه المحيطه ببناء الكنائس من حيث المكان والظروف النفسيه للمحيطين بهذا المكان والمناخ العام فى هذا المكان ومباحث أمن الدوله حينما تضع تقريرا لعدم الموافقة ببناء كنيسة تضع هذا التقرير لأسباب موضوعيه موجوده فى الواقع العملى

ويجب احترام وجهة نظر أمن الدولة من الأقباط ويمكن مناقشتهم بهدوء فى أسباب رفضهم وإيجاد حل وسط بتغيير مكان إقامة الكنيسة أو تأجيل بناء الكنيسة لفتره حتى تتغير الظروف الواقعية والموضوعية لأن تحريات مباحث أمن الدولة فى الموافقة تضع فى اعتبارها العشرة السابق ذكرها .

ولذلك بعد أن تحسنت الاحوال فى قضية الارهاب وتحسن المناخ العام بعد أن وجه الامن ضربات قاضية لفلول الارهاب التى سودت الحياة فى مصر لمحاولتها فرض وصايتها على الشعب المصرى صدر القرار الجمهورى رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٩٩ م بشأن اجراءات تدعيم وترميم دور العباده ونصه بعد الاطلاع على الدستور وعلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ م فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء وعلى قانون الاداره المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ م وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣ لسنة ١٩٩٨ بتفويض المحافظين فى بعض الاختصاصات تقرر فى ماده الاولى يكون الترخيص بترميم او تدعيم كافة دور العباده من اختصاص الجهة الاداريه المختصة بشئون التنظيم فى كل محافظة وعليها البت فى الطلب المقدم بهذا الشأن وفقا للاجراءات المنصوص عليها فى القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ م المشار اليه ولائحته التنفيذية وفى ماده الثانية يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣ لسنة ١٩٩٨ م المشار اليه وفى ماده الثالثة ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية وقد صدر القرار بالجريدة الرسمية العدد ٥٢ فى ديسمبر لسنة ١٩٩٩ م ويتضح أن ذلك القرار بشأن اجراءات تدعيم وترميم دور العباده والمقصود بدور العباده هنا هى كل دور العباده للمسلمين والمسيحيين واليهود لابد أن يكون ترميم دور العباده من اختصاص الجهات المختصة فى المحافظات وهى مديريه الاسكان طبقا لقانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ م فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء وطبقا لقانون الاداره المحلية رقم ١٣ لسنة ١٩٧٩ م وبذلك تم الغاء القرار الجمهورى ١٣ لسنة ١٩٩٨ م بأن يكون ترميم الكنائس بقرار من المحافظين وأصبح طبقا للقرار الجمهورى الجديد ٤٥٣ لسنة ١٩٩٩ م ترميم دور العباده كلها سواء المساجد او الكنائس أو المعابد من اختصاص لأداره الهندسية فى المراكز والمدن وهذا تطور عظيم فى هذه المسألة حيث تم الغاء القرار الجمهورى رقم ١٣ لسنة ١٩٩٨ م الذى كان يجعل ترميم الكنائس من اختصاص المحافظين ولكن بقيت نقطة الترخيص ببناء الكنائس مازال الترخيص ببناء الكنيسة يحتاج الى قرار جمهورى .

ومما تقدم يتضح أن المضى فى القرارات ببناء وترميم الكنائس مرتبط بتحسن المناخ العام فحينما تحسن المناخ العام وقضى على الإرهاب نسبيا صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣ لسنة ١٩٩٨م بأن يكون ترميم الكنائس من اختصاص المحافظين وبعد ذلك تحسن المناخ العام للأفضل حيث تم القضاء على الإرهاب تقريبا ولم يتبقى الا فلول وبقايا فى جنوب الوادى يحاول جهاز الشرطة الامساك بها

تم الغاء القرار السابق وصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٩٩م بأن يكون ترميم جميع دور العبادة المساجد والكنائس والمعابد من اختصاص الادارات الهندسية بالمراكز والمدن وحينما يتحسن المناخ نحو الأحسن ويتم القضاء على الإرهاب كليا وتسود روح المحبة والوحدة الوطنية سوف يعاد النظر فى تراخيص بناء الكنائس اذن القضية مرتبطة بالمناخ العام لأن الحكومة تبغى حل جميع المشاكل ولكن فى التوقيت المناسب ومع مراعاة المناخ العام ونحن فى طريقنا لاستعادته الأيام الحلوه فى الوحدة الوطنية أيام سعد زغلول وجميع المؤشرات تدل على ذلك فليس من المصلحة التسرع ووضع البنزين بجوار النار فى قرارات لاتراعى الواقع والمناخ العام .

"الفصل السادس"

مدى تواجد الخط الهمايونى فى النظام القانونى المصرى

يردد بعض الأقباط فى الداخل والخارج بأن الخط الهمايونى الصادر من الدولة العثمانية مازال مطبقا حتى الان ويحكم التراخيص ببناء الكنائس وكذلك نجد ان الأقباط فى الداخل والخارج حينما يقابلون قداسة البابا شنوده الثالث أو حينما يقابلون أى مسئول مصرى فى الخارج حتى رئيس الجمهورية يثيرون موضوع الخط الهمايونى وأنه موجود فى نظامنا القانونى ويسير على هداة الترخيص ببناء الكنائس ولكننى أقول أن الخط الهمايونى غير موجود فى نظامنا القانونى ولاطبقه أى محكمه فى مصر أو تستند اليه فى حالة وجود نزاع على الترخيص ببناء أى كنيسة وسوف أستند الى بعض الاسباب للقول بأن الخط الهمايونى لاوجود له الا فى كتب التاريخ ولايستخدم فى الواقع العملى والقانونى فى مصر وعلى ذلك فالخط الهمايونى لاوجود له فى نظامنا القانونى للاسباب الاتية :-

أولاً:- في ١٨ ديسمبر ١٩١٤م أعلنت إنجلترا الحماية رسمياً على مصر وذلك بسبب الحرب بين إنجلترا وتركيا وضعت مصر تحت الحماية البريطانية وخلعوا الخديوى عباس الثانى المعين من قبل السلطان التركى فى الاسيئانة وأقاموا بدلا منه البرنس حسين كامل سلطانا على مصر وأعلن وزير خارجية بريطانيا وضع مصر تحت الحماية البريطانية بسبب الحرب الدائره بين إنجلترا وتركيا وبذلك زالت سياده تركيا على مصر وخرجت مصر من ولايه الامبراطوريه العثمانية وتغير لقب حاكم مصر من خديوى الى لقب سلطان على أن تكون المخابرات والاتصالات بين مصر والدول الخارجية عن طريق المعتمد البريطانى فى مصر وبذلك خرجت مصر من سيطرة الدوله العثمانية وأنتهى تنفيذ جميع القوانين والقرارات العثمانية بما فيها الخط الهمايونى

ثانياً :- الخط الهمايونى غير موجود فى نظامنا القانونى لأنه كان مطبقا بالدولة العثمانية والولايات التى تحتلها وكانت كثيره جدا يوم أن صدر الخط الهمايونى فى فبراير ١٨٥٦ ووقع عليه السلطان عبد المجيد خان كجزء من الإصلاح العام وهو يطبق على جميع المذاهب المسيحية وليس الأرثوذكس فقط ومن المعلوم أن هذا الخط الهمايونى الخاص بترميم وانشاء الكنائس والمستشفيات والمحلات والمقابر الخاصة لجميع الطوائف المسيحية وكان يطبق فى جميع الولايات التى تحتلها الدولة العثمانية فى شمال أفريقيا وأسيا وجزء كبير من دول أوروبا هل يقول أحد من هذه الدول أن الخط الهمايونى مازال مطبقا فى هذه البلاد بعد أنتهاء الخلاف العثمانية والدوله العثمانية وتغير دستور تركيا أن الخط الهمايونى أنتهى بانتهاء الدوله العثمانية حيث قام مصطفى أتا تورك بثوره ضد الخليفه العثمانى وقاد القوات التركيه ضد القوات الأجنبية المتمركزه فى الأراضى التركيه بعد هزيمتها فى الحرب العالميه الأولى فهزم الجيش اليونانى عند نهر سباركارى ١٩٢١ تم بقيه الجيوش الأجنبية فى عام ١٩٢٢ التى احتلت تركيا ثم أسقط مصطفى كمال السلطان والغيت الخلافه نهائيا فى عام ١٩٢٢ ومع تغير الموازين اضطر الحلفاء لتوقيع معاهده صلح مع مصطفى كمال فى يوليو ١٩٢٣ بمدينة لوزان وفى اتفاقية لوزان احتفظت

تركيا بكافة أراضيها فقط وبذلك انتهت الأمبراطورية العثمانية للأبد وانتهت مسأله الخلافة فى ١٩٢٣ وتغير الدستور التركى وأصبحت مصر خارج الدولة العثمانية فكيف يقول البعض أن الخط الهمايونى مازال مطبق فى مصر حتى الآن .

ثالثا :- فى ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى أعلنت بريطانيا الحماية على مصر بتصريح ٢٨ فبراير واستقلال مصر وأصبحت مصر دولة مستقلة ذات سيادة اعتبارا من ١٥ مارس ١٩٢٢ وتم تعيين الملك أحمد فؤاد حاكما على مصر وبذلك أصبحت مصر دولة مستقلة منذ ذلك التاريخ تحكمها القوانين الصادرة من البرلمان المصرى فى ظل الدستور الصادر فى ١٩٢٣ والأعلان الدستورى فى ١٩٥٣ ودستور ١٩٥٦ ودستور ١٩٥٨ ودستور ١٩٦٤ ودستور ١٩٧١ الذى تم تعديله فى ١٩٨٠ وعلى ذلك لا يوجد أى قانون تطبقه المحاكم المصرية الا وهو صادر من البرلمان المصرى بعد الموافقة عليه والتصديق عليه طبقا للدساتير السالف ذكرها ولم يحدث أن طبقت المحاكم المصرية أى قانون صادر من السلطان العثمانى بعد استقلال مصر .

رابعا :- ان الخط الهمايونى الصادر فى فبراير سنة ١٨٥٦ ليس قانونا كما يدعى البعض بل هو قرار ادارى أو تعليمات ادارية صادرة من السلطان العثمانى عبد المجيد خان لتنظيم ترخيص بناء وترميم الكنائس والمستشفيات والمقابر والمحلات لجميع الطوائف المسيحية والملل المختلفة والقرار الادارى أنتهى بانتهاء الخلافة العثمانية واستقلال مصر .

خامسا :- جميع القرارات الجمهورية الصادرة ببناء الكنائس لا تذكر فى ديباجتها أنها تستند الى الخط الهمايونى وذلك أكبر دليل أن الخط الهمايونى لاوجود له فى نظامنا القانونى حيث أن جميع القرارات الجمهورية الصادرة حديثا بالترخيص ببناء الكنائس وملحقاتها لم تشر الى الخط الهمايونى فعلى سبيل المثل لا الحصر نذكر بعض القرارات الجمهورية الحديثة الخاصة ببناء الكنائس وسوف نكتشف عدم الاستناد لما يسمى الخط الهمايونى وهذا دليل أنه لاوجود له فى نظامنا القانونى .

- ١- صدر القرار الجمهورى رقم ٣٢٧ لسنة ٢٠٠٠ م ونشر بالجريدة الرسمية العدد ٣٠ فى ٢٧ يولية سنة ٢٠٠٠ ونصه كالاتى:- بعد الاطلاع على الدستور وبناء على ماعرضه رئيس مجلس الوزراء تقرر فى المادة الاولى:- يرخص لطائفة الاقباط الارثوذكس بكنيسة مارجرس بقرية الحرجة بالقرعات مركز البلينا محافظة سوهاج والمبانى الملحقة بها وذلك طبقا للرسم المرفق والمادة الثانية:- بنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويعمل به تاريخ نشره
- ٢- قرار رئيس الجمهوريه رقم ٩٠ لسنة ٢٠٠١ ونصه كالاتى:- بعد الاطلاع على الدستور وبناء على ماعرضه رئيس الوزراء تقرر فى المادة الاولى:- يرخص لطائفة الاقباط الارثوذكس بأنشاء كنيسة ومجمع خدمات ملحق بها بمنطقة وكالة البلح على قطعتى الارض القضاء رقم ٢٣،٢٥ شارع المطبعة الاهلية قسم بولاق بمحافظة القاهرة وذلك طبقا للرسم المرفق والمادة الثانية:- بنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويعمل من تاريخ نشره
- ٣- ومن الاطلاع على هذين القرارين الجمهوريين الخاصين ببناء الكنائس يتبين أنه استند الى الدستور المصرى وما عرضه رئيس مجلس الوزراء ولم يستند الى الخط الهمايونى .
- سادسا:- أن الخط الهمايونى كما قلت ليس قانونا بل هو خطاب يصدر عن رئيس دوله ليست له صفة التشريع الملزم وذلك خلافا للفرمان أو الدكراتور فكل منهما قانون بمعنى الكلمه ويؤكد هذا المعنى أن العنوان الذى يحمله ذلك الخط هو الخط الهمايونى ويؤكد ذلك أن الخط الهمايونى لم يصدر مصاغا مثل القوانين فى مواد ونصوص منضبطه كما هو الشأن فى القوانين والتشريعات وانما هو مكتوب بصيغة خطاب .
- سابعا:- أن الوقائع المصرية وهى الجريدة الرسمية المخصصه لنشر القوانين والتشريعات بدأت فى الصدور ١٨٣٠م والخط الهمايونى صدر ١٨٥٦م أى بعد صدور الجريدة الرسمية بسته وعشرون عاما ولكن ذلك الخط الهمايونى لم ينشر فى الوقائع المصرية حتى يكتسب صفة التشريع ويكون

ملزما فعلم الكافه شرط أساسى لى يكون التشريع ملزما وعلى ذلك فإن الخط الهمايونى لم يكن قانونا ملزما .

ثامنا :- كانت مصر فى وقت صدور الخط الهمايونى ١٨٥٦م ولاية تابعه للدولة العثمانية ولكن كان لها استقلال تشريعى الامر الذى يكون معه أن ذلك الخط الهمايونى مجردا من أى قيمة تشريعية ملزمه بالنسبة لمصر فقد ذكرت الوقائع المصرية نبأ انعقاد مجلس الشورى الذى أمر به محمد على باشا بتشكيله لأول مره فى مصر فى ٢ سبتمبر ١٨٢٩ م ونشرت الوقائع أسماء أعضاء هذا المجلس البالغ عددهم ١٥٦ عضوا منهم ٣٣ من كبار الموظفين والعلماء و ٢٤ من مأمورى الاقليم و ٩٩ من كبار أعيان القطر المصرى وجميع أعضاء مجلس الشورى كانوا

بالتعيين وليس بالانتخاب فمن الممكن اعتباره نواة المجالس النيابيه فى مصر وهو الذى كان مختصا للتشريع فى مصر ورأيه استشارى بالنسبه للحاكم . وفى ١٨٦٦ انشأ مجلس شورى النواب فى عهد اسماعيل باشا مكون من ٧٥ عضوا ينتخبون لمدة ثلاث سنوات بمعرفة عمد البلاد ومشايخها فى المديريات وجماعة من الاعيان فى القاهرة وجعل سلطة المجلس استشارية وسلطة التشريع والنظر فى المسائل التى ترى الحكومة أن تعرضها عليه على أن تكون قرارات المجلس بمثابة رغبات ترفع الى الخديوى وهذا يؤكد ان مصر كانت تبعيتها سياسيا للسلطان العثمانى وكان لها استقلال تشريعى .

بعد هذه الأدله التى ذكرتها أستطيع أن أقول لبعض الذين يحلو لهم ذكر الخط الهمايونى للتدليل على اضطهاد الأقباط فى مصر أن هذا الخط لاوجود له فى نظامنا القانونى وأنه جزء من التاريخ لاوجود له فى الواقع القانونى .

"الفصل السابع"

الحل للقضاء نهائيا على مشكلة بناء الكنائس وترميمها

يوجد فى مصر أوضاع معينه وثقافات موروثة وخاصة فى صعيد مصر نحن لانا نقاش الان هل هذه الثقافات الموروثة صحيحة أم غير صحيحة أو هى تطابق الشريعة الإسلامية دين الأغلبية أو لا تتطابقه ولكن هذه الثقافات موجوده وعلى أى حكومة أن تراعى الثقافات الموروثة وهناك توازنات أمام أى حكومة

مصرية يجب أن تراعيها الحكومة وهذه التوازنات تتعلق بالمناخ العام وحيث أن المناخ العام في مصر قد تغير في عهد مبارك فقد تغير الوضع من العصبية الدينية في عهد بعض الحكام السابقين الى التسامح الديني وأفضل معبر عن العلاقة بين الأقباط والمسلمين في مصر في عهد مبارك هذه العلاقة الموجودة على أساس من المحبة والصداقة بين قداسة البابا شنودة بطريرك الأقباط وشيخ الأزهر الدكتور سيد طنطاوي فتغير المناخ الذي سببه قيادة مبارك الحكيمة وبفضل تغير المناخ في عهد مبارك قام الأقباط باستثمار أموالهم في مصر حتى وصلت هذه الاستثمارات مليارات الجنيهات وظهرت أسماء قطبيه مستثمرة في عهد مبارك لم تكن موجودة من قبل وأصبح المستثمرين الأقباط بالآلاف والسؤال الذي يطرح نفسه لو كان عهد مبارك به أى اضطرار للأقباط هل كانت هذه الآلاف من الأقباط تجرؤ على استثمار هذه المليارات في مصر ؟

وبفضل هذا المناخ السوى في عهد مبارك قامت الحكومة لأول مره في التاريخ بتغيير الأسس التي قام عليها الخط الهمايوني وقد صدر قرار جمهورى رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٩٩ م بأن يكون ترميم جميع دور العباده لجميع طوائف المصريين من المحليات وذلك بالمساواه بين المسلمين والأقباط فى ترميم جميع دور العباده فى مصر أصبح من اختصاص المحليات فى المراكز والمدن أى من الاداره الهندسية المختصة حسب قانون الادارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩م وحسب قانون تنظيم أعمال البناء رقم ١٩٧٦م فلم يعد ترميم الكنائس يحتاج الى قرار جمهورى كما كان يحدث فى الماضى

ففى الماضى كان ترميم سور أو باب أحد الكنائس أو ترميم دوره مياه يحتاج الى قرار جمهورى أما اليوم فقد تغير الوضع وهذا يعد خطوة هامة على الطريق نحو انتهاء مشكلة ترميم وبناء الكنائس ولكن بقى حتى اليوم الترخيص ببناء كنائس جديده من اختصاص رئيس الجمهورية ومن المؤكد أن هذه المسألة قد يعاد النظر فيها حينما يتحسن المناخ العام وخاصة أن السيد رئيس الجمهورية أصبح أحد رموز قادة العالم لايمكن أن يتخذ قرار فى منطقته دون أن يستشار فيه

وأصبح أمام الرئيس مهام جسيمة للعبور الأقتصادى والأجتماعى بعد العبور العسكرى الذى حققه بطبعته الجويه الظافره ومن يطلع على تاريخ مصر منذ عهد الفراعنة حتى عهد مبارك مرورا بعهد الدولة اليونانية ثم عهد الدولة الرومانية ثم عهد الدولة الاسلامية ثم عهد الدولة الأموية ثم عهد الدولة العباسية ثم عهد الدولة

الطولونيه ثم عهد الدولة الأخشيديه ثم عهد الدولة الفاطمية ثم عهد الدولة الأيوبية ثم عهد المملوكية ثم عهد الدولة العثمانية ثم عهد الاحتلال ثم عهد الثورة ثم عهد مبارك سوف يجد حقيقه هامه جدا من خلال الاطلاع على تاريخ مصر وهى أن الشعب المصرى لم يتعلق بحب حاكم منذ عهد الفراعنة حتى عهد مبارك كما تعلق بحب محمد حسنى مبارك

وهذه المحبة التى يلقاها مبارك من الشعب المصرى كله المسلمين منهم والأقباط لأنه طبق شعار الدين لله والوطن للجميع بمصداقيه شديده وواقعية شديده ومن خلال هذا الواقع الجديد وهو حب الشعب المصرى للرئيس مبارك أرى أن يكون شخص رئيس الجمهوريه بعيدا عن المنازعات القضائية التى تثار بشأن الموافقة أو عدم الموافقة على بناء الكنائس لأن المحامين فى مصر لديهم من الأساليب القانونية واختراق الثغرات القانونية مما يجعلنى أقترح بعض الاقتراحات فى مشكلة بناء الكنائس بحيث نبعد اسم رئيس الجمهوريه عن هذه المنازعات القضائية وفى الوقت نفسه نحافظ على التوازنات أمام الحكومة التى يجب مراعاتها فى مسألة بناء الكنائس لأن اطلاق حرية بناء الكنائس فى الوقت الحالى وفى ظل الثقافات الموروثة الحالية سوف يجلب من المشاكل أكثر مما يجلب من المنفعة ومراعاة الواقع الفعلى هى نوع من السياسه الحكيمه وخاصة فى صعيد مصر فى جنوب الوادى الذى أكتظ بالعماله المصرية العائده من دول الخليج وقد أتوا من هذه البلاد وفى ذهنهم مفاهيم كثيره قد تعكر الصفو العام فلا بد من عمل تحريات عن المكان الذى سوف تنشأ فيه الكنيسة هل ستحدث مشاكل من البعض من عدمه سواء بالنسبة لمكان اقامتها أو بالنسبة للمناخ العام وخاصة فى صعيد مصر لأن وضع الكبريت بجوار البنزين يعد اندفاعا وتهورا ولذلك سوف أقترح بعض الاقتراحات حتى يستطيع الأقباط ممارسة عقائدهم الدينية ومحاولة الانتهاء من مشكلة ترميم وبناء الكنائس وهذه الاقتراحات تتم على مرحلتين

المرحلة الأولى على النحو التالى :-

أولاً:- أن يصدر قرار بأن ترميم الكنائس التى لها ترخيص بقرار من رئيس الحى أو المركز التابع له الكنيسة بعد تقديم الطلبات الخاصة والرسوم الخاصة بالترميم الى الاداره الهندسية بالحى أو المركز لأن اصلاح دورة مياه كنيسة أو طلاء أبواب كنيسة أو اصلاح اناره الكنيسة عمل عادى لا يترتب

عليه تداعيات وفي تصورى أن ذلك القرار صدر بالقرار الجمهورى رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٩٩م وبذلك نكون انتهينا من مشكلة الترميم الى الابد .

ثانياً :- أن يكون القرار بالترخيص ببناء الكنائس الجديده فى الفتره القادمة بقرار من لجنة مشكلة ثلاثيه من وزير الحكم المحلى والتنمية المحلية والمحافظ المختص الذى سوف تنشأ فى دائرته الكنيسة ومدير مباحث أمن الدولة بالمحافظة بعد مناقشة الموضوع من جميع جوانبه الأمنية وعدد الأقباط الذين سوف يستفيدون من هذه الكنيسة وعدم وجود مشاكل أمنية عن التحريات الواقعية ويستطيع مندوب عن الكنيسة المناقشة الواقعية وتقديم الأجابة والاستفسارات للجنة بناء على الواقع الفعلى بالمستندات والمعطيات الواقعية المحيطة أثناء مناقشة قرار الترخيص ببناء الكنيسة فى هذا الوقت وفى هذا المكان ويجب على الأقباط أن يتفهموا وجهات نظر الأمن لأنه يبنى على أسس ووقائع واقعية لان بناء الكنيسة فى بعض الأماكن وفى ظل ظروف ثقافية معينة قد تحدث من المشاكل والتداعيات نحن فى غنى عنها فالمسألة ليست حقاً دستورياً أو قانونياً فى بناء الكنيسة ولكن الحكمه تقتضى عدم اثاره المشاكل والحساسيات فالتعصب الأعمى قد يثير من المشاكل وجلب الضرر مايعكر صفو العلاقة بين المسلمين والأقباط وعلى المتضرر من قرار اللجنة والجهات الأمنية أن يلجأ الى القضاء اذا كانت أسباب الرفض غير واقعية أو غير مقنعة بحيث يلجأ المتضرر للقضاء الإدارى لأن قرار اللجنة قرار ادارى وعند صدور حكم لصالحه سوف تنفذه الدولة تطبيقاً لسيادة القانون .

ثالثاً :- واللجوء الى سيادة القانون فى مسألة بناء الكنائس عند رفض الترخيص بها أرى أن ترفع القضية ضد اللجنة المسئولة الثلاثيه وليس ضد رئيس الجمهورية لأنه رئيس لكل المصريين وقد أثبتت الأيام مع حكم مبارك أن المصريين سواء أكانوا مسلمين أو اقباطاً لم يروا عهداً للمحبة والاخاء والمودة والصداقة مثل عهد مبارك دون تعصب علاوة على أن محمد حسنى مبارك أصبح فى وجدان الشعب المصرى زعيماً للجميع لذلك يجب ابعاده عن مسأله رفع القضايا ضده فى مسأله بناء الكنائس وأن يكون

الأختصاص لهذه اللجنة الثلاثية وبذلك نكون قد طويينا صفحة الخط الهمايوني التي يثيرها أعداء مصر في الداخل والخارج بدون وجه حق.

رابعاً :- ان التنظيم الذي ذكرته سوف ينهى مشاكل ترميم وبناء الكنائس نهائياً وخاصة أنه صدر حكم تاريخي في القضية ٦١٥ لسنة ٥ قضائية بتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٢ والذي أصدره الدكتور عبد الرازق السنهوري رئيس مجلس الدولة و عميد الفقه

القانوني المدني المصري جاء بالحكم " أن اشتراط ترخيص في انشاء دور العباده على نحو ما جاء في الخط الهمايوني لايحوز أن يتخذ ذريعه لأقامة العقبات التي لامبرر لها دون انشاء هذه الدور مما لايتفق مع حرية اقامة الشعائر الدينية "

خامساً :- وحيث أنه لا يوجد قانون في مصر ينظم الإجراءات المطلوبة لإنشاء دور العباده وكيفية استخراج الترخيص وأن جميع الموافقات بالتراخيص بأقامة الكنائس تستند الى الدستور ومعارضه رئيس الوزراء ولا تستند الى أى قانون لذلك يجب أن يصدر قانون من مجلس الشعب ينظم هذه المسألة من حيث اجراءات ترخيص ترميم الكنائس واجراءات الترخيص ببناء كنيسة جديده حيث أن الدستور المصري الصادر في ١٢ سبتمبر ١٩٧١ ينص على مبادئ عامة أما التفصيلات فيرد ذكرها في القوانين والدستور المصري ينص في المادة ٤٦ تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية دون ذكر أى تفصيل في بناء الكنائس واستخراج التراخيص وذلك يتطلب صدور قانون لترميم وبناء الكنائس بما لا يتعارض مع الدستور .

المرحلة الثانية تراخيص وبناء الكنائس على النحو التالي :-

أولاً :- بعد أن يتحسن المناخ العام وينتفى التعصب الممقوت نرى الغاء الشروط العشره التي تضمنها قرار العزبي وكيل وزاره الداخلية في عام ١٩٣٤م والتي مازال يعتمد عليها في التحريات للموافقة على بناء الكنائس والاكتفاء فقط بنمسة شروط هي :-

١- هل الارض المرغوب بناء الكنيسة عليها من أرض الفضاء أو الزراعة وهل هي مملوكة للطالب ام لا وتقدم مستندات الملكية .

- ٢- أبعاد القطعة المراد بناء الكنيسة عليها عن المساجد وعن الاضرحة الموجودة بالناحية .
- ٣- اذا كانت القطعة المراد البناء عليها بين مساكن المسلمين فهل يوجد مانع فى بنائها .
- ٤- يعمل محضر رسمى التحريات ويبين فيه المحلات المجاورة لبناء الكنيسة .
- ٥- تقديم طلب رسمى وخريطة بمقياس واحد فى الالف بوقع عليه مهندس معتمد .

ثانياً :- بعد أن يتحسن المناخ وينتفى التعصب الممقوت ونحن فى طريقنا الى ذلك يكون الترخيص ببناء الكنائس فى مرحلة ثانية بموافقة المحافظ فقط بعد موافقة الجهات الأمنية وبعد عمل التحريات الخمسة السابقة لأن القضية ليست حرية بناء الكنائس ولكن القضية الأساسية المناخ العام فى بعض الأماكن وخاصة أن التعصب موجود لدى بعض المسلمين وموجود كذلك لدى بعض الأقباط فلو تصورنا جدلاً أن أحد الأقباط المتعصبين اشترى قطعة ارض لبنائها كنيسة بجوار جامع السيد البدوى بطنطا أو بجوار جامع سيدى القناوى بقنا من المؤكد أن رد الفعل فى ظل المناخ العام السائد فى هذه المناطق لن يكون ايجابياً بعكس لو اشترى قطعة ارض لبنائها كنيسة بجوار جامع فى جاردن سيتى أو مصر الجديدة أو الزمالك فان رد الفعل سوف يختلف لذلك لا بد أن يكون هناك معيار يحقق العدل ويحقق الأمن والاستقرار لذلك تكون موافقة المحافظ على بناء الكنيسة بعد الاسترشاد برأى الجهات الأمنية ومن الملاحظ أنه توجد فى كثير من الاماكن الجوامع مبنية بجوار الكنائس ولم تحدث أى مشاكل وهذا دليل على معدن الشعب المصري فى رسوخ جذور الوحدة الوطنية بداخله.

"الباب الثانى "

مشكلة اذاعة القداس وصلاة الجمعة فى الاذاعة والتليفزيون

مشكلة اذاعة القداس فى الاذاعة والتليفزيون من المشاكل التى يطرحها البعض لماذا لا يذاع القداس على القنوات التليفزيونية والأذاعية وهذه النقطة قد يكون بها بعض التحفظات ولكن يمكن حلها بطريقة عملية تحقق الصالح العام لأن الصالح العام فى النهاية هو غايتنا بحيث لا تحدث تداعيات نتيجة اذاعة القداس وخاصة فى المسائل الخلافية بين الأديان

وأن كنت أعتقد أننا تجاوزنا هذه المرحلة بعد أن تأكد خط الرئيس مبارك بأن الدين لله والوطن للجميع تأكيداً للقاعده الاصولية فى الديانة الاسلامية بأنه لا إكراه فى الدين تطبيقاً لآية الكريمة فى القرآن " (لا إكراه فى الدين قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ) (البقرة: من الآية ٢٥٦) "صدق الله العظيم

ومسأله العقائد تترك لأصحابها ولذلك سوف نتناول هذه المشكلة وهى مشكلة اذاعة القداس حتى يصل الى أبنائنا فى الخارج حتى يكونوا على اتصال بالوطن الأم وحتى نحمل أولادنا فى الخارج من العادات والتقاليد الغربية التى تخالف عاداتنا وتقاليدنا المصرية والشرقية التى تربي عليها أبناء الجالية المصرية أثناء وجودهم فى مصر وحتى يصل القداس الى الاقباط فى الداخل حتى يزداد الولاء لمصر والحفاظ على السلوكيات الدينية وسوف نتناول هذا الموضوع فى ثلاثة فصول :-

الفصل الاول :- ثورة الاتصالات فى مصر .

الفصل الثانى :- الأستراتيجية الاعلامية الخارجية فى عهد مبارك .

الفصل الثالث :- رأينا فى اذاعة القداس وصلاة الجمعة فى الاذاعة والتليفزيون ..

وسوف نتناول هذه الفصول الثلاثة على النحو التالى :-

"الفصل الاول "

ثوره الاتصالات فى مصر

من المتفق عليه أن فكر ووجدان الفرد فى أى مجتمع يتشكل من خلال مثلث المعرفة وهى "الاعلام- والتعليم - والثقافة " وأهم ضلع فى هذا المثلث هو الاعلام أو الاتصال بال جماهير التى على أساسها يتشكل فكر ووجدان المواطن

وزادت أهمية الاتصال بال جماهير بعد دخول العالم عصر المعلومات أو ثورة المعلومات التي أصبحت ذات دور خطير في توجيه السياسات ووضع القرار واعاده صياغة فكر ووجدان القوى البشرية بعد أن زادت الى حد اللامعقول تكنولوجيا الاتصال التي تتطور يوميا حيث انتقل الاعلام أو الاتصال بال جماهير عبر القارات عن طريق الفضاء والأقمار الصناعية وغيرها من تكنولوجيا الاتصال التي تتطور وتزدهر يوميا الى الحد الذي جعل العالم المترامى الأطراف قرية واحدة صغيره يعرف كل مايدور في أى شبر منها في نفس لحظة حدوثه لذلك بدأ الاهتمام بوسائل الاتصال بال جماهير وهي التلفزيون أو الاذاعة المرئية التي بدأ في مصر ١٩٦٠عام وكذلك الاذاعة المسموعة حيث بدأت في مصر في بداية العشرينات في عام ١٩٢٦ م أما اليوم فقد تطورت الاذاعة المصرية والتلفزيون المصرى فقد أستطاع الوزير /صفوت الشريف الذى يتمتع برؤيه مستقبليه للاعلام المصرى أن يجعل الاعلام المصرى قادر على مواجهه أى غزو فكرى بحيث أصبح اعلاما عالميا يصل الى جميع القارات فى جميع أنحاء العالم وقد ساعده على ذلك ثقته القياده السياسيه

فى رؤيته المستقبليه ومساندته وفعلا وصل الاعلام فى عهد مبارك الى العالمية وسنعرض ماتم أنجازه فى عهد مبارك .

أولا :- بالنسبة للاذاعه المسموعة وصل عدد الشبكات الإذاعية الى ٦٤ شبكه إذاعية وهى :-

١- الشبكات المحلية وعددها عشرون شبكه وهى شبكات اذاعات البرنامج العام والقرآن الكريم والشرق الاوسط وصوت العرب وفلسطين ووادى النيل والاسكندريه والقاهرة الكبرى ووسط الدلتا وشمال الصعيد وشمال سيناء وجنوب سيناء والقناة والاذاعة التعليمية والوادي الجديد ومطروح وجنوب الصعيد والبرنامج الأوربى والثقافى والموسيقى.تبلغ ساعات ارسال هذه الاذاعات العشرين حوالى ٣٥٠ ساعة يوميا على جميع هذه الاذاعات باللغات العالمية والمحلية .

٢- الشبكات الإذاعيه الموجهه وتضم ٤٤ خدمة اذاعيه وتستخدم ٣٣ لغه تخاطب المناطق الاتيه .

أ- منطقة جنوب أسيا باللغات الأوربية والهنديه .

- ب- منطقة جنوب شرق آسيا باللغات الأندونيسية والماليزية والتيلانديه والعربية .
- ج- منطقة شرق ووسط جنوب أفريقيا باللغات البنجالا والشونا والاندبيلي السواحليه والصومال الصغرى والزولو والانجليزى .
- د- منطقة غرب أفريقيا باللغات الهادسا والفولانى والبوريا والبمبره والأولوف والانجليزية والفرنسية والعربية .
- و- منطقة الشرق الأوسط باللغات التركيه والفارسيه والبشتور والأوزبكيه.
- ر- منطقة أوربا باللغات الفرنسية والانجليزية والألمانية والايطالية والالبانية والروسية .
- ز- منطقة الأمريكتين باللغات البرتغالية والاسبانية والعربية والانجليزية.
- ك- منطقة أسرائيل باللغات العربية والروسية والانجليزيه والفرنسية والعبرية .

ثانيا : شبكات الاذاعة المرئية وهى التلفزيون

وقد بدأ التلفزيون فى البث التليفزيونى فى ٢١ يوليو سنة ١٩٦٠ م وقد بدأ بقناه واحده الى أن تطور الى قنوات وطنية وإقليميه والقنوات الفضائيه وهى :-

- ١- القنوات الوطنيه وهى ثمانى قنوات وهى القناه الأولى والقناه الثانيه ويمتد ارسالهما الى مصر كلها والسعوديه والخليج وفلسطين وسوريا ولبنان والأردن وبعض دول جنوب أوربا مثل قبرص واليونان ويتم بثهم من خلال بعض الشبكات العربيه على مستوى الوطن العربى كله عن طريق شبكات مشفره
- ٢- القنوات الاقليمية وهى قناة القاهرة الكبرى وقناة السويس وقناة الاسكندرية وقناة شمال الصعيد وقناة جنوب الصعيد ومجموعة القنوات الوطنية والاقليميه ثمانى قنوات
- ٣- القنوات الفضائية وهى قناتان على النحو التالى :-

أ- القناة الفضائية المصرية ESC وهى كانت تبث عن طريق القمر الصناعى العربى لمدة ٢٤ ساعة والقمر الاوربى يوتلسات لمدة ٢٤ ساعة والقمر الدولى اتلسات لمدة ١٦ ساعة وهى تغطى العالم العربى كله ووسط وشرق القاره الافريقيه والقاره الأوربية وشمال أفريقيا وشرق البحر المتوسط وغرب آسيا والساحل الشرقى لأمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبيه .

ب- القناة المصرية الدولية NILE. TV وهى كانت تبث على القمر الاوربى بوتلسات لمدة ٨ ساعات والقمر الدولى اتلسات لمدة ثمانى ساعات وهى تغطى القاره الاوربيه وشمال أفريقيا وشرق البحر المتوسط والعالم العربى والقارة الافريقيه وغرب آسيا والساحل الشرقى لأمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية .

"الفصل الثانى "

الاستراتيجيه الاعلاميه الخارجيه فى عهد مبارك

تولى وزارة الاعلام فى مصر بعد الثورة السيد/ فتحى رضوان ثم السيد محمد فؤاد جلال ثم السيد /صلاح سالم ثم السيد /ثروت عكاشة ثم الدكتور / عبد القادر حاتم ثم السيد / أمين هويدى ثم السيد / محمد فائق ثم السيد / محمد حسنين هيكل ثم الدكتور / محمد حسن الزيات ثم الدكتور / محمد مراد غالب ثم الدكتور / أحمد كمال أبو المجد ثم السيد يوسف السباعى ثم الدكتور / جمال العطيفى ثم السيد / عبد المنعم الصاوى ثم السيد / منصور محمد حسن ثم السيد / محمد صفوت الشريف الذى صدر قرار تعيينه وزيرا للاعلام فى ١٩٨٢/١/٣ م حتى الان ووصل الاعلام فى عهده الى العالمية فقد تكون مصر فى المرتبة المتأخره فى النظام الاقتصادى كدولة نامية أو اخذه فى النمو ولكنها فى الترتيب العالمى من الناحية الاعلاميه دوله متقدمة عالميا

ووجود محمد صفوت الشريف وزيرا للاعلام منذ ١٩٨٢ حتى الان يؤكد الخط الذى يسير عليه الرئيس محمد حسنى مبارك فى الحكم منذ أن تولى الحكم فى أكتوبر ١٩٨١ م وهذا الخط واضح أن من عنده القدره على العطاء ويستمر فى العطاء ويكون قادرا على التطور بمهام وزارته يبقى فى الحكم طالما أنه قادر على

العطاء والانجاز فقد وضعت استراتيجيه واضحه للاعلام المصرى المستقبلى وسط هذا الزلزال من الاعلام الموجه الى مصر من الاعلام الصديق والمعادى على أن يكون الاعلام المصرى منفتح على العالم ثقافيا وعلميا واعلاميا من خلال دوله عصريه يقوم نظامها السياسى على الديمقراطيه والتعدديه الحزبيه والتنمية الشامله المتواصله فى ظل نظام أقتصادى حر فى ظل الاعتزاز بالانتماء للوطن مع الحفاظ على العادات والتقاليد المصريه وتحقيق التحول الاقتصادى والاجتماعى والسياسى فى عهد مبارك مع الحفاظ على الشخصيه والذاتيه المصريه بحيث يكون للاعلام المصرى الرياده والصداره عربيا وافريقيا واسلاميا ودوليا والتعبير عن الانجازات المصريه بأسلوب ولغه مصريه يقتنع بها العالم ويتفهمها والرد على حملات البلبه والتشكيك فى الداخل والخارج من خلال كوادى يحكم اداءها الضمير الوطنى معتمده فى ذلك على الصدق والموضوعية وأثبات التواجد المصرى الاعلامى فى ظل التنافس الاعلامى العالمى الذى أتاحه استغلال الاقمار الصناعيه فى البث المباشر والدخول فى عصر الفضاء ليكون وسيله لنقل ارائهم وافكارهم والرد على مايقوم به الاعلام الغربى ضد مصر من بعض التشويه لبعض القضايا المصريه وخاصة قضية الارهاب والمسأله القبطيه من خلال معلومات مدسوسه تدس عمدا لابناء الجاليه المصريه فى الخارج وخاصة فى أمريكا من خلال بيانات خاطئه لاحداث بلبه وتشكيك فى الوحده الوطنيه

لذلك كان اصرار الاعلام المصرى على بث القناة الفضائيه المصريه ESC فى ١٢ ديسمبر ١٩٩٠ ولم يكن اطلاق القناة الفضائيه ترفا اعلاميا بل أصبح ضروره قوميه تفرضها ظروف المنافسه العالميه على فرض سيطره الاعلاميه من خلال البث المباشر عبر الاقمار الصناعيه وكان من أهم أهداف القناة الفضائيه هو ربط المواطنين العرب فى كل مكان بالكره الارضيه بالثقافه المصريه والالتفاف حول القضايا المصريه المشتركة وكذلك من أهم أهداف القناة الفضائيه ربط الجاليات المصريه فى الخارج بوطنهم الأم مصر واطلاعهم على أوجه التقدم والنهضة الاقتصاديه المصريه وتزويدهم بأخبار بلدهم الأم مصر وبث المعلومات الصحيحة بعيدا عن المعلومات المشوّهه وتشجيع السياحه والاستثمار فى مصر من خلال ايضاح مناخ مصر المعتدل والأمن والأستقرار الذى يسود فى مصر خلال عهد مبارك

ولنفس الاسباب السابق ذكرها كان الاصرار لتنفيذ الاستراتيجية الاعلامية الخارجية بأنشاء قناة اخرى وهى قناة النيل الدولية NILE.TV لنقل صورة مصر للعالم الخارجى بلغاته حتى يصل الاعلام المصرى الى معظم دول العالم حيث بدأ ارسال هذه القناة فى ١٠/١٠/١٩٩٣.

وكان من أعظم الانجازات الاعلامية فى عهد مبارك انشاء القمر الصناعى المصرى NILE.SAT وهو أول قمر صناعى مصرى لتوفير خدمات البث الاذاعى والتليفزيونى المباشر للعالم العربى وكافة المناطق فى العالم الخارجى ويعتبر هذا القمر الصناعى المصرى هو أول قمر صناعى عربى بعد أن قامت بحجز مجموعة من المواقع المدارية فى اطار المبادئ التى أقرها الاتحاد الدولى للمواصلات من خلال المؤتمر العالمى للراديو الذى عقد فى جنيف عام ١٩٧٧ م وذلك لعدم الاعتماد على الغير فى توفير القنوات نظرا لأرتفاع تكلفة تأجيرها وعلاوه على عدم توفرها فى الوقت المناسب

لذلك كان انشاء القمر الصناعى المصرى ذا عائد اقتصادى لتزايد الطلب من جميع الدول على قنوات البث المباشر من جميع الدول وذلك القمر الصناعى المصرى الذى اقتتحة الرئيس مبارك جعل لمصر الريادة على المستويات العربية والاقليمية وأهم أهداف القمر الصناعى المصرى امكانية اىصال البث الى كافة ارجاء مصر حيث يستحيل اىصاله بالوسائل الأرضية لبعض المناطق فى مصر وكذلك اىصال بث البرامج المصرية لخارج الوطن لخدمة المصريين المهاجرين بالخارج والمواطنين العرب فى الخارج ويعتبر البث المباشر للخارج عن طريق القمر الصناعى المصرى طفره اعلامية عالمية حيث يدور القمر الصناعى المصرى فى مدار ٧ درجة غربا وتم انشاء محطة تحكم رئيسيه فى مدينة ٦ أكتوبر ومحطة تحكم احتياطيه بالاسكندرية

وقد تم اطلاق القمر الصناعى بواسطة الصاروخ الفرنسى اريان من قاعدة جواياتا الفرنسية بالمحيط الاطلنطى حيث ينفصل القمر الصناعى المصرى عنه ويبدأ بعد ذلك تحريك القمر وتوجيهه ووضع فى مداره الثابت على أرتفاع ٣٦ ألف متر بواسطة محطة التحكم والمراقبة الارضية

وعن طريق القمر الصناعى المصرى سوف يتم البث لكثير من القنوات المتخصصة مثل القناة التعليمية التى تهتم بالتعليم النظامى بداية من المدرسة حتى الجامعة أو التعليم المفتوح أو جامعة الهواء أو التعليم عن بعد الموجوده فى الدول

المتقدمة اعلاميا فقط وكذلك قناة متخصصة أخرى وهى القناة الرياضية وكذلك قناة الاسرة او قناة المرأة والطفل لتقديم خدماتها للأسره كلها ورعاية الطفل والام ودور المرأة وكذلك القناة الثقافية المتخصصة للتعبير عن الثقافة المصرية العلمية والتاريخية والادبية والفنية والفنون التشكيلية والتعبير كذلك عن الثقافة العربية بمختلف نوعياتها لتعريف العالم بهذه الثقافات وكذلك قناة الدراما والمنوعات لتقديم الابداع الثقافى المختلف من مسرح وسينما وموسيقى وأدب وكذلك قناة الاخبار لبث الاخبار والبرامج السياسية والتحليلات السياسية للانباء والاخبار ومن خلال بث هذه القنوات المتخصصة من القمر الصناعى المصرى انقلب الوضع الاعلامى فى مصر ١٨٠ درجة من دولة متلقية من دول الشمال الغنية والمتقدمة مثل كل الدول الفقيرة الى دولة فى مستوى الدول الغنية تستطيع التعبير عن نفسها اعلاميا ونشر اخبار مصر والعالم العربى و القاره الافريقية الى العالم كله وبذلك أصبح الاعلام المصرى فى عهد مبارك فى قلب الاحداث العالمية وأصبح للاعلام المصرى مكانه عالمية على الساحة الدولية وخاصة بعد أن تم اطلاق القمر الصناعى الثانى فى العام الماضى ليصبح لمصر قمرين صناعيين لتحقيق الريادة للاعلام المصرى حتى يصل الى كل مكان فى أنحاء الكره الارضية .

"الفصل الثالث"

رأينا فى اذاعة القداس وصلاة الجمعة فى الاذاعة والتليفزيون

تعداد الاقباط فى مصر وخارج مصر اختلف الكثيرون فى أحصاء عددهم فالبعض يقول أن أعداد الأقباط داخل مصر حوالى ستة مليون والبعض الاخر يقول ثمانية مليون والبعض يقول عشرة مليون وكذلك عدد الأقباط فى الخارج فى أمريكا وجميع دول أوربا وكندا وأمريكا الجنوبية وأستراليا وأسيا والدول العربية والأفريقية البعض يقول أنهم مليون والبعض يقول أنهم مليون ونصف والبعض يقول أنهم أكثر من ذلك واذاعة القداس فى الاذاعة بدأت فى عام ١٩٥٠م باذاعة قداس عيد الميلاد وعيد القيامة وكذلك بدأ اذاعة القداس فى التليفزيون لمدة نصف ساعة على القناة الثانية فى اليوم التالى لعيد الميلاد وعيد القيامة

ويردد بعض الأقباط لماذا لا يذاع القداس يوم الأحد من كل أسبوع على الهواء مباشرة من أحد الكنائس مثل اذاعة صلاة الجمعة وخاصة بعد التطورات والتقدم فى مجال الاعلام فى الاذاعة والتلفزيون

ولكنى أرى أن هذا الاقتراح سوف يحدث من الضرر أكثر من النفع لأن هناك نسبة كبيرة من الجهل فى الثقافة الدينية نظرا لتفشى الأمية فى كثير من القرى والمحافظات بحيث لا يستطيع هؤلاء تفهم بعض المسائل اللاهوتية فى الديانة المسيحية وهذه المسائل الخلافية بين الديانات قد تحدث مشاكل فى الوقت الحالى من نقاش لا ينفع ولكن يضر مثل التثليث والتجسيد والفداء ولاهوت المسيح وصلبة وأسرار الكنيسة لأن كل ديانة لها معتقداتها التى يعتز بها كل من يتبع هذه الديانة أو تلك ولن يجدى النقاش فيها بالاقناع بين الأميين أو المتقفين لأنها مسائل عقائديه متوارثة لن يسمح لأحد بالمساس بها لذلك عرض المسائل الخلافية فى العقائد عن طريق البث المباشر وخاصة أن هذه المسائل الخلافية موجودة بين المسيحيين بطوائفهم المختلفة من أرثوذكس وكاثوليك وبروتستانت حول الطبيعة الأحادية والثنائية هل هناك طبيعة واحدة أو طبيعتين للسيد المسيح وأن الفتنة نائمة لعن الله من أيقظها لذلك فإن هذه المشكلة وهى مشكلة اذاعة القداس فى التلفزيون والاذاعة يجب النظر اليها بروح خالية من التعصب واستخدام المنطق العقلائية والمصنحة العامه وأن تقدير مسألة اذاعة القداس مسألة سياسية لأن هناك بعض التوازنات يجب أن تراعيها الدولة يجب على الأقباط الانصياع لها تطبيقا لقول السيد المسيح "أعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله" فمسألة اذاعة القداس يجب أن تترك لتقدير المسؤولين من حيث كيفية التنفيذ ووقت التنفيذ لأن جميع المعطيات الواقعية تكون بطريقة أوسع وأشمل أمام المسؤولين والتسرع فى اتخاذ قرار غير مدروس قد يترتب عليه من المشاكل والاضرار أكثر من نفعه فالمسألة ليست واقعا قانونيا أو دستوريا يجب تنفيذه ولكن هناك واقع أخطر هو الواقع الواقعي الذى هو فى كثير من الأحيان أقوى تفضيلا من الواقع القانوني فالمسألة ليست حق الأقباط فى اذاعة القداس ولكن يجب أن تدرس تداعيات هذا القرار لذلك فانى أقترح اقتراحا قد تدرسه الحكومة وهو :-

أولا :- اذاعة القداس كل يوم أحد عن طريق البث المباشر على أن يتم بث القداس من احد القنوات الفضائية سواء القناة الفضائية المصرية ESC أو القناة المصرية الدولية NILE.TV وهذه القنوات الفضائية تصل فى ارسالها

الى القاره الأوربية وشمال أفريقيا وشرق البحر المتوسط والعالم العربى والقاره الأفريقية وغرب آسيا والساحل الشرقى لأمريكا الجنوبية ومصر طبعاً وذلك حتى يمكن مخاطبة أقباط المهجر فى العالم الخارجى وخاصة فى أوروبا وأمريكا ويمكن من خلال اذاعة القداى توجيه العظه لتوضيح الحقيقة من خلال الرد على ما يثار فى الخارج وخاصة أمريكا وذلك لذكر الحقيقة من أمور يتعرض لها الأقباط فى مصر وليس لها أساس من الصحة وحتى لا يتعرض أقباط المهجر للأشاعات التى تثيرها القوى المضادة وخاصة اللوبى الأسرائىلى فى أمريكا حتى لا يتأثر أقباط المهجر بالأخبار الضالة .

ثانياً:- أن يكون اذاعة القداى مسجلاً فى ساعة يستفيد منها الأقباط فى المهجر والأقباط داخل مصر بحيث يراعى فرق التوقيت بين مصر وأمريكا وكندا وهى ثمانية ساعات وخاصة أن أكبر عدد من أقباط المهجر موجود فى أمريكا وكندا بحيث يكون توقيت الأرسال حوالى الساعة الرابعة بعد الظهر مثلاً وهذه مسأله يستطيع دراستها بعض المتخصصين ومن خلال اذاعة القداى فى أحد القنوات الفضائية سوف يرتبط الأقباط فى المهجر بالوطن الام مصرنا العزيزه وسوف يغذون وجدانهم الدينى من سماع القداى باللغة العربية يتذكرون الأيام الحلوه لهم واذاعة القداى فى أحد القنوات الفضائية وعدم اذاعتها فى القناة الأولى أو الثانية سوف يرفع الحرج عن الحكومة لأن القنوات الفضائية يتجه الى سماعها ورؤيتها كل من يطلبها ويبحث عنها ويستطيع المصريون المقيمون فى مصر الاستماع الى القداى عن طريق القناة الفضائية وهى قناة غير مبرمجة .

ثالثاً:- اذاعة صلاة الجمعة مسجلة على أحد القنوات الفضائية وذلك للربط بين الوطن الأم والمصريين المسلمين المهاجرين والموجودين بالخارج حتى نحمل أولادنا وأبناءهم وعائلاتهم من العادات والتقاليد الغربية التى لا تتفق مع تقاليدنا فالأسره المصرية سواء أقباطاً أو مسلمين تتعرض لعادات وتقاليد يعيشها أبناءهم لم يتعوده عليها كل من تربى على أرض مصر مثل الأباحية فى العلاقات الجنسية وغيرها من العلاقات التى لا تتفق مع قيمنا الشرقيه ومشكلة اذاعة القداى وصلاة الجمعة يعانى منها الأقباط

والمسلمون في الخارج وهذا الحل يجعل هناك اتصالاً بين أبنائنا في الخارج والوطن الأم في مصر .

رابعاً:- إذاعة القُداس بالأذاعة على أحد القنوات الإذاعية كل يوم أحد لمدة ساعة في الفترة ما بين الثامنة والنصف حتى التاسعة والنصف لأن المسيحيين في مصر مصرح لهم بالتوجه الى اعمالهم الوظيفية في الساعة العاشرة من يوم الأحد على أن تكون إذاعة القُداس من كنيسة محدده داخل البطريركيه ولتكن كنيسة الانبا رويس على أن تكون الوعظة في المسائل الاتفاقية وبعيدا عن المسائل الخلافية بين الديانات السماوية بحيث يكون الواعظ من النماذج المعتدلة والمحبة لوحدتنا الوطنية لأن هناك نماذج من القسس معروف عنها التشدد .

خامساً:- إذاعة قُداس الاحد أسبوعياً يوم الأحد من إذاعة فلسطين وهو لا يذاع للمسيحيين في مصر انما يذاع للأخوة المسيحيين الموجودين في فلسطين فهو ليس موجهاً لأقباط مصر فقط والبعض يتساءل هل من المعقول أن نذيع القُداس لأقباط فلسطين ولانذيع قُداساً لأقباط مصر لذلك يجب ان يذاع قُداس الاحد أسبوعياً كما سبق أن ذكرت لمدة ساعة وليكن من البرنامج العام أو شبكة الشباب والرياضة أو أى شبكة يرى المتخصصون انها تصلح أن تصل للأقباط في مصر بدون حساسية معينة .

سادساً:- أن تصدر أوامر للمتحدثين في الأذاعة والتلفزيون في جميع البرامج ومن يستضيفونهم من المتحدثين بعدم التعرض للاديان السماوية في المسائل الخلافية سواء أكان المتحدث من المسلمين أو الأقباط وكذلك عدم التشكيك في العقائد السماوية لأن هذه الموضوعات موضوعات متعلقة بالعقيدة وتخلق مناخاً عاماً غير سوى لا يعبر عن الوحدة الوطنية ولها صدى غير ايجابي في نفوس الأقباط والمسلمين لأن الديانات السماوية تركز على التوحيد والايمان بالله واليوم الآخر واجتناب الكبائر كالقتل والزنا والسرقه والحض على الحب والتعاون والصدقه والتسامح بين أصحاب الديانات المختلفة.

"الباب الثالث"

مشكلة أعاده الاوقاف القبطية

مشكلة الأوقاف القبطية مشكلة قديمة منذ عام ١٩٥٣م حيث تم الاستيلاء على الأوقاف القبطية ولم يصرف ريع هذه الاوقاف لهيئة الأوقاف القبطية حتى اليوم وسوف نبحث في هذا الباب مشكلة الأوقاف القبطية واعادتها حيث لم يبدأ في اعادتها الا في عهد مبارك وهذه المشكلة في سبيلها الى الحل النهائي تقريبا سواء بالنسبة لأعادة الأراضي الزراعية الموقوفة لهيئة الأوقاف القبطية أو اعادة العقارات الموقوفة لهيئة الاوقاف القبطية والباقي من الأراضي الزراعية والعقارات التي لم يتم اعادته يتم فحص مستنداته بين لجنتي الاوقاف المصرية والاقواف القبطية وسوف نتناول هذا الموضوع في عدة فصول على النحو التالي :-

الفصل الاول :- مشكلة الأوقاف القبطية وتطورها .

الفصل الثاني :- تطور اعاده الأراضي الزراعية الموقوفة للهيئة القبطية .

الفصل الثالث :- العقارات الموقوفة التي تطالب بها هيئة الأوقاف القبطية

الفصل الرابع :- رأينا لالنتهاء من مشكلة اعادة الأوقاف القبطية .

وسوف نتناول هذه الفصول الاربعة على النحو التالي :-

"الفصل الاول"

مشكلة الأوقاف القبطية وتطورها

اولا :- الوقف في الفقه الاسلامي معناه هو منع التصرف في رقة العين التي يمكن الأنتفاع بها مع بقاء ريعها للمنفعه وجعل المنفعة لجهة من جهات الخير ابتداء وانتهاء ويؤكد الشيخ محمد أبو زهره في كتابه محاضرات في الوقف أن الوقف في الفقه الاسلامي يعتمد على قول النبي محمد (ﷺ) "اذا مات ابن آدم أنقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له"

والصدقة الجارية هي الوقف حيث كونه نوعا من الصدقات وقد أكد فقهاء الحنابلة بأن الملكية في الوقف تنتقل الى الموقوف اليهم ولكنها ملكية لاتجيز

البيع وتفيد فقط الانتفاع والامام مالك يقول أن الملكية لا تخرج عن ملك الواقف ومما تقدم فإن الوقف ينتقل الى الموقوف اليهم ولكنها ملكية لاتجيز البيع .

ثانيا :- تبدأ مشكلة الأوقاف القبطية منذ عام ١٩٥٣ م حيث ألغيت الأوقاف الأهلية في عام ١٩٥٣م واستيقت الأوقاف الخيرية وأنصبة الخيرات في الأوقاف الأهلية وقد أنشئت هيئة الاوقاف المصرية التابعة لوزاره الأوقاف لتدبير الأوقاف الإسلامية وذلك بموجب القانون ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون ٢٦٤ لسنة ١٩٥٩م وكذلك أنشئت هيئة الأوقاف القبطية بموجب القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠ م لتدبير الأوقاف القبطية وبموجب ذلك القانون فى المادة الثانية تنشأ هيئة تسمى هيئة أوقاف الاقباط الأرثوذكس تكون لها الشخصية الاعتبارية ونصت المادة الأولى على:- انه يستثنى من أحكام القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ م الخاص بتنظيم استبدال الأراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر ويستثنى من ذلك القانون الأراضى الموقوفة على بطريركية الأقباط الأرثوذكس والمطرانبات والأديرة والكنائس وجهات التعليم القبطية الأرثوذكسية وجهات البر الأخرى المتعلقة بهم وذلك فيما لايجاوز مائتين فدان لكل جهة من الجهات الموقوف عليها ومائتى فدان من الأراضى البور . وقد نصت المادة الثالثة من القانون ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠ على أن يدير هيئة الأوقاف القبطية مجلس اداره يشكل من بطريرك الأقباط الأرثوذكس رئيسا ومن عدد من المطارنه وعدد مماثل من الأقباط الأرثوذكس من ذوى الخبرة يعينون بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح البطريرك للاعضاء ويرأس اجتماعات مجلس الاداره من ينيبة البطريرك من المطارنه فاذا حضر البطريرك الاجتماع كانت له الرئاسة وبناء على ذلك صدر قرار جمهورى رقم ١٤٣٣ لسنة ١٩٦٠ بتشكيل أول مجلس اداره للأوقاف القبطية وكيفية ادارتها بالأشراف على جميع الاوقاف من أطيان وعقارات ومحاسبة القائمين على أدارتها ومصرفاتها ولها فى سبيل ذلك أن تضع النظم التى تراها كفيلة بحسن اداره الأوقاف وضبط حساباتها وصيانته أموالها وكذلك توزيع ريع الأطيان الموقوفة على الجهات الموقوفة عليها بحسب الاحتياجات الحقيقية لتحقيق أغراضها وقد نص القرار الجمهورى

على أن رئيس الهيئة هو الذى يمثلها قانونا وتصدر قرارات مجلس إدارته بأغلبية أصوات الحاضرين وإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذى منه الرئيس

وفى ٢٠ سبتمبر ١٩٦٠م أصدر مجلس إدارته هيئة الأوقاف القبطية اللائحة الداخلية بكيفية إدارته هيئة الأوقاف القبطية وتم تعديلها بقرارى مجلس إدارته هيئة الأوقاف بجلستى ٦ يوليو ١٩٧٢م ، ١٣ ديسمبر ١٩٧٧م وهذه اللائحة الداخلية لتحديد كيفية انعقاد الجلسات وإدارته الجلسات واختصاصات رئيس المجلس وسكرتير المجلس ولجان المجلس وتقرر عمل لجنة دائمة تحت أسم لجنة الشئون الزراعية لحصر جميع أوقاف الاراضى الزراعية وتدوينها فى السجلات وبيان مساحتها وموقعها والجهة الموقوفة عليها وأسناد وقفها وعمل لجنة أخرى تسمى لجنة العقارات لحصر جميع أوقاف العقارات المبنية وأراضى البناء وتدوينها فى السجلات بهدف بيان مقدارها وموقعها ومساحتها والجهة الموقوفة عليها وأسناد وقفها والحصول على صور رسمية لعقود ملكية الأوقاف وكشوف رسميه منها وتشكيل لجنة ثالثة مالية لمحاسبة نظار الأوقاف وبحث ودراسة مشروعات استثمار اموال الهيئة وعمل جهاز محاسبى متكامل لمراجعة حسابات الأديرة والأوقاف ولجنة رابعه وهى لجنة الشئون القانونية لبحث المسائل القانونية وحصر الدعاوى القضائية المرفوعة من جهات الوقف والمرفوعة عليها ومتابعتها وبحث التسويات الودية والتحكيم والتصالح ثم صدرت لائحة أخرى وهى اللائحة المالية لهيئة أوقاف الأقباط الأرثوذكس بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٨٦م لتحديد موارد الهيئة والأديرة والأطيان الموقوفة وتحديد مصروفات الهيئة سواء أجور وتأمينات اجتماعية أو مصروفات عامه وتحديد الحسابات الختامية للهيئة والأديرة والأوقاف .

ثالثا :- ولكن هيئة الأوقاف المصرية التابعة لوزارة الأوقاف أخذت تستولى على الأوقاف القبطية ولم تصرف ربعها وفقا لشروط الواقفين لصرفها على أوجه البر وعلى الأديرة والكنائس حسب شروط الوقفية مما استلزم رفع الطعن رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٩ قضائية أحوال شخصية من البابا شنودة بطريرك الأقباط الأرثوذكس والأنبا دوماديوس أسقف الجيزة ضد وزير الأوقاف وهيئة الأوقاف المصرية للمطالبة بتسليم هيئة الأوقاف المصرية ووزاره

الأوقاف كافة الأوقاف القبطية المستولى عليها وتسليمها الى هيئة الأوقاف القبطية صاحبة الحق فى الأشراف عليها وقد صدر حكم محكمه النقض فى عام ١٩٨٩م بأحقية هيئة الأوقاف القبطية بهذه الأوقاف القبطية وضرورة تسليمها لها وخاصة أنه صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١م الخاص بإنشاء هيئة الأوقاف المصرية ويكون لها شخصية معنوية وتتبع وزير الاوقاف وتختص بإداره واستثمار أموال الأوقاف ويستثنى من ذلك وجاء فى البند د من المادة الاولى الأوقاف التى تشرف عليها هيئة أوقاف الأقباط الأرثوذكس ومعنى ذلك لاعلاقة لهيئة الأوقاف المصرية بالأوقاف القبطية وظلت المشكلة معلقة نتيجة الظروف السياسية والمناخ العام طوال فترة الخمسينات والستينات والسبعينات والثمانيات .

رابعاً: وفى بداية عام ١٩٩٦م كان يزور الدكتور محمود حمدي زقزوق وزير الاوقاف الكاتدرائية المرقسية بالعباسية للتهنئة بعيد الميلاد صباح يوم ٧ يناير ١٩٩٦م وحدث نقاش بين الجالسين برئاسة قداسة البابا شنودة ووزير الأوقاف حول ضرورة اعاده الاوقاف القبطية لهيئة الاوقاف القبطية المستولى عليها من هيئة الأوقاف المصرية وقد كنت موجودا فى هذه الجلسة لتهنئة قداسة البابا شنودة بعيد الميلاد المجيد وقد وعد الدكتور محمود زقزوق وزير الأوقاف بفتح ملف الأوقاف القبطية وضروره فحص مستندات الأوقاف وإعادة الأوقاف القبطية وقد عرض وزير الأوقاف الأمر على السيد الرئيس محمد حسنى مبارك الذى أمر سيادته بضرورة اعاده الأوقاف القبطية الى هيئة الأوقاف القبطية لأدارتها بمعرفتها وعليه قدم طلب من البابا شنودة بابا الاسكندرية وبطريك الكرازة المرقسية لوزير الأوقاف لإعادة الأوقاف القبطية لهيئة الاوقاف القبطية وعليه صدر القرار الوزارى رقم ٣٣ بتشكيل لجنة مشتركة من ممثلى هيئة الاوقاف المصرية وممثلى هيئة الأوقاف القبطية لبحث المشاكل المتعلقة بالأوقاف المتنازع عليها بين الهيئتين وذلك بعد أن صدر قرار رئيس الوزراء بتاريخ ٢٢/٦/١٩٩٦م بتشكيل لجنة مشتركة لبحث الامور المتعلقة بالأوقاف القبطية وقد كانت اللجنة مشكلة من:-

ممثلى هيئة الاوقاف المصرية وهم .

- ١- الاستاذ /مطفى عبد الفتاح محمد - رئيس هيئة الاوقاف المصرية .
- ٢- الاستاذ/ ملك محمود مصطفى - وكيل وزاره لشئون الاوقاف والبر .
- ٣- الاستاذ / سعيد مصطفى سليمان - وكيل الوزارة للملكية العقارية بالهيئة
- ٤- الاستاذ/ محمد ضياء الدين حسين - المستشار القانونى .
- ٥- الاستاذ / عبد الرحيم الكروى - مستشار الملكية العقارية .
- ٦- الاستاذ/ حسين سيد حسنى - مدير ادارة القضايا .

ممثلى هيئة الاوقاف القبطية .

- ١- نيافة الأنبا أنثاسيوس - مطران بنى سويف .
 - ٢- نيافة الأنبا بيشوى - مطران دمياط وكفر الشيخ
 - ٣- نيافة الأنبا فيليس - مطران الدقهلية .
 - ٤- اللواء مهندس توفيق أسحق - سكرتير هيئة الاوقاف القبطية
 - ٥- الاستاذ فايق فهميم - المحامى .
 - ٦- المهندس يوسف أنطوان سيدهم - عضو المجلس الملى العام .
 - ٧- الأستاذ فكرى حبيب - المحامى وعضو المجلس الملى العام
- ١ خامسا :- وقد أجمعت اللجنة المشتركة أول مره بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٩٦ بديوان عام هيئة الأوقاف المصرية بالدقى وكان الاجتماع الثانى فى ٢٣ أكتوبر ١٩٩٦ بمقر الكاتدرائية المرقسية بالعباسية وقد قابلت اللجنة قداسة البابا شنوده وشكرهم على هذا التحرك الجدى فى سبيل اعادة الأوقاف القبطية وقد بدأت اللجنة بفحص المستندات المقدمة من هيئة الأوقاف القبطية وتم الاتفاق على بحث مستندات الأراضى الزراعية فهى أكثر تعقيدا ثم بحث مستندات العقارات وقد تقدمت هيئة الأوقاف القبطية بأوراق استحقاقها للاتى من الاوقاف على النحو التالى :-

١- استحقاقها لمساحة ١٥/س - ١١/ط - ١٤٧٤/ف أراضي زراعية موزعه فى خمسى عشرة محافظة وهى القليوبية والشرقية والمنوفية والغربية والدقهلية والبحيره وكفر الشيخ والجيزه والفيوم وبنى سويف والمنيا وأسيوط وسوهاج وقنا وأسوان .

٢ استحقاقها لعقارات وأراضى فضاء تحت يد هيئة الأوقاف المصرية عباره عن ٨ عقارات فى القاهرة والمحله الكبرى والجيزه والأسكندرية والمنيا وأسيوط وسوهاج وبهجورة بقنا وكذلك استحقاقها ٤ أراضي فضاء

وحوش فى المحله الكبرى والاسماعلية وأسيوط وبهجورة بقنا .

سادسا :- تم الاتفاق بين اللجنتين على خطوط عريضة لسير عمل اللجنة .

أ- تدعو لجنة هيئة الأوقاف القبطية اللجنة المشتركة بعد تجهيز المستندات والعقود الخاصة بالأراضى الزراعية أو العقارات التى سيتم فحصها على أن تحدد هيئة الاوقاف المصرية موعد انعقاد اللجنة ويكون مكان انعقادها فى هيئة الاوقاف المصرية بالدقى.

ب- سيتم فحص مستندات الأراضى الزراعية أولا ثم مستندات العقارات .

ج- تبين من فحص الاراضى الزراعية ومستنداتها أنه يوجد مساحة ٢٠/س - ٥/ط - ٣٣٢/ف من الاراضى

الزراعية الموقوفة ليست تحت سيطرة هيئة الاوقاف المصرية بل هى تحت سيطرة هيئة الاصلاح الزراعى

وعلى ذلك فأن الاراضى التى سيتم فحصها وموجوده تحت يد هيئة الاوقاف المصرية مساحتها ١٩/س - ٥/ط - ١١٤٢/ف

د- تم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة من هيئة الاوقاف المصرية وهيئة الاوقاف القبطية والهيئة العامة للاصلاح الزراعى لفحص مستندات الاراضى الزراعيه الموجوده تحت يد الهيئة العامة للاصلاح الزراعة ومساحتها ٢٠/س - ٥/ط - ٣٣٢/ف ولم يتم تحديد اللجنة حتى الآن لحين الانتهاء فى فحص المستندات للأراضى الزراعية والعقارات الموجوده تحت يد هيئة الاوقاف المصرية .

و- يجرى العمل على خطوط أساسية فى فحص المستندات الخاصة بالأراضى الزراعية الموقوفة وهى :-

- ١- اذا كانت مستندات الوقف تذكر أن الوقف للبر العام ولم يحدد جهة محدده مسيحية فانه يقسم مناصبة بين هيئة الأوقاف المصرية وهيئة الأوقاف القبطية.
- ٢- اذا كانت مستندات الوقف تنص على أن الوقف لمدرسة لابد من تقديم مستندات أن هذه المدرسة تحت أشرف الكنيسة وأنها لاتدار بمعرفة وزاره التربية والتعليم اما اذا كانت تخضع للأشراف الفنى والمالى والادارى لوزاره التربية والتعليم أى أن الوزاره هى التى تصرف على هذه المدرسة فان الوقف يسلم لهيئة الاوقاف المصرية أما اذا كانت تدار بمعرفة الكنيسة فأن الوقف يسلم لهيئة الاوقاف القبطية .
- ٣- اذا كانت مستندات الوقف تنص على الصرف لفقراء المسيحيين تسلم لهيئة الاوقاف القبطية او اذا كان نص الوقف تصرف لفقراء الكنيسة .
- ٤- اذا كانت مستندات الوقف تنص على الصرف على مستشفيات أو وحدات صحية لابد من تقديم مستندات هذه المستشفى أو الوحدة الصحية أنها تدار بمعرفة الكنيسة حتى يتم تسليم الوقف لهيئة الاوقاف القبطية أما اذا كانت المستشفى تدار وتخضع للأشراف الفنى والادارى لوزاره الصحة اى تصرف عليها وزاره الصحة فأن الوقف يكون من نصيب هيئة الأوقاف المصرية
- ٥- اذا كانت مستندات الوقف تحدد الصرف بنسب معينة لفقراء المسيحيين ونسبة لفقراء المسلمين يتم الالتزام بهذه النسبة .
- ٦- اذا كانت مستندات الوقف مخصصة للصرف على مقابر المسيحيين تسلم لهيئة الاوقاف القبطية .
- ٧- اللجنة لم تتعقد منذ ١٩٩٩م حتى عام ٢٠٠١م وذلك لحدوث بعض التغييرات فى أسماء لجنة هيئة الاوقاف المصرية مثل وفاة رئيس اللجنة الأستاذ مصطفى عبد الفتاح محمد رئيس هيئة الاوقاف المصرية وخروج بعض العاملين فى اللجنة للمعاش وكذلك ماحدث فى لجنة الأوقاف القبطية لوفاه للأبنا أثناسيوس مطران بنى سويف ووفاة الأنبا فيليس مطران الدقهلية ومرض ووفاه فايق فهيم المحامى لذلك لابد أن يعاد تشكيل اللجنة بقرار لاتحدد فيه الأسماء ولكن تحدد فيه المناصب فقط حتى يحل أى شخص محل الآخر بناء على منصبه .
- ٨- ورغم ذلك فأن اللجنة قامت بعمل جدى فى سبيل اعاده الأوقاف القبطية فقد أعادت اللجنة حتى الان لجهة الاوقاف القبطية مساحة ٢٣/س-١/ط-٧٧٦/ف من الأراضى المزروعة وقامت بتحديد أراضى البر العام التى سوف يتم

اقتسامها بين هيئة الأوقاف القبطية وهيئة الأوقاف المصرية وهي الأوقاف التي لم يحدد الوقف هل تصرف للمحتاجين المسلمين أو المسيحيين وهي مساحتها ٥/س-٦/ط-١١٤/ف وذلك من مجموع الأراضي الموجودة تحت يد هيئة الأوقاف المصرية ومساحتها ١٩/س-٥/ط-١١٤٢/ف وعلى ذلك فإن الأراضي التي سوف يجرى مستقبلا فحص مستنداتها بمعرفة اللجنة المشتركة مساحتها ٣/س-١٩/ط-١٤٩/ف حيث صدر حكم نهائي استئنافي باستحقاق هيئة الأوقاف المصرية مساحة ١٢/س-٢/ط-١٠٤/ف اراضي وقف في محافظة الشرقية .

٩- أعادت اللجنة من العقارات الموقوفة تحت يد هيئة الأوقاف المصرية عدد ٦ عقارات وأرضا فضاء بعد فحص مستنداتها وباقي عدد ٦ عقارات وأرض فضاء سوف يتم فحص مستنداتها مستقبلا .

١٠- مما تقدم فإنه يوجد تحت يد هيئة الأوقاف المصرية ١٩/س-٥/ط-١١٤٢/ف و المتبقى بدون فحص حتى الان ٣/س-١٩/ط-١٤٩/ف أى أن نسبة الانجاز هي اعادة حوالى ٩٠% من الأراضي الزراعية الموجودة تحت يد الأوقاف المصرية تم اعادتها للأوقاف القبطية وكذلك العقارات ثم اعادة حوالى ٥٠% من العقارات الموجودة تحت يد الأوقاف المصرية .

وجارى فحص بقية المستندات لاستعادته الأراضي الزراعية والعقارات المهم أن العجلة دارت ولم تتوقف .

"الفصل الثانى"

تطور إعادة الاراضى الزراعيه الموقوفة للهيئة القبطية

وسوف نتناول هذا الموضوع فى بحث الأراضي الزراعية الموقوفة واعادتها فى الاراضى الزراعيه على عده محاور المحور الاول الاراضى الموقوفة للبر والتقوى وتقسم بين هيئة الأوقاف الاسلاميه وهيئة الأوقاف القبطية والمحور الثانى والأراضى الموجوده تحت يد الإصلاح الزراعى ولم تفحص بعد وذلك فى جميع المحافظات التى بها اراضى زراعيه موقوفة وهى خمستى عشرة محافظة هى " القليوبية - الشرقية - المنوفية - الغربية - والدقهلية - والبحيره

- وكفر الشيخ - والجيزة - والفيوم - وبني سويف - والمنيا - وأسيوط -
وسوهاج - وقنا - وأسوان " وسوف نقوم بفحص هذا الموضوع فى مبحثين :-

المبحث الاول :- فحص الاراضى الزراعية الموقوفة فى

محافظات مصر .

المبحث الثانى :- الخلاصة فى فحص الاراضى الزراعية

الموقوفة .

"المبحث الاول"

فحص الاراضى الزراعية الموقوفة فى محافظات مصر

بحث الاراضى الزراعية الموقوفة التى تطالب بها هيئة الاوقاف القبطية .

أولا :- اعادة الاوقاف فى محافظة القليوبية

- ١- هيئة الأوقاف القبطية تطالب ١٠/س - ١/ط - ١٨/ف
 - ٢- الأراضى التى تم اعادتها لهيئة الاوقاف القبطية ٤/س - ٤/ط - ١٣/ف
 - ٣- الاراضى الموقوفة للبر والتقوى عموما تقسم بين الهيئتين ٩/س - ١/ط - ٢/ف
 - ٤- الاراضى الموجوده تحت يد هيئة الاصلاح الزراعى ٢١/س - ١٩/ط - ٢/ف
- وهذه الاراضى جارى فحصها فى لجنة مشتركة من الأوقاف
المصرية وأوقا الاقباط وهيئة الاصلاح الزراعى .

النتيجة

تم الانتهاء من اعاده أراضى الأوقاف القبطيه فى محافظة القليوبية بالنسبة
لهيئة الاوقاف المصريه بنسبة ١٠٠% ويتبقى الأراضى الموجوده تحت يد
الاصلاح الزراعى وهى ٢١/س - ١٩/ط - ٢/ف جارى فحصها بمعرفة لجنة
مشتركة من الأوقاف المصرية والقبطية وهيئة الاصلاح الزراعى .

ثانيا :- اعادة الأوقاف فى محافظة الشرقية

- ١- هيئة الأوقاف القبطية تطالب ١٣/س - ٢١/ط - ١٦٦/ف
 - ٢- الأراضى التى تم اعادتها لهيئة الاوقاف القبطية ١/س - ١٩/ط - ٢٦/ف
 - ٣- يوجد مساحة من الاراضى قدرها ١٢/س - ٢/ط - ١٤٠/ف
- وجارى بحثها حيث أنها موضوع نزاع قضائى وصل
الى محكمة الاستئناف وصدر حكم فيها نهائى

لصالح هيئة الأوقاف المصرية أنها تخصصها ولصالحها .

النتيجة

تم الانتهاء من أراضى الأوقاف القبطية فى محافظة الشرقية بالنسبة
لهيئة الاوقاف المصرية بنسبة ١٠٠%

ثالثا :- اعادة الأوقاف فى محافظة المنوفية

- ١- هيئة الأوقاف القبطية تطالب
- ٢- الأراضى التى تم اعادتها لهيئة الأوقاف القبطية
- ٣- الاراضى الموقوفة للبر والتقوى وسوف تقسم
بين الهيئتين الاسلامية والقبطية
- ٤- الاراضى الموجوده تحت يد هيئة الاصلاح الزراعى ١٦/س - ١٠/ط - ٢/ف
وسوف يتم بحثها فى لجنة مشتركة مع هيئة الاصلاح
الزراعى .

النتيجة

تم الانتهاء من أراضى الأوقاف القبطية فى محافظة الشرقية بالنسبة
لهيئة الاوقاف المصرية بنسبة ١٠٠%

رابعا :- اعادة الاوقاف فى محافظة الغربية

- ١- هيئة الاوقاف القبطية تطالب
- ٢- الاراضى التى تم اعادتها للأوقاف القبطية
- ٣- الأراضى الموجوده تحت يد هيئة الاصلاح
الزراعى وسوف تبحث فى لجنة مشتركة

النتيجة

تم الانتهاء من أراضى الأوقاف القبطية فى محافظة الغربية بنسبة ١٠٠%
ومتبقى الأراضى الموجوده تحت يد الاصلاح الزراعى ٢١/س - ٩/ط - ١٥٨/ف
جارى فحصها بلجنة مشتركة .

خامسا : اعادة الأوقاف فى محافظة الدقهلية

- ١- هيئة الأوقاف القبطية تطالب
- ٢- الأراضى التى تم اعادتها للأوقاف القبطية
- ٣- الأراضى الموقوفة للبر والتقوى وسوف

- تقسم بين الهيئتين الإسلامية والقبطية
٤- الأراضى الموجودة تحت يد الاصلاح الزراعى
الزراعى وسوف تبحث بمعرفة لجنة مشتركة
مع هيئة الاصلاح الزراعى .

النتيجة

تم الانتهاء من أراضى الأوقاف القبطية بالنسبة لهيئة الاوقاف المصرية
بنسبة ١٠٠% ومتبقى الأراضى التى تحت يد الاصلاح الزراعى
وهى ١٦/س-١٨/ط-١٠/ف جارى فحصها فى لجنه مشتركة

سادسا :- اعادة الاوقاف فى محافظة البحيرة

- ١- هيئة الأوقاف القبطية تطالب ١٢/س - ٣/ط - ١٣/ف
- ٢- الأراضى التى تم اعادتها للأوقاف القبطية ١٢/س - ٣/ط - ١٣/ف

النتيجة

تم الانتهاء من أراضى الأوقاف القبطية بالنسبة لهيئة الاوقاف
المصرية بنسبة ١٠٠% .

سابعا : اعادة الاوقاف فى محافظة كفر الشيخ

- ١- هيئة الأوقاف القبطية تطالب ٩/س - ٦/ط - ١٢/ف
- ٢- الأراضى التى تم اعادتها للأوقاف القبطية ١٩/س-١٦/ط - ٨/ف
- ٣- الأراضى الموقوفة للبر والتقوى وسوف تقسم ١٤/س- ٢/ط - ٣/ف
مناصفة بين الأوقاف الإسلامية والقبطية
- ٤- الأراضى الموجودة تحت يد هيئة الاصلاح الزراعى ١١/ط - ٠٠/ف
وسوف تبحث فى لجنة مشتركة

النتيجة

تم الانتهاء من أراضى الاوقاف فى كفر الشيخ بنسبة ١٠٠% ومتبقى
الأراضى الموجودة تحت يد الاصلاح الزراعى ومساحتها ١١/ط جارى
فحصها بلجنة مشتركة .

ثامنا :- اعادة الاوقاف فى محافظة الجيزة

- ١- هيئة الاوقاف القبطية تطالب ٠٠/س - ٢/ط - ١٢/ف

٢- الاراضى التى تم اعادتها للأوقاف س/٠٠ - ٢/ط - ١٢/ف

النتيجة

تم الانتهاء من أراضى الأوقاف القبطية فى الجيزه بنسبة ١٠٠ %

تاسعا :- اعادة الاوقاف فى محافظة الفيوم

- ١- هيئة الاوقاف القبطية تطالب س/٠٠ - ١٢/ط - ١٠/ف
- ٢- الاراضى التى تم اعادتها للأوقاف القبطية س/٠٠ - ١٢/ط - ١٠/ف

النتيجة

تم الانتهاء من أراضى الأوقاف القبطية فى الفيوم بنسبة ١٠٠ % .

عاشرا :- اعادة الأوقاف فى محافظة بنى سويف

- ١- الاراضى التى تم اعادتها للأوقاف القبطية س/١٦ - ٥/ط - ١٧٧/ف
 - ٢- الاراضى الموقوفة للبر والتقوى وسوف س/٩ - ١١/ط - ٢٤/ف
- تقسم مناصفة بين الأوقاف الإسلامية والقبطية
- ٤- الاراضى التى لم تفحص بعد وسوف تبحث مستقبلا س/٢٢ - ١١/ط - ١٥/ف

النتيجة

لم تنتهى الأوقاف المصرية من بحث س/٢٢ - ١١/ط - ١٥/ف وحيث أن هذه الاراضى موقوفة لمدرسة جارى التأكد من وجود ذريه للواقف من عدمه وهل المدرسة تابعة للكنيسة أم تابعة لوزاره التربية والتعليم فاذا كانت تابعة للكنيسة تعاد للأوقاف القبطية أما اذا كانت تابعة لوزاره التربية والتعليم تستحق الأوقاف القبطية قيمة ايجار المدرسة .

الحادى عشر :- اعادة الأوقاف فى محافظة المنيا

- ١- الأوقاف القبطية تطالب س/١٨ - ٧/ط - ١٦٢/ف
 - ٢- الاراضى التى تم اعادتها للأوقاف القبطية س/١١ - ١٥/ط - ٦٥/ف
 - ٣- الاراضى الموقوفة للبر والتقوى وسوف تقسم س/١٩ - ٥/ط - ١٧/ف
- مناصفة بين الأوقاف الإسلامية والقبطية
- ٤- الأوقاف الموجودة تحت يد هيئة الاصلاح س/٢٢ - ٦/ط - ٠٠/ف
 - الزراعى وسوف تبحث فى لجنة مشتركة
 - ٥- الاراضى التى لم تفحص بعد وسوف س/١٤ - ٣/ط - ٧٩/ف
- تفحص مستقبلا

النتيجة

يوجد تحت يد هيئة الاصلاح الزراعى ٢٢/س-٦/ط-.../ف جارى فحصها بمعرفة هيئة مشتركة ولم ينتهى الفحص من مساحة ١٤ /س-٣/ط-٧٩/ف موقوفة لمدرسة ووحدة صحية وجارى بحث هل الناظر على قيد الحياة وهل المدرسة تابعة للكنيسة أم لوزارة التربية والتعليم وهل الوحدة الصحية تدار بمعرفة وزاره الصحة .

الثانى عشر :- اعادة الأوقاف فى محافظة أسيوط

- ١-الأوقاف القبطية تطالب ١٨/س-٧/ط-١٣٠/ف
- ٢-الأراضى التى تم اعادتها للأوقاف القبطية ٢٢/س-٢٣/ط-٨١/ف
- ٣-الأراضى الموقوفة للبر والتقوى وسوف تقسم مناصفة بين الأوقاف الإسلامية والقبطية ١٢/س-١٣/ط-٢٣/ف
- ٤-الأراضى الموجوده تحت يد هيئة الاصلاح الزراعى وسوف تبحث بلجنة مشتركة . ١٤/س-١١/ط-٢٠/ف
- ٥-الأراضى التى لم تفحص بعد ١٨/س-٦/ط-٤/ف

النتيجة

توجد مساحة تحت يد هيئة الاصلاح الزراعى وهى ١٤/س-١١/ط-٢٠/ف جارى بحثها بمعرفة هيئة مشتركة من الاوقاف المصرية والقبطية والاصلاح الزراعى وتوجد مساحة ١٨/س-٦/ط-٤/ف وهى وقف لمدرسه جارى بحث هل المدرسه تابعه للكنيسة أما تابعة لوزارة التربية والتعليم وفى هذا الحالة تستحق الأوقاف القبطية ايجار المدرسة .

الثالث عشر :- اعادة الأوقاف فى محافظة سوهاج

- ١-الأوقاف القبطية تطالب ١٢/س-١٢/ط-١٩٢/ف
- ٢-الأراضى التى تم اعادتها للأوقاف القبطية ٤/س-١٢/ط-٣٩/ف
- ٣-الأراضى الموجوده تحت يد هيئة الاصلاح الزراعى ٨/س-٢٣/ط-١٢٢/ف وجارى بحثها بلجنة مشتركة
- ٤-الأراضى التى لم تفحص بعد ١٢/س-.../ط-٣٠/ف

النتيجة

يوجد أرض تحت يد الإصلاح الزراعى جارى فحصها بلجنه مشتركة من الأوقاف الإسلامية والقبطية وهيئة الإصلاح ومساحتها ٨/س-٢٣-ط/١٢٢ ف ويوجد مساحة من ارض الاوقاف لم تفحص بعد وجارى اعداد مستنداتها وهي ١٢/س-...-ط/٣٠ ف .

الرابع عشر :- اعادة الأوقاف فى محافظة قنا .

- ١- الأوقاف القبطية تطالب ٢/س-٩-ط/١٠٧ ف
- ٢- الأراضى التى تم اعادتها للأوقاف القبطية ٢/س-٢-ط/٨٠ ف
- ٣- الأراضى الموقوفة للبر والتقوى وسوف تقسم ١٣/س-٢-ط/٢٠ ف
مناصفة بين الأوقاف القبطية والإسلامية .
- ٤- الأراضى الموجوده تحت يد هيئة الإصلاح ٩/س-٢٢-ط/٥ ف
الزراعى وجارى بحثها بلجنة مشتركة .
- ٥- الأراضى التى لم تفحص بعد ٩/س-٢٠-ط/١٨ ف

النتيجة

توجد أراضى تحت يد هيئة الإصلاح الزراعى سوف تبحث بلجنة مشتركة من الأوقاف الإسلامية والقبطية والإصلاح الزراعى مساحتها ٩/س-٢٢-ط/٥ ف ويوجد مساحة تحت يد الاوقاف المصرية لم تفحص بعد ومساحتها ٩/س-٢٠-ط-١٨ ف حيث أنها وقف لمدرسه جارى فحص هل المدرسه تابعه للكنيسة أم تابعة لوزارة التربية والتعليم .

الخامس عشر :- اعادة الأوقاف فى محافظة أسوان

- ١- الأوقاف القبطية تطالب ٢٠/س-...-ط/٢٠ ف
- ٢- الاراضى التى تم اعادتها للأوقاف القبطية ٢٠/س-...-ط/٢٠ ف

النتيجة

تم الانتهاء من أراضى الأوقاف القبطيه بالنسبة لهيئة الاوقاف المصرية بنسبة ١٠٠%

"المبحث الثانى"

الخلاصة فى فحص الاراضى الزراعية الموقوفة

- ١- الأوقاف القبطية تطالب بمساحة قدرها ١٢/س-١١/ط-١٤٧٤/ف
- ٢-الأراضى التى تم اعادتها للأوقاف القبطية ٢٣/س-١/ط-٧٧٦/ف
- ٣- الأراضى الموقوفة للبر والتقوى وسوف تقسم ٥/س-٦/ط-١١٤/ف
مناصفة بين الأوقاف الاسلامية والأوقاف القبطية
- ٤-الأوقاف الموجودة تحت يد هيئة الاصلاح الزراعى ٢/س-٥/ط-٣٢٢/ف
وسوف تبحث لجنة مشتركة من الأوقاف المصرية
والأوقاف القبطية وهيئة الاصلاح الزراعى .
- ٥- الاراضى التى لم تفحص بعد فى هيئة الاوقاف ٣/س-١٩/ط-١٤٩/ف
المصرية وجارى تقديم مستنداتها من هيئة الاوقاف
القبطية .
- ٦-توجد بعض الأديرة فى مصر قد تملك بعض الأراضى لغرض استصلاحها
زراعيًا وعلى سبيل المثال لا الحصر دير الأنبا أنطونيوس بالبحر الأحمر
ودير أبو مقار بوادى النطرون حصل على ٢٠٠ فدان لاستصلاحها ودير
مارى جرجس بالخطاطبة تملك ٥٠١ فدان لاستصلاحها زراعيًا ودير
البراموس حصل على ٧٠٠ فدان جارى استصلاحها وكثير من الأديرة تقوم
باستصلاح الأراضى الزراعية وفى ذلك اضافة للزراعة المصرية واطافة
للناتج القومى منها دير الأنبا بولا ودير السورىان بوادى النطرون ودير الأنبا
صموئيل اللاهوتى ببنى سويف ودير مارى مينا العجايبى

"الفصل الثالث "

العقارات الموقوفة التى تطالب بها هيئة الاوقاف القبطية

أولاً :- هيئة الاوقاف القبطية طالبت هيئة الاوقاف المصرية بعدد ١٢ عقار وقد
تسلمت منهم عدد ٦ عقارات وجارى فحص مستندات ٦ عقارات أخرى
ولم يتم تسليمهم حتى الآن لهيئة الاوقاف القبطية .

ثانيا :- العقارات الموقوفة التي تسلمتها هيئة الاوقاف القبطية .

- ١- عقار رقم ٢٢ شارع ٢٣ يولية بالمحلة محافظه الغربيه .
 - ٢- عقار ١٠ حاره الكنيسة بالجيزه .
 - ٣- عقار بناحية قرية بهجوره قنا مساحته ٣٠٠ ذراع .
 - ٤- أرض فضاء محاطة بسور بناحية بهجوره قنا مساحتها ٢٢٤٠ م٢ .
 - ٥- منزل بالمنيا شارع الجديد مساحته ٢٢٥٧ م٢ .
 - ٦- أرض فضاء مساحتها ٢٢٠١ م٢ شارع الصالحية قسم ثانى الاسماعلية .
- ### ثالثا :- العقارات الموقوفة التي جارى فحصها ولم تتسلمها هيئة الاوقاف القبطية .

- ١- أرض فضاء شارع بحر الملاح مساحتها ٢١٥٠ م٢ بندر المحله الكبرى .
 - ٢- العقار ١٤ شارع غالى بالظاهر القاهره .
 - ٣- العقار ١٦ شارع الجمهورية أسيوط .
 - ٤- أرض فضاء رقم ١٤ شارع الجمهورية أسيوط .
 - ٥- العقار رقم ٣٥ شارع الأمام مالك قسم العطارين الاسكندرية .
 - ٦- العقار رقم ١١ شارع حوران قسم العطارين الاسكندرية .
- مما تقدم يتضح أن العقارات الموقوفة تسلم منها ٥٠% لهيئة الاوقاف القبطية وجارى فحص مستندات ٥٠% من العقارات الموقوفة وبعد فحص المستندات سوف يتم اعادتها لهيئة الاوقاف القبطية .

"الفصل الرابع"

رأينا لالانتهااء من مشكلة الاوقاف القبطية

أولا :- سرعة تشكيل لجنة من هيئة الاوقاف المصرية وهيئة الاوقاف القبطية والهيئة العامة للأصلاح الزراعى لفحص مستندات الأراضى الزراعية الموقوفة وتحت يد هيئة الاصلاح الزراعى ومساحتها ٢٠/س - ٥/ط - ٣٣٢/ف واذا تعذر استعادتها لوجود مزارعين من هيئة الأصلاح الزراعى قد تسلموها بموجب عقد من هيئة الاصلاح الزراعى فإنه يتحتم تقدير ثمنها وتعويض هيئة الاوقاف القبطية بدلا منها.

ثانياً :- سرعة اعادة تشكيل لجنة من هيئة الأوقاف المصرية وهيئة الأوقاف القبطية بقرار جديد من رئيس الوزراء لأنه تبين أن الكثيرين من أعضاء هيئة الأوقاف المصرية إما توفوا أو أحيلوا للمعاش وكذلك الكثيرين من هيئة الأوقاف القبطية قد توفوا ويجب أن يصدر قرار رئيس الوزراء ليس بالأسماء كما حدث في قرار ١٩٩٦/٦/٢٢م بل يجب أن يكون القرار بالوظائف بحيث إذا توفى الشخص أو أحيل للمعاش يحل من يحل محله من نفس الوظيفة .

ثالثاً :- سرعة فحص المستندات للأراضي الزراعية الموقوفة التي لم تفحص بعد ومساحتها ٣/س-١٩/ط-١٤٩/ف حيث أن اللجنة المشتركة من هيئة الأوقاف المصرية وهيئة الأوقاف القبطية لم تجتمع منذ أكثر من عامين لوفاء بعض أعضاء اللجنة من الجانبين هيئة الأوقاف القبطية والهيئة المصرية .

رابعاً :- سرعة فحص المستندات بالعقارات الموقوفة وعددها ستة عقارات حيث أن اللجنة المشتركة لم تجتمع منذ عامين وهي موجودة بالمحله الكبرى والقاهرة وأسيوط والاسكندرية .

الباب الرابع

مشكلة تعداد الاقباط فى مصر والمهجر

من المسائل التى يثيرها بعض الاقباط فى مصر وخارج مصر هى أن عددهم يقدر باثنى عشر مليوناً وبعضهم يقول أن عددهم عشرة ملايين والبعض يقول أنهم ثمانية ملايين فأين الحقيقة فى كل هذه الأرقام لأن بعض الاقباط يربط بين تعداد الاقباط فى مصر وبعض المطالب السياسية التى هى من حق الدولة فقط مثل تعيين الوزراء وغيرها من المطالب السياسية التى هى من مطلقات القرار السياسى أو من مطلقات القرار الإدارى فى توالى الوظائف حيث يتم الاختيار فى مصر بناء على الكفاءة بعيداً عن التعداد الطائفى الدينى حتى أن بعض المتعصبين ينادى بتوزيع المناصب السياسية والإدارية فى الجامعات والشرطة والجيش ومختلف الوزارات على أساس طائفى وهذا يعنى الدمار لوحدتنا الوطنية ويرجع تاريخ الاحصاء فى مصر الى أيام الفراعنة حيث من النادر أن نجد بين الدول النامية فى عالمنا المعاصر دولة ذات تاريخ طويل فى مجال الاحصاءات السكانية مثل مصر ذلك لأن أول تعداد أجري فى مصر يرجع تاريخه الى ٣٣٤٠ قبل الميلاد ولكن يعود تاريخ أول عملية تعداد للسكان فى العصور الحديثة الى عام ١٨٠٠ حيث بلغ عدد السكان فيها ٢٥ مليون نسمة وأعقب ذلك فى منتصف القرن التاسع عشر فى ١٨٥٠ م عملية احصائية للسكان بلغ عدد السكان ٤٥ مليون نسمة وفى تعداد ١٨٨٢ م بلغ فيه السكان ٦٣ مليون نسمة وبعد ذلك اخذت مصر بنظام التعدادات الدورية التى بدأت اعتباراً من عام ١٨٩٧ م للأخذ بنظام تعداد شامل كل عشر سنوات وسمى التعداد العشرى حتى عام ١٩٤٧ م وقد تأخر التعداد العشرى الى عام ١٩٦٦ م فى فترة جمال عبد الناصر وأعقبه تعداد ١٩٧٦ م للسكان ثم أعقبه تعداد ١٩٨٦ م ثم أعقبه تعداد ١٩٩٦ م والجداول التالية من الجداول الاتى ذكرها هى أرقام رسمية التعداد الصادر من الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء للوصول للعدد الحقيقى للمسيحيين بمختلف طوائفهم فى مصر والمهجر وهذه هى الأرقام الرسمية التى تمكنا من الحصول عليها . وسوف نتناول هذا الموضوع فى عدة فصول على النحو التالى :-

- الفصل الاول :- تعداد مصر فى عام ١٩٣٧ م .
- الفصل الثانى :- تعداد مصر فى عام ١٩٤٧ م .
- الفصل الثالث :- تعداد مصر فى عام ١٩٦٦ م .
- الفصل الرابع :- تعداد مصر فى عام ١٩٧٦ م .
- الفصل الخامس :- تعداد مصر فى عام ١٩٨٦ م .
- الفصل السادس :- تعداد مصر فى عام ١٩٩٦ م .
- الفصل السابع :- رأينا فى تعداد الاقباط فى مصر والمهجر .
- وسوف نتناولها على النحو التالى .

" الفصل الاول "

تعداد مصر عام ١٩٣٧

تعداد مصر	الذكور	الاناث	المسلمون	المسيحيون	المهاجرون
١٥٩٢٠٦٩٤	٧٩٦٦٦٧٥	٧٩٥٤٠١٩	١٤٥٥٢٦٩٥	١٣٠٣٩٧٠	-

ملاحظات

- ١- هذا الاحصاء تم فى عهد الملك فاروق فى وزاره مصطفى النحاس .
- ٢- تعداد مصر ١٥٩٢٠٦٩٤ مليون نسمة وتعداد الذكور أكبر من تعداد الاناث ١٢٦٥٦ نسمة .
- ٣- تعداد المسيحيين فى مصر ١٣٠٣٩٧٠ مليون نسمة يشمل جميع الملل المسيحية وطوائفها من أقباط أرثوذكس وروم أرثوذكس و أرمن أرثوذكس وسريان أرثوذكس وكذلك الأقباط الكاثوليك والروم الكاثوليك والأرمن الكاثوليك والسريان الكاثوليك والكلدان الكاثوليك واللاتين الكاثوليك والموارنة الكاثوليك والبروتستانت والغالبية العظمى منهم الأقباط الارثوذكس .
- ٤- لم يتم حصر أعداد المصريين المهاجرين للخارج فى ذلك الاحصاء .
- ٥- نسبة المسيحيين الى تعداد مصر ٨١ % بدون نسبة المهاجرين فى الخارج .

"الفصل الثانى"

تعداد مصر عام ١٩٤٧ م

تعداد مصر	الذكور	الاناث	المسلمون	المسيحيون	المهاجرون
١٨٩٦٦٧٦٧	٩٣٩١٧٢٨	١٧٥٧٥٠٣٩	١٧٣٩٧٩٤٦	١٥٠١٦٣٥	-

ملاحظات :-

- ١- هذا الاحصاء تم فى عهد الملك فاروق فى وزاره محمود فهمى النقراشى .
- ٢- تعداد مصر ١٨٩٦٦٧٦٧ مليون تعداد الاناث أكبر من تعداد الذكور ١٨٣٣١١ نسمة .
- ٣- لم يتم حصر اعداد المصريين المهاجرين للخارج فى ذلك الاحصاء .
- ٤- تعداد المسيحيين فى مصر فى تعداد ١٩٤٧ هو ١٥٠١٦٣٥ مليون نسمة وهذا التعداد يشمل المسيحيين من جميع الملل والطوائف الأرثوذكسية والكاثوليكية والبروتستنتية والغالبية العظمى منهم للاقباط الارثوذكس .
- ٥- يلاحظ زياده عدد سكان مصر من ١٩٣٧ الى ١٩٤٧ أى فى عشر سنوات زاد الى ٣٠٤٦٠٧٣ مليون نسمة .
- ٦- نسبة تعداد المسيحيين الى تعداد مصر ٧٩ % بدون نسبة المهاجرين فى الخارج .

" الفصل الثالث "

تعداد مصر عام ١٩٦٦

تعداد مصر	الذكور	الاناث	المسلمون	المسيحيون	المهاجرين
٢٩٨٤٦٨٠٩	١٥٠٥٦٦٩٩	١٤٧٩٠١١٠	٢٧٨٣٣٣٠٦	٢٠١٧٥٣٦	-

ملاحظات

- ١- هذا الاحصاء فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر فى وزارة المهندس محمد صدقى سليمان .
- ٢- تعداد مصر ٢٩٨٤٦٨٠٩ مليون نسمة والذكور أكثر من الاناث ٢٦٦٥٨٩ نسمة .
- ٣- فى هذا التعداد لا يوجد حصر لأعداد المصريين المهاجرين للخارج .

٤- زاد عدد سكان مصر فى التسعة عشر عاما من ١٩٤٧ الى ١٩٦٦ بحوالى ١١٠٨٠٠٠٤٢ مليون نسمة .

٥- لم يتم عمل تعداد عشرينى فى عام ١٩٥٧ وتقرر تأجيله نظرا لظروف العدوان الثلاثى فى عام ١٩٥٦ وتم تأجيل التعداد العشرينى الى عام ١٩٦٦

٦- تعداد المسيحيين فى مصر ٢٠١٧٥٣٦ مليون لكل الملل والطوائف المسيحية الأرثوذكس والكاثوليك والبروتستنت والغالبية العظمى منهم أقباط أرثوذكس .

٧- لم يتم حصر اعداد المصريين المهاجرين للخارج فى ذلك الاحصاء .

٨- نسبة المسيحيين الى تعداد مصر هى ٧٢ % وهذه النسبة لايدخل فيها تعداد المسيحيين المهاجرين للخارج لأنه لا يوجد احصاء لهم بذلك وقد بدأ المسيحيون فى الهجرة للخارج فى بداية عهد الرئيس جمال عبد الناصر فى فترة الستينات نظرا لتطبيق قانون الاصلاح الزراعى أو بحثا عن الرزق أو لبعض المشاكل الخاصة بهم .

"الفصل الرابع"

تعداد مصر عام ١٩٧٦ م

تعداد مصر	الذكور	الاناث	المسلمون	المسيحيون	المهاجرون
٣٦٠٦٢٦٢٠٤	١٨٠٦٤٧٢٨٩	١٧٠٩٧٨٩١٥	٣٤٠٣٣٤٣٢٨	٢٠٢٨٥٦٣٠	١٠٤٢٥٠٠٠

ملاحظات :

١- هذا التعداد كان فى عهد الرئيس محمد أنور السادات فى وزارة ممدوح سالم.

٢- تعداد مصر ٣٦٠٦٢٦٢٠٤ مليون نسمة وتعداد الذكور أكثر من تعداد الإناث ٦٦٨٣٧٤ نسمة .

٣- أول مره تهتم الدول بتعداد المصريين بالخارج فى تعداد ١٩٧٦ وقد قدر عددهم ١٠٤٢٥٠٠٠ مليون نسمة مسلمون وأقباط .

٤- تعداد المسيحيين من داخل مصر بلغ ٢٠٢٨٥٦٣٠ مليون نسمة تشمل جميع الملل والطوائف الارثوذكسية والكاثوليكية والبروتستنتية والغالبية العظمى منهم أقباط ارثوذكس .

٥- زاد تعداد مصر فى العشر سنوات من ١٩٦٦ الى ١٩٧٦ بحوالى ٦٠٧٧٩٣٩٥ مليون نسمة .

- ٦- تعداد المصريين بالخارج المهاجرين المسلمين ومسيحيين في تعداد ١٩٧٦ هو ١٤٢٥٠٠٠ مليون نسمة ولا يوجد تحديد واضح في أى أخصاء لعدد المسلمين وعدد المسيحيين ولو أفترضنا جدلا أن المهاجرين في الخارج ربعهم مسلمون وثلاثة أرباعهم مسيحيون نظرا لزيادته المهاجرين المسيحيين الى الخارج وخاصة بعد فترة جمال عبد الناصر والسادات نظرا للتيار الدينى المتزايد وإذا كان عدد المهاجرين في تعداد ١٩٧٦ هو ١٤٢٥٠٠٠ نسمة يكون عدد المسلمون ٣٥٦٢٥٠ نسمة وعدد المسيحيين المهاجرين ١٠٦٨٧٥٠ نسمة بالاضافة الى عدد المسيحيين في الداخل ٢٢٨٥٦٣٠ نسمة وبذلك يكون اجمالى المسيحيين في مصر في الداخل والخارج ٣٣٥٤٣٨٠ نسمة .
- ٧- نسبة تعداد المسيحيين الى تعداد الشعب المصرى ١٥ ٩٠ % .

" الفصل الخامس "

تعداد مصر ١٩٨٦ م

تعداد مصر	الذكور	الاناث	المسلمون	المسيحيون	المهاجرون
٤٨٢٥٤٢٣٨	٢٤٧٠٩٢٧٤	٢٣٥٤٤٩٦٤	٤٥٣٧٧٥٣٨	٢٨٦٨١٣٩	٢٢٥٠٠٠٠

ملاحظات :-

- ١- هذا التعداد كان في عهد الرئيس محمد حسنى مبارك فى وزاره د/ عاطف صدقى .
- ٢- تعداد مصر ٤٨٢٥٤٢٣٨ مليون نسمة وتعداد الذكور أكثر من تعداد الاناث ١٦٤٣١٠ مليون نسمة .
- ٣- تعداد المهاجرين للخارج مسلمين وأقباطا ٢٢٥٠٠٠٠ مليون نسمة .
- ٤- تعداد المسيحيين فى داخل مصر ٢٨٦٨١٣٩ مليون نسمة يضاف اليهم ثلاثة أرباع تعداد المهاجرين للخارج ١٠٦٨٧٥٠٠ مليون نسمة أى أن اجمالى المسيحيين فى الداخل والخارج حوالى ٤٥٥٦٣٩ مليون نسمة
- ٥- تعداد المسيحيين فى داخل مصر وخارجها يشمل جمع الممل والطوائف المسيحية أرثوذكس وكاثوليك وبروتستنت واغلبهم من الاقباط الارثوذكس .
- نظرا لزيادة عدد المهاجرين للخارج مسلمين وأقباطا تم انشاء وزارة خاصة تهتم بهم وهى وزارة دولة لشئون الهجرة والعاملين بالخارج وكان أول وزير لها ألبرت برسوم سلامه فى ١٩٨٢/١/٣ ثم ألبرت برسوم

- سلامه فى وزارة ١٩٨٢/٨/٣١ ثم البرت برسوم سلامه فى وزارة ٧/١٦
 ١٩٨٤م ووليم نجيب سفين فى وزارة ١٩٨٥/٩/٥ ثم عدلى عبد الشهيد
 بشاى فى وزارة ١٩٨٦/١١/١١ ثم عدلى عبد الشهيد بشاى فى وزارة
 ١٩٨٧/١١/١٢ ثم تم الغاء هذه الوزارة فى عهد رئيس الوزراء عاطف
 صدقى فى تشكيل ١٩٩٣/١٠/١٥ وتم ضم عملها لوزاره الخارجية .
- ٦- زاد عدد المصريين فى العشر سنوات من ١٩٧٦م الى ١٩٨٦م الى حوالى
 ١١٢٢٦٢٠٤ مليون نسمة .
- ٧- يلاحظ زياده تعداد المصريين المهاجرين للخارج فى الفترة ما بين ١٩٧٦م
 الى ١٩٨٦م زياده كبيره فى الدول العربيه والأوربيه والأمريكىة وأستراليا
 حيث زاد عددهم ٨٢٥٠٠٠ نسمة .
- ٨- نسبة تعداد المسيحيين الى تعداد الشعب المصرى ٩٤٣% .

" الفصل السادس "

تعداد مصر عام ١٩٩٦ م

تعداد مصر	الذكور	الاناث	المسلمون	المسيحيون	المهاجرون
٦١٤٥٢٣٨٢	٣٠٣٣٠٨٠٤	٢٨٩٤١٥٧٨	-	-	٢١٨٠٠٠٠

ملاحظات :

- ١- هذا التعداد كان فى عهد الرئيس محمد حسنى مبارك فى وزاره د/كمال
 الجنزورى .
- ٢- تعداد مصر ٦١٤٥٢٣٨٢ مليون نسمة زياده عدد الذكور عن الأناث
 ١٣٨٩٢٢٧ مليون نسمة
- ٣- فى هذا الاحصاء ولأول مره لا يتم عمل الأحصاء على حسب الديانة
 الاسلاميه والمسيحية بل الاحصاء تم على أساس معيار آخر فكان توزيع
 السكان حسب الذكور والأناث وتوزيع السكان حسب السن وتوزيع السكان
 حسب الحضر والريف وتوزيع السكان حسب الحالة التعليميه وتوزيع
 السكان حسب قوه العمل.
- ٤- تعداد مصر زاد فى العشر سنوات من ١٩٨٦م الى ١٩٩٦م ما يقرب من
 ١٣٨١٤٤ مليون نسمة .

٥- قل عدد المهاجرين ما بين تعداد ١٩٨٦ الى تعداد ١٩٩٦ بحوالى ٧٠٠٠٠ نسمة وذلك لقيام حرب الخليج وعودة الكثير من العمالة المصرية فى الدول العربية .

٦- وحيث أن تعداد ١٩٩٦ الصادر من الجهاز المركزى للمحاسبات لم يحدد تعداد المسيحيين فى تعداد مصر ولم يحدد تعداد المسلمين لذلك لم نستطيع تحديد نسبة المسيحيين الى نسبة الشعب المصرى .

"الفصل السابع"

رأينا فى تعداد الاقباط فى مصر والمهجر

أولاً :- الاحصاءات التى تم بها حصر أعداد المسيحيين داخل مصر وخارجها بمعرفة الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء فى تعداد عام ١٩٧٦ كانت نسبة المسيحيين بالنسبة لتعداد الشعب المصرى هى ٩١٥% وكذلك فى تعداد ١٩٨٦ استطاع الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء تحديد عدد المسيحيين داخل مصر والمهاجرين خارج مصر فقد كانت نسبة المسيحيين الى تعداد الشعب المصرى هى ٩٤٣% وعلى ذلك فان نسبة المسيحيين فى مصر بالنسبة للشعب المصرى تتحرك ما بين ٩% الى ١٠% .

ثانياً :- المطلوب من الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء فى الاحصاء العشرى القادم فى عام ٢٠٠٦م أن يحدد عدد المسيحيين داخل مصر وعدد المسلمين وعدد المسيحيين المهاجرين فى خارج مصر وكذلك عدد المسلمين المهاجرين خارج مصر ولاخوف من ذلك طالما أن توزيع المناصب والمراكز الرئيسية لا يتم طبقاً لتعداد الطوائف الدينية بل يتم على أساس الكفاءة والتخصيص وعلى المتظلم اللجوء للشرعية القانونية لرفع الظلم عنه سواء بالنسبة للمسلمين أو بالنسبة للمسيحيين .

ثالثاً :- وفى آخر تقرير صدر فى الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء فى شهر مايو ٢٠٠١ أن تعداد مصر وصل الى ٦٦ مليون نسمة واذا كانت نسبة المسيحيين بالنسبة لتعداد الشعب المصرى كله هى حوالى ٩% الى ١٠% تقريباً فان عدد المسيحيين فى مصر فى داخل مصر والمهاجرين خارجها هو حوالى ٦٥ مليون نسمة تقريباً .

"الباب الخامس"

مشكلة اختيار الوزراء والمناصب المختلفة بناء على الكفاءة بعيدا عن المعيار الطائفي

• حاول الاستعمار في كل مكان في البلاد التي يستعمرها اللعب على ورقه التفرقة بين طوائف الامة باشعال نار الفتنة عن طريق اسلوب فرق تسد وكان سلاحه الاساسى هو قنبله اختيار الوظائف بناء على معيار طائفي ديني وقد استطاع الاحتلال الفرنسي ان يستخدم ذلك السلاح في لبنان فحول لبنان الى قنبله موقوته من الممكن ان تنفجر في اى وقت

وقد حاول الاستعمار البريطاني استخدام ذلك السلاح في مصر ولكنه لم يفلح لان الاقباط والمسلمين في مصر أدركوا رغبة الاستعمار في التفرقة بينهم طبقا لسياسه فرق تسد ومنذ ذلك الحين وبعد الثوره وحتى اليوم يحاول البعض العوده الى نظام التفرقة بمحاولة المطالبه بأن يكون اختيار الوظائف والوزراء على اساس معيار طائفي ديني وهذه هي الحفره التي يريد اعداء الوطن لمصر الوقوع فيها فهل سمعتم عن ان النظام الامريكى او الانجليزى او الفرنسى يتم اختيار الوظائف فيه بناء على معيار ديني طائفي رغم ان هذه البلاد بها مختلف الملل البروتستانتية الكاثوليكية والارثوذكسية واليهودية والاسلاميه لأنه نظام يأكل الأخضر واليابس في البلاد التى يطبق فيها لذلك لانجده يطبق في الدول المتحضره ولكن اعداء مصر يطالبون بتطبيقه في مصر ولذلك سوف نتعرض لهذا الموضوع في اربعة فصول على النحو التالى :-

الفصل الاول :- التجربة اللبنانية في تقسيم المناصب على اساس ديني .

الفصل الثانى :- اختيار الوزراء في مصر بعيدا عن العنصر الدينى .

الفصل الثالث :- رأينا الخاص في اختيار الوزراء والمناصب المختلفة بناء على

معيار الكفاءة بعيدا عن المعيار الطائفي .

الفصل الرابع :- المقترحات للقضاء على مشكلة اختيار المسؤولين على أساس

طائفي .

وسوف نتناول هذه الفصول الاربعة على النحو التالى :-

"الفصل الاول "

"التجربة اللبنانية فى تقسيم المناصب على أساس طائفى"

لبنان رغم أنه أصغر البلاد العربية مساحة وسكانا حيث أن به حوالى أربعة ملايين نسمة الا أن به أكبر مجموعة من التكوينات الدينية والطائفية لاتوجد فى أى بلد فى العالم وبها سبع عشرة طائفة دينية ثلاثة منهم اسلامية وأربع عشرة طائفة مسيحية ويدور الصراع الطائفى الدينى فى كل فترات لبنان مما دفع القوى الاقليمية المحيطة بلبنان وخاصة القوى العربية التدخل فى ذلك الصراع وكذلك القوى الكبرى الدولية تتدخل أيضا فى ذلك الصراع الطائفى الذى لاينتهى وان كان هناك صفاء ظاهرى فى بعض الاوقات الا أن نار الفتنة تنهش فى الجذور وفى الخفاء وخفايش الظلام يتحركون لاشعال نار الصراع الطائفى والصراع الدموى الذى وصل الى حد اللامعقول الذى استمر لمدة خمسة عشر عاما متوالية فى الفترة ما بين ١٩٧٥ الى ١٩٩٠ أكل الأخضر واليابس وحول لبنان الى مستنقع من الوحل والخراب والدمار وشق بسكين حاد الالتئام بين النفوس فى جميع الطوائف الدينية

فالصراع الطائفى الدينى فى لبنان قبله موقوته تنفجر فى أى وقت وفى أى مكان من مساحة لبنان التى لاتتعدى عشرة الاف وخمسمائة كيلو متر مربع ولأنه الأسباب فالحىوان يستطيع أن يعيش مع الحىوان فى الغابة ولكن الانسان لايتستطيع أن يعيش مع أخيه الانسان فى لبنان فى أمان واستقرار دائم وذلك لظهور النعرة الطائفية فى كل ملامح الحياه اللبنانية وخاصة فى تقسيم الوظائف السياسية والادارية والذى هو حجر الزاوية فى أسباب الدمار اللبنانى ففى جميع المجتمعات المتحضرة يكون تقسيم الوظائف السياسية والادارية على أساس الكفاءة والتميز والخبرة والقدرات الخاصة فى التطوير والابتكار والشهادات العلمية والانجازات السابقة والتخصص وهى أسس موضوعية لاعلاقة لها بالديانة ولكن فى لبنان الديانة والطائفية أساس التقسيم وخاصة أن علامات الشك والريبة بين الطوائف الدينية لايمكن تجاهلها ولم يصل بعد لبنان الى الاندماج القومى للطوائف الدينية

لانشاء لبنان القومي التوحيدي بحيث يكون ولاء الجميع للوطن القومي بعيدا عن
النعرات الطائفية مثل كل الدول المتقدمة والمزدهرة

وأهم الطوائف الدينية المتصارعة الشيعة والسنة والدروز والماورنة والروم
الارثوذكس والكاثوليك والروم الكاثوليك والارمن الارثوذكس والبروتستانت الارمن
اللاتين الكلدان وسوف نعرض تطور المشكله اللبنانيه على النحو التالي :-

أولا :- قد كان أول تقسيم للطوائف الدينية للمناصب السياسية في لبنان في عام
١٨٦٤ حيث كانت لبنان إحدى الدول التابعة للدولة العثمانية وكان تقسيم
المناصب بموجب بروتوكول وقعه الباب العالي في الاسيئانه مع الدول
الأوربية الخمسى المتداخلة فى الشؤون اللبنانية وهى انجلترا وفرنسا وروسيا
وبروسيا والنمسا وهذا البروتوكول لحكم لبنان يقوم على أن يحكم لبنان
مسيحي يعينه الباب العالي ويحكم من خلال مجلس ادارى يتكون من اثنى
عشر عضوا منتخبا عن مناطقهم وطوائفهم بحيث يكون للموارنه أربعة
أعضاء وللدروز ثلاثة أعضاء وللروم الارثوذكس عضوان وعضو واحد
لكل من السنة والشيعة والروم الكاثوليك أى مجموع الأعضاء المسيحيين
كان سبعة أعضاء ومجموع الأعضاء المسلمين خمسة أعضاء بما فيهم
الدروز وأصبحت هذه النسبة لتقسيم المناصب السياسية قاعده عامه وهى
سبعة للمسيحيين الى خمسة مسلمين قاعدة رغم تغير النسب العديده
للطوائف الدينيه والطوائف الاسلاميه مجتمعة وتغير ثقل ومراكز الطوائف
الدينية على أرض الواقع السياسى.

ثانيا : بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى فى عام ١٩١٨ وانهزام الدولة العثمانية
فى الحرب التى دخلت فيما الى جانب المانيا ضد بريطانيا وفرنسا وبعد
انتصار بريطانيا وفرنسا عقدت اتفاقية سايكس بيكو بين انجلترا وفرنسا وتم
اقتسام المشرق العربى بحيث تكون فلسطين وشرق الأردن والعراق من
نصيب انجلترا وسوريا ولبنان من نصيب فرنسا
وطبقا لمرسوم المندوب السامى الفرنسى رقم ٣١٨ اصبح لبنان دولة
مستقلة تحت الانتداب الفرنسى عاصمتها بيروت يدير شئونها حاكم فرنسى
يعاونه مجلس ادارى لبنانى وأصبح للموارنه اصدقاء فرنسا التقليديين
وضع متميز

وفي عام ١٩٢٦ وافق الانتداب الفرنسي على الدستور اللبناني الاول واعتمده المندوب السامي الفرنسي رسميا في ١٩٢٦/٣/٢٦ وظل هذا الدستور في خطوطه العريضة ساريا حتى الان وفي عام ١٩٤٣ حدث تفاهم ضمنى غير مكتوب وسمى بالميثاق الوطنى بين زعيمين لأكبر طائفتين فى لبنان وهم الطائفة المارونية والطائفة السنية وهما أكبر الطوائف عددا فى لبنان والزعيما هما بشاره الخورى زعيم الطائفة المارونية ورياض الصلح زعيم الطائفة السنية المسلمة وأهم بنود ذلك الميثاق الوطنى الآتى :-

- ١- أن يكف المسيحيون عن المطالبة بالارتباط بفرنسا ويكف المسلمون عن المطالبة بالارتباط بسوريا
- ٢- وأن يطالب جميع اللبنانيين المسيحيين والمسلمين الاستقلال عن فرنسا .
- ٣- أن يكون رئيس الجمهورية مسيحيا مارونيا ورئيس الوزراء مسلما سنيا ورئيس مجلس النواب مسلما شيعيا .
- ٤- أن يكون تمثيل الطوائف المسيحية معا الى الطوائف الاسلاميه معا فى البرلمان اللبناني بنسبة ٥:٦
- ٥- تراعى بنفس النسبة ٥:٦ توزيع المناصب التنفيذية والادارية الاخرى فى الحكومة وجهاز الدولة وتوزيع المناصب السياسية والتنفيذية والادارية بين المسيحيين والمسلمين بنسبة ٥:٦ وتوزع الوظائف المختلفة طبقا لحجم الطوائف المختلفة طبقا لعدد السكان فى آخر تعداد سكانى أجرته سلطات الانتداب الفرنسية فى عام ١٩٣٢ وهو على النحو التالى :-
- كان عدد السكان فى ذلك الوقت حوالى ٧٨٥٥٤٣ الف نسمة أى أكثر من ثلاثة أرباع مليون نسمة وانتخب بشاره الخورى كأول رئيس لجمهورية لبنان وعين رياض الصلح رئيسا للوزراء والجدول الآتى يمثل التعداد اللبناني لجميع الطوائف فى لبنان وعليه يتم تقسيم الوظائف التنفيذية والادارية .

حجم الطوائف الدينية في لبنان طبقا لتعداد ١٩٣٢

الطائفة	العدد	النسبة المئوية
الطوائف المسيحية	٣٩٢٥٤٤	٥٠ر
الموارنة	٢٢٦٣٧٨	٢٩ر
الروم الأرثوذكس	٧٦٥٢٢	٩ر٧
الروم الكاثوليك	٤٥٩٩٩	٥ر٩
الأرمن الأرثوذكس	٢٥٤٦٢	٣ر٢
البروتستانت	٦٧١٢	٨ر-
الأرمن الكاثوليك (اللاتين)	٥٤٩٦	١ر٥
الأرمن الكاثوليك	٢٦٧٥	-
السريان الأرثوذكس (اليعاقة)	٢٥٧٤	-
الكلدان	٥٢٨-	-
الطوائف الاسلامية	٣٨٣١٨٠	٤٨ر٨
السنة	١٧٥٩٢٥	٢٢ر٤
الشيعة	١٥٤٢٠٨	١٩ر٦
الدروز	٥٣٠٤٧	٦ر٧
اخرى	٩٨١٩	١ر٢
المجموع الكلي	٧٨٥٥٤٣	١٠٠ر-

ثالثا :- في عهد فؤاد شهاب والرئيس شارل حلو في الفترة ما بين ١٩٥٨ الى ١٩٧٠ أنشئ مجلس الخدمة المدنية لكي يوزع وظائف الدولة بين الطوائف الدينية المختلفة مراعىا نصيب كل طائفة على حسب تعدادها السكاني وتم انشاء مصالحه للانعاش الاجتماعي لكي تقدم خدمات ورعاية اجتماعية للمناطق والجماعات الاكثر فقرا الى أن جاء الرئيس سليمان فرنجيه في الفترة ما بين ١٩٧٠ الى ١٩٧٦ وحاول أن يؤمن الطائفة المارونية بالانفراد بالسلطة ورفضه التعيين في منصب رئيس الوزراء أى من الزعيمين السنيين صائب سلام

زعيم السنه فى بيروت أو رشيد كرامى زعيم السنه فى طرابلس
وخلق صراعا بينهما لاضعاف الطائفة السنية ومحاولته تهميش دور
واختصاصات مجلس الوزراء وتعظيم دور رئاسة الجمهورية بربط
أجهزه الدوله الرئيسيه برئاسه الجمهوريه مباشرة وعدم ربطها برئاسه
الوزراء كما كان يقضى ميثاق الوفاق الوطنى ونجم عن ذلك صراع
سياسى وظهرت بوضوح لغة الخطاب الطائفى المتعصب من كل
الاطراف المتصارعه وبدأ دور الامام موسى الصدر فى التحرك فى
مواجهه الطائفة المارونيه للمطالبه بعدة مطالب للطائفة الشيعيه حيث
زاد عدد الشيعه عن ذى قبل ومع تزايد وتعظيم دور الطائفة المارونيه
حدث مزيد من الجفوه مع الطوائف اللبنانيه المسلمه الشيعيه والسنه ومن
هنا بدأ الصراع الطائفى فى الانفجار فى عام ١٩٧٥ وكان أول هذه
الحوادث الداميه فى ١٣/٤/١٩٧٥ فى منطقه عين الرمانه المسيحيه
ببيروت حيث استوقف مسلحون من ميلشيات حزب الكتائب جماعه
كان بها بعض الفلسطينيين والمسلمين وأطلقوا عليهم النار وابادوهم عن
آخرهم وذلك ردا على اطلاق النار على احتفال دينى مسيحى فى صباح
نفس اليوم وقتل فيه حرس رئيس حزب الكتائب

وفى اليوم التالى حدث اطلاق النار بصورة مجزره ادميه بين
شطرى بيروت الشرقيه حيث الاغلبيه المسيحيه وبيروت الغربيه حيث
الأغلبيه المسلمه وأستمرت الحرب اللبنانيه لمدته خمسـه عشر عاما حيث
انتهت فى عام ١٩٩٠ وخلال الخمسه عشر عاما من الحرب المجنونه
بين الطوائف الدينيه فقدت لبنان مائه ألف قتيل ومائتين ألف مصاب
وشرد نصف مليون لبنانى نتيجة عمليات التدمير والتخريب حيث
تدخلت القوى الاقليميه والدوليه لمناصرة كل طائفة دينيه وبلغت تكاليف
الخراب والدمار فى لبنان حوالى خمسـه عشر مليار دولار حيث عبئت
كل طائفة دينيه مواردها البشريه والماديه للقضاء على المنافسين من
الطوائف الاخرى

رابعاً :- كان من نتيجة هذا الصراع الدموى ان تدخلت القوات السوريه العسكريه
الى جانب القوات اللبنانيه فى ١/٦/١٩٧٦ م ومازالت موجوده حتى
الان وفى عام ١٩٧٨ عقدت الجبهه اللبنانيه تحالف مع اسرائيل انتهى

بغزو اسرائيل للبنان وحصار بيروت واخراج المقاومة الفلسطينية من بيروت وظل لبنان مشتعلا بنار الحرب الطائفية من شماله الى جنوبه وفي هذه الحرب الضروس اختفى الامام موس الصدر الزعيم الدينى الشيعى فى لبنان ومؤسسى حركة أمل وقيل أنه أغتيل فى ليبيا بواسطة الليبيين أثناء زيارته الى ليبيا بدعوة من ليبيا وذلك فى عام ١٩٧٨م

وفى نفس العام ١٩٧٨ بدأت القوات السورية فى قذف القطاع المسيحى ببيروت وبذلك أصبحت سوريا واسرائيل طرفين مباشرين فى الحرب الاهلية الطائفية اللبنانية وبدأ القذف الاسرائيلى لبيروت وحشبا وبربريا ودام الحصار لمدة تسعين يوما لبيروت الغربية فى عام ١٩٨٢ الى أن تدخلت أمريكا عن طريق الوسيط الامريكى فيليب حبيب الذى أتم توقيع اتفاق بخروج المقاومة الفلسطينية من بيروت فى مقابل عدم دخول اسرائيل لبيروت وحماية المدنيين الفلسطينيين فى المخيمات بقوات متعددة الجنسيات امريكية وبريطانية وفرنسية وايطالية وحقق ذلك أحد أهداف اسرائيل

ولكن فى ١٤/٩/١٩٨٢م قتل الرئيس بشير الجميل المنتخب قبل أن يتسلم مهام منصبه نتيجة انفجار فى حزب الكتائب أثناء وجوده داخله وأصاب ذلك الماورنه بالغضب الشديد وبعد يوم واحد دخلت القوات الاسرائيلية غرب بيروت مخالفة بذلك الاتفاق مع المبعوث الأمريكى فيليب حبيب وفى نفس اليوم توجهت قوات الكتائب اللبنانية الى مخيمى صبرا وشتيلا حيث يقطن به مائة ألف فلسطينى وشيعى وعلى ضوء الكشافات الاسرائيلية المضيئة قامت القوات المارونية بقتل حوالى ثلاثة الاف لاجىء وتبين أن الاسرائيليين بقيادة شارون اشتركوا مع القوات المارونية فى هذه المذبحة الدامية .

خامسا :- ونظرا للتصاعد المستمر فى الحرب وظهور قوى جديدة هى حركة أمل فى الجنوب وانتشار الصراع الى كل لبنان ولانتهاء ذلك الصراع الدرامى الدموى تشكلت لجنة ثلاثية من الملك السعودى فهد والملك المغربى الحسن الثانى والرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد حيث عقد ٦٢ نائبا لبنانيا نصفهم مسلمين ونصفهم الاخر مسيحيين اجتماعا فى

الطائف بالسعودية في ١/١٠/١٩٨٩ وبعد ٢٤ يوما من المساومات والضغوط توصل بمجتمعون الى حزمة من الاصلاحات السياسية وهي احتفاظ الموارد برئاسة الجمهورية ونقل جانب من اختصاصاتها الى رئاسة الوزراء واصبح البرلمان مقسما بالتساوى وترفع حصة المسلمين من ٤٥ مقعدا الى ٥٤ مقعدا وهو نفس العدد المخصص للمسيحيين وانسحاب القوات السورية حينما تسمح الظروف الأمنية في مده أقصاها عامان وكانت القوات السورية حوالي خمسة وعشرين الف جندي وفي ٢٤/١٠/١٩٨٩ تم التوقيع على صيغة الوفاق الوطني وذلك بتشكيل حكومة وفاق وطني لبسط سلطة الحكومة المركزية على جميع انحاء لبنان وحل الميلشيات المسلحة خلال ستة شهور وأنتخب رينيه معوض رئيسا للجمهورية في ٥/١١/١٩٨٩ ولكن أغتيل بعدها بيومين وتولى الياس الهوارى رئاسة الجمهورية من بعده وتم بعد ذلك حل الميلشيات العسكرية وتسليم أسلحتها للجيش اللبناني وفي ٢ مايو ١٩٩١ تم في دمشق عقد معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق بين سوريا ولبنان ولكن بعض اللبنانيين وعلى رأسهم زعامات مارونية منهم جورج سعادة رئيس حزب الكتائب والبطريرك نصر الله صفير بطريرك الطائفة المارونية يرفضون التعاون مع سوريا لان ذلك يعطى لسوريا الفرصة للتدخل والتأثير على السيادة اللبنانية

وقد تم تغيير قانون الانتخابات بحيث ارتفع عدد النواب من ١٠٨ الى ١٢٨ تكون مناصفة بين المسيحيون والمسلمون وبعد انتهاء الانتخابات في عام ١٩٩٢ واستقرار الاوضاع بدأ رفيق الحريري رئيس الوزراء اللبناني السني بخطه واعده للنهوض بالاقتصاد العام حتى عام ٢٠٠٠ وتقدم بخطة لاعداد لبنان وتجاوز الازمة الاقتصادية التي يمر بها المجتمع اللبناني بحيث يتم اعاده بناء البنية التحتية من كهرباء ومياه وصرف واتصالات وطرق ونقل وتبلغ تكلفة بناء البنية التحتية عشرة مليار موزعه على عشره اعوام وفقا لأسعار ١٩٩٣ وقد وضع رفيق الحريري خطته على اساس التوزيع الجغرافي المتوازن

لاستثمارات الحكومة بحيث يرضى جميع الطوائف الدينية في لبنان وتنتهى الخطة التى وضعها رفيق الحريري حتى عام ٢٠٠٢ .

سادسا : رغم كل ذلك فان مسيرة الوفاق الوطنى فى منتصف الطريق واحتمال عودة الحروب قائمة وفى عام ٢٠٠١ زرت لبنان مع وفد اتحاد المحامين العرب وقد كان رئيس الجمهورية العماد اميل لحود المارونى ورئيس الوزراء رفيق الحريري السنى ورئيس مجلس النواب نبيه برى الشيعى وقد زرنا منطقة جنوب لبنان واغلبها من الشيعة بعد تحريرها من الاحتلال الاسرائيلى على يد حزب الله ووجدت ظاهره ملفتة للنظر أن الجنوب اللبناى لايعلق الا صور الخمينى الزعيم الايرانى وصور شهداء حزب الله فى الحرب مع اسرائيل وفى حوار مع البعض حول عدم تعليق صور العماد اميل لحود الرئيس اللبناى قال البعض ان نسبة المسيحيين انخفضت من ٥٥% الى أقل من ٤٥ % من جملة السكان اى ان عدد السكان اللبنايين المسلمين اكثر من عدد السكان اللبنايين المسيحيين لذلك يجب اعاده صياغة اتفاق الطائف بالنسبة للاوضاع الجديدة وهو زياده عدد السكان المسلمين ومعنى ذلك ان الفتنة نائمة لعن الله من ايقظها لانه لو تم ذلك من تصاعد المطالبة بتغيير المناصب الرسمية بناء على عدد السكان والخريطة الجديدة للسكان فان الحرب الاهلية احتمال وقوعها من جديد قائم وذلك بسبب النظام الغريب والعجيب الذى يوزع المناصب السياسية والادارية ليس بناء على الكفاءة والقدرة والتخصص ولكن بناء على العقيدة الدينية وهناك نعره بدأت تظهر على السطح وخاصة بعد استطاعة حزب الله اجلاء القوات الاسرائيلية عن الجنوب اللبناى وهذه النعره هى تقليص السلطة السياسية للموارنه بحيث تتناسب مع نصيبهم فى جملة السكان ولكن الموارنه ليس لديهم أى استعداد نفسى أو واقعى بالتنازل عن سلطتهم السياسية ومن هنا هل سيأتى الصدام القادم فى صوره حرب أهلية أخرى هذا ماسوف تجيب عليه الايام القادمه لأن الصيغة الحضارية للوفاق القومى فى لبنان حتى اليوم ليست هى صيغة القومية العلمانيه التى يكون ولائها للدولة اللبناية بل الصيغة الموجوده الان

للولفاق القومى مازال يغلب عليها الهوية الدينية وتغليب الهوية الدينية فى أى دولة يكون كقنبلة موقوته وخاصة بدأ يظهر حساسيه بين الشيعة والسنية فى هذا الجو الطائفى المحموم وخاصة بعد تزايد اعداد الشيعة وهو يخشون من هذه القوة المتصاعده من الشيعة من أن يقل نصيب السنية من الكعكة اللبنانية .

سابعاً :- بعد أن طرحت الصيغة اللبنانية فى تقسيم المناصب السياسيه والتفذييه والبرلمانيه على أساس طائفى وما انتهت اليه التجربه من دمار وخراب لمدته خمسة عشر عاما فان من ينادى بتقسيم الوظائف السياسيه والتفذييه والبرلمانيه فى مصر على أساس طائفى انما يخلق قنبلة موقوته من الممكن أن تنفجر فى الشعب المصرى فى أى وقت وهذه الدعوى ظاهرها الحق وداخلها الباطل لابد ان يكون معيار الاختيار لجميع المناصب هو الكفاءة فقط .

"الفصل الثانى "

اختيار الوزراء فى مصر بعيدا عن العنصر الدينى

ان اختيار الوزراء فى مصر يتم بعيدا عن العنصر الدينى بل يتم بناء على عنصر الكفاءة وان كان ينظر الى العنصر الدينى فى بعض الأزمنة والعهود ومراعاة النسبة العددية للأقباط فى بعض الاوقات وفى عهد الوزارات الوفديه فى بعض الاوقات ولكن فى الغالب يتم اختيار الوزراء بناء على معيار الكفاءة لانه لايمكن أن يترك وزير فاشل فى وزارته لمجرد انه قبطى لذلك فأن معيار الكفاءة قبل معيار الدين ومن الملاحظ أن جميع الوزارات تراعى النسبة العددية سواء بقصد او بدون قصد ولكن المهم فى النهاية الكفاءة وعلى الأقباط الا يركزول على هذه النقطة كثيرا لأن الأيام اثبتت ان الوزراء الأقباط لايشغلون أنفسهم كثيرا بحل مشاكل الأقباط رغبة منهم فى عدم الصدام أو الصدام مع المسئولين ورغبة منهم فى البقاء أطول فترة ممكنه على كرسى الوزاره

وأعطونى مشكلة واحده طرحها وزير قبطى على مائده مجلس الوزراء وجميع مشاكل الأقباط معروفه منذ اكثر من قرنين من الزمان واكثر وسوف نتعرض لتعيين الوزراء الأقباط فى جميع الوزارات منذ أول وزاره فى مصر وهى وزارة

نوبار باشا فى ١٨٧٨/٨/٢٨م فى عهد الخديوى اسماعيل حتى آخر وزاره اليوم وهى وزاره الدكتور عاطف عبيد وسوف نحدد أسم رئيس الوزراء والفترة التى قضتها وزاره وعدد الوزراء الاقباط وأسماءهم وعدد الوزارات فى مجلس الوزراء على النحو التالى:- فى عده مباحث .

المبحث الاول :- الوزارات فى عهد الخديوى اسماعيل .

المبحث الثانى :- الوزارات فى عهد الخديوى محمد توفيق .

المبحث الثالث :- الوزارات فى عهد عباس حلمى باشا .

المبحث الرابع :- الوزارات فى عهد السلطان حسين كامل .

المبحث الخامس :- الوزارات فى عهد السلطان أحمد فؤاد .

المبحث السادس :- الوزارات فى عهد الملك فؤاد الاول .

المبحث السابع :- الوزارات فى عهد الوصاية على العرش .

المبحث الثامن :- الوزارات فى عهد الملك فاروق الاول .

المبحث التاسع :- الوزارات فى عهد الوصاية المؤقتة بعد الثورة .

المبحث العاشر :- الوزارات فى عهد الرئيس محمد نجيب .

المبحث الحادى عشر :- الوزارات فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر .

المبحث الثانى عشر :- الوزارات فى عهد الرئيس السادات .

المبحث الثالث عشر :- الوزارات فى عهد الرئيس محمد حسنى مبارك .

وهذا على النحو التالى :-

"المبحث الاول"

الوزارات فى عهد الخديوى اسماعيل باشا من ١٨٧٨/٨/٢٨م الى ١٨٧٩/٨/٨ م

م	رئيس الوزراء	بداية الوزارة	نهاية الوزارة	عدد الوزراء	عدد الوزراء الاقباط	أسماء الوزراء الاقباط
١	نوبار باشا - الوزير الاول	١٨٧٨/٨/٢٨	١٨٧٩/٣/١٠	٦	١	نوبار باشا رئيس وزراء وزير للخارجية وزير المالية انجليزى مستر ريفز ويلسون وعين وزير فرنس

م	رئيس الوزراء	بداية الوزارة	نهاية الوزارة	عدد الوزراء	عدد الوزراء الاقباط	أسماء الوزراء الاقباط
٢	محمد توفيق باشا - الوزارة الاولى	١٨٧٩/٣/١٠	١٨٧٩/٤/٧	٥	-	كان بها وزير مالية انجليزى .
٣	محمد شريف باشا - الوزارة الاولى	١٨٧٩/٤/٧	١٨٧٩/٧/٥	٥	-	

- ١- تولى الخديوى اسماعيل باشا ابن إبراهيم باشا ابن محمد على باشا حكم مصر فى ١٨/١/١٩٦٣ وفى ٢٨/٨/١٨٧٨ أصدر اسماعيل باشا امره بتشكيل مجلس النظار وتحويله مسئولية الحكم وعهد الى نوبار باشا بتأليف أول وزاره فى تاريخ مصر وكان رئيس الوزراء مسيحيا أرمنيا .
- ٢- وقد احتفظ نوبار باشا بنظارة الخارجية وعين وزيرين أجانب أحدهم انجليزى ريفز ولسون للمالية والاخر فرنسى دى بليمر للاشغال وقد رفض بعض المصريين الاشتراك فى هذه الوزارة لأنها وزاره أوربية وليست للمصريين .
- ٣- وفى ١٠/٣/١٨٧٩ تولى محمد توفيق باشا ولى العهد الوزارة الثانية وكان بها وزير مالية انجليزى والوزارة الثالثة محمد شريف باشا لم يكن بها أى وزير أجنبى .
- ٤- مما تقدم يتضح أن الوزارت الثلاث فى عهد الخديوى اسماعيل لم يكن بها قبطى مصرى من أصل مصرى .

"المبحث الثاني"

الوزارات في عهد الخديوى محمد توفيق باشا من ١٨٧٩/٩/٨ الى ١٨٩٢/١/٨

م	رئيس الوزراء	بداية الوزارة	نهاية الوزارة	عدد الوزراء	عدد الاقباط	اسماء الوزراء الاقباط
١	محمد شريف باشا الوزارة الثانية	١٨٧٩/٧/٥	١٨٧٩/٨/١٨	٥	-	
٢	الخديوى محمد توفيق الوزارة الثانية	١٨٧٩/٨/١٨	١٨٧٩/٩/٢١	٨	-	
٣	مصطفى رياض باشا	١٨٧٩/٩/٢١	١٨٨١/٩/١٠	٦	-	
٤	محمد شريف باشا الوزارة الثالثة	١٨٨١/٩/١٤	١٨٨٢/٢/٤	٦	-	
٥	محمود سامى باشا الوزارة الاولى	١٨٨٢/٢/٤	١٨٨٢/٦/١٧	٧	-	
٦	اسماعيل راغب باشا الوزارة الاولى	١٨٨٢/٦/١٧	١٨٨٢/٨/٢١	٧	-	
٧	محمد شريف باشا الوزارة الرابعة	١٨٨٢/٨/٢١	١٨٨٤/١/١٠	٧	-	
٨	نوبار باشا الوزارة الثانية	١٨٨٤/١/١٠	١٨٨٨/٦/٩	٥	١	رئيس الوزراء نوبار باشا وزير الخارجية والحقانية
٩	مصطفى رياض باشا الوزارة الثانية	١٨٨٨/٦/٩	١٨٩١/٥/٢١	٧	-	
١٠	مصطفى فهمى باشا الوزارة الاولى	١٨٩١/٥/٢٤	١٨٩٢/١/١٧	٧	١	قبلى واحد تكران باشا وزير للخارجية

- ١- فى ١٨٧٩/٦/٢٦ تولى محمد توفيق باشا نجل أسماعيل باشا حكم مصر وقد كان فى عهده عشر وزارات فى السبع وزارات الاولى لم يكن بينهم وزير قبطى واحد ولكن الوزاره الثامنه كانت برئاسة نوبار باشا وهو مسيحى أرمنى ولكن ليس من أصل مصرى .
- ٢- فى الوزاره العاشره كان بها مسيحى واحد وهو تكران باشا للخارجية ولكن ليس من أصل مصرى وعلى ذلك فأن جميع الوزارات العشرة فى عهد محمد توفيق باشا لم يكن بينهم قبطى واحد من أصل مصرى .
- ٣- فى ١٨٨٢/٧/١١ بدأ الاسطول الانجليزى يقذف مدينة الاسكندرية وبدأ الاحتلال الانجليزى لمصر وبذلك تكونت ٦ وزارات قبل الاحتلال الانجليزى واربع وزارات بعد الاحتلال البريطانى وقد بدأ الاحتلال بالسيطره على الجيش والبوليس فى مصر حيث أصدر الخديوى فى ١٨٨٣/١/٨ مرسوما بتعيين السير فالنتين بيكر مفتشا عاما للبوليس وتعين السير افلين ورد قائد عام للجيش المصرى وفى ١٨٨٣/٩/١١ تم تعيين اللورد كرومر قنصلا عاما لانجلترا فى مصر .

"المبحث الثالث"

الوزارات فى عهد عباس حلمى باشا من ١٨٩٢/١/٨ الى ١٩١٤/١٢/١٩

م	رئيس الوزراء	بداية الوزاره	نهاية الوزاره	عدد الوزراء	عدد الوزراء الاقباط	أسماء الوزراء الاقباط
١	مصطفى فهمى باشا الوزاره الثانية	١٨٩٢/١/١٧	١٨٩٣/١/١٥	٦	١	تكران باشا وزير للخارجية
٢	حسين فخرى باشا الوزاره الاولى	١٨٩٣/١/١٥	١٨٩٣/١/١٨	٦	٢	تكران باشا للخارجية بطرس غالى باشا للمالية
٣	مصطفى رياض باشا الوزاره الثالثة	١٨٩٣/١/١٩	١٨٩٤/٤/١٥	٦	٢	تكران باشا للخارجية بطرس غالى باشا للمالية

م	رئيس الوزراء	بداية الوزارة	نهاية الوزارة	عدد الوزراء	عدد الوزراء الاقباط	أسماء الوزراء الاقباط
٤	نوبار باشا الوزارة الثالثة	١٨٩٤/٤/١٥	١٨٩٥/١١/١٢	٥	٢	نوبار باشا رئيس لـوزراء وللداخـلية وبطرس باشا غالى للخارجية
٥	مصطفى فهمى باشا الوزارة الثالثة	١٨٩٥/١١/١٢	١٩٠٨/١١/١١	٦	١	بطرس غالى باشا للخارجية
٦	بطرس غالى باشا	١٩٠٨/١١/١٢	١٩١٠/٢/٢١	٦	١	بطرس غالى باشا رئيس وزراء ووزير خارجية وهذا أول وزارة يدخل فيها سعد زغلول كوزيرا للمعارف العمومية
٧	محمد سعيد باشا الوزارة الاولى	١٩١٠/٢/٢٣	١٩١٤/٤/٥	٦	١	يوسف سابا باشا وزيرا للمالية
٨	حسين رشدى باشا الوزارة الاولى	١٩١٤/٤/٥	١٩١٤/١٢/١٩	٨	١	يوسف وهى وزيرا للمالية

- ١- تولى الخديوى عباس حلمى الثانى عرش مصر فى ١٨٩٢/١/١٦ وفى عهده تم تشكيل ثمانية وزارات وفى جميع الوزارات تم تعيين وزراء مسيحيين من أصل مصرى اعتبارا من الوزارة الثانية وكان أول وزير مصرى مسيحي هو بطرس غالى باشا وزيرا للمالية فى الوزارة الثانية وزاره حسين فخرى باشا .
- ٢- وفى الوزارة السادسة تم اختيار بطرس غالى باشا رئيسا للوزراء ابتداء من ١٩٠٨/١١/١٢ وتم اغتياله فى ١٩٠٨/١١/٢٠ باطلاق الرصاص عليه من فتى يدعى إبراهيم ناصف الوردانى وحدثت ازمه بين المسلمين والاقباط .
- ٣- فى ١٩٠٧/٤/١ تقدم اللورد كرومر باستقالته عقب حادث دنشواى الذى كان يحكم مصر فعليا وقد تم اختيار السير جورست خلفا للورد كرومر .

٤- فى ١٤/٧/١٩١١ توفى جورست وتم تعيين كتشنر معتمدا لبريطانيا فى مصر

"المبحث الرابع"

الوزارات فى عهد السلطان حسين كامل من ١٩١٤/١٢/١٩ الى ١٩١٧/١٠/٩

م	رئيس الوزراء	بداية الوزارة	نهاية الوزارة	عدد الوزراء	عدد الاقباط	اسماء الوزراء الاقباط
١	حسين رشدى باشا الوزارة الثانية	١٩١٤/١٢/١٩	١٩١٧/١٠/٩	٧	١	يوسف وهبى باشا للمالية

١- فى ١٨/١٢/١٩١٤ اعلنت الحماية البريطانية واصبحت مصر مشموله بالحماية البريطانية وبذلك زالت سيادة تركيا على مصر .

٢- وفى ١٩/١٢/١٩١٤ تولى السلطان حسين كامل عرش مصر وفى عهده كانت وزاره واحده لحوالى ثلاث سنوات وكان بها قبضى واحد من اصل مصرى وهو يوسف وهبى باشا للمالية .

"المبحث الخامس"

الوزارات فى عهد السلطان أحمد فؤاد من ١٩١٧/١٠/٩ الى ١٩٢٢/٣/١٥

م	رئيس الوزراء	بداية الوزارة	نهاية الوزارة	عدد الوزراء	عدد الاقباط	اسماء الوزراء الاقباط
١	حسين رشدى باشا الوزارة الثالثة	١٩١٧/١٠/١٠	١٩١٩/٤/٩	٧	١	يوسف وهبى باشا للمالية
٢	حسين رشدى باشا الوزارة الرابعة	١٩١٩/٤/٩	١٩١٩/٤/٢٢	٧	١	يوسف وهبى باشا للمالية
٣	محمد سعيد باشا الوزارة الثانية	١٩١٩/٥/٢٠	١٩١٩/١١/٢٠	٧	١	يوسف وهبى باشا للمالية
٤	يوسف وهبى باشا الوزارة	١٩١٩/١١/٢٠	١٩٢٠/٥/٢١	٨	١	يوسف وهبى باشا رئيسا للوزراء ووزيرا

م	رئيس الوزراء	بداية الوزارة	نهاية الوزارة	عدد الوزراء	عدد الوزراء الاقباط	اسماء الوزراء الاقباط
	الاولى					للمالية
٥	محمد توفيق نسيم باشا	١٩٢٠/٥/٢١	١٩٢١/٣/١٦	٨	١	يوسف سليمان بك وزيرا للمالية
٦	عدي يكن باشا الوزارة الاولى	١٩٢١/٣/١٦	١٩٢١/١٢/٢٤	٩	١	نجيب بطرس باشا وزيرا للزراعة

١- فى ٩/١٠/١٩١٧ تولى عرش مصر السلطان أحمد فؤاد وفى عهده تشكلت ست وزارات كان بها جميعا وزير قبطى وهو يوسف وهبى باشا للمالية ولكن فى الوزارة الرابعة اختير يوسف وهبى رئيسا للوزراء وقد استقبلت الجماهير المصرية الوزارة بالسخط وخاصة من الاقباط حيث اجتمع من الطائفة القبطية أكثر من ألفين فى الكنيسة الكبرى الكاتدرائية يحتجون على قبوله للوزارة لانهم كانوا يخشون أن يقبل الحماية البريطانية ومناقشة لجنة ملنر وهذا يخالف طلب الامه المصرية بعد نجاح ثوره ١٩١٩ بالمطالبة بالاستقلال التام ومقاطعة لجنه ملنر فى الوزارتين الخامسة والسادسة تم تعيين وزيرين قبطيين جديدين هما يوسف سليمان بك للمالية ونجيب بطرس باشا للزراعة .

"المبحث السادس"

الوزارات فى عهد الملك فؤاد الاول من ١٥/٣/١٩٢٢ الى ٢٨ ابريل ١٩٣٦

م	رئيس الوزراء	بداية الوزارة	نهاية الوزارة	عدد الوزراء	عدد الوزراء الاقباط	اسماء الوزراء الاقباط
١	عبد الحالى ثروت باشا الوزارة الاولى	١٩٢٢/٣/١	١٩٢٢/١١/٢٩	١٠	١	واصف سميكه بك للمواصلات
٢	محمد توفيق نسيم باشا الوزارة الثانية	١٩٢٢/١١/٣٠	١٩٢٣/٢/٩	١٠	١	يوسف سليمان باشا للمالية
٣	نجي إبراهيم باشا	١٩٢٣/٣/١٥	١٩٢٤/١/٢٧	١٠	١	فوزى جورجى المطيعى بك للزراعة
٤	سعد زغلول باشا الوزارة	١٩٢٤/١/٢٨	١٩٢٤/١١/٢٤	١٠	٢	مرقص حنا بك وزيرا للاشغال

م	رئيس الوزراء	بداية الوزارة	نهاية الوزارة	عدد الوزراء	عدد الوزراء الاقباط	اسماء الوزراء الاقباط
	الاولى					العموميه وواصف بطرس غالى افندى للخارجية
٥	أحمد زيور باشا الوزارة الاولى	١٩٢٤/١١/٢٤	١٩٢٥/٣/١٣	٩	٢	يوسف قطاوى باشا للمالية وغله حورجى المطيعى للمواصلات
٦	أحمد زيور باشا الوزارة الثانية	١٩٢٥/٣/١٣	١٩٢٦/٦/٧	١٠	٢	يوسف قطاوى باشا للمواصلات وتوفيق دوس بك للزراعة
٧	عدلى يكن باشا الوزارة الثانية	١٩٢٦/٦/٧	١٩٢٧/٤/٢١	١٠	١	مرفص حنا باشا للمالية
٨	عبد الخالق ثروت باشا الوزارة الثانية	١٩٢٧/٤/٢٥	١٩٢٨/٣/١٦	١٠	١	مرفص حنا باشا للمخارجية
٩	مصطفى النحاس باشا الوزارة الاولى	١٩٢٨/٣/١٦	١٩٢٨/٦/٢٥	١٠	٢	واصف بطرس غالى باشا للمخارجية ومكرم عبيد افندى للمواصلات
١٠	محمد محمود باشا الوزارة الاولى	١٩٢٩/٦/٢٥	١٩٢٩/١٠/٢	٩	١	غفله المطيعى باشا للزراعة
١١	عدلى يكن باشا الوزارة الثالثة	١٩٢٩/١٠/٣	١٩٣٠/١/١	١٠	١	واصف سميكة باشا للزراعة
١٢	مصطفى النحاس باشا الوزارة الثانية	١٩٣٠/١/١	١٩٣٠/٦/١٩	١٠	٢	واصف بطرس غالى باشا للمخارجية ومكرم عبيد افندى للمالية
١٣	اسماعيل صدقى باشا الوزارة الاولى	١٩٣٠/٦/١٩	١٩٣٣/١/٤	٩	١	توفيق دوس باشا للمواصلات

م	رئيس الوزراء	بداية الوزارة	نهاية الوزارة	عدد الوزراء	عدد الوزراء الاقباط	اسماء الوزراء الاقباط
١٤	اسماعيل صدقي باشا الوزارة الثانية	١٩٣٣/١/٤	١٩٣٣/٩/٢٧	١٠	١	نخله المطيعى باشا للخارجية
١٥	عبد الفتاح يحيى باشا الوزارة الاولى	١٩٣٣/٩/٢٧	١٩٣٤/١١/١٤	١٠	١	صليب سامى بك وزير للحرية والبحرية
١٦	محمد توفيق نسيم باشا الوزارة الثالثة	١٩٣٤/١١/١٤	١٩٣٦/١/٣٠	٨	١	كامل إبراهيم بك وزير للخارجية والزراعة
١٧	على ماهر باشا الوزارة الاولى	١٩٣٦/١/٣٠	١٩٣٦/٥/٩	٩	١	صادق وهبه باشا للزراعة

١- فى ٢٨ فبراير ١٩٢٢ فى عهد السلطان أحمد فؤاد وافقت انجلترا على استقلال مصر بانتهاء الحماية البريطانية على مصر وأن تكون مصر دولة ذات سيادة وتغيير لقب السلطان ليصبح ملك مصر ومنذ ذلك التاريخ أصبح السلطان أحمد فؤاد الملك أحمد فؤاد وفى عهده كملك تم تشكيل سبع عشرة وزارة أولها وزارة عبد الخالق ثروت فى ١/٣/١٩٢٢ .

٢- فى جميع الوزارات السبع عشرة كان يوجد وزير قبطى وأصبح عدد الوزراء الأقباط قبطيين فى الوزارة الرابعة برئاسة سعد زغلول باشا والوزارة الخامسة والسادسة برئاسة احمد زيور باشا والوزارة التاسعة والثانية عشرة برئاسة مصطفى النحاس باشا .

٣- يدخل الوزارة لأول مره مكرم عبيد أفندى وزيرا للمواصلات فى الوزارة التاسعة وزارة مصطفى النحاس باشا ولأول مره يتولى وزير قبطى وزارة الحرية وهو صليب سامى بك فى الوزارة الخامسة عشرة برئاسة عبد الفتاح يحيى باشا .

٤- وفى ١٩ ابريل ١٩٢٣ صدر الأمر الملكى رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ بصدر أول دستور مصرى بعد الاستقلال ونص فى المادة الثانية على أن المصريين لدى القانون سواء هم متساوون فى التمتع بالحقوق المدنية والسياسية

والواجبات والتكاليف العامة لا تميز بينهم بسبب الدين
وفى الماده الثانية عشرة نص على أن حرية العقيدة مطلقة وفى الماده الثالثة
عشر تحمى الدوله حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقا للعادات
المرعية فى الديار المصرية

٥- فى ١٧ سبتمبر ١٩٢٤ أفرج عن سعد زغلول من جبل طارق وأصبح سعد
زغلول رجل الشعب الأول وتم تكليف سعد زغلول بالوزارة لأول مره وهى
الوزارة الرابعه وأدخل بها قبطيين هما مرقص حنا بك للأشغال وواصف
بطرس غالى أفندى للخارجية .

"المبحث السابع"

الوزارات فى عهد الوصايه على العرش
(الوصايه مكونة من محمد على وعبد العزيز عزت وشريف صبرى)
من ١٩٣٦/٥/٨ الى ١٩٣٧/٧/٢٩

م	رئيس الوزراء	بداية الوزارة	نهاية الوزارة	عدد الوزراء	عدد اسماء الوزراء الاقباط
١	مصطفى النحاس باشا الوزارة الثالثة	١٩٣٦/٥/٩	١٩٣٧/٧/٣١	١٢	٢ واصف بطرس غالى باشا للخارجية ومكرم عبيد للمالية

١- بعد وفاة الملك أحمد فؤاد كان الملك قاصرا فتم تعيين مجلس للوصايه على
العرش مكون من محمد على وعبد العزيز عزت وشريف صبرى وفى عهد
مجلس الوصايه تشكلت وزاره واحده برئاسة مصطفى النحاس لمدته سنة وثلاثة
أشهر تقريبا .

٢- كانت هذه الوزارة بها وزيران قبطيان وهما واصل بطرس باشا للخارجية
ومكرم عبيد للمالية .

"المبحث الثامن"

الوزارات في عهد الملك فاروق الأول من ١٩٣٧/٧/٢٩ الى ١٩٥٢/٧/٢٦

م	رئيس الوزراء	بداية الوزارة	نهاية الوزارة	عدد الوزراء	عدد اسماء الوزراء الاقباط
١	مصطفى النحاس باشا الوزارة الرابعة	١٩٣٧/٨/١	١٩٣٧/١٢/٣٠	١١	٢ واصف بطرس غالى باشا للخارجية ومكرم عبيد باشا للمالية
٢	محمد محمود باشا الوزارة الثانية	١٩٣٧/١٢/٣٠	١٩٣٨/٤/٢٧	١٦	١ مراد وهبه باشا للزراعة
٣	محمد محمود باشا الوزارة الثالثة	١٩٣٨/٤/٢٧	١٩٣٨/٦/٢٤	١٣	١ مراد وهبة باشا وزير للتجارة والصناعة
٤	محمد محمود باشا الوزارة الرابعة	١٩٣٨/٦/٢٤	١٩٣٩/٨/١٨	١٢	١ سبابا حيشى بك وزير للتجارة والصناعة
٥	على ماهر باشا الوزارة الثانية	١٩٣٩/٨/١٨	١٩٤٠/٦/٢٧	١٥	١ سبابا حيشى بك وزير للتجارة والصناعة
٦	حسن صبرى باشا الوزارة الاولى	١٩٤٠/٦/٢٧	١٩٤٠/١١/١٤	١٦	١ صليب سامى بك وزيرا للتأمين
٧	حسين سرى باشا الوزارة الاولى	١٩٤٠/١١/١٥	١٩٤١/٧/٣١	١٣	١ صليب سامى بك للتجارة والصناعة
٨	حسين سرى باشا الوزارة الثانية	١٩٤١/٧/٣١	١٩٤٢/٢/٤	١٥	١ صليب سامى باشا وزيرا للخارجية
٩	مصطفى النحاس باشا الوزارة الخامسة	١٩٤٢/٢/٤	١٩٤٢/٥/٢٦	١٢	٢ مكرم عبيد باشا للمالية وكامل صدقي بك للتجارة والصناعة

م	رئيس الوزراء	بداية الوزارة	نهاية الوزارة	عدد الوزراء	عدد الوزراء الاقباط	اسماء الوزراء الاقباط
١٠	مصطفى النحاس باشا الوزارة السادسة	١٩٤٢/٥/٢٦	١٩٤٤/١٠/٨	١٥	١	كامل صدقي باشا وزير المالية
١١	أحمد ماهر باشا الوزارة الاولى	١٩٤٤/١٠/٨	١٩٤٥/١/١٥	١٣	٢	مكرم عبيد باشا للمالية وراغب حنا بك للتجارة والصناعة
١٢	أحمد ماهر باشا الوزارة الثانية	١٩٤٥/١/١٥	١٩٤٥/٢/٢٤	١٥	٢	مكرم عبيد باشا للمالية وراغب حنا بك وزير دولة
١٣	عמוד فهمي النقراشي باشا الوزارة الاولى	١٩٤٥/٢/٢٤	١٩٤٦/٢/١٥	١٥	٢	مكرم عبيد باشا للمالية راغب حنا بك وزير دولة
١٤	اسماعيل صدقي باشا الوزارة الثالثة	١٩٤٦/٢/١٦	١٩٤٦/١٢/٩	١٣	١	سابا حبشي للتجارة والصناعة
١٥	عמוד فهمي النقراشي باشا الوزارة الثانية	١٩٤٦/١٢/٩	١٩٤٨/١٢/٢٨	١٣	١	د/نجيب اسكندر للصحة العمومية
١٦	إبراهيم عبد الهادي باشا الوزارة الاولى	١٩٤٨/١٢/٢٨	١٩٤٩/٧/٢٥	١٧	١	د/نجيب اسكندر للصحة العمومية
١٧	حسين سري باشا الوزارة الثالثة	١٩٤٩/٧/٢٥	١٩٤٩/١١/٣	٢٠	١	د/نجيب اسكندر للصحة العمومية
١٨	حسين سري باشا الوزارة الرابعة	١٩٤٩/١١/٣	١٩٥٠/١/١	١٥	١	صليب سامي باشا للتجارة والصناعة
١٩	مصطفى النحاس باشا الوزارة السابعة	١٩٥٠/١/١٢	١٩٥٢/١/٢٧	١٧	١	إبراهيم فرج وزير للتشئون البلدية والقرويه
٢٠	علي ماهر باشا الوزارة الثالثة	١٩٥٢/١/٢٧	١٩٥٢/٣/١	١٢	١	صليب سامي باشا للزراعة

م	رئيس الوزراء	بداية الوزارة	نهاية الوزارة	عدد الوزراء	عدد الوزراء الاقباط	اسماء الوزراء الاقباط
٢١	احمد نجيب الهلالي باشا الوزارة الاولى	١٩٥٢/٣/١	١٩٥٢/٧/٢	١٣	٢	صليب سامى باشا للتجارة والصناعة ونجيب إبراهيم باشا للاشغال العمومية
٢٢	حسين سرى باشا الوزارة الخامسة	١٩٥٢/٧/٢	١٩٥٢/٧/٢٢	١٤	١	نجيب إبراهيم باشا وزيرا للأشغال العمومية والمالية والاقتصاد
٢٣	احمد نجيب الهلالي باشا الوزارة الثانية	١٩٥٢/٧/٢٢	١٩٥٢/٧/٢٤	١٥	٢	يوسف سعد بك للاشغال العمومية ومريت غالى بك للمشئون البلدية والقروية
٢٤	على ماهر باشا الوزارة الرابعة	١٩٥٢/٧/٢٤	١٩٥٢/٩/٧	١٣	١	الفونس جريس بك وزيرا للزراعة

١- فى عهد الملك فاروق تم تشكيل ٢٤ وزارة جميع الوزارات بها وزراء أقباط وزير فى كل وزارة عدا بعض الوزارات كان بها وزيران قبطيان وهى وزارة مصطفى النحاس باشا الاولى ووزارة مصطفى النحاس باشا التاسعة ووزارة أحمد ماهر باشا الحادية عشر وأحمد ماهر باشا الثانية عشرة ووزارة محمود فهمى النقراشي باشا الثالثة عشرة ووزارة أحمد نجيب الهلالي باشا الحادية والعشرين ووزارة أحمد نجيب الهلالي باشا الثالثة والعشرين والوزراء كانوا ذوى مناصب سياسيه ويوجد وكيل وزارة فنى فى كل وزارة لذلك نجد صليب سامى مره يتولى وزارة الحربية واخرى التموين واخرى التجارة والصناعة واخرى الزراعة .

٢- الوزارة رقم ٢٤ برئاسة على ماهر باشا تشكلت صبيحه يوم اعلان الثورة .

"المبحث التاسع"

الوزارات فى عهد هيئة الوصاية المؤقتة بعد الثورة

م	رئيس الوزراء	بداية الوزارة	نهاية الوزارة	عدد الوزراء	عدد الوزراء الاقباط	اسماء الوزراء الاقباط
١	لواء أ.ح محمد نجيب الوزارة الاولى	١٩٥٢/٩/٧	١٩٥٣/٦/١٨	١٦	١	فريد انطوان وزيرا للموين

١- بعد قيام الثورة في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تم تشكيل مجلس للوصاية على العرش وصاية مؤقتة مكونة من القائم مقام أ.ح محمد رشاد فهمي ومحمد بهي الدين بركات ومحمد عبد المنعم وقد كلف مجلس الوصاية لواء أ.ح محمد نجيب تشكيل الوزارة وكان بها وزير قبضي واحد هو فريد انطوان وزيرا للتموين وذلك في ١٩٥٢/٩/٧

"المبحث العاشر"

الوزارت في عهد الثورة في عهد محمد نجيب بعد اعلان الجمهورية في

١٩٥٣/٦/١٨

م	رئيس الوزراء	بداية الوزارة	نهاية الوزارة	عدد الوزراء	عدد الوزراء الاقباط	اسماء الوزراء الاقباط
١	الرئيس محمد نجيب الوزارة الثانية	١٩٥٣/٦/١٨	١٩٥٤/٢/٢٥	١٤	١	وليم سليم حنا وزير للشئون البلدية والقرويه
٢	جمال عبد الناصر الوزارة الاولى	١٩٥٤/٢/٢٥	١٩٥٤/٢/٢٧	١٨	١	وليم سليم حنا وزير للشئون البلدية والقرويه
٣	محمد نجيب الوزارة الثالثة	١٩٥٤/٣/٨	١٩٥٤/٤/١٧	١٨	١	وليم سليم حنا وزير للشئون البلدية والقرويه

١- في ١٨ يونيه ١٩٥٣ أصدر مجلس قياده الثورة أول اعلان دستوري بالغاء النظام الملكي في أسرة محمد علي والغاء الالقاب واعلان الجمهورية على أن يتولى اللواء أ.ح محمد نجيب قائد الثورة رئاسة الجمهورية على أن يستمر هذا النظام طوال فترة الأنتقال ويكون للشعب الكلمة الأخيرة في تحديد نوع الجمهورية واختيار شخص الرئيس عند اقرار الدستور الجديد .

٢- كان مجلس قيادة الثورة يتكون من لواء أ.ح محمد نجيب وبكباشي أ.ح جمال عبد الناصر حسين وقائد جناح عبد اللطيف محمود البغدادى وبكباشي أنور السادات وصاغ أ.ح عبد الحكيم عامر وصاغ أ.ح كمال الدين حسين وقائد

جناح جمال سالم وبكباشى أ.ح زكريا محيى الدين وبكباشى حسين الشافعى وصاغ أ.ح صلاح الدين مصطفى سالم وقائد أسراب حسن إبراهيم وصاغ خالد محيى الدين ويلاحظ أن جميع أعضاء مجلس قيادة الثورة ليس بينهم قبطى واحد .

٣- تم تشكيل أول وزاره بعد اعلان الجمهورية فى ١٨/٦/١٩٥٣ برئاسة الرئيس محمد نجيب وأستمرت حوالى ثمانية شهور وكان بها قبطى واحد وليم سليم حنا ناروز للشئون البلدية .

٤- فى ٢٥/٢/١٩٥٤ قبلت استقاله اللواء أ.ح محمد نجيب من جميع مناصبه والوظائف التى يشغلها وأستمر مجلس قياده الثورة برئاسة جمال عبد الناصر وتولى أول وزاره له لمدة يومين حيث لم تستمر الوزاره طويلا اذ حدثت أحداث مارس وأضطرت مجلس قياده الثورة خوفا من تصاعد الأحداث الى اعاده الرئيس محمد نجيب وتم تشكيل الوزاره برئاسة اللواء محمد نجيب فى ٨/٣/١٩٥٤ لمدة حوالى شهر تقريبا وعين جمال عبد الناصر نائب لرئيس مجلس الوزراء وكان بها قبطى واحد هو وليم سليم ناروز للشئون البلدية والقرويه

"المبحث الحادى عشر"

أولاً: الوزارات فى عهد جمال عبد الناصر قبل أن يكون رئيسا للجمهورية

من ١٩٥٤/٤/١٧ الى ١٩٥٦/٦/٢٩

م	رئيس الوزراء	بداية الوزارة	نهاية الوزارة	عدد الوزراء	عدد الوزراء الاقباط	الوزراء الاقباط
١	جمال عبد الناصر الوزارة الثانية	١٩٥٤/٤/١٧	١٩٥٦/٦/٢٩	١٨	١	جندى عبد الملك للتامين

١- تمت استقالة محمد نجيب من رئاسة الوزراء والاكتفاء برئاسة الجمهورية وتم تشكيل وزارته برئاسة جمال عبد الناصر فى ١٩٥٤/٤/١٧ وكان بها قبطى واحد جندى عبد الملك للتأمين وظل محمد نجيب رئيسا للجمهورية بلا اختصاصات تقريبا وكان حجر الزاوية فى ادارته أمور البلاد رئيس الوزراء جمال عبد الناصر الى أن صدر قرار مجلس قياده الثورة فى ١٤ نوفمبر باعفاء محمد نجيب من جميع مناصبه على أن يستمر مجلس قياده الثورة برئاسة جمال عبد الناصر

ثانياً :- الوزارات فى عهد عبد الناصر بعد أن أصبح رئيسا للجمهورية

من ١٩٥٦/٦/٢٩ الى ١٩٥٨/٣/٦

م	رئيس الوزراء	بداية الوزارة	نهاية الوزارة	عدد الوزراء	عدد الوزراء الاقباط	اسماء الوزراء الاقباط
١	جمال عبد الناصر الوزارة الثالثة	١٩٥٦/٦/٢٩	١٩٥٨/٣/٦	١٨	١	د/ كمال رمزى استينو للتأمين

١- فى ٢٨ يونيو ١٩٥٦ عقب انتخاب الرئيس جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية واعلان الدستور المؤقت وانتهاء فعاليات مجلس قياده الثورة تشكلت أول وزارته بعد أن أصبح رئيسا للجمهورية برئاسته وكان بها قبطى واحد كمال رمزى استينو للتأمين .

ثالثاً: - الوزارات في المجالس التنفيذية بعد الوحدة مع سوريا
من ١٩٥٨/٣/٦ الى ١٩٦١/١٠/١٩

م	رئيس الوزراء	بداية الوزارة	نهاية الوزارة	عدد الوزراء	عدد الوزراء الاقباط	اسماء الوزراء الاقباط
١	جمال عبد الناصر	١٩٥٨/٣/٦	١٩٥٨/١٠/٨	٢٩	١	د/كمال رمزي استينو وزير للتموين المصري وزاره تضمنت وزراء مركزين وتنفيذين من الاقليمين السوري والمصري
٢	د/ نور الدين طراف رئيسا للمجلس التنفيذي المصري	١٩٥٨/١٠/٨	١٩٦٠/٩/٢٠	٢٢	١	د/كمال رمزي استينو وزير تموين مركزي
٣	كمال الدين حسين رئيسا للمجلس التنفيذي بالاقليم المصري	١٩٦٠/٩/٢٠	١٩٦١/٨/١٦	٢٩	١	هذا تعديل وزارى يبقى منصب وزير التموين للدكتور كمال رمزي استينو
٤	جمال عبد الناصر	١٩٦١/٨/١٦	١٩٦١/١٠/١٨	٣٦	١	كمال رمزي استينو للمتموين

١- قامت الوحدة بين مصر وسوريا في ١ فبراير ١٩٥٨ بعد اتفاق شكرى القوتلى رئيس الجمهورية السوريه وجمال عبد الناصر رئيس جمهورية مصر وجرى استفتاء عام على الوحدة في ٢١/فبراير ١٩٥٨ في مصر وافق الشعب المصري بنسبة ٩٩ر٩٩% وفي استفتاء عام في ٢٢ فبراير ١٩٥٨ في سوريا وافق الشعب السوري بنسبة ٩٨ر٩٩% .

٢- بعد الوحدة تشكلت أول وزاره برئاسة جمال عبد الناصر وكانت تضم وزراء مركزيين وتنفيذين يجمعهم مجلس واحد من الاقليم المصري والاقليم السوري وكان بها وزير قبضى واحد هو كمال رمزي استينو للتموين وكان بعضهم نوابا لرئيس الجمهورية في وزاره الأولى أربعة هم عبد اللطيف بغدادى وعبد الحكيم عامر عن مصر واکرم الحوارنى وصبرى العسلى عن

سوريا وكانت الوزارة الثانية بها وزراء مركزيون وثلاثة نواب لرئيس الجمهورية وهم عبد اللطيف بغدادى وعبد الحكيم عامر وأكرم الحوراني وكان بها وزير قبضى واحد كمال رمزى استينو فى الحكومة المركزية وكان يرأس المجلس التنفيذى للأقليم المصرى الدكتور نور الدين طراف والمجلس التنفيذى للأقليم السورى الدكتور نور الدين كحاله .

٣- وفى الوزارة الثالثة كان رئيس المجلس التنفيذى للأقليم المصرى كمال الدين حسين وعبد الحميد السراج رئيس للمجلس التنفيذى للأقليم السورى وكان بها وزير قبضى واحد كمال رمزى استينو للتموين .

٤- وفى الوزارة الرابعة كانت برئاسة جمال عبد الناصر وكان بها سبعة نواب لرئيس الجمهورية وعدل عن نظام الوزير المركزى والوزيرين التنفيذيين وتم الغاء نظام المجلسين التنفيذيين وأصبح مجلس وزراء واحد برئاسة عبد الناصر وكان وزير التميمين هو كمال رمزى استينو .

رابعا :- الوزارات فى عهد جمال عبد الناصر بعد الانفصال السورى

من ١٩٦١/١٠/١٩ الى ١٩٧٠/١٠/١٨

م	رئيس الوزراء	بداية الوزارة	نهاية الوزارة	عدد الوزراء	عدد الوزراء الاقباط	اسماء الوزراء الاقباط
١	جمال عبد الناصر الوزارة الرابعة	١٩٦١/١٠/١٩	١٩٦٢/٩/٢٩	٢٥	١	د/كمال رمزى استينو للتموين
٢	على صبرى الوزارة الاولى	١٩٦٢/٩/٢٩	١٩٦٤/٣/٢٤	٢٣	١	د/كمال رمزى استينو للتموين
٣	على صبرى الوزارة الثانية	١٩٦٤/٣/٢٤	١٩٦٥/١٠/١	٣٣	١	د/كمال رمزى استينو نائب لرئيس الوزراء للتموين والتجارة الداخلية ووزيها
٤	زكريا محى الدين	١٩٦٥/١٠/١	١٩٦٦/٩/١٠	٣٠	١	كمال رمزى استينو نائب لرئيس مجلس الوزراء للتموين والتجارة الخارجية
٥	صدقى سليمان	١٩٦٦/٩/١٠	١٩٦٧/٦/١٠	٢٣	-	

م	رئيس الوزراء	بداية الوزارة	نهاية الوزارة	عدد الوزراء	عدد الوزراء الاقباط	اسماء الوزراء الاقباط
٦	جمال عبد الناصر الوزارة الخامسة	١٩٦٧/٦/١٠	١٩٦٨/٣/٢٥	٢٧	١	كمال هنرى أبادير للمواصلات
٧	جمال عبد الناصر الوزارة السادسة	١٩٦٨/٣/٢٠	١٩٧٠/١٠/١٨	٣١	١	كمال هنرى أبادير للمواصلات

١- بعد انفصال سوريا عن دولة الوحدة تم تشكيل أول وزاره فى ١٩٦١/١٠/١٩ برئاسة جمال عبد الناصر وكان بها وزير قبطى واحد كمال رمزى استينو للتموين وبعد الانفصال وفى عهد جمال عبد الناصر تم تشكيل سبعة وزارات بهما قبطى واحد وهو كمال رمزى استينو للتموين الذى أصبح نائب لرئيس الوزراء فى الوزارة الثالثة والرابعة ولكن فى الوزارة الخامسة لم يتم تعيين أى وزير قبطى فى الوزارة السادسة والسابعة ثم تغيير كمال رمزى استينو بوزير آخر هو كمال هنرى أبادير وزيرا للمواصلات .

"المبحث الثانى عشر "

الوزارات فى عهد الرئيس السادات من ١٩٧٠/١٠/١٨ الى ١٩٨١/١٠/٦

م	رئيس الوزراء	بداية الوزارة	نهاية الوزارة	عدد الوزراء	عدد الوزراء الاقباط	اسماء الوزراء الاقباط
١	د/عمود فوزى الوزارة الاولى	١٩٧٠/١٠/١٨	١٩٧٠/١١/١٨	٣١	١	كمال هنرى أبادير للمواصلات
٢	د/عمود فوزى الوزارة الثانية	١٩٧٠/١١/١٨	١٩٧١/٥/١٤	٣١	١	كمال هنرى أبادير للمواصلات
٣	د/عمود فوزى الوزارة	١٩٧١/٥/١٤	١٩٧١/٩/١٩	٣٢	١	كمال هنرى أبادير للمواصلات

م	رئيس الوزراء	بداية الوزارة	نهاية الوزارة	عدد الوزراء	عدد الوزراء الاقباط	اسماء الوزراء الاقباط
	الثالثة					
٤	د/حمود فوزى الوزارة الرابعة	١٩٧١/٩/١٩	١٩٧٢/١/١٧	٢٧	١	إبراهيم نجيب للسياحة
٥	د/عزیز صدقي	١٩٧٢/١/١٧	١٩٧٣/٣/٢٧	٣١	١	عزیز يوسف سعد للرى
٦	محمد أنور السادات الوزارة الاولى	١٩٧٣/٣/٢٧	١٩٧٤/٤/٢٥	١٦	٢	عزیز يوسف سعد للرى والبرت برسوم سلامة للدولة لشئون مجلس الشعب
٧	محمد أنور السادات الوزارة الثانية	١٩٧٥/٤/٢٥	١٩٧٤/٩/٢٥	٣٤	٢	إبراهيم نجيب إبراهيم للسياحة والطيران المدن والبرت برسوم سلامة لشئون مجلس الشعب
٨	د/عبد العزيز حجازى الوزارة الاولى	١٩٧٤/٩/٢٥	١٩٧٥/٤/١٦	٣٤	١	إبراهيم نجيب إبراهيم للسياحة والطيران المدن
٩	مدوح سالم الوزارة الاولى	١٩٧٥/٤/١٦	١٩٧٦/٣/١٩	٣٣	٢	إبراهيم نجيب للسياحة والبرت برسوم سلامة وزير دولة لشئون مجلس الشعب
١٠	مدوح سالم الوزارة الثانية	١٩٧٦/٣/١٩	١٩٧٦/١١/٩	٣١	٢	إبراهيم نجيب للسياحة والبرت برسوم سلامة وزير دولة لشئون مجلس الشعب
١١	مدوح سالم الوزارة الثالثة	١٩٧٦/١١/١٩	١٩٧٧/١٠/٢٦	٣٢	٢	إبراهيم نجيب للسياحة والبرت برسوم سلامة وزير

م	رئيس الوزراء	بداية الوزارة	نهاية الوزارة	عدد الوزراء	عدد الوزراء الاقباط	اسماء الوزراء الاقباط
						لشئون مجلس الوزراء للمتابعة
١٢	ممدوح سالم الوزارة الرابعة	١٩٧٧/١٠/٢٦	١٩٧٨/٥/٩	٣٠	٢	محب رمزي استينو للسياحة والطيران المدني ودكتور بطرس بطرس غالي وزير دوله للشئون الخارجية
١٣	ممدوح سالم الوزارة الخامسة	١٩٧٨/٥/٩	١٩٧٨/١٠/٥	٢٩	٢	محب رمزي استينو وزير للسياحة والطيران و بطرس بطرس غالي وزير دوله للشئون الخارجية
١٤	د/مصطفى خليل الوزارة الاولى	١٩٧٨/١٠/١٥	١٩٧٩/٦/١٩	٣٢	٢	فكري مكرم عبيد نائبا لرئيس الوزراء لشئون مجلس الشعب وبطرس بطرس غالي وزير دوله للشئون الخارجية
١٥	د/مصطفى خليل الوزارة الثانية	١٩٧٩/٦/١٩	١٩٨٠/٥/١٤	٣١	٢	فكري مكرم عبيد نائب لرئيس مجلس الوزراء لشئون مجلس الشعب و د/بطرس بطرس غالي وزير دوله للشئون الخارجية
١٦	محمد انور الوزارة الثالثة	١٩٨٠/٥/١٤	١٩٨١/١٠/٦	٢٥	٢	فكري مكرم عبيد نائبا لرئيس الوزراء لشئون مجلس الشعب ود/بطرس بطرس غالي وزير دوله للشئون الخارجية

- ١- بعد أن تولى الرئيس محمد أنور السادات تم تشكيل أول وزاره فى عهده برئاسة الدكتور محمود فوزى وتم تشكيل ست عشرة وزاره فى عهده .
- ٢- كانت جميع الوزارات بها وزراء أقباط بواقع وزير فى كل وزاره عدا الوزاره السادسه برئاسة أنور السادات كان بها وزيران هما عزيز يوسف سعد للرى والبرت برسوم سلامة لشئون مجلس الشعب وفى الوزاره السابعه برئاسة أنور السادات تم تعيين وزيرين قبطيين هما إبراهيم نجيب إبراهيم للسياحه والبرت برسوم سلامه لشئون مجلس الشعب وكذلك تم اختيار وزيرين قبطيين فى الوزارات التاسعه والعاشره والحادية عشره والثانيه عشره والثالثه عشره برئاسة ممدوح سالم وفى الوزاره الرابعه عشر والخامسه عشر تم تعيين وزيرين قبطيين برئاسة مصطفى خليل وفى الوزاره السادسه عشره والأخيره برئاسة السادات تم تعيين وزيرين قبطيين هما فكرى مكرم عبيد الذى أصبح نائباً لرئيس الوزراء منذ الوزاره الرابعه عشره برئاسة د/مصطفى خليل ود/بطرس بطرس غالى وزير دوله للشئون الخارجيه
- ٣- فى الوزاره التاسعه برئاسة ممدوح سالم تضمن القرار الجمهورى بتشكيل الوزاره تعيين محمد حسنى مبارك نائب لرئيس الجمهوريه بتاريخ ١٦/٤/١٩٧٥ .

"المبحث الثالث عشر"

الوزارات فى عهد الرئيس مبارك اعتباراً من ١٤/١٠/١٩٨١

م	رئيس الوزراء	بداية الوزارة	نهاية الوزارة	عدد الوزراء	عدد الوزراء الاقباط	اسماء الوزراء الاقباط
١	محمد حسنى مبارك	١٩٨١/١٠/١٤	١٩٨٢/١/٣	٣٠	٣	فكرى مكرم عبيد نائباً لرئيس الوزراء لشئون مجلسى الشعب والشورى والبرت برسوم سلامه وزير دوله و بطرس بطرس غالى وزير دوله للشئون الخارجيه
٢	د/احمد فؤاد محى الدين	١٩٨٢/١/٣	١٩٨٢/٨/٣١	٣٣	٣	فكرى مكرم عبيد نائباً لرئيس مجلس الوزراء

م	رئيس الوزراء	بداية الوزارة	نهاية الوزارة	عدد الوزراء	عدد الوزراء الاقباط	اسماء الوزراء الاقباط
	الوزارة الاولى					لشئون مجلسى الشعب والشورى والىريت برسوم سلامه وزير دوله لشئون المهجره والمصريين فى الخارج و بطرس بطرس غالى وزير دوله للشئون الخارجيه
٣	د/ أحمد فؤاد محى الدين الوزارة الثانية	١٩٨٢/٨/٣١	١٩٨٤/٧/١٦	٣١	٢	البرت برسوم سلامه وزير دوله لشئون المهجره والمصريين بالخارج و بطرس بطرس غالى وزير دوله للشئون الخارجيه
٤	كمال حسن على	١٩٨٤/٧/١٦	١٩٨٥/٩/٥	٣١	٢	البرت برسوم سلامه وزير دوله لشئون المهجره والمصريين بالخارج و بطرس بطرس غالى وزير دوله للشئون الخارجيه
٥	د/ على لطفى محمود	١٩٨٥/٩/٥	١١/١١/١٩٨٦	٣٢	٢	بطرس بطرس غالى وزير دوله للشئون الخارجيه ووليم نجيب سيفين وزير دوله لشئون المهجره والمصريين فى الخارج
٦	د/ عاطف محمد نجيب صدقى الوزارة الاولى	١٩٨٦/١١/١١	١١/١١/١٩٨٧	٣١	٢	بطرس بطرس غالى وزير للشئون الخارجيه وعدلى عبد الشهيد بشاى وزير دوله لشئون المهجره والمصريين فى الخارج
٧	د/ عاطف محمد نجيب صدقى الوزارة الثانية	١٩٨٧/١١/١١	١٠/١٤/١٩٩٣	٣١	٢	بطرس بطرس غالى وزير دوله للشئون الخارجيه وعدلى عبد الشهيد بشاى وزير دوله للمهجره والمصريين بالخارج

م	رئيس الوزراء	بداية الوزارة	نهاية الوزارة	عدد الوزراء	عدد الوزراء الاقباط	اسماء الوزراء الاقباط
٨	د/عاطف محمد نجيب صدقي الوزارة الثالثة	١٩٩٣/١٠/١٤	١٩٩٦/١/٤	٣٤	٢	يوسف بطرس غالى وزير دولة برئاسة مجلس الوزراء لشئون التعاون الدولى ود/ فينيس كامل جودة وزيرة دولة لشئون البحث العلمى
٩	د/كمال أحمد الجزورى الوزارة الاولى	١٩٩٦/١/١٤	١٩٩٧/٧/٨	٣١	٢	يوسف بطرس غالى وزير دولة برئاسة مجلس الوزراء وفينيس كامل جودة وزيرة دولة لشئون البحث العلمى
١٠	د/كمال احمد الجزورى الوزارة الثانية	١٩٩٧/٧/٨	١٠/١٠/١٩٩٩	٣١	٢	يوسف بطرس غالى وزير اقتصاد ود/ نادية مكرم عبيد وزيره دولة لشئون البيئة
١١	د/عاطف محمد محمد عبيد	١٩٩٩/١٠/١٠		٣٢	٢	يوسف بطرس غالى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجيه ود/نادية مكرم عبيد وزيرة دولة لشئون البيئة

١- تم تشكيل أول وزاره فى ١٤/١٠/١٩٨١ فى عهد الرئيس محمد حسنى مبارك بعد أن تولى سيادته رئاسة الجمهورية بعد حادث المنصبه الشهير وفى عهده تم تشكيل احدى عشر وزاره حتى الان الاولى برئاسة سيادته لمدة ثلاثة اشهر تقريبا وكان بها ثلاث وزراء اقباط والثانية برئاسة د/ أحمد فؤاد محيى الدين وبها ثلاثة وزراء اقباط وجميع الوزارات من الوزارة الثالثة برئاسة د/أحمد فؤاد محيى الدين بها وزيران قبطيان والوزارة الرابعه برئاسة كمال حسن على بها وزيران قبطيان والخامسه برئاسة د/ على لطفى بها وزيران قبطيان والسادسة والسابعة والثامنة برئاسة د/عاطف محمد نجيب صدقي بها وزيران قبطيان والوزارة التاسعة والعاشره برئاسة كمال الجزورى بها وزيران

قبطيان والوزاره الحادية عشر التى تولى رئاستها الدكتور عاطف محمد عبيد بتاريخ ١٠/١٠/١٩٩٩ بها وزيران قبطيان .

"الفصل الثالث"

رأينا الخاص فى اختيار الوزراء والمناصب المختلفة على معيار الكفاءة بعيدا عن المعيار الطائفى

أولاً :- ينادى بعض الأقباط بتعيين الوزراء الأقباط بنسبه تتناسب مع عدد الأقباط فى مصر وكذلك توليهم المناصب السياسية والأدارية والقضائية والتنفيذية بنسبة معينة تتناسب مع تعدادهم بالنسبة لتعداد سكان مصر فى جميع الوظائف سواء الوزراء أو المحافظين أو رؤساء الجامعات أو رؤساء النيابة أو أجهزة الشرطة والقوات المسلحة وأمن الدولة والمخابرات وجميع الوظائف التنفيذية

ولكن هذه الدعوة ظاهرها الحق وداخلها الباطل لأنه لا يوجد نظام متحضر فى الدنيا يقوم بتقسيم الوظائف السياسية والقضائية والتنفيذية على أساس طائفى دينى ولكن جميع الدول المتحضرة يكون تقسيم الوظائف فيها على أساس معايير موضوعية لاختيار القادة ومن يظلم فى الاختيار لأى سبب عليه اللجوء الى القضاء الادارى ثم الاستئناف أمام الادارية العليا أما تقسيم المناصب على أساس دينى طائفى فهو نوع من الخراب والتجربة اللبنانية خير مثال لذلك فهى تقسم الوظائف السياسية والنيابية والتنفيذية على أساس دينى طائفى بين الديانات المسيحية والسنة والشيعة بحيث يكون رئيس الجمهورية مسيحى مارونى ورئيس الوزراء سنيا ورئيس مجلس النواب شيعيا وتقسيم المناصب الادارية والتنفيذية بين الطوائف الدينية بالتساوى وكذلك المجلس النيابى أو البرلمانى بالتساوى بين المسيحيين والمسلمين الان بعد الحرب بينهم التى استمرت خمسة عشر عاما اما فى الماضى كانت النسبة فى الوظائف بنسبة ٧ الى ٥ بين المسيحيون والمسلمين ثم أصبحت النسبة ٥:٦ بين المسيحيون والمسلمون والآن أصبحت بالتساوى بين المسيحيون والمسلمون فماذا كانت النتيجة حرب ضروس بين المسلمين والمسيحيين لمدة خمسة عشر عاما منذ عام ١٩٧٥ الى عام ١٩٩٠م أكلت الأخضر واليابس

وأنتنى أتوقع ان تعود مره أخرى الحرب الطاحنة بين المسيحيين والمسلمين لأن تقسيم الوظائف على أساس دينى طائفى نظام لا يكتب له النجاح حتى أبناء الديانة الواحده بينهم تطاحن على المناصب بين المورانة والروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك وهذا بالنسبة للجانب المسيحى وهناك تطاحن علنى وخفى بين السنه والشيعة فى تقسيم المناصب .

الخلاصه أن كل الطوائف الدينيه المسيحية والاسلاميه تتطاحن على كعكه المناصب اللبنانية لذلك فان النظام الأفضل لتولى المناصب السياسيه والتنفيذية والقضائية هو اختيار القيادات بناء على معيار الكفاءة والجداره والتخصص والخبرات السابقة بحيث لا ينظر الى الاتجاهات العقائدية الدينيه والطائفيه الدينيه بها لأنه فح من الممكن أن يحول الوئام الى جحيم لرغبة كل طائفة دينية فى السيطرة والقياده وهذا ماحدث فى لبنان .

أما فى مصر فالوضع مختلف وعلى النقيض من الوضع فى لبنان بل هو مثل الدول المتحضره حيث أن الاختيار يتم بناء على معيار الكفاءه كما أن الدستور المصرى ينص أن يتولى رئيس الجمهوريه اختيار الوزراء ونوابهم وله سلطة تعيينهم وأعفائهم من مناصبهم طبقا لما جاء فى الماده ١٤١ من الدستور ورئيس الجمهوريه له سلطة تعيين الوظائف الإداريه العليا طبقا لما جاء فى الماده ١٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٧ الخاص بنظام العاملين المدنيين بالدولة ويتم اختيار القادة الإداريين والوزراء فى مصر طبقا لمعيار موضوعى فى اختيار القاده بحيث يتوفر فى القاده الإداريين ثلاثة معايير :-

المعيار الاول :- الكفاءه المعيار الثانى :- الولاء المعيار الثالث

:- الجداره

وهذه المعايير الثلاثة تساعد على اختيار أصلح العناصر التى تمتاز بالكفاءه الفنية والإدارية

ثانيا :- من يتوفر لديه الأحساس أنه ظلم يستطيع أن يلجأ الى القضاء الإدارى ثم الاستئناف أمام الإداريه العليا ويحصل على الاحكام الواجبة النفاذ فى حالة تخطيه فى الترقية أو تعيين من هو أقل منه كفاءة فى المناصب الإدارية والتنفيذية طبقا للمعايير الثلاثة التى ذكرتها .

ثالثاً :- أن تقسيم المناصب على أساس ديني سوف يجعل أبناء الملة الدينية الواحدة يتطاحنون على المناصب مثل الديانة المسيحية بها أكثر من ملة أرثوذكسية وكاثوليكية وبروتستانتية والديانة الإسلامية بها الشيعة والسنة وقد تعرضنا لتقسيم المناصب السياسية والتنفيذية على أساس طائفي ديني في لبنان وماحدث في التجربة اللبنانية من خراب ودمار وقد تعرضنا للتجربة المصرية في تعيين الوزراء منذ أول وزاره عرفتها مصر في ١٨٧٨/٨/٢٨م وهي وزارة نوبار باشا حتى وزارة دكتور عاطف عبيد في عهد الرئيس مبارك وسوف نجد أن جميع الوزارات بها وزراء أقباط تقريبا فيما عدا عدد قليل جدا من الوزارات خلا من الوزراء الأقباط في بداية عهد الخديوي اسماعيل فقط .

رابعاً :- من الملاحظ ان جميع الوزراء الأقباط في جميع العهود يحاولون التمسك بمناصبهم الوزارية أطول فتره ممكنه لذلك لا نجدهم يشغلون أنفسهم كثيرا ببحث أى مشكلة للأقباط لذلك على الاقباط في مصر أن لايعتمدوا في بحث مشاكلهم على الوزراء الاقباط ومدى عددهم ولكنهم يركزون على الشرعية القانونية وهي حل مشاكلهم من خلال القنوات الدستورية والقانونية في الأحزاب السياسية ومن خلال القضاء مع مراعاة التوازنات أمام الحكومة والثقافات الموروثة لان الوزراء الاقباط بطبيعتهم لا يريدون صداعا لأنفسهم وما حدث من أزمة بين قداسة البابا شنودة والرئيس السادات خير دليل على موقف الوزراء الأقباط في رغبتهم في عدم الزج بانفسهم في مشاكل الأقباط حرصا منهم على البقاء في مناصبهم فقد كان بعض الوزراء الأقباط أثناء الازمة بين الرئيس السادات وقداسة البابا شنودة يقومون بضرب البابا شنودة تحت الحزام أمام الرئيس السادات للحفاظ على مناصبهم لذلك يجب أن يكون هدف الأقباط في حل مشاكلهم على انها مشاكل داخلية تحل داخليا من خلال القنوات الشرعية الدستورية والحزاب واللجوء للقضاء مثل جميع المواطنين الذين لهم مشاكل.

خامساً :- أن تعيين المسؤولين التنفيذيين في الجهات المختلفة على أساس ديني طائفي وكذلك الخوض في النشاط الاقتصادي والمهني والحرفي والصناعي والتجاري على أساس ديني سوف يفتح نار جهنم من التعصب والمشاكل مثلا سوف يقال أن الاقباط يسيطرون على ٦٠% من الصيدليات وهذا أكبر من نسبتهم العددية في الاحصاء التعدادي العام التي لا تزيد عن ٩% من تعداد الشعب المصري

وسوف يقال أن الاقباط يسيطرون على ٢٥% من شركات المقاولات وهذا أكثر من نسبتهم وحوالي ٣٠% من المكاتب التجارية وهذا أكثر من نسبتهم وسوف يقال أن نسبة الاطباء بوزاره الصحة نسبة أكبر من نسبتهم العديده فى الاحصاء العام وكذلك فأن نسبة سيطرتهم على الاستثمار فى مصر أكثر من نسبتهم وسوف ندخل فى مشاكل أكثر تعقيدا فنجد من يقول أن نسبة تجار وكالة البلح من الاقباط تزيد عشرة اضعاف من نسبة تجار وكالة البلح من المسلمين ان فتح ملف تعيين الوزراء والمسؤولين فى الأجهزة المختلفة من منطلقا طائفى سوف يكون منطلق اسود على الحياه فى مصر لذلك يجب أن نترك المعيار للكفاءة فقط لأن تجربته لبنان التى تعرضنا اليها فى الفصل الاول أكلت الأخضر واليابس فى لبنان .

سادس :- اذا قلنا تعيين الوزراء والمسؤولين على أساس طائفى فى مصر سوف ينادى الأقباط الأرثوذكس بنسبة والمسيحيين الكاثوليك بنسبة والمسيحيون البروتستانت بنسبة وسوف ينادى الشيعة بنسبة والسنية بنسبة وسوف ندخل فى جحيم من المطالب التى لن تنتهى الا بحرب اهلية بين الجميع .

سابع :- أن الاستعمار البريطانى أثناء وجوده فى مصر خلق معركه وهميه لواقعيه بين المسلمين والاقباط اتباعا لسياسة فرق تسد حيث أعلن أن الاقباط يحصلون على وظائف أكثر من نسبة عددهم بالنسبة لتعداد الشعب المصرى وتبارت الصحف الاسلاميه والصحف القبطيه فى ذلك الوقت فى عام ١٩١١م فى الهجوم على بعضها الا أن العقلاء أوقفوا هذه الحمله المؤثرة على الوحدة الوطنيه واذا بالاستعمار يحاول أن يلعب نفس اللعبه بالموافقة على عقد مؤتمر للأقباط فى أسبوط فى عام ١٩١١م لكى يوقع بين المسلمين والاقباط ولكن البابا كيرلس الخامس بطريرك الاقباط لم يوافق على هذا المؤتمر ومعه عدد كبير من الاقباط المعتدلين

معنى ذلك أن تعيين الرؤساء التنفيذيين والموظفين على أساس دينى لعبة استعمارية قديمة وهى ظاهرها الحق وداخلها الباطل فهى دعوى الفرقة بين أبناء الأمه والوقية بين أبناء الأمه اذ لايد أن يكون الأساس فى اختيار المناصب هو الكفاءه فقط بعيدا عن الاعتبارات الطائفية الدينية ومن يجد نفسه مظلوما فى الاختيار أو التعيين بناء على الكفاءه يلجأ للقضاء .

ثامنا : الدول المتقدمة حضاريا مثل امريكا وفرنسا وانجلترا واليابان لا يتم تعيين المناصب فيها على اساس طائفى بل على أساس الكفاءة فهل طلب المسلمون الامريكان أو المسلمين الانجليز أن يتم اختيارهم ضمن المناصب السياسية والتنفيذية بنسبة عددهم ، إن الاختيار على اساس دينى قنبلة موقوته .

"الفصل الرابع "

المقترحات للقضاء على مشكلة اختيار المسؤولين على اساس

طائفى

أولاً :- أن حل مشاكل الاقباط لا يخص الاقباط وحدهم بل تخص الوطن كله مسلمين وأقباط لأنها تمس تجانسه ومستقبل وحدته فعندما تنتهى مشاكل الاقباط ينتهى ذلك الصداع المزمّن الذى يصيب رأس الامه المصرية من حين الى حين ويجد أعداء الأمه المصرية فى مشاكل الأقباط ثغره كبيره ينفذون منها ومنذ أن أُنْعِد المؤتمر القبطى فى أسبوط فى عام ١٩١١م لبحث مشاكل الأقباط وكان الرد عليه بالمؤتمر الاسلامى فى نفس العام وحتى اليوم مازالت مشاكل الأقباط يطفوا بعضها على السطح

أن المجتمع المصرى بكل طوائفه الاسلامية والمسيحية يريد قفل هذا الملف الى الأبد حتى نعود للزمن الجميل فى الوحدة الوطنية واليوم الجو والمناخ العام مهياً أكثر من أى فترة سابقة بعد الثوره لقبول حل مشاكل الاقباط ولانريد أن نكون مثل النعامه التى تغرس رأسها فى الرمل حتى لاترى الخطر القادم اليها وكل جسمها ظاهر لأعدائها فأسلوب تجاهل المشكلات وأسلوب التعقيم على المشكلات أصبح لايجدى لأن المجتمع كله المسلمين والمسيحيين يعرفون المشكلات ويتحدثون عنها فى مجالسهم الخاصه ومجالسهم العامة وفى الكثير من الكتب التى تظهر فى الاسواق المصرية نتيجة حرية الفكر وحرية الرأى فى عهد الرئيس مبارك وكذلك أسلوب ان يقال ان كل من يطالب بحل المشاكل بأنه خائن أو عميل وأنه يرغب فى شق صف الوحدة الوطنيه أسلوب عقيم ولايجدى فى مدخل القرن الواحد والعشرين وفى ظل حرية المناخ الديمقراطى وفى ظل حرية الرأى الآن لان تراكم المشاكل بلا حلول يؤدى الى تفاقمها وارتفاع ثمن حلها ويخلق تعقيدات فى حلها بل قد يكون من المستحيل حلها فى أزمنه أخرى متغيره فلا بد من استغلال مناخ الوحدة الوطنية الحالى فى عهد مبارك لأنه أفضل من العهود السابقة فى وحدتنا الوطنية ووضع الحلول التدريجيه التى تقضى على هذه المشاكل

أما القول بأن الظروف لاتسمح الآن وأن الظروف التاريخيه لاتسمح بمناقشة مشاكل الأقباط لأن فتحها يعطل المسيره ويعطل التنمية وأن أعداء الوطن

يتربصون بوحدتنا الوطنية فهذه أصبحت اسطوانه مشروخه يرددها البعض منذ المؤتمر القبطى الاول والمؤتمر الاسلامى الاول فى عام ١٩١١م حتى اليوم ولكن الان مناخ الوحدة الوطنية فى عهد مبارك ليس هو المناخ فى فتره الخمسينات وفتره الستينات والسبعينات انه مناخ جميل بالفعل وبمصادقية شديده فى الواقع العملى واذا لم تحل مشاكل الأقباط فى عهد مبارك فأنى لا أتصور عهد يأتى يمكن فيه حل المشاكل لاننا بصراحة شديده لن نجد عهد مثل عهد مبارك لأنه استطاع بحب الجماهير له وبما أحدثه من وحده وطنية وقضائه على كل مراكز الارهاب والفكر المتعصب بأسلوب هادىء ومتعقل ان يعيد الزمن الجميل فى الوحدة الوطنية .

ثانياً :- ان حل مشاكل الأقباط لايجب ان ينطلق من أرضيه طائفية مثملا حدث فى مؤتمر الاقباط فى عام ١٩١١م بل لابد أن يكون حل مشاكل الأقباط ينطلق من أرضية وطنية فالوطن ليس فيه مشاكل الأقباط فقط بل يوجد مشاكل أخرى لطوائف أخرى مثل مشاكل الأوقاف الاسلامية ومشاكل الدعاء والمشايخ وغيرها من المشاكل لذلك لابد أن يتم حل مشاكل الاقباط فى اطار من الحلول الشاملة التدريجية وذلك فى ظل مبدأ المواطنة الذى اكدته المادة ٤٠ من الدستور ان المصريين متساوون فى الحقوق والواجبات لافرق بينهم بسبب الديانة لذلك فان المواطنه وحق الولاء لمصر تقضى بحل المشاكل كلها دون حل بعضها وترك البعض الاخر لان حل المشاكل وترك بعض المشاكل الاخرى يحدث الشقاق

ثالثاً :- لحل مشاكل جميع الاطراف فى الوطن لابد من عدم المبالغة فى المشاكل أو التعنيم أو التهوين من وجود مشاكل أو انكار وجود مشاكل بل لابد من فتح الملفات والاعتراف بالمشاكل فهذه أول نقطة للسير فى الطريق الصحيح هو الاعتراف بالمشاكل ثم بعد ذلك نضع الحلول التدريجية التى تتاسب المناخ العام وتتفق مع الامكانيات المادية المتاحة للدولة .

رابعاً :- أتمنى الا تتم مناقشة مشاكل الأقباط فى مصر من خلال مؤتمرات تتسم بالصبغة الطائفية ومن منطلق الأقليات كما حدث فى مركز ابن خلدون من عقد مؤتمر فى الفتره ما بين ١٢-١٤/٥/١٩٩٤م تحت مسمى "اعلان الأمم المتحدة لحقوق الأقليات وشعوب الوطن العربى والشرق الاوسط" وكان

مقررًا أن ينعقد المؤتمر بالقاهرة وقد أدرج المؤتمر الاقباط في مصر ضمن الأقليات وقد ثار المتقنون في مصر وكتب كل منهم رأيه في ذلك المؤتمر وعلى رأسهم الاستاذ محمد حسنين هيكل بمقاله في جريده الاهرام بتاريخ ٢٢/٤/١٩٩٣م وكانت غضبة المتقنين في مصر هي السبب في نقل هذا المؤتمر الى قبرص وقد كتبت مقاله في جريده الاخبار بتاريخ ١٩٩٣/٥/٥ بأن الاقباط ليسوا أقلية مثل الأقليات المتعارف عليها مثل الاكراد في العراق أو البربر في المغرب أو الدروز في اسرائيل أو المسيحيين في جنوب السودان ولكن الاقباط في مصر لهم وضع متفرد فهم جزء من نسيج الأمة المصرية فمنهم من سجن ونفى الى الخارج وأعدم من أجل المطالبة بالاستقلال الى أن تحقق له ما اراد من الاستقلال لذلك لايجب بحث مشاكل الاقباط على أساس انهم أقلية طائفية بل يجب بحث مشاكل الاقباط على أساس أنها مشاكل داخلية يجب حلها طبقا لمبدأ المواطنه والمساواه في الحقوق والواجبات الذى ينص عليه الدستور لان المسيحيون الذين قتلوا في حرب ١٩٧٣، ٥٦، ٤٨ بجوار اخوانهم المسلمون والشهداء في كل بيت مسيحى انما خير دليل على مبدأ المواطنه الذين يتمتعون به فحل مشاكلهم من خلال مبدأ المواطنه وليس من خلال مبدأ الاقلية الطائفية فالمشاكل هي مشاكل المواطنين المصريين الاقباط كما أن هناك مشاكل ايضا للمواطنين المسلمين .

خامسا :- في حل مشاكل الأقباط في اطار المواطنه لابد من ايجاد حوار هادى مع أقباط المهجر لأن أقباط المهجر جميعهم بخير ناهيك عن قلة لايتجاوز عددها أصابع اليد ولابد من وقف النشاط التحريضى لبعض أقباط المهجر من استعداد الكونجرس الأمريكى أو أى دولة أجنبية ضد مصر حتى يكون المناخ مهيأ لحل مشاكل الأقباط بدون لوى زراع الحكومه وبدون مزایدات او استفزاز للأغلبية المسلمه في مصر لأن مطالبه بعض أقباط المهجر بقطع المعونه عن مصر لن يضار منه المسلمون فقط بل سوف يضار منه المسلمون والاقباط في مصر معا لذلك لابد من وقف النشاط التحريضى لبعض أقباط المهجر في استعداد نظام أجنبى على النظام المصرى حتى يكون الجو مهيأ لحل مشاكل الأقباط لأن أسلوب استعداد نظام أجنبى على مصر أسلوب غير حضارى فهل يقبل الأقباط في مصر اذا كان للمشايخ المسلمين مطالب أو اى مشاكل ان يستعدوا النظام السعودى أو النظام الايرانى على مصر ؟ ان هذا

حضارى فهل يقبل الأقباط فى مصر اذا كان للمشايخ المسلمين مطالب أو اى مشاكل ان يستعدوا النظام السعودى أو النظام الايرانى على مصر ؟ ان هذا الأسلوب مرفوض شكلا وموضوعا ومازلت مصمما على أن الغالبية العظمى من اقباط المهجر على جانب كبير من الولاء لوطنهم الام مصر ويرغبون فى حل مشاكل الأقباط فى مصر فى اطار من المواطنة والمحبة بين أبناء الشعب الواحد .

سادس :- ولابد أن يكون جهاز الدولة التنفيذى محايدا ازاء كافة المواطنين بغض النظر عن اختلافهم الدينى تطبيقا للمادة ٤٠ من الدستور التى تدعو الى المساواه وأن يكون تولى المناصب العامة الادارية والتنفيذية من خلال مبدأ الكفاءة فقط بدون النظر الى الديانة او التعداد الاحصائى لان الموظف العام يقوم بأداء خدمه عامة يجب ان يكون فى خدمة المواطنين جميعا سواء كان الموظف العام مسلم أو مسيحى وحياد جهاز الدولة يحقق الصالح العام والمصلحة العامة فى الوحدة الوطنية أما انحياز جهاز الدولة سوف يسبب من المشاكل والاضرار أكثر مما يسبب من النفع فلا يضير جهاز الدولة فى تعيين محافظ فى أحد المحافظات القابله لاستقبال محافظ قبطى مثل سيناء أو محافظات السواحل السويس أو الاسماعيلية أو بورسعيد وقد سبق أن عين محافظ قبطى وهو اللواء فريد وهبه فى عام ١٩٧٨م واللواء فؤاد عزيز غالى فى عام ١٩٨٠م فى محافظة جنوب سيناء ولم تحدث أى مشاكل وقد يقول البعض أن هناك مناسبات اسلامية لابد أن يحضرها المحافظ فهذه المناسبات قليلة جدا ولا يوجد أى مشاكل لو أرسل نائبا عنه ولا يوجد أى مشاكل لو تم تعيين بعض الأقباط فى مباحث أمن الدولة بعيدا عن الاقسام التى تتعامل مع الأمور الدينية ولا يوجد مشاكل لو تم تعيين بعض الأقباط فى جهاز المخابرات وكذلك لا يوجد أى مشاكل فى أن يعين رئيس إحدى الجامعات قبطيا فى يوم من الأيام بناء على معيار الكفاءة وليس بناء على معيار الديانة ولا يوجد أى مشاكل فى تعيين بعض عمداء الكليات أقباط بناء على معيار الكفاءة وكذلك تعيينهم فى المناصب القضائية العليا والتنفيذية العليا .

أن هذا الاسلوب سوف يخدم الوحدة الوطنية أكثر وأكثر وسوف يعدم هذه البؤره الصيديه من تظلم الاقباط فى عدم تعيينهم فى المناصب القيادية

وسوف يجعل هذه القله من أقباط المهجر لاتجد لها مبرر من دعاويها التي ترددها دائما في مقابلات المسؤولين الرسميين الذين يزورون أمريكا من عدم حيادية الجهاز التنفيذي من تعيين مسئولين على اساس الكفاءة ولكن من المؤكد أن المناخ الآن مهيب لحيادية الجهاز التنفيذي في عهد مبارك .

سابعاً :- الأخذ بمبدأ الكفاءة لترقية العاملين بالدولة بغض النظر عن الديانة أو الأعداد الإحصائية لأن ذلك يعمق مبدأ المساواة بين أبناء الوطن الواحد صحيح لا يوجد في الدستور أو قوانين الدولة ما يفيد إهدار مبدأ الكفاءة ولكن الواقع العملي والعرف يفيد أن ذلك المبدأ يتم إهداره في كثير من المواقع التنفيذية وإن كان حق الشكوى والتقاضى مكفول لكل من يحس أنه ظلم ولكن لابد من التقليل من انحياز الجهاز التنفيذي لأنه تعود على هذا الأسلوب في فتره الخمسينات والستينات وكذلك في فتره السبعينات حينما تم تقوية التيار الدينى لمحاربه التيار الناصرى والشيوعى ولكننا في فترة عهد مبارك فلن يكون من المقبول اتباع الجهاز التنفيذي لأسلوب السبعينات والستينات والأخذ بذلك العرف الذى لن يخدم المصلحة العليا بل يضر بها لأن وجود بعض الأقباط فى المناصب المختلفة سوف يغلق هذا الباب نهائياً بحيث لا توجد حجة لأحد فى الداخل أو الخارج وسوف يخدم الإسلام ذاته أنه دين التسامح والمحبة الذى يقبل وجود الطرف الآخر فى العيش فى سلام مع المسلمين .

ثامناً :- إن حيادية الجهاز التنفيذي فى التعيين فى المناصب على اساس الكفاءة سوف يؤكد ما هو موجود فى الإسلام بأنه دين تسامح ومحبة ويقبل الطرف الآخر فى العيش بأمان وفى ذلك ابلغ الرد على دعاوى الاق في الدول الاوربية التى لا أساس لها من الصحة بأن الإسلام لا يقبل الطرف الآخر وإذا كان الجهاز التنفيذي له عذره فى عدم الحيادية فى فترة الستينات والسبعينات نتيجة التوتر المستمر مع الجماعات الدينية المتطرفة ولكن الآن لا عذر للجهاز التنفيذي فى عدم الحيادية بعد أن حقق مبارك المناخ السوى للعيش فى محبة وأخوه دون ضغوط من المتعصبين المسلمين والمعصبين الأقباط . إن مشاكل الأقباط سوف تطفوا على سطح الحياة السياسية فى المدى القريب والمدى البعيد مئات المرات إذا نظرنا على أساس أنه من المحذور بحثها بحجة عدم تهيئة المناخ العام وكل وزارة ترحل المشاكل للوزارة التى بعدها حتى لاتدخل فى عيش الدبابير من ضغوط المتطرفين المسلمين والمتطرفين الأقباط وقد وجدنا فى الماضى أن كل وزارة لا تريد الصداق لنفسها وخاصة فى فترة عبد الناصر لذلك كانت تتجنب فتح ملف الأقباط .

"الباب السادس"

"مشكلة المادة الثانية من الدستور باعتبار الشريعة الإسلامية مصدر التشريع"

بعض الأقباط يعترضون على أن المادة الثانية من الدستور الحالية تنص على أن "الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع" ومصدر قلق بعضهم أنهم يخشون تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية فى مسائل الأحوال الشخصية الخاصة بالأقباط والتي هى مرتبطة أساساً بالعقيدة المسيحية وبعضهم يعترض على نص المادة من منطلق متعصب بحت فكيف تكون مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر التشريع فقط وبعضهم يعترض على أن يكون هناك نص بالدستور يحدد به دين الدولة بالإسلام فقط والدولة بها الكثير من الأديان المخالفة ونحن لانتفق مع الكثير من الاعتراضات التى سبق ذكرها وسوف نتناول مسأله الدين فى الدستور وحرية العقيدة ومبادئ الشريعة الإسلامية كمصدر للتشريع وهل هذا النص فى مصلحة الأقباط أم ليس فى مصلحتهم وسوف نتناول جميع هذه المسائل فى كل الدساتير المتعاقبة التى صدرت فى مصر على النحو التالى :-

الفصل الأول :- ديانة الدولة ومصادر التشريع وحرية العقيدة فى دستور ١٩٢٣م

الفصل الثانى :- ديانة الدولة ومصادر التشريع وحرية العقيدة فى دستور ١٩٣٠م

الفصل الثالث :- ديانة الدولة ومصادر التشريع وحرية العقيدة فى الاعلان

الدستورى فى ١٩٥٣م

الفصل الرابع :- ديانة الدولة ومصادر التشريع وحرية العقيدة فى دستور ١٩٥٦م

الفصل الخامس :- ديانة الدولة ومصادر التشريع وحرية العقيدة فى دستور

الوحده ١٩٥٨م .

الفصل السادس :- ديانة الدولة ومصادر التشريع وحرية العقيدة فى دستور ١٩٦٤

الفصل السابع :- ديانة الدولة ومصادر التشريع وحرية العقيدة فى دستور ١٩٧١

٠٢

الفصل الثامن :- ديانة الدولة ومصادر التشريع وحرية العقيدة فى تعديل الدستور

١٩٨٠م

الفصل التاسع :- رأينا فى المادة الثانية من الدستور .
وسوف نتناول هذه الفصول على النحو التالى .

"الفصل الاول"

ديانة الدولة ومصادر التشريع وحرية العقيدة فى دستور

١٩٢٣م

- ١- صدر دستور ١٩٢٣م بالأمر الملكى رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣م فى ١٩ أبريل لسنة ١٩٢٣ م ونشر بالوقائع المصرية بالعدد ٤٢ فى ٢٠ ابريل لسنة ١٩٢٣م
- ٢- أعيد العمل بهذا الدستور بعد الغاء الدستور الصادر فى ١٩٣٠ بالأمر الملكى ٧٠ لسنة ١٩٣٠ م .
- ٣- تنص المادة الثالثة من الدستور أن المصريين لدى القانون سواء متساوون فى الحقوق والواجبات لا تمييز بينهم بسبب الأصل أو اللغة أو الدين واليهام وحدهم تسند الوظائف المدنية والعسكرية ومعنى ذلك أنه لا توجد أى تفرقة بين المصريين مسلمين أو مسيحيين بسبب الدين فالمسيحيون مثل المسلمين فى الحقوق والواجبات تطبيقاً للمبدأ الأساسى فى الشريعة الإسلامية لهم مالنا وعليهم ما علينا
- ٤- وتنص المادة الرابعة عشرة على أن حرية الاعتقاد مطلقة ومعنى ذلك حرية إقامة الشعائر وحرية الاعتقاد طبقاً للمبدأ الأساسى فى الشريعة الإسلامية " لا اكراه فى الدين " .
- ٥- تنص المادة ١٣ تحمى الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقاً للعادات المرعية فى الديار المصرية على أن لا يخل ذلك بالنظام ولا ينافى الآداب ومعنى ذلك أن حرية القيام بالشعائر الدينية لمختلف الديانات الموجودة فى مصر تحميها الدولة . والدولة مكلفه بتمكين أصحاب الديانات المختلفة من إقامة شعائرهم المسلمين والمسيحيين واليهود .
- ٦- لم ينص دستور ١٩٢٣ على أن دين الدولة هو الاسلام ولا اللغة العربية هى لغتها الرسمية ولا على أن تكون مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر التشريع على أساس أن المادة ٢٥ من الدستور تنص على أنه لا يصدر قانون الا اذا أقره البرلمان وصدق عليه الملك ولا يمكن للبرلمان أن يصدر قانوناً مخالف

للشريعة الإسلامية وخاصة أن المادة ٧٨ من الدستور تشترط في عضو مجلس الشيوخ سواء منتخبا أو معيناً (الفقرة الثانية) أن يكون من أحد الطبقات الآتية :- من كبار العلماء والرؤساء الروحيين بعد أن عُدَّت الطبقات المختلفة التي يمكن اختيار أعضاء مجلس الشيوخ ومنها في الفقرة الثانية العلماء الروحيين أي الدينيين .

"الفصل الثاني"

ديانة الدولة ومصادر التشريع وحرية العقيدة في دستور

. ١٩٣٠ .

- ١- صدر دستور ١٩٣٠م بالامر الملكي ٧٠ لسنة ١٩٣٠م ونشر بالوقائع المصرية العدد ٩٨ في ٢٣/١٠/١٩٣٠م ليطبق بدلا من دستور ١٩٢٣م
- ٢- تنص المادة الثالثة منه على أن المصريين متساوين في الحقوق والواجبات ولا تمييز بسبب الأصل أو اللغة أو الدين واليهام وحدهم يعهد بالوظائف الحكومية والمدنية والعسكرية وهذا النص مأخوذ من دستور ١٩٢٣م .
- ٣- تنص المادة ١٢ على حرية الاعتقاد مطلقة وهذا النص مأخوذ من دستور ١٩٢٣م
- ٤- نصت المادة ١٣ تحمي الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقا للعادات المرعية في الديار المصرية على أن لا يخل ذلك بالنظام العام ولا ينافي الآداب وهذا النص مأخوذ من دستور ١٩٢٣م
- ٥- وكذلك نصت المادة ٧٦ على شروط أعضاء مجلس الشيوخ والطبقات التي يأخذ منها أعضاء مجلس الشيوخ سواء عضوا منتخبا أو معيناً وبعد أن عُدَّت الطبقات ذكر ضمن إحدى الطبقات هيئة كبار العلماء والرؤساء الروحانيون ولا يتصور أن يصدر قانون مخالف للشريعة الإسلامية لذلك لم ينص على أن الشريعة الإسلامية مصدر للتشريع ولم ينص على أن دين الدولة هو الإسلام أو أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية هذه مسلمات لا داعي لترديدها وهذا غير متعارف عليه في الدساتير المقارنه في دول أوربا بأن ينص الدستور الفرنسي مثلا أن اللغة الرسمية هي اللغة الفرنسية .

٦- وقد صدر الأمر الملكى رقم ٦٧ فى ١١/٣٠/١٩٣٤م بالغاء العمل بدستور ١٩٣٠م والعوده للعمل بدستور ١٩٢٣ أى أن دستور ١٩٣٠م لم يعمل به الا أربع سنوات فقط فى الفترة ما بين ١٠/٣٠/١٩٣٠م حتى ١١/٣٠/١٩٣٠م وتم العوده مره أخرى لدستور ١٩٢٣ م .

"الفصل الثالث"

ديانة الدولة ومصادر التشريع وحرية العقيدة فى الإعلان

للدستور فى ١٩٥٣ م

- ١- قامت ثورة ١٩٥٣ بقيادة الضباط الأحرار وصدر بيان مجلس قيادة الثورة فى ٢٣/٧/١٩٥٢ بصوت أحد الضباط الأحرار/ محمد أنور السادات يعلن قيام الثورة وفى ٢٦ يوليه ١٩٥٢ صدر الأمر الملكى رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢ م بتنازل الملك فاروق عن العرش للأمير أحمد فؤاد .
- ٢- فى ١٠/١١/١٩٥٣م صدر الإعلان للدستور من القائد العام للقوات المسلحة اللواء /أ.ح محمد نجيب بصفته رئيس حركة الجيش وهذا الإعلان الدستورى يعتبر دستوراً مؤقتاً وقد أعلن اسقاط دستور ١٩٢٣م الذى كان مطبقاً فى البلاد منذ عام ١٩٣٤م حتى عام ١٩٥٣م وقد صدر الإعلان الدستورى فى الوقائع المصرية فى العدد ١٢ بتاريخ ١٠/١١/١٩٥٣م .
- ٣- نصت المادة الثانية أن المصريين لدى القانون سواء لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات ولم يذكر أنه لا تفرقه بسبب الجنس أو اللغة أو الدين على أساس أن الألفاظ مطلقة وعدم التمييز والتساوى فى الحقوق والواجبات للمسلمين والمسيحيين .
- ٤- نصت المادة الرابعة أن حرية العقيدة مطلقة وتحمى الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقاً للعادات على ألا يخل ذلك بالنظام العام ولا ينافى الآداب وهذا النص موجود فى دستور ١٩٢٣م ويوجد فى دستور ١٩٣٠م ولكنه موجود فى نصين منفصلين وليس نصاً واحداً مثل الإعلان الدستورى فى ١٩٥٣م .

٥- لم ينص على اللغة الرسمية للدولة ولاذكر دين الدولة ولا أن الشريعة الإسلامية مصدر للتشريع لأن هذه مسلمات إعادة ترديدها يكون تزييدا لا مبرر له .

"الفصل الرابع"

ديانة الدولة ومصادر التشريع وحرية العقيدة فى دستور

١٩٥٦ م

- ١- صدر دستور جمهورية مصر فى ١٦ يناير ١٩٥٦م ونشر بالوقائع المصرية العدد ٥ فى ١٦ يناير ١٩٥٦م.
- ٢- وهذه أول مره ينص فيها على أن الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية وذلك فى المادة الثالثة والمقصود أن الإسلام دين الدولة هو أن الإسلام دين الغالبية العظمى من الدولة وليس المقصود أن الإسلام دين الدولة أنها لاتعترف بغير الديانة الإسلامية كم يردد بعض الاقباط بدليل أن الدستور فى مواد أخرى ينص على حرية اقامة الشعائر الدينية للجميع والمقصود بأن اللغة العربية لغتها الرسمية فى الحقيقة هذا ترديد للواقع الفعلى الموجود فى كل أنحاء الجمهورية .
- ٣- نصت المادة ٣١ على أن المصريين لدى القانون سواء فهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة ومعنى ذلك مساواة المسلمين والمسيحيين فى الحقوق والواجبات تطبيقا للمبدأ الأساسى فى الشريعة الإسلامية لهم مالنا وعليهم ما علينا .
- ٤- ونصت المادة ٤٣ على أن حرية العقيدة مطلقة وتحمى الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقا للعادات المرعية فى مصر وعلى ألا يخل ذلك بالنظام العام أو ينافى الآداب وهذا ترديد لما هو موجود فى دستور ١٩٢٣ ودستورى ١٩٣٠ والأعلان الدستورى فى ١٩٥٣م ومعنى ذلك أن الدولة تعترف بأن الأديان الأخرى تحترم شعائرها رغم أن الدستور نص فى المادة الثالثة بأن الإسلام هو دين الدولة والمقصود هنا أنه دين الأغلبية فى الدولة .

- ٥- لم ينص دستور ١٩٥٦م على أن مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر التشريع على أساس أن ذلك أحد مسلمات الدولة الإسلامية التي دينها الإسلام لايجوز أن يصدر بها تشريع مخالف لمبادئ الشريعة الإسلامية .

"الفصل الخامس"

ديانة الدولة ومصادر التشريع وحرية العقيدة فى دستور الوحده بين مصر وسوريا ١٩٥٨م

- ١- بعد الاتفاق على الوحده بين مصر وسوريا بين الرئيس جمال عبد الناصر والرئيس شكرى القوتلى وموافقة الشعب المصرى والشعب السورى على الوحده بعد استفتاء عام فى كل من مصر وسوريا صدر دستور الوحده فى ١٩٥٨/٣/٥م ونشر فى الجريدة الرسمية فى العدد الأول فى ١٣ مارس ١٩٥٨م .
- ٢- نصت المادة السابعة أن المواطنون لدى القانون متساوون فى الحقوق والواجبات العامة لاتمييز بينهم بسبب الجنس والأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة وهو نفس المبدأ الموجود فى جميع الدساتير المصرية السابقة .
- ٣- لم ينص دستور الوحده فى ١٩٥٨ على حرية اقامة الشعائر الدينية وأن الدولة تحمى حرية اقامة الشعائر الدينية كما هو موجود فى الدساتير السابقة على أساس أن المادة ٦٨ من دستور الوحده ينص أن كل ماقدرته التشريعات المعمول بها فى كل من اقليمى مصر وسوريا عند العمل بهذا القانون تبقى سارية المفعول فى النطاق الاقليمى المقرر لها عند اصدارها والمعروف أن القوانين المصرية تحمى حرية اقامة الشعائر الدينية والدولة ملزمة بحماية الشعائر لكل الملل الدينية .
- ٤- لم ينص قانون الوحده ١٩٥٨ على أن اللغة العربية هى اللغة الرسمية وأن دين الدولة هو الدين الاسلامى وأن مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر للتشريع ولايجوز مخالفتها على أساس أن هذه مسلمات رسخت فى كل من المجتمع المصرى والسورى .

"الفصل السادس"

ديانة الدولة ومصادر التشريع وحرية العقيدة فى دستور

١٩٦٤م .

- ١- صدر دستور ١٩٦٤ وعمل به فى ١٩٦٤/٣/٢٦م بعد أن طرح على الشعب للاستفتاء عليه وقد نشر فى الجريدة الرسمية العدد ٦٩ فى ١٩٦٤/٣/٢٤م.
- ٢- نصت فى المادة الخامسة أن الاسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية والمقصود أن دين الاغلبية الدين الاسلامى وأن اللغة العربية هى اللغة الرسمية بين الشعب والدوائر الرسمية والحكومية وهذا ما كان منصوصا عليه فى دستور ١٩٥٦م .
- ٣- نصت المادة ٢٤ أن المصريون لدى القانون سواء وهو متساوون فى الحقوق والواجبات ولا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس والأصل والعقيدة أو اللغة أو الدين وهو ما كان موجودا فى جميع الدساتير المصرية السابقة.
- ٤- ونص فى المادة ٣٤ أن حرية الاعتقاد مطلقة وتحمى الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقا للعادات المرعية على ألا يخل ذلك بالنظام العام أو ينافى الآداب وهذا النص موجود فى جميع الدساتير السابقة ويعنى الاعتراف فى الدولة المصرية بالأديان الأخرى مع الديانة الاسلامية والدولة تحمى قيام جميع أصحاب الطوائف الدينية لأقامه شعائهم الدينية .
- ٥- لم ينص الدستور فى ١٩٦٤ على أن مبادئ الشريعة الاسلامية مصدر رئيسى للتشريع على أن ذلك أحد المسلمات الموجودة طبقا لما نص عليه فى المادة الخامسة أن الاسلام دين الدولة وبالتالي لا يجوز مخالفة مبادئ الشريعة الاسلامية .

"الفصل السابع"

ديانة الدولة ومصادر التشريع وحرية العقيدة فى دستور

١٩٧١م

- ١- فى ١٩٧١/٩/١١م صدر الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية ونشر فى الجريدة الرسمية العدد ٣٦ فى ١٩٧١/٩/١٢ .

- ٢- نص في الماده الثانية على أن الاسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الإسلامية مصدر للتشريع و الاسلام دين الدولة واللغة العربية هي اللغة الرسمية ليس جديدا بل هو موجود في دستور ١٩٦٤م والجديد في هذا الدستور هو اضافة أن مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر للتشريع وهذا النص بذلك التحديد أن مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر للتشريع الذي اضيف لأول مره في الدساتير المصريه هو لتأكيد الحماية للمسيحيين بأن مبادئ الشريعة الإسلامية سوف تطبق وأهمها أنه " لا اكراه في الدين والمساواه بين المسلمين وغير المسلمين في الحقوق والواجبات اعمالا لمبدأ "لهم مالنا وعليهم ماعلينا لأنه كان هناك بعض التخوفات في أوائل حكم السادات بعد أن ساند بعض الاتجاهات الدينية لمحاربة الناصرية أن المسيحيين في مسائل الاحوال الشخصية قد لا تطبق عليهم شريعتهم لذلك اكد الدستور أن مبادئ الشريعة الإسلامية هي التي سوف تكون مصدرا رئيسيا للتشريع وخاصة مبدأ "لا اكراه في الدين " وغير المسلمين تطبق عليهم شرائع دينهم طبقا لصحيح الدين الاسلامي في مسأله الاحوال الشخصية
- ٣- نصت المادة ٤٠ أن المواطنين لدى القانون سواء وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامه لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة وهو نفس المبدأ الموجود في جميع الدساتير السابقة لاتفرقة بين المسلمين والمسيحيين في الحقوق والواجبات .
- ٤- نصت المادة ٤٦ من الدستور تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية وهو نفس المبدأ الموجود في الدساتير السابقة .
- ٥- تم الاستفتاء على دستور ١٩٧١ وأعلنت النتيجة في ١٢/٩/١٩٧١م وكانت نسبة الاستفتاء هي ٩٩,٩٨٢ % .

"الفصل الثامن"

ديانة الدولة ومصادر التشريع وحرية العقيدة في تعديل

الدستور في عام ١٩٨٠م وهو المطبق حاليا .

- ١- تقدمت ثلاث طلبات لتعديل مواد الدستور الصادر في ١٩٧١ م وذلك في ١٦ يوليو ١٩٧٩م وهذه الطلبات الثلاثة هي :-
 - أ- تقدم العضو السيد عبد الباري سليمان بطلب موقع عليه من أكثر من " ثلث " أعضاء المجلس لتعديل المادة الثانية من الدستور .
 - ب- تقدمت العضوه فايده كامل بطلب موقع عليه من أكثر من " ثلث " أعضاء المجلس لتعديل المادة ٧٧ .
 - ج - تقدم طلب ثالث من العضو ممتاز نصار لتعديل المواد ١،٤،٥ وكذلك اضافة مواد لانشاء مجلس الشورى وتحديد اختصاصاته وكذلك المواد الخاصة بنظام الصحافة كسلطة شعبية رابعة
- ٢- ما يهمنا في هذا البحث هو الطلب الأول المقدم من العضو السيد عبد الباري لتعديل المادة الثانية من الدستور الصادر في ١٩٧١م وهذه المادة كان نصها " الاسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الإسلامية مصدر للتشريع وقد طالب حوالى مائة وخمسون عضو بتغيير المادة على النحو التالى :- "الاسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع" ويلاحظ من المقارنه بين النص القديم والنص الجديد اقتصر تعديل هذا النص على اضافة أداة التعريف "ال " الى كلمتى المصدر و اضافته كلمه ورئيسى الوارده فى النص الحالى بعد التعديل .
- ٣- تقدم بهذا الطلب مائة وخمسون عضوا وذلك تطبيقا لنص المادة ١٨٩ من الدستور التى تنص على أن يكون تعديل الدستور بطلب من رئيس الجمهورية أو أكثر من ثلث أعضاء المجلس ومن مراجعة المائة وخمسون عضوا الذين تقدموا بالطلب نجد أن بعضهم مازال يعمل فى الحياة السياسية حتى اليوم أمثال العضوه فايده كامل وهى امضاء رقم ١٩٤ والعضو عبد العزيز مصطفى محمود وقد وقع برقم ١٩٢

والعضوه فرخنده حسن وهى عضوة مجلس شورى توقيع رقم ١١٠
والعضوه زينب السبكي وهى عضوة مجلسى شورى توقيع رقم ٩٦
والعضو كمال الشاذلى وزير مجلس الشعب والشورى وعضوة دائره
الباجور توقيع رقم ٤٤ .

٤- بتاريخ ١٨ يوليو ١٩٧٩ أصدر مجلس الشعب قرار بتشكيل لجنة لتعديل مواد الدستور برئاسة الدكتور صوفى أبو طالب رئيس المجلس وعضوية سبعة عشر عضوا هم :-

- ١- حافظ بدوى رئيس لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية
- ٢- دكتور محمد محبوب رئيس لجنة الشؤون الدينية والاجتماعية والأوقاف
- ٣- الدكتور سهير القلماوى رئيس لجنة الثقافة والأعلام والسياحة
- ٤- دكتور محمد كامل ليله ٥- مهندس إبراهيم شكرى
- ٦- ألبرت برسوم سلامة ٧- ممتاز نصار
- ٨- ألفت كامل ٩- عبد البارى سليمان
- ١٠- مختار هانى ١١- دكتور مصطفى السعيد
- ١٢- كمال الشاذلى ١٣- مختار عبد الحميد أبو عيش
- ١٤- عطية أبو سريع ١٥- جبريل محمد
- ١٦- دكتور طلبه عويضة ١٧- اسماعيل أبو زيد

٥- وقد عقدت اللجنة عدة اجتماعات وقدمت عدة اقتراحات تضمن بعضها التأكيد على ضرورة الاعتماد على الشريعة الإسلامية فى وضع التشريعات وتضمن بعضها الأخير التأكيد على تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية التى تقضى بأنه " لا اكراه فى الدين " وعدم التمييز بين المصريين بسبب اختلاف الدين وخضوع غير المسلمين لشرائع ملتهم . فى مسائل الاحوال الشخصية وقد استعرضت اللجنة الاقتراحات التى تلقتها بشأن هذه المادة وتبين لها بعد الدراسة أن اللجنة تقر تغيير المادة بالشكل السابق ذكره حتى يتأكد أصحاب الديانات المسيحية أن مبادئ الشريعة الإسلامية سوف تطبق عليهم وأهمها خضوع غير المسلمين لشرائع ملتهم ولا اكراه فى الدين .

" الفصل التاسع "

رأينا فى المادة الثانية من الدستور

أولاً :-

ورد فى مضبطة مجلس الشعب فى صفحة ٧٢٠٢ لتسجيل الجلسة السابعه والسبعين فى ٣٠ ابريل ١٩٨٠ م بأن اللجنة تؤكد أن ما أنتهت اليه فى تعديل المادة الثانية من الدستور فى الصيغة التى سبق أن أقرها المجلس تلزم المشرع بالالتجاء الى أحكام الشريعة الاسلامية للبحث عن بغيته فيها مع الزامه بعدم الالتجاء الى غيرها فان لم يجد فى الشريعة الاسلامية حكما صريحا فان وسائل استنباط الأحكام من المصادر الاجتهادية فى الشريعة الاسلامية تمكن المشرع من التوصل الى الأحكام اللازمة والتى لا يخالف الأصول والمبادئ العامة للشريعة الاسلامية فمن المعلوم ان مصادر الشريعة الاسلامية الأساسية هى الكتاب والسنة والأجماع والقياس وبجانبها توجد مصادر يختلف الرأى فيها من مذهب الى آخر مثل المصالح المرسلة والعرف والاستحسان وغيرها ومن المعروف أيضا ان الأحكام الشرعية تنقسم الى قسمين :-

النوع الاول :- أحكام قطعية الثبوت والدلالة ولا مجال للاجتهاد فيها .

النوع الثانى :- أحكام اجتهادية اما لأنها ظنية الثبوت أو لكونها ظنية الدلالة ومن المسلم بالنسبة للأحكام الاجتهادية أنها تتغير بتغير المكان والزمان الأمر الذى أدى الى تعدد المذاهب الاسلامية بل والاراء داخل المذهب الواحد وهو ما أعطى للفقه الاسلامى مرونة وحيوية أمكن معها القول بأن الشريعة الاسلامية صالحة لكل زمان ومكان فالعرف بشرائطه الشرعية والمصالح المرسله بشرائطها الشرعية مصدران مهمان للفقه الاسلامى وهما يتيحان الاجتهاد فى استنباط أحكام تتفق مع الأصول والمبادئ الشرعية لمواجهة مايجد فى المجتمع من تطورات فكرية واجتماعية واقتصادية وهذه الاحكام الفرعية تتغير من زمان لزمان ومن مكان لمكان بما يحقق المقاصد العامة للشريعة الاسلامية

والنص على أن الشريعة الاسلامية "هى المصدر الرئيسى للتشريع" مما يزيل شبهة فيما يذهب اليه البعض من حصر الأحكام الشرعية فيما ورد فى كتب الفقهاء السابقين وعدم التصدى للعلاقات الاجتماعية والحوادث والنوازل التى توجد فى المجتمع دون أن يرد ذكرها فى هذه الكتب اذ أن هذا الحصر للشريعة

الاسلامية فى اجتهادات الفقهاء السابقين أمر تأباه نصوص الشريعة الإسلامية وروحها فهى شريعة مرنة وضعت الأطار العام والمصادر التى تستنبط منها الأحكام لكل ما يحدث فى المجتمع من أحداث وبناء على ما سبق فإن تعبير المصدر الرئيس للتشريع الذى أخذ به فى مشروع التعديل لا يسمح باثارة اية مظنه فى حصر الاستنباط للأحكام الشرعية فيما ورد فى كتب الفقهاء السابقين ويسمح باستنباط أحكام يواجه بها المجتمع ما يحدث وما يجد من تطورات ولكل ذلك فإن عبارة الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع التى أوردها نص المادة الثانية فى مشروع تعديل الدستور أدق وأوفى بالغرض.

ثانياً :-

ان النص على أن مبادئ الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيس للتشريع فيه حماية للمسيحيين بأن مبادئ الشريعة الإسلامية سوف تطبق عليهم وأولها حرية العقيدة لغير المسلمين من أهل الكتاب تطبيقاً لمبدأ " لا اكراه فى الدين " طبقاً لماورد فى القرآن الكريم " لا اكراه فى الدين " وعلى ذلك تطبق على غير المسلمين شرائع ملتهم فى نطاق الاحوال الشخصية المرتبطة بالعقائد لذلك صدر قانون الاحوال الشخصية لغير المسلمين المطبق على غير المسلمين فى نطاق الاحوال الشخصية مثل الزواج والطلاق لأنها مسائل مرتبطة بالعقيدة وشرائع الملة ونص التعديل الدستورى بأن مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع يحقق ماتضمنته الشريعة الإسلامية بالنسبة للمسيحيين من أن المسلمين وغير المسلمين متساوون فى الحقوق والواجبات اعمالاً للمبدأ الإسلامى " لهم مالنا وعليهم ماعلينا "

ولا يمكن تجاهل ماورد فى الدستور من نص المادة ٤٠ من أن المواطنين لدى القانون سواء وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة لتمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الاصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة وكذلك مانصت عليه المادة ٤٦ من الدستور على ان تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية وهذان النصيان قاطعان حاسمان فى تقرير أهم مبدأين بالنسبة للمسيحيين وهما :- أولهما " لا اكراه فى الدين " وثانيهما لأهل الكتاب بالمسلمين وعليهم ماعلينا "

ولذلك فإن غير المسلمين من أهل الكتاب يخضعون في أمور أحوالهم الشخصية لشرائع ملتهم وقد استقر على ذلك رأى فقهاء الشريعة الإسلامية منذ أقدم العصور نزولا على ماورد في الكتاب والسنة لذلك فإنه بتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية لا توجد أى شبهة فى أن حق تولى الوظائف والمناصب العامة وحرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية تعد من الحقوق العامة للمصريين سواء المسلمين أو المسيحيين ولا تميز بينهم أو تفرقة بسبب الجنس أو اللغة أو الدين أو العقيدة وعلى ذلك فإن نص المادة الثانية من الدستور فيه حماية لغير المسلمين وأن من ينادى بتعديل ذلك النص فهى دعوة فتنة أو دعوة ظاهرها الحق وداخلها الباطل لأن أى منصف يفهم فى القانون سوف يجد أن نص المادة الثانية يقول أن مبادئ الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع ولم يقل هى المصدر الوحيد ومعنى المصدر الرئيسى للتشريع أنه يوجد مصادر أخرى للتشريع بجوار المصدر الرئيس وطالما أنه يوجد مصادر أخرى للتشريع بجوار المصدر الرئيس فما الذى يضير بعض الأقباط الذين يطلبون تغيير نص المادة الثانية من الدستور طالما أنها لم تقل المصدر الوحيد للتشريع ومايهم المسيحيين هو الأحوال الشخصية وهذه لايجوز الاقتراب منها طبقا لمبادئ الشريعة الإسلامية لا اكراه فى الدين وتطبق على أهل الكتاب شرائع ملتهم .

ثالثا :-

الرئيس السادات أول من أدخل نص مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع فى دستور ١٩٧١ وتعديل الدستور فى ١٩٨٠ حماية للمسيحيين فى أن تطبق عليهم مبادئ الشريعة الإسلامية فى مسائل الأحوال الشخصية بأنه لاكراه فى الدين وأهل الكتاب تطبق عليهم شرائع ملتهم ومما يؤكد حسن مقصده أنه أوجد بجوار مبادئ الشريعة الإسلامية مصادر أخرى للتشريع حيث لم يذكر أن مبادئ الشريعة هى المصدر الوحيد للتشريع بل ذكر أن مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى أى بجوارها مصادر أخرى حتى لا يقتصر حصر استنباط أحكام الشريعة الإسلامية على ماورد فى كتب الفقهاء السابقين بل يمكن الاجتهاد فيما يستجد من الامور واستنباط أحكام للمستجدات تتفق مع أصول ومبادئ الشريعة الإسلامية ولمواجهة مايجد فى المجتمع من تطورات فكرية واجتماعية واقتصادية .

رابعة :-

بعض الأقباط يرددون أن وجود الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع يخيفهم أن تطبق الشريعة الإسلامية على مسائل الأحوال الشخصية وهذا غير صحيح لأن أحد المبادئ الأساسية في الشريعة الإسلامية هو أن أهل الكتاب تطبق عليهم شرائع ملتهم أى أن مسائل الأحوال الشخصية لدى الأقباط من زواج وطلاق وغيرها لا تطبق عليها إلا مبادئ الشريعة المسيحية وما يحكمها من نص فى الإنجيل بأنه لا تطلق إلا لعة الزنا .

خامسة :-

أن النص على مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع نص عادل بالنسبة للأقباط لأنه قال ان الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسى للتشريع أى أنه يوجد مصادر أخرى بجوار الشريعة الإسلامية ولكنه اذا كان هناك نص فى الدستور أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الوحيد للتشريع كان على الأقباط أن يتخوفوا من ذلك ولكن النص بالصياغة الحالية نص عادل بالنسبة للأقباط .

سادسة :-

أنه توجد نصوص فى الدستور يجعل الدولة محايدة بالنسبة لمسائل الديانات مثل المادة ٤٠ من الدستور التى تنص على " المواطنون لدى القانون سواء وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة لتمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الاصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة " وكذلك ما تنص عليه المادة ٤٦ من الدستور على أن " تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية " .

سابعة :-

أن نص الدستور بأن الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع موجودا منذ دستور ١٩٧١م أى منذ أكثر من ثلاثين عاما ولم يحدث مطلقا ان طبقت الشريعة الإسلامية على مسائل الأحوال الشخصية للأقباط وعلى ذلك لماذا الخوف اذن طالما ان مسائل الأحوال الشخصية تخضع للشريعة المسيحية بالنسبة للأقباط أما كون المسائل المدنية والمعاملات المالية تخضع للشريعة الإسلامية فان ذلك لا يضر الأقباط لأنه لا يوجد فى الشريعة المسيحية ما ينظم المسائل المدنية أو المعاملات المالية ومع ذلك فان هذه القوانين تطبق على جميع المصريين سواء مسلمين أو أقباط تطبيقا للمادة ٤٠ من الدستور التى تدعو للمساواة .

ثامنا :-

ان نص الدستور في الماده الثانية منه أن الاسلام دين الدوله واللغة العربية هي السلغه الرسمية فأن المقصود من ذلك ترديد الواقع وهو ان دين الاغلبية من الشعب المصرى هو دين الاسلام وهذه حقيقة وواقع لأن القول بأن الاسلام دين الدوله وصف مجازى لأن الدوله شخص اعتبارى فالدوله كشخص اعتبارى كيف تدين بالاسلام لأن الدوله شخص اعتبارى ولكن المقصود بذلك هو أن غالبية المصريين يدينون بالاسلام وأن مصر دوله اسلاميه تحترم القيم الاسلاميه وكذلك المقصود باللغة العربية لغتها الرسمية فهذا ترديد للواقع بأن اللغة الأساسيه للدوله بين المواطنين وبين الدواوين الحكومية هي اللغة العربية وهذا النص لا يخلق الأقباط فى شيء لانه ترديد للواقع أن الغالبية العظمى من الشعب المصرى يدين بالاسلام .

تاسعا :-

ان مطالبه البعض بتغير نص الماده الثانية من الدستور بعدم ذكر أن الاسلام دين الدوله أو أن الشريعة الاسلاميه المصدر الرئيسى للتشريع مطالب لاداعى لها لأنها لن تنفع أحدا بل سوف تثير من المشاكل أكثر ما تثير من النفع وضربها كبير فى مواجهه الدول العربية والدول الاسلاميه التى تنص دساتيرها على أن الاسلام دين الدوله ثم ما الفائدة التى سوف تعود على الاقباط من ذلك طالما ان مسائل الاحوال الشخصية تطبق عليها شرائع الملل وهذه المطالب لخلق المشاكل بعد ان او ضحنا ان المقصود بأن دين الدوله هو الاسلام المقصود بها ان غالبية الشعب المصرى يدينون بالاسلام وأن الدوله شخص اعتبارى لا يمكن أن تدين بأى ديانة فهذا تعبير مجازى محض .

عاشرا :-

أن ما يهم الأقباط فى مصر هو مسألة الاحوال الشخصية بأن لا يطبق عليهم الشريعة الاسلاميه بل تطبق عليها شرائعهم الخاصة وهذا حق أصيل أكدته الديانه الاسلاميه وقد صدر القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ حيث أكدت المادة السادسة منه أن أى مسأله تخص الاحوال الشخصية يترتب عليها تطبيق القانون الدينى عليها وهو الشريعة الاسلاميه بالنسبة للمسلمين والشرائع الدينية الاخرى بالنسبة لأتباعها وأهم شيء فى مسأله الاحوال الشخصية هي مسأله الزواج والطلاق التى

يجب ان تخضع لقوانين الانجيل بالنسبة للاقباط عن انه لاطلاق الالعه الزنا وقد قضت محكمه النقض فى حكم لها بتاريخ ١٩٣٤/٦/٢١م فى الطعن رقم ٤٠ س٣ جزء رقم ٢ ص ٤٥٤ فى مجموعة القواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض فى الخمسة والعشرين عاما اذ ذكر الحكم " ان المقصود بالاحوال الشخصية هو مجموعة ما يميز به الانسان عن غيره من الصفات الطبيعية او العائلية التى رتب القانون عليها أثرا قانونيا فى حياته الاجتماعية ككونه الانسان ذكرا أو انثى وكونه زوجا أو مطلقا أو ابنا شرعيا أو كونه كامل الأهلية أو ناقصها لصغر السن أو عته أو جنون أو كونه مطلق الأهلية أو مقيدها بسبب من اسبابها القانونية اما الامور المتعلقة بالمسائل المالية فكلها بحسب الاصل من الاحوال العيشية واذن الوقف أو الهبة أو الوصية والنفقات على اختلاف أنواعها ومناشئها من الاحوال القيمة ولكن المشرع المصرى وجد ان الوقف والهبة والوصية وكلها من عقود التبرعات تقوم غالبا على فكرة المندوب اليه وبأنه يلجأ هذا الى اعتبارها من قبل مسائل الاحوال الشخصية كما يخرجها من اختصاص المحاكم المدنية التى ليس من نظامها النظر فى المسائل التى تحوى عنصرا دينيا ذا اثر فى تقرير حكمها على ان ايه جهه من جهات الاحوال الشخصية اذا نظرت فى شىء مما تختص به تلك العقود فأن نظرها فيه بالبدايه مشروط باتباع الانظمه المقررة قانونا لطبيعة الأموال الموقوفة والموهوبه والموصى بها " .

الحادى عشر :-

أن الانجيل تعرض لمسائل الاحوال الشخصية فى قضية الطلاق والزواج من خلال ماورد فى انجيل متى "اصحاح ٥-٢٢" وانجيل لوقا "اصحاح ١٦-١٨". حيث ذكر الانجيل فى الاية "من يطلق امرأته الالعه الزنا يجعلها تزنى ومن تزوج بمطلقه فأنه يزنى" ومن يتصفح الانجيل يجده دائما يركز على المسائل الروحانية والمحبة والتسامح والاخوه ولايركز على المسائل الدنيوية المادية مثل امور العقود والتصرفات المالية لذلك فأن مسأله الاحوال الشخصية لابد ان تترك للشرائع المسيحية لانه منصوص عليها فى آيات الانجيل اما غيرها من المسائل المالية فليس منصوصا عليها فى الانجيل لذلك فأن المسائل المالية والمدنية لاغبار ولاضرر ان يكون هناك قانون واحد يطبق على جميع المسلمين والاقباط وجميع المواطنين على أرض الدولة لانه فى المسائل المالية والمدنية

ليس من المعقول ان يصدر قانون للشيك يطبق على الاقباط وقانون اخر للشيك يطبق على المسلمين وقانون ايجارات للمسيحيين وقانون ايجارات للمسلمين فلا بد ان تكون المعاملات المالية والمدنية تخضع لقانون واحد يطبق بالمساواة على جميع المواطنين .

الثاني عشر :-

ومن المعروف ان غير المسلمين في مصر الذين يطبق عليهم قانون ملتهم هم :-
١- طائفة الأقباط الأرثوذكس وهي أكبر طائفة مسيحية في مصر وطائفة الروم

الأرثوذكس وطائفة الأرمن الأرثوذكس وطائفة السريان الأرثوذكس
٢- طائفة الكاثوليك وهم طائفة الاقباط الكاثوليك وافرادها من أصل مصري وطائفة الروم الكاثوليك وافرادها من اصل يوناني وطائفة الارمن الكاثوليك وافرادها من أصل أرمني وطائفة السريان الكاثوليك وافرادها من اصل سوري وطائفة الموارنة الكاثوليك وافرادها من أصل لبناني وطائفة الكلدان الكاثوليك وافرادها من أصل عراقي وطائفة اللاتين الكاثوليك وافرادها من أصل اوروبي .

٣- الطائفة الانجيلية او البروتستانت .
٤- الطائفة اليهودية .

الثاني عشر :-

ظاهرة تقابل الأقباط تحتاج لحل لقد زاد عدد الاقباط الحاصلين على احكام من محاكم الأحوال الشخصية يقدرهم البعض بأكثر من خمسين ألف حكم قضائي وهذه الأحكام لا يستطيع أصحابها تنفيذها لأن المجلس الأكليريكي بالكاتدرائية المرقسية رفض الاعتراف بهذه الأحكام واعطاء تصاريح زواج مرة أخرى لهؤلاء المطلقين بأحكام قضائية الا اذا كان الحكم يستند الى علة الزنا. فقط أما اذا كان الحكم يستند الى أى سبب آخر من الاسباب التي حددها قانون الاحوال الشخصية ٢٦٤ لسنة ١٩٩٥ فلا تعترف الكنيسة بهذه الاحكام القضائية لانها تعارض أحكام الانجيل ،ولا يستطيع قداسة البابا شنوده تغيير مبادئ الانجيل والمشكلة ليست حديثة فهي مشكلة قديمة تبدأ منذ عام ١٩٣٨م حيث صدرت اللائحة الخاصة بالأحوال الشخصية للأقباط ووافق عليها المجلس الملي والبطريرك يؤنس التاسع عشر في ذلك الوقت وكانت هذه اللائحة تحدد تسعة أحوال يجوز فيها الطلاق وأخذ القانون الجديد التسع حالات الموجودة في لائحة

١٩٣٨م وضمنها فى القانون ٤٦٢م لسنة ١٩٥٥ الخاص بالأحوال الشخصية فى
تسع مواد من ٥٠ الى ٥٨ والحالات التسع التى يجوز فيها الطلاق هى .

أولاً:- الزنا

ثانياً:- اعتناق أحد الزوجين ديانة غير الديانة المسيحية .

ثالثاً:- غياب أحد الزوجين لمدة خمس سنوات متتالية وصدر حكم باثبات
غيابه

رابعاً:- الحكم على أحد الزوجين بعقوبة الأشغال الشاقة أو السجن أو الحبس
خامساً:- إذا أصيب أحد الزوجين بالجنون أو بمرض معد يجوز الطلاق بعد
مضى ثلاث سنوات على الجنون أو الإصابة بالمرض أو إصابة
الزوج بمرض العنة .

سادساً:- عند اعتداء أحد الزوجين على الآخر اعتداء جسيماً يعرضه للخطر

سابعاً:- إذا ساء سلوك أحد الزوجين وانغمس فى حياة الرذيلة

ثامناً:- إذا أساء أحد الزوجين الى الآخر واستحكم النفور بينهما واستمرت
الفرقة بينهما لمدة ثلاث سنوات تاسعاً:- إذا ترهب أحد الزوجين .

واستمر تطبيق أحكام ذلك القانون حتى سنة ١٩٧١ أى لمدة ستة عشر عاماً فمن
يصدر له حكم من محكمة الأحوال الشخصية لأى سبب من الأسباب التسعة يطلق
ويتزوج مرة أخرى الى أن صدر القرار الجمهورى رقم ٢٧٨٢ لسنة ١٩٧١
بتعيين قداسة البابا شنودة بطريركاً بعد انتخابه طبقاً للطقوس الكنيسة ليعتلى
الكرسى الباباوى وتغير الوضع الى الآن لأن من رأى قداسة البابا شنودة ان
المواد ٥١ الى ٥٨ من قانون الأحوال الشخصية التى تعطى الحق فى الطلاق لغير
علة الزنا لا تتفق مع الإنجيل الذى هو دستور المسيحيين فى المسائل العقائدية وأن
ذلك القانون ذكر ثمانية أسباب للطلاق غير موجودة فى الإنجيل لأن الإنجيل
صرح فى أنجيل متى "٣٢-٥" وأنجيل لوقا "١٦-١٨" بأنه لا يوجد طلاق الا لعلة
الزنا فقط (من يطلق امرأته الا لعلة الزنا يجعلها تزنى ومن تزوج بمطلقة فإنه
يزنى)

ولذلك أصدر البابا شنودة قراراً ومعه كل الحق فى هذا القرار للحفاظ على تعاليم
الإنجيل وأنا أؤيد قداسة البابا شنودة فى هذا القرار لأن القرار يتفق مع تعاليم
المسيح وهو القرار الباباوى رقم ٧ لسنة ١٩٧١ الى المجلس الاكليريكي بعدم

اصدار أى تصاريح زواج الا اذا كان الحكم يستند فى أسباب الطلاق لعلّة الزنا فقط اما اذا كان يستند الى أحد الاسباب الثمانية الاخرى لايحصل على تصريح زواج لأنها تخالف تعاليم المسيح والأنجيل ومن هنا جاءت المشكلة للأقباط الذين حصلوا على أحكام بالطلاق ولا يستطيعون الزواج مرة اخرى فبدأ هؤلاء الأقباط يسعون الى حلول ملتوية حتى يتزوجوا مرة أخرى بعيدا عن الكنيسة بعضهم لجأ الى تغيير ديانته الى ديانات أخرى وبعضهم لجأ الى الزواج المدنى يسجله فى الشهر العقارى وبعضهم لجأ الى الزواج العرفى ولكن البابا شنودة لا يعترف بهذه الزيجات ويعتبرها زواجا باطلا لأن الزواج يعتبر بالنسبة للكنيسة القبطية أحد أسرار الكنيسة السبعة لا بد أن يتم بطقوس كنسية معينة والزواج المدنى والعرفى لا يتم حسب الطقوس الكنسية لذلك فهو باطل

اذن ما هو الحل وأعداد الأقباط فى ازدياد دائم تحصل على احكام من المحاكم بالطلاق ولا تنفذ فعلا حدث الصدام بتاريخ ١٣/١٢/١٩٨٦م ظهر التصادم واضحا بين الأحكام وموقف الكنيسة حيث قدمت الكنيسة شكوى للنياحة العامة فى القمص دانيال وديع تتهمه بالتزوير فى اجراء زواج الاقباط دون الحصول على تراخيص بالزواج الثانى من المجلس الاكليريكي وتم تحويل القمص الى محكمة الجنايات التى حكمت ببراءته تأسيسا على ان القانون لم يشترط استخراج ترخيص من المجلس الاكليريكي للزواج الثانى لمن حصل على حكم بالطلاق وخاصة أن القسيس يعتبر موثقا عاما تابعا للدولة وهو بذلك ملزم بتنفيذ الأحكام وأمام هذه المشاكل الكثيرة التى تقابل الأقباط الحاصلين على أحكام بالطلاق وحتى لا يضيع ابناء الكنيسة جريا وراء الزواج المدنى والزواج العرفى أو الانحراف استطاع قداسة البابا شنودة فى أواخر السبعينات أن يجمع ممثلى جميع الكنائس والطوائف المسيحية فى مصر الانجيليين والكاثوليك والبروتستانت يتفقوا جميعا على مشروع قانون للأحوال الشخصية لغير المسلمين بدلا من القانون الحالى ٢٦٤ لسنة ١٩٥٥ المخالف لتعاليم الانجيل وقد توسع مشروع القانون الجديد فى مفهوم الزنا فلم يقتصر على الزنا الفعلى بل استحدث الزنا الحكمى كسبب للطلاق فى المادة ١١٥ من مشروع القانون حيث اعترف بالزنا فى حالات لا تعتبر زنا فعليا وتكون سببا لطلاق وهى كل عمل يدل على الخيانة الزوجية مثل الأحوال الأتية وعدد ست حالات هى

أولاً:- هروب الزوجة مع رجل غريب ومبيتها معه بدون علم زوجها

ثانياً :- ظهور خطابات صادرة من أحد الزوجين لشخص غريب تدل على وجود علاقة ائمة

ثالثاً :- وجود رجل غريب مع الزوجة فى منزل الزوجية بحالة مريبة

رابعاً :- تحريض الزوج زوجته على ارتكاب الزنا

خامساً :- اذا حبلت الزوجة فى فترة يستحيل فيها ذلك لغياب زوجها أو مرضه

سادساً :- الشذوذ الجنسى

وقد سلم مشروع القانون فى عام ١٩٧٩ بمعرفة البابا شنودة الى الدكتور صوفى أبو طالب عندما كان رئيساً لمجلس الشعب وقد حول لوزارة العدل وقد وافقت عليه ووافق عليه الأزهر الشريف ولكن ظل هذا المشروع حبيس الادراج منذ ذلك التاريخ لمدة عشرين عاماً لان الاحداث توالى باغتيال السادات ثم ازدياد شوكة الإرهاب وكان المناخ لايسمح لمجلس الشعب بمناقشة هذا القانون ولكن الوضع تغير فى عهد الرئيس مبارك حيث أصبح الآن مستقراً ومظاهر الوحدة الحقيقية بلا تزيف أو مكياج تسود ابناء الشعب المصرى حيث استطاع مبارك بحكمته وقوة شخصيته أن يجعل شعار الدين لله والوطن للجميع حالة واقعية يعيشها الشعب المصرى بمحبة وأخوة شديدة بعد أن كان قبل مبارك شعاراً فقط .

وفى الوقت الذى نعيش فيه احلى أيام الوحدة الوطنية ،فأن الأمل معقود على الحكومة ومجلس الشعب لكى يخرج مشروع القانون للأحوال الشخصية لغير المسلمين الذى وافقت عليه جميع الطوائف المسيحية فى مصر ووزارة العدل والأزهر الشريف من ادراج رئيس مجلس الشعب لبحثه ويكفى أنه ظل حبيساً فى الأدرج منذ ١٩٧٩ حتى اليوم اى منذ حوالى عشرين عاماً لأسباب خارجة عن ارادة الحكومة ومجلس الشعب لأسباب قهرية وهى احداث الارهاب فى مصر لذلك يجب بحث مشروع قانون الأحوال الشخصية لغير المسلمين حتى تنتهى حيرة الأقباط الحاصلين على احكام بالطلاق وحتى يزول الصدام بين موقف الكنيسة العقائدى وأحكام المحاكم لأن القانون الحالى ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ يتعارض مع نصوص الانجيل

الرابع عشر

نص المادة الثانية من الدستور المصرى له نظير فى جميع الدول العربية على سبيل المثال الدستور الكويتى الصادر فى ١٩٧٦ ينص فى المادة الثانية على أن دين الدولة الاسلام والشريعة الاسلامية مصدر رئيسى للتشريع وكذلك الدستور

الاردنى الصادر فى ١٩٥٢ ينص فى المادة الثانية على ذلك والدستور التونسى الصادر فى ١٩٨٠ ينص فى المادة الثالثة والدستور العراقى الصادر فى ١٩٧٠ ينص فى المادة الرابعة والدستور المغربى الصادر فى ١٩٩٦ ينص فى المادة الثانية والدستور الليبى الصادر فى ١٩٦٩ ينص فى المادة الثانية والدستور الجزائرى ينص فى المادة الثانية والدستور السودانى الصادر فى ١٩٨٥ ينص فى المادة الرابعة والدستور القطرى الصادر فى ١٩٧٢ ينص فى المادة الاولى والدستور العمانى الصادر فى ١٩٩٦ ينص فى المادة الثانية والدستور الاماراتى الصادر فى ١٩٧١ ينص فى المادة السابعة والدستور البحرينى الصادر فى ١٩٧٣ ينص فى المادة الأول والدستور الصومالى الصادر فى ١٩٦٠ ينص فى المادة الاولى والدستور اليمنى الصادر فى ١٩٩٤ ينص فى المادة الثانية .ولكن الدستور اللبنانى الصادر فى ١٩٢٦ واستمر الوضع فى الدستور الحالى ينص فى مقدمة الدستور فى الفقرة (ج) على أن الغاء الطائفية السياسية هدف وطنى يقتضى العمل على تحقيقه .

ومما تقدم يتضح أن جميع الدول العربية تنص فى دساتيرها على الدين الاساسى للدولة هو دين الاغلبية هو الاسلام وإن هذه الدساتير تحترم حرية اقامة الشعائر الدينية لبقية الطوائف الدينية ، ورغم أن هذه الدول بها مسيحيين فلم يطالب أحد بإلغاء هذه المادة لذلك فان الدعوى لالغاء المادة الثانية من الدستور المصرى التى تنص على أن دين الاغلبية للشعب المصرى هو الاسلام هي دعوى ظاهرها الحق ودخلها الباطل لإحراج النظام المصرى أمام بقية الدول العربية ولا أدري لماذا الاصرار على قضايا فرعية لا فائدة من الجدل حولها إلا الفرقة والوقية طالما أن الخط الاساسى فى الدستور المصرى هو احترام حرية العقيدة لجميع الطوائف الدينية وحرية اقامة الشعائر الدينية لها .

وطالما أن الدستور المصرى يتفق مع مبادئ الشريعة الاسلامية الراسخة فى جميع المذاهب مالك والشافعى وأبى حنبل وأبى حنيفة والفتيحين محمد وأبى يوسف بترك المسائل العقائدية للديانات المخالفة للاسلام لتنظيمها بمعرفة عقائدهم وحسب دياناتهم ، حيث أن الشريعة الاسلامية فصلت نظام الاسرة والاحوال الشخصية عن نطاق الخضوع لاحكام الشريعة الاسلامية وتركته تماماً لاحكام الدين المسيحى أو اليهودى لذلك فان الشريعة الاسلامية وهى تنهج هذا المنهج تصدر من اصل عام وهو أمرنا بتركهم وما يدينون طبقاً لما ورد فى الآية " لا اكراه فى الدين قد تبين الرشد من الغي) (سورة البقرة آية ٢٥٦)

"الباب السابع"

مشكلة التجاهل التعليمي والاعلامى لتاريخ الأقباط ضمن تاريخ مصر

ان مشاكل الأقباط فى مصر لن تحل بالوعظ والارشاد أو عدم ادعاء وجود مشاكل أو القول ان العملية مجرد تهويل أو مجرد تدخل فى شئون مصر الداخلية أو تصوير القسيس ممسكا بيد الشيخ فى التلفزيون أولقاء الخطب الرنانه والشعر والنثر فى المناسبات العامة أو استتطاق التاريخ الحديث فى عهد ثورة ١٩١٩م ومابعدها لاثبات وجود الوحدة الوطنية أو ترديد أغاني النسيج الواحد كل ذلك لن يحل المشاكل لأن المشاكل موجوده فى الواقع العملى الذى لا يستطيع أحد انكاره وخاصة أن الماضى ليس بديلا للحاضر والمستقبل فوجود وحده وطنية حقيقه فى الماضى ليس معناه أن نكتفى بذلك بل لابد من وجود وحده وطنية فى الحاضر والمستقبل والمناخ العام فى عهد مبارك قطع شوطا كبيرا فى تضמיד الجراح التى أصابت الوحدة الوطنية فترة الستينات والسبعينات وقد استطاع مبارك أن يهيىء المناخ العام لعمل عملية جراحية لبؤر التعصب من المسلمين والمسيحيين واستخراج الصديد الملوث من الأفكار الملوثة والمتعصبه والمتطرفة من هذه القلله من هنا وهناك التى لاتخدم الا اعداء البلد بأفكارها وهى تعلم أنها حينما تردد هذه الافكار سوف تخلق الزوابع فى المناخ العام وتعكر الصفو العام ومع ذلك تصر على ترديد أفكارها التى لاتخدم أى شىء سوى أعداء هذا البلد وعلى رأسهم اسرائيل التى تريد تحويل الوحدة الوطنية فى مصر الى رماد بعد أن تشعلها نار ترقص على نغمات الموت لضحايا التطرف الدينى وضرب الوحدة الوطنية بسكاكين مسمومه وخناجر حاده هى هذه الافكار المتطرفة التى لاتستند الى نص ثابت

لذلك من المصلحه العامة التصدى لمشاكل الأقباط وحلها تدريجيا حسب ظروف الزمان والمناخ العام لأن هذه المشاكل موجوده منذ أكثر من قرن من الزمان والمسكنات لاتجدى ولا بد أن تتدخل الدوله بشكل مباشر فى خلق مناخ عام صحى والضرب بيد من حديد على كل من يسمح لنفسه من المتطرفين المسلمين أو الاقباط بتعكير الصفو العام

وأهم المشاكل التى يرددها الأقباط فى جلساتهم الخاصة والعامة هى التعنتيم
الأعلامى والتعنتيم على الأقباط وعلاقاتهم بأخوانهم المسلمين وعلى العصر
القبطى فى مناهج التعليم فجميع الكتب الدراسية تتجاهل فترة العصر القبطى ضمن
تاريخ مصر وبرامج الاعلام تتجاهل هذه الفترة كليا فى جميع مسلسلاتها وبرامجها
بل ان السيرامج والمسلسلات التليفزيونية تتجاهل وجود الطرف الآخر فى
المسلسلات والبرامج ولكن كلمة حق أن التلفزيون المصرى بدأ يغير فى
استراتيجيته فى الفترة الاخيره فقد وجدنا الكثير من المسلسلات تتحدث عن
العلاقات الاجتماعية والتداخل النسيجي فى العلاقات بين الاقباط والمسلمين وعلى
سبيل المثال لا الحصر مسلسل "أوان الورد" "والرقص على سلاّم متحركة" "
ويارجال العالم اتحدوا" "وخالتى صفيه والدير" وغيرها من المسلسلات التى بدأت
تتحدث عن العلاقات الحميمة والأخويه بين المسلمين والأقباط بعد أن كان ذلك أحد
المحاذير فى الرقابة التليفزيونية

ولكن بقيت نقطة أو مشكله هامه وهى عدم ذكر العصر القبطى ضمن تاريخ مصر
فى كتب التاريخ المدرسى وفى الاعلام المصرى ومن يطلع على كتب التاريخ
فى مصر يجدها تتجاهل تاريخ دخول المسيحية فى مصر وهى الفترة ما بين دخول
المسيحية فى مصر عام ٥٥م على يد مارى مرقص الرسول الى الفتح الإسلامى
فى مصر على يد عمرو بن العاص فى ٦٤٠م وهى حوالى ستمائة سنه لاتذكر
كتب التاريخ أى ذكر للأقباط عن هذه الفترة فكل كتب التاريخ تتعرض للعهد
الفرعونى ثم للعهد اليونانى ثم للعهد الرومانى ثم العهد الإسلامى ولاتذكر العهد
القبطى بين العهد الرومانى والعهد الإسلامى ثم تتحدث عن العهد الأموى بعد ذلك
ثم العهد العباسى ثم العهد الطولونى ثم العهد الأخشىدى ثم العهد الفاطمى ثم العهد
الأيوبرى ثم العهد المملوكى ثم عهد الاحتلال البريطانى ثم عهد الثورة المصرية فى
عام ١٩٥٢ وما بعدها فجميع كتب التاريخ المصرى فى مدارسنا الاعدادية والثانويه
والجامعية تتجاهل فترة دخول المسيحية الى مصر واستمرارها لمدته ستمائة عام
لاتذكر أى سيره للأقباط فى العهد الرومانى وكيفية دخول المسيحية الى مصر
وانتشارها والأضطهاد الذى شهده الأقباط على يد الرومان قبل أن يدخل الرومان
فى المسيحية وحمامات الدم للأقباط المصريين بعد أن دخل الرومان المسيحية
لأجبارهم على تغيير عقيدتهم اللاهوتيه نحو طبيعة السيد المسيح والدخول فى

العقيدة المسيحية التابعه لروما بمعتقداتها ولكن الأقباط المصريين رفضوا ذلك فكان عصر الأستشهاد والقتل الجماعي للأقباط المصريين على يد المسيحيين الرومان الى أن جاء الفتح الاسلامي لمصر على يد عمرو بن العاص وأعطاهم الأمان لمباشره عقائدهم الدينية وطقوسهم الدينية حسب اعتقاداتهم في طبيعة السيد المسيح وهي مخالفة لعقيدة المسيحيين الرومان.

وهذه الحقبة من تاريخ مصر ومقدارها ستمائة عام تقريبا عليها تجاهل كامل وهذا مايشكوا منه بعض الأقباط فمن يتصفح تاريخ مصر في جميع كتب التاريخ سواء المدرسية أو غير المدرسية يجدها تخلو من هذه الفترة من تاريخ مصر وهذا دور المؤرخين الأقباط في بحثها والتقيب في أسرارها السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية وغيرها في شتى محاور الحياه في ظل الحكم الروماني بحيث توضع هذه الفترة المجهوله من تاريخ مصر تحت المنظار بحلوها ومرها بالنسبة للأقباط لأن هناك قاعده أصوليه في فتره حكم حسنى مبارك وهي أن التاريخ حلقات متصله يكمل بعضها البعض ولايمكن تجاهل عهد من العهود أو فتره تاريخيه فكل فتره تاريخيه لها ايجابياتها وسلبياتها لذلك أمر مبارك بالأعتراف بالحق التاريخي لكل زعماء مصر ابتداء من محمد على وأولاده ومصطفى كامل ومحمد فريد وسعد زغلول ومصطفى النحاس ومحمد نجيب وهي الفترة التي حاولت فترة حكم جمال عبد الناصر طمسها من كل كتب التاريخ المدرسيه فجاءت كل كتب التاريخ المدرسيه بدون ذكر زعماء مصر ودورهم التاريخي بالتفصيل المناسب الى أن جاء محمد حسنى مبارك وأعاد لجميع الحكام حقهم التاريخي في تاريخ مصر ودورهم بكل ايجابياته وسلبياته وعلى ذلك لابد من اعاده صياغة تاريخ مصر وعدم تجاهل فتره الستمائة سنه وهي من بداية دخول المسيحيه الى مصر حتى دخول الاسلام الى مصر وكل من يطالع كتب التاريخ في مدارسنا لايجد هذه الفترة وكذلك هناك تعميم اعلامي على هذه الفترة ولذلك فأننا سوف نتعرض لتاريخ مصر بأيجاز شديد في كل العصور وسوف نتعرض بتفصيل أكثر للعصر القبطي المنسى من تاريخ مصر على النحو التالى :-

الفصل الاول :- العصر الفرعوني .

الفصل الثانى :- عصر الدولة اليونانية والبطالمه .

الفصل الثالث :- عصر الدولة الرومانية .

الفصل الرابع :- عصر الفترة القبطية فى ظل الحكم الرومانى .

المبحث الاول :- تاريخ مصر فى الفترة القبطية منذ دخول

المسيحية فى المائة سنة الأولى .

المبحث الثانى :- تاريخ مصر فى الفترة القبطية فى المائة سنة

الثانية .

المبحث الثالث :- تاريخ مصر فى الفترة القبطية فى المائة سنة

الثالثة .

المبحث الرابع :- تاريخ مصر فى الفترة القبطية فى المائة سنة

الرابعة .

المبحث الخامس :- تاريخ مصر فى الفترة القبطية فى المائة سنة

الخامسة .

المبحث السادس :- تاريخ مصر فى الفترة القبطية فى المائة سنة

السادسة حتى دخول الاسلام .

الفصل الخامس :- تاريخ مصر منذ العهد الإسلامى حتى عهد مبارك .

الفصل السادس :- رأينا فى قضية التجاهل الاعلامى والتعليمى لتاريخ الاقباط .

"الفصل الاول"

العصر الفرعونى

يتحدث عن الأسر الفرعونية التى حكمت مصر ويبدأ بالأسره الفرعونية الأولى التى حكمت مصر فى الفترة ما بين ٣١٠٠ الى ٢٨٩٠ ق.م ومؤسسها مينا موحد القطرين ثم الأسره الثانية ٢٨٩٠ الى ٢٦٨٦ ق.م ومؤسسها الملك حتب سمخورى والأسره الثالثة من ٢٦٨٦ الى ٢٦١٣ ق.م ومؤسسها الملك نترخت زوسر والأسره الرابعة من ٢٦١٣ الى ٢٤٩٤ ق.م وهى عصر بناء الأهرام ومؤسسها الملك سنفرو وبعده خوفو ابن الملك سنفرو ثم خفرع وهو الذى بنى هرمه الثانى وأبو الهول ثم منقرع ثم الاسره الخامسة من ٢٤٩٤ الى ٢٣٤٥ ق.م مؤسسها الملك أسركاف ثم الاسره السادسة من ٢٣٤٥ الى ٢١٨١ ق.م مؤسسها

الملك تيتي وهذه الأسر الستة هي التي تشكل الدولة الفرعونية القديمة ثم تبدأ فترة العهد الانتقالي الأول في الأسره السابعه والثامنه والتاسعه والعاشره من ٢١٨١ الى ٢٠٤٠ ق.م ثم يبدأ بعد ذلك الدوله الوسطى الفرعونيّه بدءاً من الأسره الحاديه عشره في الفتره ما بين ٢٠٤٠ الى ١٩٩١ ق.م ومؤسسها منتوحتب ثم الأسره الثانيه عشر من ١٩٩١ الى ١٧٨٠ ق.م ومؤسسها أمنحتب الأول ثم تبدأ المرحله الانتقاليه الثانيه بالأسره الثالثه عشره والرابعه عشره والخامسه عشره والسادسه عشره والسابعه عشره وهذه الأسر للمرحله الانتقاليه الثانيه تبدأ من ١٧٨٦ الى ١٥٧٥ ق.م وفي هذه المرحله الانتقاليه احتل الهكسوس مصر الى أن تم طردهم في عام ١٥٨٠ ق.م على يد أحمس

ثم يبدأ بعد ذلك عهد الدوله الفرعونيّه الحديثه بداية من الأسره الثامنه عشر من ١٥٧٥ الى ١٣٠٨ ق.م ومؤسسها أحمس الأول ومن هذه الأسره في عام ١٥٠٤ ق.م تربعت الملكة حتشيسوت كأول سيدة تحكم مصر وفي ١٣٦٧ ق.م ومن هذه الأسره تولى اخناتون وهو أول من أطلق صيحه عقيدة التوحيد وفي عام ١٣٤٧ ق.م من هذه الأسره تولى الحكم الملك توت عنخ آمون الملك الشاب الذي مات وعمره ثمانية عشر عاما وترك للتاريخ أعظم مقبره في تاريخ مصر بمحتوياتها الأثريه

ثم بعد ذلك الأسره التاسعه عشر في ١٣٠٨ الى ١٢٠٠ ق.م ومؤسسها رمسيس الذى انتصر في موقعة قادش في معركته ضد الحيثيون ثم الأسره العشرين من ١٢٠٠ الى ١٠٩٠ ق.م مؤسسها رمسيس الثالث ثم الأسره الحاديه والعشرين من ١٠٩٠ الى ٩٤٥ ق.م ومؤسسها الملك حريحور ثم الأسره الثانيه والعشرين من ٩٤٥ الى ٨٤٥ ق.م حكماها بعض قواد الجيوش الليبيه ولم يكونوا مصريين ومؤسسها شيشنق الأول ثم الأسره الثالثه والعشرين من ٨٤٥ الى ٧٢١ ق.م مؤسسها بدست ثم الأسره الرابعه والعشرين ٧٢١ الى ٧١٢ ق.م مؤسسها الملك كاشتا ثم الأسره الخامسه والعشرين من ٧١٢ الى ٦٥٤ ق.م ومؤسسها الملك شباكا ثم الأسره السادسه والعشرين من ٦٥٤ الى ٥٢٥ ق.م مؤسسها الملك أبسماتيك ثم الأسره السابعه والعشرين من ٥٢٥ الى ٤٠٤ ق.م

وكان يحكم مصر حكام من الفرس حيث احتلها قمبيز حاكم الفرس وعين من قبله واليا هو أرياندس ثم الأسره الثامنه والعشرين ٤٠٤ الى ٣٩٩ ق.م وهى نهاية فتره حكم الفرس وحكمها الملك مانيتون ثم الأسره التاسعه والعشرين من ٣٩٩ الى

٣٧٨ ق.م مؤسسها الملكة نفرتيتي ثم الأسره الثلاثون من ٣٧٨ الى ٣٦٠ ق.م مؤسسها نقطائف الأول وفي عهده بدأ السياح اليونانيون يترددون على مصر واعظمهم أفلاطون وبذلك ينتهى عصر الدولة الفرعونية بالثلاثين أسره فرعونيه وبعض المحتلين الاجانب .

"الفصل الثانى"

عصر الدولة اليونانيه والبطالمه

فى عام ٣٣٦ ق.م مات فليب ملك مقدونيا وخلفه على العرش ابنه الأسكندر وهو شاب فى العشرين وكون الأمبراطوريه اليونانيه وقد انتصر فى عام ٣٣٤ ق.م على دارا الثالث آخر حكام الأمبراطوريه الفارسيه وفى عام ٣٣١ ق.م دخل مصر وفى معبد أمون نودى بالاسكندر ابنا للاله أمون ليبدأ حكم البطالمه بعد أن مات الأسكندر فى بابل فى عام ٣٢٣ ق.م وهو لم يتجاوز الثالثه والثلاثون عاما من عمره وتولى من بعده أخوه غير الشقيق فليت ارهيوايوس وتولى بعده حكم مصر أحد كبار القواد العسكريين فى عهد الأسكندر وهو بطلميوس بن لاجوس فى عام ٣٢٢ ق.م لتبدأ دوله البطالسة فى مصر وبعده تولى ابنه بطلميوس الثانى فى عام ٢٨٢ ق.م ثم تولى فى عام ٢٤٦ ق.م بطلميوس الثالث وفى عام ٢٢١ ق.م تولى بطلميوس الرابع وفى عام ٢٠٠ ق.م تولى بطلميوس الخامس وفى عام ١٧٥ ق.م تولى بطلميوس السادس الذى تزوج من أخته كليوباترا الثانيه وفى عام ١٤٥ ق.م تولى بطلميوس السابع الذى تزوج من كليوباترا الثانيه بعد وفاه زوجها بطلميوس السادس وفى ١٢٧ ق.م تولى بطليموس الثامن وفى ١١٦ ق.م تولى بطلميوس التاسع وفى عام ١٠٧ ق.م ثم تولى حكم مصر بطلميوس العاشر وفى عام ٨١ ق.م تولى بطلميوس الحادى عشر وفى نفس العام ٨١ ق.م تولى الحكم بطلميوس الثانى عشر بعد أن قتل شعب الاسكندرية بطلميوس الحادى عشر فى الجيمنازيوم بالاسكندرية وفى عام ٥١ ق.م تولى الحكم بطلميوس الثالث عشر وكان عمره عشر سنوات فتزوج من أخته كليوباترا السابعه وعمرها ثمانية عشر عاما ليحكمها معا مصر وفى عام ٤٦ ق.م تزوجت كليوباترا ملكة مصر يوليوس قيصر امبراطور روما وأنجبت منه ابنا وأطلق عليه اسم قيصرين وبعد وفاه يوليوس قيصر ثم تزوجت كليوباترا فى عام ٣٦ ق.م أنطونيوس خليفة

يوليوس قيصر حيث خلفه فى حكم الامبراطورية الرومانية ثلاثة اشخاص ثم قسموا املاكها بينهم وهم اكتافىوس ابن أخت قيصر وأنطونيوس وليبيدوس وكان أنطونيوس يتولى تنظيم شئون شرق الامبراطورية وأكتافىوس تنظيم شئون غرب الامبراطورية من روما وفى عام ٣١ ق.م قامت الحرب بين أنطونيوس وأكتافىوس وانتصر الاخير فى معركة أكتيوم وفى عام ٣٠ ق.م انتحر أنطونيوس ببقر بطنه بالسيف وانتحرت كليوبترا بالسم فى الاسكندرية وبذلك انتهى عهد الدولة اليونانية والبطالمة .

"الفصل الثالث"

"عهد الدولة الرومانية"

فى ٣٠ ق.م دخل أكتافىوس وجيوشه المنتصرة الاسكندرية بعد انتحار أنطونيوس وكليوباترا ودخل مصر رسميا تحت حكم الرومان وعين صديقه كورنيلىس جاليلىوس واليا على مصر لتوريد كل خيرات مصر الى روما وفى عام ٢٦ ق.م عين ألبىوس جاليلىوس واليا على مصر وفى ٧ ق.م تولى الحكم توراثيرىوس وفى ٤ ق.م ولد السيد المسيح فى بيت لحم والمؤرخون يذكرون أن تاريخ ميلاد السيد المسيح قبل أربع سنوات من تاريخ الميلاد المعمول به فالأنجيل تشير الى أنه ولد فى عهد هيرودس الكبير الذى مات فى حوالى اربعة ق.م بعد أن بعث الى أغسطس الامبراطور بهدية له بمناسبة تبعيته لروما وبعد ذلك جاءت العائلة المقدسة الى مصر عن طريق صحراء سيناء ودخلوها من جهة الفرما وهى السويس الآن ومنها الى مدينة بسطة (تل بجوار الزقازيق) وأتجهوا غربا فعبروا فرع النيل الشرقى عند سمندود وظلوا سائرين غربا الى فرعه الغربى فعبروه ومروا بوادى النطرون ومن هناك ساروا الى الوجه القبلى فنزلوا بمدينة الأشمونين ثم مضوا الى القوصية الى قرية ميزه وهبطوا حيث يوجد دير المحرق بأسسيوط وبعد أن أقاموا به بضعة أشهر ظهر ملاك الرب ليوسف فى حلم وقال له "قم وخذ الصبى وأمه وعد الى اليهوديه لأن هيردوس الذى كان مزمعا أن يطلب نفس الصبى قد مات فقاموا وأنحدروا شمالا الى بابلليون (مصر القديمة) وكان بها حى اليهود ونزلوا فى المكان الذى به كنيسة القديس سرجيوس المعروفة بكنيسة السرجه الآن وغادروها الى حيث توجد الآن الشجرة المعروفة بشجرة

العذراء مريم بالمطرية ومن هناك اتجهوا الى فلسطين عن طريق الشرقية ثم الصحراء

وفى ١٦ ق.م تولى حكم مصر جاليريوس يوليوس وفى ٢١م تولى حكم مصر جالويوس وفى عام ٢٦م بدأ ظهور السيد المسيح مبشرا وداعيا للديانة المسيحية وفى ٣٠م أمر يونيوس بيلاطس حاكم اليهودية بصلب السيد المسيح وفى عام ٣٢م عين أفيليوس واليا على مصر وفى عام ٣٩ تولى حكم مصر فزاسيوس يوليوس وفى عام ٤٥م تولى حكم مصر جيوليوس برستوموس وفى عام ٥٤م تولى حكم مصر لوسيوس وفى عام ٥٩م تولى حكم مصر جوليوس قسينوس وأستمر حكم الرومان بعد ذلك حتى عهد الدولة الاسلاميه فى عام ٦٤٠م بدخول عمرو بن العاص مصر وخلال هذه الفترة من ٣٠ ق.م الى ٦٤٠م وهى فترة الدولة الرومانية كان حكام روما يقومون بأرسال حكام يتولون حكم مصر وهنا نقطة مهمة وهى بداية دخول المسيحية مصر لا تذكر عنها كتب التاريخ المدرسيه أى تفاصيل حيث تجاهلتها كتب التاريخ المدرسيه فى المراحل الابتدائية والأعدادية والثانوية والجامعية وكان يجب ذكرها فى كتب التاريخ وسوف نحاول ذكرها بشئ من التفصيل فى الفصل التالى .

"الفصل الرابع"

عهد الفترة القبطية فى ظل الحكم الرومانى المنسى من تاريخ

مصر

وسوف نتعرض فى هذا الفصل لفترة العهد القبطى بالتفصيل وهى تبدأ من عام ٥٥م حينما حضر مارى مرقص الرسول الى مصر للتبشير بالديانة المسيحية حتى دخول عمرو بن العاص مصر فى عام ٦٤٠م وأعطى للمسيحيين الأمان فى مباشرة طقوسهم الدينية بعد أن كانوا محرومين منها فى عهد الرومان وسوف نتناول هذا الفصل فى المباحث التالية :-

المبحث الاول :- تاريخ مصر فى الفترة القبطية منذ دخول المسيحية فى المائة

سنه الاولى

المبحث الثانى :- تاريخ مصر فى الفترة القبطية فى المائة سنه الثانية .

المبحث الثالث :- تاريخ مصر فى الفترة القبطية فى المائة سنه الثالثة .
المبحث الرابع :- تاريخ مصر فى الفترة القبطية فى المائة سنه الرابعة .
المبحث الخامس :- تاريخ مصر فى الفترة القبطية فى المائة سنه الخامسة .
المبحث السادس :- تاريخ مصر فى الفترة القبطية فى المائة السادسة حتى دخول الاسلام
وسوف نتناول هذه المباحث الستة على النحو التالى :-

"المبحث الاول"

تاريخ مصر فى الفترة القبطية منذ دخول المسيحية فى المائة سنه الاولى

فى عام ٥٦ كان يحكم مصر من قبل روما كلوديوس بالباوس وكان يحكم الإمبراطوريه الرومانيه فى روما التى تتبعها مصر نيرون الذى تولى الحكم عام ٥٤م وفى عام ٥٥م حضر مارى مرقص الرسول الى مصر للتبشير بالديانه المسيحية
وقد ولد مارمرقص الرسول من أبوين يهوديين الأصل استوطنا فى بلده تسمى أبريانولوس فى شمال قارة أفريقيا بين مصر وطرابلس وولد بها والده وكان يسمى أرسطو بولس وكان والداه على جانب كبير من الثراء وقد سطت عليهما بعض قبائل البدو ونهبت أموالهما وأمتعتهما فأصاب والديه الفقر واضطرا الى الهجره الى فلسطين بالقرب من اورشليم
وقد آمن مارى مرقص بالمسيحية على يد بطرس الرسول الذى كان يدعو به أبينه وكان تلميذا لبطرس الرسول وأثناء توجهه مع والديه اليهوديين الى الأردن قابلهما أسد ولبوءه يزاران بصوت مخيف وصلى مارمرقص لكى ينقذهم السيد المسيح من هذه المحنة وبعد الصلاة انطرح الأسدان على الأرض وفى هذه اللحظة اعتنق والداه الديانه المسيحية لذلك عند ما يتم رسم صورة مارى مرقص الرسول يتم تصوير أسد بجواره وعندما اختار السيد المسيح سبعين رسولا ليرسلهم للتبشير بالديانه الجديد كان من بينهم مارى مرقص وكان له اسمان اسمه اليهودى يوحنا وسمى مرقص وهو اسمه اليونانى وفى عام ٥٥م جاء الى مصر للتبشير فى أنحاء مصر

وحيثما حضر ماري مرقص الرسول في بداية التبشير الى مصر اتخذ من الاسكندرية مقرا لخدمته وكان بها أجناس عديده مصريين وحشيين ونوبيين وروم ويهود ويونانيين وكانت مركزا تجاريا هاما ومكانا لاهل العلم والمعرفة وكانت تعتبر في المرتبة الثانية بعد روميه والاسكندرية بها خمسة أحياء منهم حيان لليهود وقد بدأ ماري مرقص الرسول التبشير بالاسكندرية بتعرفه على اسكافي يدعى اينانوس وكان وأهل بيته أول من دخل المسيحية في مصر وبعد وقت قصير دخل المسيحية الكثير من أهالي الاسكندرية وفي عام ٦٤ ميلادية.

اشتعلت النيران في روما وظلت تسعة ايام مشتعلة والتهمت مايقرب من ثلث روما والشائعات تقول أن نبيرون هو الذي أشعل النار في روما رغم أنه في يوم اشتعال النيران كان بعيدا عن روما .

وفي عام ٦١م كتب ماري مرقص أنجيله المعروف بأسمه انجيل مرقص وقد كتبه بارشاد بطرس الرسول لأنه لا يستطيع أن يستقى هذه الاخبار الموجودة بالانجيل الا من أحد الرسل الاثنى عشر لأمامهم بكل تفاصيلها حيث قابله بطرس الرسول في مصر في مدينة باييلون وكانا دائما يجلسان مع بعضهما وقد كانت علاقة ماري مرقص بأغلب الرسل الاثنى عشر المقربين من السيد المسيح علاقة وطيدة وأخذ عنهم الكثير من الأخبار علاوة على أن بيته في فلسطين كان مقرا للكثير من أعمال السيد المسيح ورسله وقد كتب انجيله باللغتين اليونانية والقبطية

ونظرا لانتشار الديانة المسيحية بسرعة كبيره اغتاز كهنه المصريين وأهل العلم بمدينة الاسكندرية ووقعت بين الفريقين مناظرات ومجادلات دينيه بين المسيحيين الجدد والكهنه المصريين وكان دائما يفوز في المناظرة ماري مرقص الرسول وبعد زيادة أعداد المسيحيين في الاسكندرية ومصر رسم ماري مرقص الرسول أنيانوس الاسكافي أسقفا للمسيحيين ومعه ثلاثة قساوسة وسبعة شمامسة للمساعدة في التبشير بالمسيحية

وتوجه بعد أن اطمئن على أوضاع المسيحيين في مصر الى برقة وهي إحدى المدن الخمسة في شمال افريقيا ليبشر بها ورسم أسقفا وبعض الكهنه بها ثم توجه الى رومية للتبشير بها مع زميله تيموثاوس ولم يترك روميه الا بعد أستشهاد الرسولين بطرس وبولس

وفى عام ٦٨م عاد مارى مرقص الى كنيسة الاسكندرية مره أخرى لرعاية شئونها وزيادة جرعات التبشير ولما قدم للأسكندرية للمره الثانية فى أوائل عام ٦٨م وجد المسيحيه فى ازدهار وقام المسيحيون ببناء أول كنيسة لهم فى الاسكندرية فى منطقة تسمى بوكاليا على شاطئ البحر فى شرق الاسكندرية وفى ٢٦ ابريل ٦٨م بينما كان المسيحيون يحتفلون بعيد الفصح والوثنيون يحتفلون بعيد الههم سيرابيس كان مارى مرقص الرسول يدعو الى عبادة الخالق دون عبادة المخلوق فتظاهر الوثنيون لأن مارى مرقص الرسول يجدف على ألهتهم ويطعن فيها قتربصوا به وربطوه بحبل من عنقه وأخذوا يطوفون به فى شوارع المدينه حتى تمزق لحمه وتهشمت عظامه وسال دمه البرىء حيث جاء الليل وطرحوه فى السجن حتى فارقت روحه الطاهره جسده فى ٢٧ ابريل ٦٨م ثم أوقدوا النار فى جسده ولكن السماء أمطرت مطرا غزيرا فأطفأت النيران التى فى جسده

وقام المسيحيون بالفرار بجسده ودفنوه فى كنيسة بوكاليا وقد حفظ بكنيسة بوكاليا ولكن فى القرن التاسع قام أهالى البندقية بسرقة جسده من كنيسة بوكاليا بالأسكندرية وفى ٦٨م أختير أنيانوس بطريركا للكرسى السكندرى وهو الأسكافى أول من امن بالمسيحيه فى مصر الذى رسم اسقفا فى عام ٦٢م على يد مارى مرقص الرسول ليدبر شئون الكنيسة المسيحية بعد موت مارى مرقص الرسول وفى عام ٦٨م مات نيرون امبراطور روما بطعنة خنجر بعد أن قضى السناتو "مجلس الشيوخ" بأعدامه وبعد موت نيرون تولى فى عام ٦٩م الأمبراطور جاليا وبعد قتله تم اختيار السناتو "مجلس الشيوخ" للأمبراطور الجديد أدلوس فيليوس ثم أختير خلفا له فاسبسيان الذى كان قائدا للجيش الرومانية امبراطورا فى عام ٦٩م وقد كانت مصر فى ذلك الوقت مزرعة القمح التى يتغذى منها أهل روما

وفى عام ٧٩م توفى الأمبراطور فاسبسيان أى بعد عشر سنوات من الحكم ثم تولى من بعده أبنه تيوس عرش الامبراطورية الرومانيه وفى عام ٨١م تولى عرش روما بعد وفاه الامبراطور تيوس أخوه الامبراطور دومنيان وفى عام ٨٢م تولى حكم مصر مستينوس أفريكاتوس

وفى عام ٨٤م أنتخب البطريرك الثالث فى المسيحية وهو يلبوس بعد وفاة البطريرك الثانى أنيانوس وبعد وفاه البطريرك الأول مارى مرقص الرسول وفى عام ٨٧م تم سك النقود المصرية لأول مره فى التاريخ وهى تحمل صور الالهه المصرية القديمة وفى عام ٩٥م تولى حكم مصر ترونيوس سيكوندس وفى

عام ٩٦م قتل الامبراطور دومنيان امبراطور روما بمؤامره دبرت له من زوجته وكان دومنيان يعتبر نفسه اله وأنشأ طائفة من الكهنة ليشفروا على عبادته وعندما رفض المسيحيون تقديم القرابين لتمثاله أصدر الأمر باعدامهم وفي عام ٩٦ م اختار السناتو "مجلس الشيوخ" أحد أعضائه وهو ماركوس كوكايوس امبراطورا وفي مصر تولى فى عام ٩٦م البطريك الرابع للمسيحيين وهو كرزونوس بعد أن اجتمع الشعب القبطى والكهنة والأساقفة فى الاسكندرية وأختاروه عن طريق القرعة وفى عام ٩٨م تم اختيار تراجان امبراطورا للأمبراطورية الرومانية وقد كان قائد الجيوش الرومانية فى ألمانيا ومن أقواله التى خلدها التاريخ "من أراد أن يكون زعيما يجب ألا يكون سيد الدولة بل خادمها الأول ومندوب الشعب الذى ينفذ ارادته " وفى عهد تراجان زاد عدد المسيحيين بالأسكندرية فأمتد لهم لهيب اضطهاد القيصر تراجان حتى أنه قبض على البطريك كرزونوس البطريك الرابع وقتله فى عام ١٠٦م ولم يستطيع المسيحيين لمدة ثلاث سنوات تعيين بطريك خامس لشدة اضطهاد الدولة الرومانية للمسيحيين وفى عام ١٠٥م تولى حكم مصر مينويوس ايتالوس وفى عام ١٠٩م أى بعد ثلاث سنوات من استشهاده البطريك الرابع تولى البطريك الخامس بريموس وفى عهده أصبح لمدرسة اللاهوت بالاسكندرية شأن عظيم فى تخريج النابهين وعلماء اللاهوت فى الديانة المسيحية وقد قام بتوسيع نطاق الكنيسة والتبشير فى جميع انحاء مصر

وفى عام ١١٥م تولى حكم مصر روتليوس لويوس وفى هذه السنة قام اليهود بثورتهم ضد الدولة الرومانية فى برقة ومصر وقبرص ونصبوا فى برقة حاكما منهم وهدموا معابد الالهة اليونانية وزحف اليهود من برقة الى مصر وأرسل الامبراطور تراجان فى عام ١١٧م جيشا الى مصر لقمع الفتنة اليهودية وتم اخماد الفتنة وفى نفس العام توفى الامبراطور تراجان وقد وصلت امبراطورية الى شاطئ المحيط الهندى وأنشأ أسطولا بحريا فى البحر الاحمر ليحمى التجاره التى بدأت تزدهر بين مصر والهند وبلاد المشرق

وفى عهده أعاد الترة التى كانت تصل بين النيل والبحر الاحمر لتربط بينها وبين البحر الابيض من خلال النيل التى أعنتى بها من قبل بطلميوس الأول وفى نفس العام تولى هادريان عرش الامبراطورية الرومانية وهو ابن أخت تراجان وكان من أحسن خطباء عصره وفى عام ١١٨م عين راميوس مرتيالس

حاكما على مصر لاصلاح ماخربه اليهود نتيجة ثورتهم وأعاد تخطيط مدينة الاسكندرية وخاصة الحى اليهودى الذى تم تدميره فأمر بتوزيع السكان اليهود فى جميع أنحاء المدينة لعدم تكديسهم فى مكان واحد للحد من خطورتهم وفى عام ١٢١م تولى حكم مصر ايتريوس نيبيوس وتم فى نفس العام اختيار الشعب المسيحى للبطريك السادس يسطس وهو الذى عينه مارى مرقص الرسول رئيسا للمدرسة اللاهوتية بالاسكندرية وهى المدرسة التى أنشأها مارى مرقص الرسول فى بداية التبشير بالمسيحية فى الاسكندرية وأستطاع جذب الكثير من الوثنيين الى الديانة المسيحية

وفى عام ١٣٠م وصل الامبراطور هارديان الى الاسكندرية ليرى أعظم مدن امبراطوريته بعد روما وكان عدد سكانها يتجاوز ثمانمائة ألف شخص وكان بها مختلف العبادات سرايس الاله المصرى والأفريقى وعبادة ايزيس التى امتلأت بها أرجاء الامبراطورية وعبادة يهوه اله اليهود.

وفى عام ١٣١م تم اختيار البطريك السابع أورمانىوس وفى عهده اشتد اضطهاد الرومان للمسيحيين وفى عام ١٣٨م تولى عرش روما بيوس وكان الساعد الأيمن للأمبراطور هارديان قبل وفاته وكان أول أعماله بعد اختياره بمعرفة السناتو "مجلس الشيوخ" أن قام بوهب ثروته الخاصة الكبيره لخزانة الدولة ولم يحاول التوسع فى الامبراطورية كمن سبقوه

وفى عام ١٣٩م تولى حكم مصر أفويوس هليود وردس وفى عام ١٤٤م أختير ركيانوس البطريك الثامن للأقباط وفى عام ١٥٠م تولى حكم مصر موفانيوس فليكس وكانت الاسكندرية فى ذلك الوقت ملتقى العلماء والفلاسفة وموطن العلم وبها أنشأ أكبر علماء الفلك معمله وهو كلوديوس بطليموس الذى ظل يرصد الأجرام السماويه لمدة ثلاثين عاما حتى عام ١٥١م واكتشف ان الارض تــــدور حول الشمس وقد دون ذلك فى كتابه المعروف "النظام الرياضى" وقد أكتشف أن الارض كرويه وقد قدر المسافة بين الأرض والقمر حسب التقدير الموجود حاليا وكذلك كان يعيش بالاسكندرية العالم هيرون الذى بدأ الثوره الصناعيه باكتشافه قوه البخار وتسخير قوه البخار كطاقة محركه ووضع أول أله بخارية فى التاريخ وكذلك جالينوس الطبيب الشهير الذى كتب أكثر من خمسمائة كتاب فى الطب .

"المبحث الثانى"

تاريخ مصر فى الفترة القبطية فى المائه سنة الثانية

وفى عام ١٥٤م تولى حكم مصر سميروينوس ليبرالس وفى نفس العام اختار شعب واساقفة الاسكندرية البطريك التاسع كلديانوس وفى عام ١٦١م أعتلى عرش روما ماركوس اوريليوس وكان فليسوف فحقق حلم أفلاطون فى جمهوريته الفاضله فى أن يتولى العرش فليسوف وأشرك معه فى الحكم الكثير من الفلاسفة والعلماء وفى عام ١٦٢م تولى حكم مصر أنتيسوس سيراكوز وفى عام ١٦٧م تولى حكم مصر باسيويوس روفرس وفى نفس العام اختار الشعب والأساقفة اغرينيوس البطريك العاشر وفى عام ١٧٨م اختار الشعب والأساقفة بوليانوس البطريك الحادى عشر وقد تعرض الأقباط فى عهده للأضطهاد لأتهمهم بعدم الولاء للدولة الرومانيه وأمتناعهم عن قسم يمين الولاء للامبراطور وعدم احراق البخور حول تماثيله ورفض الخدمه فى الجيش الرومانى وفى عام ١٨٠م تولى عرش الامبراطورية كومودوس ابن الامبراطور السابق فى عام ١٨١م وتولى حكم مصر فلافيوس برسكيوس وتدهورت الزراعة فى مصر فى عهده ولم تعد مصر هى مزرعة القمح لروما وفى عام ١٩١م انتخب البطريك ديمتريوس البطريك الثانى عشر وقد قام حاكم مصر الرومانى فلافيوس كومودرس بالاستيلاء على البطريكية القبطية ونهب أمتعتها وسلب أوانى الكنيسة وقبض على البطريك الثانى عشر ونفاه الى مدينة أوسيم وفى عام ١٩٣م قتل الامبراطور كومودوس خنقا بعد أن عم الفساد فى عهده وكان من حريمه ثلاثمائة امرأه وثلاثمائة غلام وفى نفس العام تولى الامبراطور برتيفياكس فى ١٥ يناير ١٩٣م ولكنه قتل بعد شهرين فى ٢٨ مارس ١٩٣م وتولى الامبراطور سفيروس الذى زار مصر عام ١٩٦م ليكسب ود أهلها باصلاح أحوالهم وتوحيد نظم مصر الادارية مع سائر أنظمه الامبراطورية وفى عام ٢٠١م تولى حكم مصر ماسيوس ليتوس وقد زاد نشاط مدرسة اللاهوتية التى أنشأها مارى مرقص الرسول فى عام ٦٨م وأصبحت هذه المدرسة أحد اشعاعات الثقافة المسيحية فى الاسكندرية وأصبحت هذه المدرسة يتوجه اليها الفلاسفة والمتقفون وفى عام ٢١١م تولى حكم الامبراطورية الامبراطور كراكلا أكبر أبناء الامبراطور السابق سفيروس و بمجرد أن تولى

الحكم أصدر أمرا بقتل أخيه جيتا أخيه الأصغر وشريكه في الحكم ثم قام بقتل
عشرين ألف ممن احتجوا على قتل أخيه وقد قام الامبراطور كراكلا في عام ٢١٥
م بزياره مصر وفي عام ٢١٦م تولى حكم مصر فالريوس داتوس وفي عام ٢١٧م
تولى عرش الامبراطورية مقرنيوس الذي كان قائد الحرس الامبراطورى وفي عام
٢١٨م تولى عرش الامبراطورية الاجا بالدس وفي عام ٢٣٢م أختير باروكلاس
البطريك الثالث عشر وكثر عدد المنضمين للمسيحية في عهده وزادت
الأبروشيات حتى أصبح في مصر عشرين اسقفا في معظم مدن القطر المصرى
وقد لقب باروكلاس البطريك الثالث عشر بلقب البابا من شدة حب المسيحيين له
واعترفهم بورعه وتواضعه ولقب البابا مأخوذا من كلمه بابا أى الجد وهذه أول
مره فى تاريخ الأقباط يلقب البطريك بلقب البابا وقد أعلن البابا باروكلاس توبة
التائبين من المسيحيين الذين جحدوا مسيحيتهم تحت وطأة الاضطهاد وبغير حاجة
الى تعمد جديد بشرط أن يعلنوا توبتهم جهارا وفي عام ٢٤٠م تولى ديونيسيوس
البطريك الرابع عشر الذى كان فيما سبق رئيسا للمدرسة اللاهوتية وقد أشد
اضطهاد الرومان للمسيحيين وقد أمر الامبراطور بالقبض على رؤساء المسيحيين
فى العالم أجمع وحاول الحاكم الرومانى فى مصر القبض على البطريك
ديونيسيوس ولكنه هرب وأختبأ فى مدينة أطابوزيوس وهى مدينة مريوط الآن
غرب الاسكندرية ولكنه تم القبض عليه وادع سجن المدينة ولكن جماعة
المسيحيين تظاهروا وهاجموا السجن وخلصوا البطريك من
قبضة الرومان وفى عام ٢٤٤م انتقل أعظم الفلاسفة
الوثنيين افلاطون من الاسكندرية الى روما ليجعل منها قاعده يبيت
منها تعاليمه ومبادئه الفلسفية حيث أعلن أول مبادئه الفلسفيه فى أن الانسان
مكون من ثلوث بشرى هو الجسم والنفس والعقل وفى عام ٢٤٤م قتل الامبراطور
على يد قائد حرسه فيليب العربى الذى أعلن نفسه امبراطورا وهو عربى الاصل
من مدينة البصرة وقد قدر لهذا العربى الوافد من الشرق أن يكون امبراطورا
على الدوله الرومانية ويشهد الاحتفال بمرور ألف عام على انشاء مدينة روما فى
عام ٢٤٨م ولكنه قتل بعدها بعام واحد ليتولى عرش الامبراطورية ديسيوس وأول
قرار أصدره اضطهاد المسيحيين عموما فى جميع أنحاء الامبراطوريه حيث
كانت الاضطهادات السابقة التى مرت بالمسيحيين اضطهادات محليه لم تأخذ شكل
العموميه الا على يد الامبراطور ديسيوس وقد كان حاكم مصر فى ذلك الوقت

أميليانوس قد أصدر أمرا ببناء على تعليمات الامبراطور يقضى أن يطلب من كل فرد مصرى أن يعلن تمسكه بألهته القديمة وأن يعلن ذلك أمام الموظفين المسئولين ويحصل على شهاده بذلك من هؤلاء الموظفين ومن يرفض ذلك يكون جزاؤه الموت وفي عام ٢٥٠م ظهر الأنبا بولا الذى هجر المدينة وتوغل فى الصحراء حتى وجد كهفا وبجواره نخلتان وعين ماء فأوى الى هذا المكان وصبر فى الرهبنة لمدة تسعين عاما حتى اكتشفه الأنبا أنطونى وبذلك تكون هذه بداية الرهبنة فى المسيحية وفى العالم وكما هى عادة الامبراطورية الرومانية فقد قتل الامبراطور ديسيوس ولقى حتفه أثر مؤامره دبرت له وتولى فى عام ٢٥١م الامبراطور جالوس الذى قتل على يد جنوده وتولى بدلا منه فى عام ٢٥٣م الامبراطور فاليرنوس الذى كان قائدا للقوه الألمانية فى الامبراطورية الرومانية .

"المبحث الثالث"

تاريخ مصر فى الفترة القبطية فى المائه سنة الثالثة

فى عام ٢٥٤م توفى العالم المسيحى أوريجانوس الذى كان فخر الكنيسة المصرية والذى كان فيلسوف العقيدة المسيحيه فى كتابه الاول المبادئ الاولى وكتابة الثانى الشذرات وفى عام ٢٦٠م قتل الامبراطور فاليرنوس وتولى ابنه عام ٢٦٥م تولى البطريرك مكسيموس البطريرك الخامس عشر . وفى عام ٢٦٨م قتل الامبراطور الرومانى وتولى بدلا منه قائد أحد الجيوش الرومانية كلوديوس الثانى وفى عام ٢٧٠م توفى الامبراطور بالطاعون وتولى بدلا منه الامبراطور أدريليانوس وقد كان قائد للجيوش الرومانية فى البلقان وفى ذلك العام ولد أريوس المسيحى الذى لعب اكبر دور فى حياة المسيحية فيما بعد فى القرن الرابع

وفى عام ٢٧٤م تولى ثاؤا البطريرك السادس عشر وهو أول من بنى الكنائس بالاسكندرية وكان المسيحيون قبله يصلون فى المغارات والسراديب خوفا من القتل وسفك الدماء وأول أعماله أنه بنى كنيسة العذراء وهى أول كنيسة يصلى فيها المسيحيون جهارا وفى ٢٨٤م تولى عرش الامبراطورية الامبراطور دقلديانوس الذى كان قائدا لحرس القصر وهو يعد من أعظم أباطره الرومان فقد أعاد تنظيمها اداريا وسياسيا وعسكريا واقتصاديا وأول من طبق الاقتصاد الحر وفى عام ٢٨٥ تولى الأنبا بطرس البطريرك السابع عشر وقد أصدر البطريرك قرارا بأن جميع

الذين أجبروا لكى يدعوا للأوثان والذين أفقدهم العذاب شعورهم واحساسهم وأنكرو السيد المسيح وفعلوا ما فعلوه بدون ارادتهم نتيجة التعذيب يمكن قبولهم رعايا في الكنيسة مره أخرى بدون فحص أو قصاص وكان أريوس الهرطوقى قد أتى الى البطريرك وأعلن خضوعه ققبله ورسمه شماسا ورقى الى وظيفة واعظ لفصاحته وكان يمزج كلامه بأقوال الفلاسفه ولكن البطريرك جرده من وظيفته وأصدر قرارا بحرمانه من الوعظ لأنه خلق بدعة في المسيحية وكان البابا بطرس قد وضع الكثير من الكتب تقييحا لعبادة الأوثان فأمر الامبراطور بالقبض على البطريرك بطرس وأمر بقطع رأسه وتم قطع رأسه في منطقة بوكاليا بالأسكندرية وفي عام ٢٨٦م قام الامبراطور دقلديانوس باختيار شريكه من القواد الممتازين وهو ماكسيميانوس ليشاركة الحكم ونقل مقر الحكم من روما الى مدينة نيكومديا وهذه الخطوه كان لها أعظم الأثر في رفع نفوذ أسقف روما المسيحي وسيظل نفوذه يتصاعد حتى يكون الوارث الحقيقي لسلطان الأباطره ثم قسم الامبراطوريه الى أربعة أقسام على رأس كل منها حاكم وتم تقسيم الامبراطورية الى ست وتسعين ولاية وأعلن الامبراطور دقلديانوس اعتبار نفسه الها مثل البطالسه والفراعنه وأن توحد العبادـــــة في الامبراطورية لشخصه وتقديسه بأعتباره الها ولكن المسيحيون رفضوا عبادته وفي عام ٣٠٢م أصدر أمرا بتطهير الجيش من المسيحيين وبدأ الاضطهاد العام للمسيحيين وكان يحكم مصر في ذلك الوقت كولكيانوس وأصدر الأمبراطور أمرا بهدم الكنائس المسيحية وحرق الكتب المقدسة وطرد ذوى المناصب الرفيعه من المسيحيين من مناصبهم على مستوى الامبراطوريه الرومانية وأصدر أمرا آخر يحظر تحرير العبيد المسيحيين اذا اصروا على الاعتراف بمسيحيتهم ثم أصدر مرسوما بسجن الأساقفه ثم تعذيبهم واعدامهم اذا رفضوا انكار مسيحيتهم وهكذا بدأت الصفحة السوداء في تاريخ دقلديانوس بقتل الألاف من المسيحيين بعد اخضاعهم للتعذيب للعدول عن عقيدتهم

وفي هذا الوقت كان القديس ماري جرجس الشهير برتبة قائد جيوش دقلديانوس ققام بتمزيق المرسوم الامبراطورى وتوجه للامبراطور دقلديانوس واعلن تحديه بأنه مسيحى فأمر دقلديانوس باعدامه ويقال أن جسده نقل الى مصر في عهد الانبا غبريال البطريرك الثامن والستين والقديس ماري جرجس يكرمه الشرق والغرب ويطلق عليه الانجليز القديس جورج وقد لقيت المسيحية في مصر من اضطهاد

الامبراطور دقلديانوس والحاكم المحلي مايعادل ماتحملة المسيحيون في أرجاء الامبراطورية وأكثر من ذلك فان التاريخ القبطي يبدأ بعصر الشهداء حيث يبدأ عصر الشهداء منذ أن تولى الامبراطور دقلديانوس الحكم في ٢٨٤م وحتى الان في عام ٢٠٠١م حيث تعادل ١٧١٧ قبطي فبعض المسيحيين القوا في النيران بعد كشط جلدهم والبعض أغرقوا في زيت مغلى وبعضهم أغرقوهم في البحر وبعضهم صلب و رؤوسهم منكسة الى أسفل ويتركون أحياء على الصليب حتى يهلكوا جوعا وكان بعضهم يوثق في فروع الأشجار ويتم تقريب الفروع بالأت خاصة ثم تترك فروع الأشجار لتعود لوضعها الطبيعي فتتمزق الأعضاء ويقدر عدد من ماتوا بالتعذيب من المسيحيين في عصر الشهداء بحوالى مليون مسيحي وقد حفظ تاريخ الشهداء المسيحيين اسماء المئات ممن ماتوا من أجل مسيحيتهم مثل مارمينا العجايبى وكان أبوه حاكما لمربوط ووالداه مسيحيين وأعلن جهرا عن تمسكه بالمسيحية فأمر الوالى بقطع رأسه ودفنه في الصحراء وقد أطلقت عليه الكنيسة لقب العجايبى ويحكى ان ابنة الامبراطور زينون في القرن الرابع قد شفيت من مرض عضال حينما زارت قبر مارمينا فأصدر الامبراطور أمرا ببناء كاتدرائية فوق قبره وكانت عند انشائها من أجمل كنائس العالم وكذلك من شهداء هذه الفترة القديسة دميانه وكان والداه مسيحيين وكان أبوها مرقص واليا على البرلس وأنكر والدها مسيحيتها في عهد دقلديانوس ولكن ابنته حملته على العوده للمسيحية فتوجه والدها الى دقلديانوس وأجهر بمسحيتها فأمر بقطع رأسه وقطع رأسه ابنته اذا لم تتكر مسيحيتها ولكنها رفضت فقطع الجنود رأسها ولا تزال كنيسة الشهيد دميانه قائمة حتى الان فى بلقاس بالدقهليه يتجدد بناؤها دائما وبعد استشهاد البطريرك السابع عشر تم اختيار ارشيلالوس البطريرك الثامن عشر الذى كان مديرا لمدرسة اللاهوت بالاسكندرية وتوفى بعد ستة أشهر وبعدها تم اختيار الأنبا الاكسندروس البطريرك التاسع عشر وفى عام ٣٠٥م تنازل الامبراطور دقلديانوس ومالسيميانوس عن العرش وتولى بدلا منهم الامبراطوران جاليريوس وقسطنطينوس وفى آخر أيام دقلديانوس أصيب بالعمى وكانت ترعاه امرأه مسيحية وفى عام ٣٠٦م توفى قسطنطينوس وتولى ابنه قسطنطين حيث كانت والدته مسيحية وهى الامبراطوره هيلانه وكان يحكم مصر فى ذلك الوقت الوالى ساتريوس أريانوس وفى عام ٣١٢م اعتنق الامبراطور الرومانى قسطنطين المسيحية وفى عام ٣١٣م أصدر قسطنطين مرسوما برد

أملاك المسيحيين التي صودرت وأعلن التسامح الديني مع كل الأديان وفي عام ٣١٨م بدأ أريوس في اعلان تعاليمه ومبادئه عن الديانة المسيحية بعدم ألوهية السيد المسيح لذلك قام البطريرك الأنبا الاكسندروس بتجريد أريوس المسيحي السكندري من منصب الكهنوت

وفي عام ٣٢٤م قام الامبراطور قسطنطين بتوحيد الامبراطورية الرومانية تحت قيادته بعد أن هزم شريكه في حكم الامبراطورية الشرقية وقد قام الامبراطور قسطنطين في عام ٣٢٠م بدعوة مجمع فينقيه لدراسة أحوال المسيحية و تحت رئاسته لتحديد طبيعة السيد المسيح بعد ان شطب البطريرك الانبا الاكسندروس تعاليم أريوس واجتمع ٣١٨ أسقفا في فينقيه وقد أصدر هذا المجمع مايسمى دستور الأيمان قام بصياغته الأنبا الكسندروس بابا الاسكندرية ورفضوا جميع آراء أريوس عن عدم ألوهية السيد المسيح وأثر ذلك أصدر الامبراطور قسطنطين أمر بنفي أريوس من الاسكندرية وحرق كتبه وفي عام ٣٢٦م توفي البطريرك الاكسندروس وتولى الانبا اثناسيوس البطريرك العشرين وهو الذى تولى الرد على أريوس في مجمع فنقيه وفي عام ٣٣٠م أنشأ الامبراطور قسطنطين مدينة جديدة على اليوسفور أطلق عليها اسم القسطنطينية عاصمة الامبراطورية الرومانية وضم كل ما في روما من علماء وفنانين لتأسيس القسطنطينية على أعظم طراز معمارى وبدأ مايعرف بالعصر البيزنطى ونقل اليها الكثير من المسلات الفرعونية من مصر وفي عام ٣٣٥م اجتمع مجمع صور وقرر عزل البطريرك المصرى اثناسيوس لرفضه عودة أريوس لحظيرة المسيحية بعد توبته وقرر المجمع نفي البطريرك الى فرنسا وفي العام التالى ٣٣٦م توفي العالم المسيحي أريوس وفي عام ٣٣٧م توفي الامبراطور قسطنطين و تولى الحكم بعده أبناءه الثلاثة قسطنطين الثانى قسطنسيوس وتسطانز وقسمت الامبراطورية بينهم وفي هذا العام عاد البطريرك أثناسيوس من نفيه في بلاد الغال وهى فرنسا الان ثم شبت الحرب بين الأبناء الثلاثة فقتل قسطنطين الثانى وفي عام ٣٤٠م عقد مجمع انطاكية وقرر المجمع اعاده صياغة دستور الايمان ولكن الكنيسة المصرية رفضت ذلك

"المبحث الرابع"

تاريخ مصر فى الفترة القبطية فى المائه سنه الرابعه

وفى عام ٣٦١ مات الامبراطور قسطنطوس وتولى جوليانوس عرش الامبراطورية وبمجرد توليه العرش أعلن ارتداده عن المسيحية وعودته الى عبادة الالهة التقليديه وحرم ماكانت تقدمه الدوله من اعانات للكنيسة ومنع اعفاء رجال الدين من الضرائب وحرم المناصب الحكوميه على المسيحيين ومنع الوصاية بالمال للكنائس ولكنه ترك للمسيحيين حقهم الكامل فى ممارسة شعائرهم الدينية وفى الوعظ والتبشير وفى عام ٣٦٣م قتل أحد المسيحيين الامبراطور جوليانوس واختار الجيش الامبراطور جوفيان قائد الحرس الامبراطورى وأعلن الامبراطور الجديد تمسكه بالديانه المسيحية على اساس المبادئ التى يدعو اليها اثناسيوس ثم توفى الامبراطور وتولى فى عام ٣٦٤م الامبراطور فالنتين وابنه فالنتس وبعد أن عاد البطريرك اثناسيوس من نفيه تولى البطريركيه وقد أوفد فى عام ٣٧٠م القديس أفرونيوس للتبشير بالمسيحية فى الحبشة ومنذ ذلك الوقت ظلت الحبشة تابعة للكرسى البابوى فى الاسكندرية وقد توفى فى عام ٣٧١م الأنبا اثناسيوس بعد أن دعم الحقيقتين الأساسيتين التى قامت عليهما المسيحية وهما :-

١- لاهوت المسيح متحد بناسوته أى طبيعه الواحده للسيد المسيح .

٢- وحده الثالوث المقدس

وفى عام ٣٧١ تولى الأنبا بطرس الثانى ليكون البطريرك الحادى والعشرين خلفا لمقرس الرسول ولكن الامبراطور فالنتس الذى يأخذ بمبادئ أريوس طالب بعزل الأنبا بطرس الثانى وتعيين واحد من أتباع أريوس وهو لوسسيوس الأريوسى لذلك أصدر أوامره بالغاء الامتيازات التى كانت مقرره للرهبان منذ أيام قسطنطين باعفائهم من الخدمة العسكرية وفى عام ٣٧٨م توفى الامبراطور فالنتس وانفرد جراتيانوس بحكم الامبراطوريه وقد كان متحمسا للعقيدة الأرثوذكسية كما صورها مجمع فينقيه وكان أول أمر أصدره الزام كل رعايا الامبراطورية باعتناق المسيحية على مذهب اثناسيوس وفى عام ٣٧٨م توفى الأنبا بطرس الثانى وتولى البطريركية المرقسيه البطريرك تيموتيفوس ليكون البطريرك الثانى والعشرين وفى عام ٣٨٣م قتل الامبراطور جراتيانوس على يد بماخيوس ماكسيموس قائد

القوات الرومانيه وتولى الامبراطورية بعده وفى عام ٣٨٤م كان الحاكم الرومانى فى مصر فلورنتيوس وفى هذا العام توفى البطريرك وتولى الأنبا تيوفيلس ليكون البطريرك الثالث والعشرون وقد أقنع البطريرك الجديد الامبراطور ثيودسيوس بتحويل المعابد الوثنية الى كنائس مسيحية وراقت الفكرة للامبراطور فأصدر أوامره على الفور بتنفيذها وكان أول معبد وثى تم تحويله الى كنيسة هو هيكل باكوس اله الخمر وفى عام ٣٩٤م أصبح ثيودسوس الامبراطور الأوحى للشرق والغرب وزاد ذلك حماسه للديانة المسيحية فجعل مجلس الشيوخ الرومانى يصدر تشريعا بالغاء الوثنية فى جميع صورها وأشكالها فى أرجاء الامبراطورية شرقها وغربها ووضع عقوبات صارمه لكل من يعبد اله غير المسيح أو من يرتد عن دين المسيح وبذلك أصبحت الديانة المسيحية الدين الرسمى للدولة .

وفى عام ٣٩٥م توفى الامبراطور ثيودسيوس وبعده تولى أبناؤه أركاديوس شرق الامبراطورية وأخوه هونوريوس غرب الامبراطورية .

وفى عام ٤١٢م تم اختيار الأنبا كيرلس ليكون البطريرك الرابع والعشرين وفى عام ٤٣١م عقد مجمع أفسس لدراسة احوال المسيحية والمشاكل التى تعترضها وكان به مائتان من الأساقفة الذين امروا بعزل نسطوريوس بطريرك القسطنطينية الذى كان يردد تعاليمه بأن السيدة العذراء أم بشر وليست أم اله طبقا لتعاليمه بأن للمسيح طبيعتين طبيعة الهية وطبيعة انسانية وذلك عكس الكنيسة الأرثوذكسية التى تنادى بالطبيعة الواحدة الالهية للسيد المسيح

وفى عام ٤٤٢م توفى الأنبا كيرلس وتولى بدلا منه الأنبا ديسقورس البطريرك الخامس والعشرون وبدأ الصراع بين الكنائس الرئيسيه فى العالم كنيسة الأسكندرية وتطالب بفرض سلطاتها على العالم المسيحى وكنيسة القسطنطينية التى تطالب بالسيطرة لأنها عاصمة الدولة الجديده وكنيسة روما وفى عام ٤٥٠م توفى الامبراطور فودسيوس وتولى الامبراطور ماركيانوس وفى عام ٤٥١م عقد اخطر مجمع فى تاريخ المسيحية لدراسة احوال المسيحية وهو مجمع خليكندونية وهى مدينة تقع بالقرب من القسطنطينية ليحسم بطريقة نهائية المسائل الخلافية المتعلقة بالكنيسة المسيحية فوافق الأمبراطور على عقد المجمع وحضره عدد ٦٣٢ أسقفا من جميع انحاء العالم وكانت كنيسة روما تنادى بأن السيد المسيح له

طبيعتان دون اندماج بينهما وهى الطبيعة الانسانية والطبيعة الالهية أما الكنيسة الشرقية فى الاسكندرية برئاسة ديسفورس كانت تتادى بالطبيعة الواحدة للسيد المسيح وان لاهوته لم يفارق ناسوته لحظة واحدة وقرر المجمع عزل الأنبا ديسفورس السكندرى ونفيه الى أحد مدن أسيا الصغرى الى أن مات فيها فى عام ٤٥٤م وكان قرار مجمع خلقيدونية ذا أهمية سياسية فى التاريخ إذ أصبح أساس العقيدة المسيحية نهائيا بقرارات هذا المجمع الا أن كنيسة مصر والشام رفضت ذلك فأنفصلت كنيسة الاسكندرية مكونة الملة الارثوذكسية عن كنيسة روما مكونة الملة الكاثوليكية وظهر لأول مره فى المسيحية ملتان الملة الارثوذكسية والمله الكاثوليكية لذلك قامت كنيسة الاسكندرية بعدم استخدام اللغة اليونانية فى طقوس الكنيسة وأحلت محلها اللغة القبطية وهى اللغة المصرية القديمة مكتوبة بحروف يونانية وأضيف اليها سبعة حروف غير معروفة فى اللغة اليونانية وأثر ذلك النزاع تم اختيار البطريرك بروتيروس كبطريرك للكنيسة وكان اختياره بمعرفة الامبراطور الرومانى وكان الحاكم على مصر فى عام ٤٥٣ هو فلورس .

"المبحث الخامس"

تاريخ مصر فى الفترة القبطية فى المائة سنة الخامسة

وفى عام ٤٥٨م قتل الأنبا بروتيروس بمعرفة الشعب المسيحى فى الاسكندرية لأنه كان مختارا من قبل الامبراطور الرومانى لفرض قرارات مجمع خليكدونية التى تتادى بالطبيعتين للسيد المسيح عليهم وقد اختار الشعب البطريرك تيموثاوس ليكون البطريرك السادس والعشرين وفى عام ٤٧٥م استطاع يازيل أن يستولى على الاسكندرية بدون قتال وأعلن نفسه امبراطورا وأول القرارات التى أتخذها الامبراطور الجديد الذى كان يدين بالمذهب المصرى الاسكندرى أى وحدة الطبيعة للسيد المسيح فقد أصدر أوامره بإلغاء قرارات مجمع خليكدونية وبارك اختيار الشعب للأنبا تيموثاوس البطريرك السادس والعشرين .

وفى عام ٤٧٦م انتهت الامبراطورية الرومانية بعد أن تغلب أوروك زعيم القبائل المتبربره على رومولوس آخر أباطره الغرب واحتلال روما واسقاط امبراطوريته وخلع زعيم البربر على نفسه لقب البطريرق وفى عام ٤٨٠م توفى الأنبا تيماثاوس وتم اختيار الأنبا

بطرس فيجوس ليكون البطريرك السابع والعشرين وبعد ذلك تولى البطريرك اثناسيوس ليكون البطريرك الثامن والعشرين وفي عام ٤٩١ تولى الامبراطور افسطاسيوس الأول عرش الامبراطورية فى القسطنطينية وفى عام ٤٩٦ تولى البطريركية الأنبا يوحنا بعد وفاة الأنبا اثناسيوس ليكون البطريرك التاسع والعشرين وفى عام ٥٠٥م توفى الأنبا يوحنا ليتولى البطريركية الأنبا يوحنا الثانى ليكون البطريرك الثلاثين

وفى عام ٥١٦ توفى الأنبا يوحنا الثانى ليتولى البطريرك ديسفورس ليكون البطريرك الحادى والثلاثين وفى عام ٥١٨ توفى الامبراطور أنسطاسيوس ليتولى جوستين عرش الامبراطورية البيزنطية فى القسطنطينية .

وفى عام ٥١٩ توفى البطريرك ديسفورس ليتولى البطريرك تيموثاوس ليكون البطريرك الثانى والثلاثين وفى عام ٥١٧م تولى الامبراطور جوستينيان عرش الامبراطورية البيزنطية فى القسطنطينية وقد أصدر الامبراطور جوستينيان أمره فى عام ٥٢٨ لفقهاء الدولة ليضموا قوانين الدولة ويجمعوها فأصدرت أول مجموعة وهى مجموعة القانون الدستورى ثم مجموعة القوانين والمبادئ المدنية والتى أصبحت حتى اليوم مصدرا للتشريع الأوروبى وتعرف بمجموعة جوستينيان وفى عام ٥٣٦م توفى الأنبا تيموثاوس وحاول الامبراطور جوستينيان والامبراطوره تيودوره اختيار بطريرك يدين بمذهب أريوس فأندلعت الثورة فى الاسكندرية وسقط الألوف من الضحايا وكان الامبراطور جوستينيان قد استقر عزمه على توحيد العقيدة الدينية فى أرجاء الامبراطورية البيزنطية على أساس قرارات مجمع خليفونية وعين بطريركا على المسيحيين هو بولس وكان يؤمن على خلاف معتقدات المسيحيين بالأسكندرية بالطبيعتين للسيد المسيح لذلك كان أهل الاسكندرية يسمونه بيهودا وقد أمر البطريرك الجديد بغلق الكنائس التى تؤمن بالطبيعة الواحدة للسيد المسيح وحدث الصدام بين جنود الامبراطور والمسيحيين الذين أخذوا فى دبح المسيحيين وقتلهم داخل الكنائس حتى وصل عدد القتلى الى مائة ألف قتل وأصر المسيحيون على أن يكون بطريركهم هو البطريرك تيودسيوس البطريرك الثالث والثلاثون الذى يؤمن بالطبيعة الواحدة للسيد المسيح .

"المبحث السادس"

تاريخ مصر فى الفترة القبطية فى المائة سنة السادسة حتى دخول

الاسلام مصر

وفى عام ٥٤٠م بدأت الحرب بين جيوش الدولة البيزنطية وجيوش الفرس بقيادة كسرى ملك الفرس وقد حول الأمبراطور جوستينيان الأديرة المسيحية الى حصون عسكرية لتحمى الطرق المؤدية الى مصر عبر سينا وفى عام ٥٥٣م عاد الامبراطور جوستينيان الى الايمان بمبدأ الطبيعة الواحد للسيد المسيح على طريقة أهل مصر وترك مذهب الطبيعتين وفى عام ٥٦٥م توفى الامبراطور جوستينيان وتولى بعده عرش الامبراطورية البيزنطية أبن أخته جوستين الثانى وفى عام ٥٦٧ توفى الأنبا تيودسيوس ليحل محله الانبا بطرس الرابع كبطريرك للكرسى المرقسى ليكون البطريرك الرابع والثلاثين وفى عام ٥٧٠م ولد محمد بن عبد الله "صلى الله عليه وسلم" وقد ولد فى مكة وهو ابن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن كنانة بن النضر بن عبد مناف بن عدنان وينتهى نسبه الى اسماعيل نبي الله الذى رزقه الله لسيدنا ابراهيم الخليل من هاجر المصرية التى أهداها اليه فرعون مصر عند زياره ابراهيم الخليل له فأنجبت أسماعيل وقد طلبت ساره زوجة ابراهيم الخليل الثانية التى كانت عقيما لاتجب من زوجها ان يبعد عنها هاجر وولدها أسماعيل فجاء بهما حيث موقع مكة الآن وتركهما فى هذا المكان وانصرف عنهما فقدر لهماجر وابنها ألا تموت جوعا أو ظمأ اذ تفجرت عين زمزم وجاءت قبائل العرب وسكنت بجوارها وهكذا شب اسماعيل فكان أبا للعرب أجداد محمد صلى الله عليه وسلم الذى قال عليه السلام "ستفتحون مصر من بعدى فأوصيكم بأهلها خيرا فان لكم بها رحما وذمه" ومولد اسماعيل من هاجر هو الرحم الذى يربط العرب بمصر وفى عام ٥٧١م توفى الأنبا بطرس الرابع وتولى الأنبا دميانوس ليكون البطريرك الخامس والثلاثين وفى عام ٥٨٢م مات الامبراطور تيروس وتولى بدلا منه الامبراطور موريس وكان قد حكم مصر فترة من الزمن وفى عام ٦٠٢م قام فوكاس أحد قادة الجيوش باعدام الأمبراطور موريس وتولى العرش مكانه وفى عام ٦٠٦م توفى الأنبا دميانوس ليتولى البطريركية المرقسية البطريرك نسطاسيوس ليكون البطريرك السادس والثلاثون وفى عام ٦١٠م قام

هرقل قائد الجيوش فى أفريقيا الذى تمكن من اقتحام القسطنطينية عن طريق البر وهزم فوكاس ونودى بهرقل امبراطورا للامبراطورية البيزنطية .

وفى عام ٦١٠م كان محمد صلى الله عليه وسلم الذى ولد فى عام ٥٧٠م قد بلغ الأربعين من العمر ونزول الوحي عليه .

وفى عام ٦١٦م توفى الانبا انستاسيوس ليتولى الانبا روتيكوس ليكون البطريرك السابع والثلاثين وفى عام ٦١٩م سقطت مصر فى يد الفرس وفى عام ٦٢٢م هجرة الرسول عليه السلام فقد هاجر من مكة الى المدينة وهى قرية تقع شمال مكة حيث الأنصار الذين اعتنقوا الاسلام .

وفى عام ٦٢٣م توفى البطريرك وتولى الانبا بنيامين ليكون البطريرك الثامن والثلاثون وفى عام ٦٢٧م استطاع هرقل أن يهزم الفرس ويجلبهم عن مصر وهكذا عادت جيوش الدولة البيزنطية مرة أخرى الى مصر .

وفى عام ٦٢٧م أرسل محمد عليه السلام رساله الى المقوقس حاكم مصر حملها حاطب بن أبى بلثغة يدعوه فيها الى الاسلام ووعدته أن يبحث الأمر وأرسل اليه هديه عظيمة وهى مبلغ من المال وأرسل جارتين هما ماريا القبطية وأختها شيرين وتزوج الرسول عليه السلام من ماريا القبطية وتزوج حسان بن ثابت من أختها شيرين وأنجبت ماريا القبطية للرسول ابنه إبراهيم وفى ٦٣٠م دخل الرسول عليه السلام مكة فاتحا منتصرا بعد ثمانية سنوات من خروجه منها عاد على رأس جيش من المسلمين بلغ عدده عشرة آلاف مقاتل ودخل أهل مكة فى الاسلام أفواجا .

وفى عام ٦٣١م حاول هرقل أن يوحد العقيدة المسيحية مرة أخرى فى جميع الولايات التابعة لامبراطوريته حسب المذهب الأريوسى ذى الطبيعتين للسيد المسيح وأرسل قيرس حاكما على مصر لفرض ذلك وقام قيرس بأضطهاد المسيحيين لتمسكهم بعقيدتهم بأحراقهم أحياء وانتزاع أسنانهم لدرجة أن شقيق الانبا بنيامين بطريرك المسيحيين وهو ميتاس اشعلوا النار فيه حيا لرفضه الاعتراف بقرارات مجمع خليقدونية ويجمع جميع المؤرخين الأوربيين أن هذه الحماقات من جانب قيرس والى مصر جعلت الأقباط فى مصر يكرهون حكم الدولة البيزنطية وكانوا يصلون أن ينجوا من شرورهم ولذلك من شدة الاضطهاد هرب البطريرك الانبا بنيامين وترك مدينة الاسكندرية وهرب الى الصعيد بعد أن رأى ماحدث لأخيه من حرق جسده حيا .

وفى عام ٦٣٢م يوم الاثنين ليلة الثانى عشر من ربيع الأول توفى الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) وخلفه أبو بكر الصديق طبقا لحكم الشورى واختاره الناس اختيارا حرا حيث أجمع الأنصار فى سقيفة بن ساعده وبايعوه وعلى رأسهم عمر بن الخطاب وفى اليوم التالى بايع الناس فى المسجد أبا بكر الصديق بيعة عامه وفى عام ٦٣٤م توفى أبو بكر وتولى الخلافة بعده عمر بن الخطاب ليكون ثانى الخلفاء الراشدين ..

وفى عام ٦٤٠م سار عمرو بن العاص بجيشه وهو حوالى أربعة آلاف مسلح بالسيوف والرماح فوصل الى رفح أول الحدود المصرية ثم الى مدينة العريش ثم مدينة الفرما وهى السويس الان وكان بها حاميه بيزنطية فانتصر عليها ثم توجه الى مدينة بلبس وانتصر على حامية المدينة من الروم ثم الى حصن بابليون أقوى حصون مصر وتركه ولم يحاربه وهو فى مصر القديمة الآن ثم توجه الى مدينة البهنسا بالفيوم وبعد ذلك وصل مدد أضافى من الخليفة عمر بن الخطاب قوامه أربعة آلاف جندى أخرى على رأسهم الزبير بن العوام وقد عاد عمرو بن العاص ليشترك مع قوات حصن بابليون عند هليوبولس فى مصر الجديده الآن ثم أستولى على قرية أم دنان وهى الازبكية الان وعندما تأكد الحاكم الرومانى على مصر قيرس أنه لامجال لمنازلة جيوش المسلمين فقد عقد عقب موقعة هليوبولس مفاوضات مع عمرو بن العاص انتهت باعداد مشروع معاهده صلح ولكن هرقل عندما علم بموضوع المعاهده رفضه

وأرسل له من القسطنطينية لى يقاوم رجاله القوات الاسلامية وقام بعزل قيرس وفى عام ٦٤١م مات أمبراطور الروم هرقل وفى عام ٦٤٢م فتح عمرو بن العاص مدينة الاسكندرية وعندما علم فلوناس ابن الامبراطور هرقل ذلك أرسل قيرس فى نوفمبر ٦٤٢م ليعقد صلح مع عمرو بن العاصى على أن يسمح للجيش البيزنطى بالانسحاب وأن يحمل جنوده أمتعتهم وأموالهم وأن يتعهد المسلمون ألايتعرضوا للكنائس وقد أنشأ عمرو بن العاص مدينة القسطاط فى الصحراء بالقرب من حصن بابليون وكان أول مبنى أقيم فى المدينة الجديده هو مسجد عمرو بن العاص وقام عمرو بن العاص بتطهير القناة الموصلة بين النيل والبحر الاحمر وأطلق عليها قناة امير المؤمنين وقد أصبحت الطريق الرئيسى لحمل الغلال من مصر للمدينة وأهم القرارات التى اتخذها عمرو بن العاص اشعار

الاقباط باحترامه لمختلف العقائد فأصدر كتاب أمان للأنبا بنيامين بطريرك الأقباط الثامن والثلاثون الذي كان هاربا إلى الصعيد من اضطهاد الرومان ونص الكتاب الاتي "أينما كان بطريق الأقباط بنيامين نعهده بالحماية والأمان وعهد الله لأقليات البطريرك هي هنا في أمان واطمئنان ليتولى أمر ديانته ويرعى أهل ملته " ودخل الأنبا بنيامين الاسكندرية في احتفال شعبي كبير بعد أن ظل مختفيا لمدة ثلاثة عشر عاما ومن هنا بدأ تاريخ الفتح الاسلامي لمصر .

ومما تقدم يتضح أن الفترة ما بين ٥٥٥ م إلى ٦٤٠ م وهي فترة وجود المسيحية في مصر ودخولها إلى مصر على يد ماري مرقص الرسول حتى الفتح الاسلامي على يد عمرو بن العاص وهي حوالي ستمائة وخمسة عشر عاما غير موجوده في كتب التاريخ المدرسيه ولا الجامعيه فكتب التاريخ تذكر فترة حكم الدولة اليونانية ثم فترة حكم الدولة الرومانية بدون أى ذكر للعهود القبطية داخل الفترة الرومانية التي بدأت من ٣٠ ق.م إلى ٦٤٠ م .

"الفصل الخامس"

تاريخ مصر منذ العهد الاسلامي حتى عهد مبارك

وبعد ذلك نتحدث كتب التاريخ بالتفصيل الكامل غير المنقوص عن العهود التالية ابتداء من عهد الدولة الاسلامية حتى عهد مبارك وذلك على النحو التالي :-

- | | |
|--------|---|
| أولا | :- عهد الدولة الاسلامية من ٦٤٠م بداية بعمرو بن العاص . |
| ثانيا | :- عهد الدولة الاموية من ٦٦١م بداية من معاوية بن أبى سفيان . |
| ثالثا | :- عهد الدولة العباسية من ٧٥٠م بداية من صالح بن على العباسي |
| رابعا | :- عهد الدولة الطولونية من ٨٦٨م بداية من أحمد بن طولون . |
| خامسا | :- عهد الدولة الأخشيديّة من ٩٣٥م بداية من محمد بن طفح الأخشيدي |
| سادسا | :- عهد الدولة الفاطمية من ٩٦٩م بداية من المعز الدين لله الفاطمي . |
| سابعا | :- عهد الدولة الأيوبية من ١١٧٥م بداية من صلاح الدين الأيوبي . |
| ثامنا | :- عهد الدولة المملوكية من ١٢٥٠م بداية من عز الدين أيبك . |
| تاسعا | :- عهد الدولة العثمانية ١٥١٧م بداية من السلطان سليم شاه . |
| عاشر ا | :- عهد الاحتلال البريطاني ١٨٨٢م . |

الحادى عشر - عهد الثورة من ١٩٥٢م بداية من محمد نجيب وجمال عبد الناصر وأنور السادات .

الثانى عشر - عهد محمد حسنى مبارك بداية من ١٩٨١م .

"الفصل السادس"

رأينا فى قضية التجاهل الاعلامى والتعليمى لتاريخ الأقباط

مما تقدم يتضح أن تاريخ مصر فى كتب التاريخ المدرسى تتجاهل الفترة القبطية من تاريخ مصر منذ عام ٥٥٥م بدء نشر الديانة المسيحية فى مصر حتى عام ٦٤٠م عام بداية نشر الديانة الاسلاميه فى مصر وهى حوالى ستمائة سنه تقريبا وكذلك تتجاهل أجهزة الاعلام هذه الفترة فى جميع برامجها تقريبا لذلك نقترح الاقتراحات الآتية لحل هذه المشكله .

أولاً:-

أن التاريخ تاريخ لا يمكن تجاهله بحلوه ومره سواء وافقنا عليه أو اعترضنا عليه فجميع الدول المتحضره لاتسقط أى فترة من تاريخها حتى لو كانت فترة استعمار أو أستغلال فما بالك أن تاريخ الأقباط فى مصر تاريخ لجزء من الشعب المصرى يشكل أحد الخيوط الرئيسيه فى نسيج الشعب المصرى ومما شجعتنى ان أطرح هذه القضية ان عهد مبارك عهد واقعى ذو مصداقية شديده فى الاعتراف بالحق لكل الوقائع التاريخية فى مصر والاعتراف بالحق التاريخى لكل رموز مصر فلاول مره فى تاريخ مصر يعترف عهد مبارك بالحق التاريخى لمحمد نجيب أول رئيس جمهوريه فى مصر وقد أطلق اسمه على إحدى محطات مترو الانفاق الرئيسيه بجوار محطة مبارك و محطه السادات ومحطة جمال عبد الناصر وذلك بعد فترة الإنكار التاريخى و التعتيم الاعلامى على اللواء محمد نجيب الذى عانا منها أثناء حياته وبعد مماته لذلك فان الاعتراف بالحق التاريخى لجميع الوقائع والأحداث فى جميع العهود التاريخية جزء أصيل من سياسة عهد مبارك لذلك فانى أقترح أن يقوم السيد الدكتور وزير التربيه والتعليم بتشكيل لجنة من أساتذة التاريخ المصرى يضم اليها بعض الأساقفة المتخصصين فى التاريخ القبطى لتدوين تاريخ مصر فى هذه الفترة منذ دخول المسيحية مصر الى دخول الاسلام مصر ودرجها ضمن كتب التاريخ

المدرسى والجامعى وقد علمت أن الدكتور وزير التربية والتعليم شكل لجنة لكتابة تاريخ الأقباط ضمن تاريخ مصر بها بعد الشخصيات العامة مثل الدكتور ميلاد حنا والدكتور لييب يونان أستاذ التاريخ بكلية الآداب والدكتور اسحاق تاوضروس والدكتور على رضوان والدكتور زبيده محمد عطية .

ثانياً :-

أن تصدر الأوامر للأقسام الرقابية فى التلفزيون والأذاعة بعدم حذف الوقائع التاريخية المتعلقة بالتاريخ فى الفترة القبطية وأنا غير متأكد ان كان هناك تعليمات بذلك من عدمه وتشجيع المؤلفين للكتابة عن هذه الفترة وخاصة أن بها فترة تخدم الوحدة الوطنية وهى فترة اضطهاد الأقباط فى مصر على يد الرومان المسيحيين ثم عهد عمرو بن العاص بعد ذلك ونجدة أقباط مصر من الاضطهاد المسيحى الذى وصل فيه دم الشهداء الأقباط الى حد ركب خيول الجنود الرومان وكيف أعطى عمرو بن العاص الأمان للأقباط بنيامين بطريك الأقباط الارثوذكس له ولطائفه للعودة من الهروب فى الصحراء والرجوع الى كنائسهم لمباشرة عقائدهم الدينية فى أمان وكذلك اعطاء الضوء الأخضر بكثافة أكثر للدور المحمود للأعلام المصرى فى اظهار العلاقة بين الاقباط والمسلمين وعدم التعتيم على هذه العلاقة والمسلسلات الأخيرة مثل "أوان الورد " و"خالتي صفية والدير ويارجال العالم اتحدوا والرقص على سلاسل متحركة بداية طيبة نرجوا أن تتلوا بدايات أكثر .

ثالثاً :-

التركيز فى الكتب المدرسية والبرامج الاعلامية فى الاذاعة والتلفزيون على ثقافة التسامح بين الديانات وثقافة الاخاء الدينى وفى قبول الآخر والتسامح والتركيز على النقاط الاتفاقية فى الديانات من المحبة والاخاء والصداقة حتى ينشأ الشباب والنشء المصرى فى مناخ قابل للطرف الآخر والبعد فى الكتب المدرسية والبرامج الاعلامية عن النقاط الخلافية فى الديانتين الاسلاميه والمسيحية وعدم التعرض للأديان بالمساس الذى يؤدى الى خلق مشاكل نحن فى غنى عنها وتقديم الكتب المدرسية والبرامج الاعلامية بما يساعد على تنشئة المواطنين على ثقافته الوطنية وتحقيق الاندماج الوطنى فى المجتمع فلا بد من تقديم الفكر القائم على التلاقى مع الآخر فلايكفى محاربه الفكر المتطرف القائم على نفى الآخر بل لابد من التركيز على قبول الآخر والتركيز على المسائل الاتفاقية فى الأديان السماوية

والبعد عن المسائل الخلافية ولا بد من أن يكون الخطاب الاعلامى والتعليمى ذا مضمون جوهرى فى الخروج من دائره الطائفية الضيقه وبث روح الاستناره للمجتمع لمصرى فى التآخى والأندماج بين اطراف الشعب المصرى لأن مؤسسات التعليم والاعلام مؤسسات جوهرية فى تنشئة المواطن المصرى وبرمجته نحو قبول الآخر والأندماج معا فى بوتقه الحياة العصرية التى تجعل من الدين لله والوطن للجميع شعار يعيشه الشعب المصرى بمصداقيه وشفافية .

رابعاً :-

التركيز الاعلامى على ماتقوم به المجتمعات المدنية والأحزاب والنقابات والجمعيات والهيئات غير الحكومية فيما تقوم به من نشر ثقافته التسامح وثقافة التآخى وتشجيع هذه الهيئات على التكثيف لهذا الدور فعلى سبيل المثال ماتقوم به الهيئه القبطية الانجيليه بدور فى معقل التعصب فى محافظة المنيا هذا الدور هو تعليم الفلاح البسيط ثقافته التآخى والتسامح من خلال الدور التعليمى والحرفى التى تقوم به بانشاء مراكز تدريبية لبعض الانشطه الريفيه يشترك فيها المسلمين والمسيحيين معا بعيدا عن التعصب الدينى انما هو دور محمود فى تكوين ثقافته التسامح وثقافة الاخاء وقبول الآخر .

خامساً :-

اعتراف وزاره التعليم العالى بكلية اللاهوت كأحد الكليات المعتمده التى يتخرج منها الشباب القبطى ويحصل على شهاده رسميه معتمده من الدوله بحيث يتم التحاق خريجى هذه الكليه بوزارة التربية والتعليم والمدارس الخاصة لتعليم دروس الديانه المسيحية حيث أنه أصبح تدريس الديانه الاسلاميه للطلبة المسلمين وتدريس الديانه المسيحية للطلبة المسيحيين أحد المناهج المعتمده داخل النظام المدرسى بحيث تشرف على هذه الكلية وزارة التعليم العالى وبطريركية الأقباط الأرثوذكس بالعباسية فى الناحيه الفنية والادارية بحيث يتم الاتفاق بين وزارة التعليم العالى وبطريرك الأقباط الأرثوذكس على تطوير هذه الكليه بحيث تكون كلية مناظره للكليات الأخرى مثل كليه الآداب أو الحقوق وتحديد شروط القبول والمواد التى تدرس وعدد ساعات تدريسها وكيفية النجاح فى الامتحانات الشفويه والتحريرية ووضع لائحته خاصة بهذه الكليه بعد الاعتراف الرسمى بها وأن تكون هذه الكليه

من أجل اعداد المعلم الذى يقوم بتدريس الدين المسيحى فى المدارس ويؤمن بقيم التسامح والاخاء الدينى .

سادسا :-

وعندما قابلت السيد وزير التعليم الدكتور حسين كامل بهاء الدين و أعطيته نسخة من هذا الكتاب أخبرني أن مشكلة التعقيم التعليمى على تاريخ الأقباط في مصر قد انتهت هذا العام وقد سلمنى كتابين تقرر تدريسهم بالمدارس المصرية. الكتاب الأول يدرس لطلبة الصف الأول الإعدادي تحت عنوان وطنى مصر المكان والزمان تأليف الدكتور سمير عبد الباسط إبراهيم وآخرين وفى القسم الرابع عنوان تاريخ مصر وحضارتنا في عصر الرومان تناول في هذا القسم في عدة فصول وهى غزو الرومان لمصر في عام ٣٠ ق.م وأحوال مصر في عصر الرومان من ناحية الحياة السياسية والحياة الاجتماعية والحياة الاقتصادية والحياة الثقافية ثم تحدث عن ظهور المسيحية ودخولها مصر وتحدث عن ميلاد السيد المسيح وبداية الحقبة القبطية داخل العصر الروماني وماذا تعنى كلمة قبطى وعصر الشهداء بالتفصيل وانتصار المسيحية والاعتراف بالمسيحية بأنها الديانة الرسمية للدولة الرومانية في عام ٣١٣ ميلادية وتحدث عن الرهينة وحياة الأديرة وعن سمو مكانة بطريركية الإسكندرية وعن الإسكندرية حاضرة الثقافة والعلم والأدب وكيفية وصول الديانة الإسلامية مصر. وفى الكتاب الثانى وهو يدرس لطلبة الصف الأول الثانوي بعنوان مصر وحضارات العالم القديم تأليف الدكتور حسنين محمد ربيع والدكتور إسحاق عيد تاووضروس وفى الفصل الثالث تحدث عن حضارة الرومان في عده مباحث قيام الدولة الرومانية ثم الصراع بين روما وقرطاجة وتقسيم الدولة الرومانية وانتصار الديانة المسيحية على الديانة الوثنية في الدولة الرومانية وفى الفصل الرابع من الكتاب تحدث عن الحكم الرماني في مصر وإدارة شئون البلاد في العصر الروماني وفساد الحكم الروماني في مصر وأضواء على تاريخ مصر في الحقبة القبطية وبداية الحقبة القبطية وانتصار المسيحية في مصر ثم عهد الشهداء ثم تحدث عن الرهينة والأديرة ثم دخول الإسلام إلى مصر وبذلك تكون مشكلة التعقيم التعليمى على تاريخ الأقباط قد انتهت في مصر في عهد الرئيس مبارك وهذا يؤكد أن جميع مشاكل الأقباط قابلة للحل مع الحفاظ على التوازنات أمام المحكومة بفضل المناخ الجديد في عهد مبارك مهندس الوحدة الوطنية والذكاء السياسي لحسين كامل بهاء الدين أحد رموز الوحدة الوطنية في مصر الذى حارب التطرف الاعمى بكل أشكاله وصوره مفضلا المصلحة العامة لمصر بجراءة شديدة.

الباب الثامن

مشكلة تنقية الخطاب الدينى الاسلامى والمسيحى من التعصب

سوف نتناول فى هذا الباب تنقية الخطاب الدينى الاسلامى
والمسيحى من التعصب فى عدة فصول على النحو التالى :-

الفصل الاول :- تعصب قله من المشايخ والقساوسة .

الفصل الثانى :- صحيح الدين الاسلامى فى النظر للمسيحية .

الفصل الثالث :- رأينا فى قضية تنقية الخطاب الدينى للإسلام والمسيحية .

وسوف نتناول هذه الفصول الثلاثة على النحو التالى :-

"الفصل الأول"

تعصب قلة من المشايخ والقساوسة

كنت أسير منذ فترة بسيارتى فى مصر الجديدة وتوقفت فى إحدى أشارات
المرور وكانت وقفة السياره أمام أحد المساجد يوم الجمعة وكان الشيخ الواعظ يعظ
بأسلوب عنيف وأثناء وعظته تعرض لبعض المسائل اللاهوتية الخاصة بالديانة
المسيحية للتشكيك فى العقيدة المسيحية بطريقة تستفز الأقباط وتتال من عقائدهم عن
طريق الفتوى والاجتهاد فى بعض المسائل الخلافية بين الديانتين الاسلامية
والمسيحية وبعدها بحوالى عشرة أيام توجهت الى أحد الكنائس بمصر الجديدة
لحضور قداس يوم الاحد واذا بالقسيس الواعظ يتعرض لبعض المسائل الواردة فى
القرآن بطريقة تستفز المسلمين حيث تعرض لمسألة الأسراء والمعراج بالتفسير
والتحليل بطريقة تثير أعصاب المسلمين وهذا التعصب من الوعاظ المسلمين أو
الوعاظ المسيحيين يجلب من المشاكل والضرر مالا طاقة لنا به مما يؤثر على

وحدثنا الوطنية لأنه يجب أن يلتقى الوعاظ المسلمون والوعاظ المسيحيون من المشايخ والقساوسة على شرح الديانتين الإسلامية والمسيحية فى المسائل الاتفاقية مع عدم التعرض للمسائل الخلافية فيجب أن يكون الوعظ من خلال القيم الحلوه فى الديانتين حتى يسود المناخ العام المحبه والصداقة أما التعرض للمسائل الخلافية فلن يفيد المسلمين ولن يفيد المسيحيين لأنها مسائل عقائديه نأخذها كما هى كعقيدته دون أن يكون لنا حق مناقشة العقائد الثابته فى الديانتين والتعرض للمسائل الخلافية لن يفيد الا أعداء الوطن من الصهاينه واعداء الوطن من الصهاينه هم الذين يحركون المشايخ والقسس المتعصبين للتعرض للمسائل الخلافية حتى يتعكر الصفو العام لذلك يجب تنقية الخطاب الدينى الاسلامى والخطاب الدينى المسيحى من التعصب لأن حجر الزاويه فى المسيحية هو التسامح والتأخى مع أصحاب الديانات الأخرى وكذلك... حجر الزاوية فى الديانه الاسلاميه هو التسامح والتأخى مع أصحاب الديانات السماويه من خلال القرآن الكريم والسنة الكريمه ولكن البعض وهم قله يجتهدون فى الفقه الاسلامى بفتاوى تحتاج الى المراجعه لأنها لاتعبر عن روح التعاليم السماويه والنصوص القرآنيه والسنة الثابته فهذه الاجتهادات الفقهيّة تخلق أزمة ثقه بين المسلمين وغير المسلمين ولا بد أن يملك المجتمع المصرى

الشجاعة والمقدرة لحسم ما هو صحيح الاسلام فى هذه الاجتهادات الفقهيّة وعدم تجاهل هذه الاجتهادات الفقهيّة فهى مثل الألغام تنفجر فى أى وقت لأتفه الأسباب ولأول احتكاك بها فلا بد من نزع فتيل الأمان من هذه الألغام حتى لاتنفجر فى جسد الأمه المصريّة وتصيب ماتصيب من المسلمين وغير المسلمين لتعكر الصفاء العام بين المسلمين وغير المسلمين وهو أساس الديانه الاسلاميه والديانه المسيحية لذلك فأن تبنى موقفا متشددا من الدعاه الإسلاميين والوعاظ من القساوسة لتأويل النصوص فى الكتابه والسنة والأنجيل يضر بالمصلحة العليا للبلاد ولايفيد الا أعداء الامه المصريّة فكثير من الفتاوى التى تصدر من بعض قوى الإسلام السياسى لايقرها الاجماع الاسلامى ولا تقرها سماحة الاسلام مثل هذه الفتاوى التى نشرت فى مجلة روز يوسف فى العدد ٣٣٨٢ فى ١٩٩٣/٤/٥ عن خطب مسجلة على

شرائط للشيخ عمر عبد الشافي يحرض فيها على كراهية المسيحيين حيث ذكر
لايجوز تهنة المسيحيين بعيد القيامة لأن في ذلك اعترافا بقيامة المسيح ولايجوز
مشاركتهم الأفراح والمآتم لأنها تجرى داخل الكنيسة ويجب ألا يبادر المسلمون
بتحية المسيحيين وقد فرغ هذه الخطب الكاتب الصحفي إبراهيم عيسى ونشرها في
المجلة وكذلك بعض الفتاوى التي وردت في مجلة الدعوة في عدد ديسمبر ١٩٨٠
صفحة ٤٠ حيث قسمت هذه الفتوى حكم بناء الكنائس في ديار الاسلام الى ثلاثة
أقسام القسم الاول :- منها البلاد التي أنشأها المسلمون وأقاموها كالمعادي والعاشر
من رمضان وحلوان هذه البلاد وامثالها لايجوز فيها انشاء كنائس والقسم الثاني :-
مافتحته المسلمون من البلاد بالقوة كالأسكندرية بمصر والقسطنطينية بتركيا فهذه
لايجوز فيها بناء كنائس ويجب هدم الكنائس التي بها والقسم الثالث :- هي البلاد
التي فتحت صلحا بين المسلمون وبين سكانها وهذه يتم ابقاء ماوجد بها من كنائس
في وقت الفتح ومنع بناء كنائس جديدة أو اعاده ماهدم منها .
ومن امثله هذه الفتاوى والأجتهادات التي تترك أثرا غير ايجابي في العلاقة بين
المسلمين والأقباط وتخلق تناقضات بينهم هذه الفتوى التي تقول ان المسيحي الذي
يقتل في الحرب مع المسلمون ليس له في آخرته شيء من الجزاء على شهادته
والشهادة شرطها الايمان بالله ورسوله والمسيحي الذي مات في حرب مع المسلمين
لم تتوافر له هذه المكارم ولن تتوافر مادام ليس له اساس من الايمان بالله ورسوله
وهذه الفتوى وردت في مجلة الوعي الاسلامي العدد ١٧٤ في أبريل ١٩٧٩م
فأمثال هذه الفتاوى بخصوص الأقباط تسيء الى الاسلام وتسيء الى سماحة الديانة
الاسلامية .

هذه مجرد نماذج للأجتهادات والفتاوى تترك أثرا غير ايجابي وتترك سحابه
من الضباب والغيوم في العلاقة بين المسلمين والأقباط وتخلق تناقضات في
علاقاتهم وتخلق جوا من التوتر وتجعل المتعصبين من الأقباط يدخلون في مهاجمات
بمواجهة مضاده من الفتاوى والأجتهادات مايمس العقيدة الاسلامية ويستفز مشاعر
المسلمين وكذلك توجد بعض الفتاوى التي تشكك في صلب العقيدة المسيحية وامثال

هذه الفتاوى يجب صدها سواء بالنسبة للمسلمين او بالنسبة للأقباط لانها تخلق تناقضا بين المسلمين وبين الأقباط وهى نوع من الفتنة لعن الله الفتنة ومن ايقظها وهذه الفتاوى غير الايجابية من هنا او هناك تساعد على تعميق جذور الفتنة فى المجتمع المصرى ولاتخدم الا أعداء الوطن وبذلك يشارك المتعصبون من المسلمون والمتعصبون من الأقباط أعداء الوطن فى اشعال نار الفتنة وهى غاية ومراد اعداء الوطن وبذلك يستخدم أعداء الوطن اهم أسلحتهم فى اشعال نار الفتنة وهذا السلاح هو الفتاوى غير المسئولة من المتعصبون المسلمين والأقباط وهذه الفتاوى غير المسئولة تخالف صحيح الديانة الإسلامية وتخالف كذلك صحيح الديانة المسيحية التى تدعو الى التسامح والمحبة والاخاء وقبول أصحاب الديانات المخالفة وعدم الأكره فى الدين

"الفصل الثانى"

صحيح الدين الاسلامى والسنة النبوية فى النظر للمسيحية

أولا :- الآيات التى تنادى بعدم الأكره فى الدين

١- أولى الآيات القرآنية التى تكشف حقيقة موقف الاسلام من غير المسلمين الآية التى تقول " (لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ) (البقرة: من الآية ٢٥٦) " افلاسلام فى هذه الآية يعطى لغير المسلمين حرية الاعتقاد وحرية الاعتقاد من وجهة نظر الاسلام لها حصانة لايجوز انتهاكها ويفتح الحوار مع أصحاب الديانات الأخرى بالحكمة والموعظة الحسنة ويقول الطبرى فى أسباب نزول هذه الآية عن أبى عباس ان رجلا من بنى سالم بن عون يقال له الحصين كان له ولدان مسيحيان وهو مسلم فسأل رسول الله عليه السلام أن يرغم ولديه المسيحيين على اعتناق الاسلام بعد ان أصرا على التمسك بالمسيحية فنهاء الرسول عن ذلك ونزل قوله تعالى " لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ "

وقد استقر هذا المبدأ الشرعى فى الاسلام كأحد أسس التفكير الاسلامى وقد بلغ من حرص المسلمين الأوائل عليه والالتزام بهذا المبدأ الشرعى فقد جاءت امرأه مشركه الى الخليفة عمر بن الخطاب فى حاجة لها فدعاها امير المؤمنين الى الاسلام لكنها رفضت فقضى أمير المؤمنين لها حاجتها ولم يرغما على الاسلام لأنه خشى ان يكون فى مسلكه هذا ماينطوى على أستغلال حاجتها لمحاوله اكراهها على الاسلام فأستغفر أمير المؤمنين الله مما فعل وقال " اللهم انى أرشدت ولم أكره " والاعتراف بالآخرين المخالفين لهم فى الدين وحقهم فى عدم اكراههم على ترك دينهم كأحد أصول الديانة الاسلامية هى التى دفعت النبى عليه السلام عندما وجد بين الغنائم نسخا من التوراه بعد فتح خيبر أن يأمر بردها لليهود اعدائه لأن الرسول وجد أنه من حق اليهود ان يعلموا أولادهم دينهم وان ترد اليهم كتبهم ولايجوز أن يجبرهم على ترك دينهم .

٢- وفى أحد الايات أن المسلمين مطالبون بالتعايش السلمى مع جميع البشر حتى المخالفين لهم فى الدين من موده ورحمه وأن يتعاونوا معهم فالايه القرانية تقول " (وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ) (البقرة: من الآية ١٩٠)

٣- القرآن الكريم يرفض الاكراه فى الدين فالرسول مكلف بالابلاغ والتبشير ولا أكثر فهذه الآية التى تقول " (وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِين) (العنكبوت: من الآية ١٨) "

٤- والآيه التى تقول " (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا) (سبأ: من الآية ٢٨)

ثانيا :- نظرة القرآن للمسيحية

١- القرآن الكريم ينظر الى الديانة المسيحية على أنها ديانته سماويه ديانته الهيه والقرآن الكريم يطلق عليهم اما :-

أ- " أهل الكتاب "

ب- " الذين أوتوا الكتاب من قبلكم "

ج - " الذين اتيناهم الكتاب "

د- النصارى

ويفسهم القرآن بالايمان وعبادة الله وعمل الخير ويقول فى ذلك "

(مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ) (آل عمران: من الآية ١١٣) (يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَأُولَئِكَ مِنَ الصَّالِحِينَ) (آل عمران: ١١٤)

ويقول

القرآن الكريم أيضا "الذين أتيناهم الكتاب يتلونه حق تلاوته أولئك يؤمنون به " سورة البقرة ١٢١ ويقول القرآن الكريم أيضا " (وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ) (النساء: من الآية ١٣١) ومما تقدم أن النصارى من المؤمنين بالله ويسجدون لله الواحد الذى نعبد جميعا ويؤمنون بالكتاب واليوم الآخر حيث البعث والثواب والعقاب مثلهم مثل المسلمين كأصحاب ديانات سماوية .

٢- القرآن الكريم يأمر بمجادلة النصارى بالتى هى أحسن وفى ذلك يقول القرآن الكريم " (وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ) (العنكبوت: ٤٦)

القرآن الكريم يصف النصارى بأنهم ذو رافة ورحمه وقد قال فى ذلك " (قَفَّيْنَا عَلَى آثَارِهِمْ بِرُسُلِنَا وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَافَةً وَرَحْمَةً) (الحديد: من الآية ٢٧)

٣- القرآن الكريم يصف النصارى بأنهم أقرب موده للمسلمين ويقول فى ذلك " (لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَوَدَّةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى ذَلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِيَسِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ) (المائدة: ٨٢)

ومن هذه الآيه الكريمة يلاحظ أن هناك تمييز بين النصارى عن الذين أشركوا لأن هناك ثلاثة طوائف

واجهها المسلمون وهم اليهود والذين أشركوا فى ناحيه وفى الناحية الأخرى النصارى فلو كان النصارى من المشركين لما كان ذلك التمييز بين النصارى والذين أشركوا وعلى ذلك فأن هناك فصلا تاما بين النصارى والذين أشركوا فهذه طائفة وتلك طائفة أخرى ويظهر ذلك جليا فى الآيه القرآنية الكريمة

الآتية " (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ) (الحج: من الآية ١٧)

٤- نظرة القرآن لايمان النصارى وفى ذلك يقول فى الآيه الكريمة " (مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمَلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) (البقرة: من الآية ٦٢) " .

ثالثا :- نظرة القرآن الى الأنجيل .

١- يرى القرآن ان الأنجيل كتاب مقدس سماوى منزل من الله واعترف الاسلام فى سماحته بكل الأديان السماوية السابقة فيقول فى الآية الكريمة " (نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابُ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنجِيلَ) (آل عمران: ٣) (مَنْ قَبِلَ هُدًى لِلنَّاسِ) (آل عمران: من الآية ٤)

٢- وكذلك يقول فى آيه أخرى "وقفينا على اثارهم بعيسى بن مريم مصدقا لما بين يديه من التوراه واتيناہ الأنجيل فيه هدى ونور ومصدقا لما بين يديه من التوراه وهدى وموعظة للمتقين وليحكم أهل الأنجيل بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون وأنزلنا اليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب ومهيمننا عليه " سورة المائدة ٤٦ وعلى ذلك يتبين من هذه الآيه ان القرآن الكريم جاء مصدقا ومعترفا بكل من الأنجيل والتوراه كديانات سماويه من عند الله وفى ذلك يقول القرآن الكريم " ياأيها الذين آمنوا آمنوا بالله ورسوله والكتاب الذى

نزل على رسوله والكتاب الذى أنزل من قبل ومن يكفر بالله وملأته وكتبه
ورسله واليوم الآخر فقد ضل ضللاً بعيداً " سورة النساء ١٢٦ لذلك قالايمان
بجميع الكتب الالهيه التى أرسلها الله هدى وموعظة للمتقين أحد علامات
الاسلام البارزه وفي ذلك يقول القرآن الكريم " (لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُقِيمُوا
التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ) (المائدة: من الآية ٦٨) "
ومما تقدم يتضح ان بعض الفتاوى الخاطئه التى تعكر صفو علاقه بين
المسلمين والمسيحيين من ان الأنجيل لاوجود له وأن القرآن نسخ التوراه
والأنجيل لأنه من المحال ان يكون القرآن ناسخاً للأنجيل والتوراه وفى نفس
الوقت يدعو الى الايمان بهما .

رابعاً :- نظرة القرآن الكريم الى المشرك والمسيحي .

ورد فى إحدى الآيات " (وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى
يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ) (التوبة: من الآية ٦) " فالاسلام يدعو الى مد العون للآخرين حتى
المشرك الذى لا يؤمن بالله ان لجأ الى المسلم فى ضيق يطالب بأن يقف الى جواره
حتى يخرج من أزمته ويبلغ بر الأمان واذا كان ذلك واجب المسلم تجاه المشرك
فما بالك بواجب المسلم تجاه الكتابى الذى يؤمن بالله واليوم الآخر اذا كان هذا هو
صحيح الدين الإسلامى لماذا ينحرف البعض فى تفسيراتهم لخلق فتنه تشعل النار
وتأكل الأخضر واليابس فيما لايتفق مع المبادئ الأصولية للديانة الإسلامية .
لذلك أقول للمتعصبين من المسلمين والمتعصبين من المسيحيين ابعدوا عن حياتنا
وعن وحدتنا الوطنية لأنكم أكثر خطوره على بلادنا من خطر العدو الصهيونى
ذاته لأنكم أنتم الوقود الذى يستخدمكم فى أشعال نار الفتنة الطائفية وخاصة أن
المسيحية لاتؤمن بالشرك بالله كما يحلو للمتعصبين ان يطلقوا الاشاعات انما
المسيحية تؤمن بالتوحيد ولاتؤمن بثلاثة ألله انما تؤمن باله واحد لا شريك له
والآيات الداله على التوحيد فى التوراه والأنجيل كثيرة جدا لأن التوحيد أمر بديهى
لايمكن ان يناقش وقد قال القرآن الكريم فى صورة النساء " (وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ
انْتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ) (النساء: من الآية ١٧١)

"وان المسيحية تقول مثل ذلك أيضا أنها تتكرر التعدد والشرك وتتكرر أن يكون لله ولد من صاحبة بتناسل جسدى والمسيحية تقول لا يوجد سوى اله واحد لا شريك له وأن الاسلام يحارب بدعه تحاربها المسيحية لأن ثالث المسيحية غير ذلك فالمسيحية تقول " بأسم الأب والأبن والروح القدس اله واحد أمين " فالحق واحد فالحق هو جوهر الهى وهو ذات الهية وله عقل وله روح والثلاثة واحد كالنار مثلا لها ذات هي النار وتتولد منها حراره وينبثق منها نور والنار بنورها وحرارتها شيء واحد وكالانسان ذاته وعقله وروحه كيان واحد والبنوه فى فكر اللاهوت المسيحى ليست بنوه ماديه بل هي كنوبه الفكر من العقل فالحق يلد فكرا وعلى ذلك فأن المسيحية تؤمن بالله الواحد القهار وتؤمن باليوم الآخر والبعث والثواب والعقاب لذلك أتمنى فى الفترة القادمة ان يركز الفقهاء من المسلمين والمسيحيين على المسائل الاتفاقية فى الديانتين للتكوين وحده وطنيه صادقه والبعد عن المسائل الخلافية فى الديانتين لأن نبشها لن يفيد بل يضر ولاينفع بعد أن أكدنا أن الخط الأساسى فى الديانه الاسلاميه أنه لاكره فى الدين وأن من ينبش فى قبور الماضى ويفتح جبهات النار فى المسائل الخلافية كمن يوقظ الفتنة لعنهم الله سواء اكانوا من المسلمين أو من الأقباط فمجدوى الدخول فى نقاش بيزنطى فى المسائل الخلافية لن يستفيد منه أحد الا أعداء الوطن وخاصة أن حقوق الانسان وحرياته الأساسية والمساواه بين البشر جميعا مقرره فى الاسلام للانسان كانسان أيا كانت عقيدته أو جنسه أو لونه وأى خروج عن ذلك يكون مخالفا لكتاب الله وسنة رسول الله نصا وروحا وعلى ذلك فأن ممارسة الآخرين أصحاب الديانات المخالفة لحقوقهم وحرياتهم حق أصيل لهم لأنها مقرره وثابته فى كتاب الله وإذا حدث أهدار لتلك الحقوق فانه لايصيب الآخرين وحدهم بظلم بل الظلم على عدم اتباع كتاب الله وقد قال رسول الله عليه السلام " أن ربكم واحد وأن أباكم واحد كلكم لأدم وأدم من تراب ليس لعربى على عجمى ولا لعجمى على عربى ولا لأحمر

على أبيض ولا لأبيض على أحمر أضل الا بالتقوى " فالمساواة بين الجميع في الحقوق والواجبات وما ذكره الرسول منذ أكثر من أربعة عشر قرناً نص عليه إعلان حقوق الإنسان في الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م حيث نص الإعلان الفرنسي على أنه " يولد الناس أحراراً ومتساوين في الحقوق " لذلك لماذا يشوه المتعصبون سماحة الإسلام مع الآخرين في تفسيرات وفتاوى تختلف عن الثابت في النصوص وروحها لأن هذه الفتاوى المغلوطة تثير خوف الآخرين وتصور لهم موقف الإسلام الثابت في صورته مهزوزة ومغلوبة إن أشد أعداء الإسلام هم الذين يفتنون من غير علم بما يخالف صحيح الإسلام وروحه وسماحته لأنهم يشوهون صورة الإسلام في نظر الآخرين .

خامساً :- نظرة السنة النبوية وأقوال الخلفاء الراشدين إلى النصارى

قد استخدمت الأحاديث النبوية كلمة الذمة في مواضع مختلفة من الحديث الشريف من أدى ذمياً فأنا خصمه وقول رسول الله في خطبة الوداع أوصيكم بأهل ذمتي خيراً والمقصود بأهل الذمة هم غير المسلمين وهي علاقة تعاقدية تحكم علاقة المسلمين بغيرهم في الدولة الإسلامية والأحاديث الشريفة التي ترعى أهل الذمة كثيره من قتل قتيلاً من أهل الذمة حرم الله عليه الجنة رواه البخاري ومن ظلم معاهداً أو كلفة فوق طاقته فأنا حججه رواه أبو داود في سننه وكذلك من وصايا الخليفة الأول أبو بكر الصديق " لا تقتل أحداً من أهل ذمة الله فيطالبك الله بدمته فيكذبك الله على وجهك في النار " وكذلك من وصايا الخليفة الثاني عمر بن الخطاب وهو على فراش الموت أوصى الخليفة من بعده بأهل الذمة خيراً وأن يوفى لهم بعهدهم وإن يقاتل من ورائهم والا يكلفهم فوق طاقتهم ولذلك استقر في الفقه الإسلامي بالنسبة لأهل الذمة قاعدة تقضى " بأن لهم مالنا وعليهم ما علينا " ولذلك يقول الإمام علي بن أبي طالب " من كان له فذمة كذمتنا ودينه كديننا

"الفصل الثالث"

رأينا فى قضية تنقية الخطاب الدينى الاسلامى والمسيحى

أولاً :-

أن عقد الذمة لوجوده الآن بل كان موجودا فى بداية الدولة الاسلامية وهو عقد يتضمن اقرار غير المسلمين على دينهم وتمتعهم بحماية الدولة الإسلامية وتطبيق أحكام دار الاسلام عليهم فى غير شئونهم الدينية وعقائدهم الدينية . والدولة الاسلامية التى قامت بعد الرسول قد انقضت بانحسار الخلافة الإسلامية وسيطرة الاستعمار الغربى على معظم أراضيها وانقطع العمل بأحكام الشريعة فيها نظرا للاستعمار الذى يحكمها وبذلك أنقضى عهد الذمة نفسه . وفى تطور التاريخ سارع أبناء الشعوب مسلمين وغير مسلمين فى انتزاع الاستقلال من المستعمر الأجنبى فخاض الفريقان المسلمون والمسيحيون نضال التحرير مع المطالبه بالاستقلال معا وتعرضوا لمقاومة المستعمر معا النفى خارج البلاد معا مثلما حدث فى ثورة ١٩١٩م فى مصر وبالتالي فان الدولة الاسلاميه القائمة اليوم تضم الجميع على أساس المواطنة والولاء للوطن وليس للجزية مكان فى أصول الدولة الحديثة كما كان موجودا فى بداية الدولة الاسلامية . وعلى ذلك فان الدول الحديثة قامت على أساس نضال أبناء الوطن الواحد مسلمين ومسيحيين ضد المستعمر الغربى تستند الى المواطنة الكامله لكل منهم وهذا عكس الدولة الاسلامية الاولى حيث كانت القيادة وأمور الدفاع مقصوره على المسلمين فقط أما النصارى فعليهم دفع الجزية للمشاركة فى أعباء التكاليف العامة . ولكن الوضع الآن يخالف فقد قام المسلمون والمسيحيون بحرب ضروس ضد الاستعمار ونالوا استقلالهم معا لذلك فان المسلمين والمسيحيين لهم حق المواطنة الكامله ولهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات ويشترك المسلمون مع المسيحيين فى جيش واحد للدفاع عن أمن واستقرار البلاد وماحدث فى حرب ١٩٥٦م كانت مصر تحارب دولتين مسيحييتين وفى هذه الحرب امتلأت بيوت مصر بالشهداء المسيحيين

والمسلمين على السواء وهذا مانص عليه الدستور المصرى الحالى من المساواة الكاملة بين المصريين فى المادة ٤٠ من الدستور لافرق بسبب العقيدة أو الجنس أو السلخه أو غيرها لذلك فان حق المواطنة الكاملة للمسلمين والأقباط يحدد حقوقهم وواجباتهم بالتساوى معهم .

ثانيا :-

يجب تنقية المناخ العام فى مصر من خلال قبول الطرف الآخر وهو الأقباط ويجب أن تتكاتف أجهزة الأعلام المقروءه والمسموعة والتلفزيون من خلال خلق مناخ عام سوى يركز على القضية الأساسية التى يتبناها الرئيس مبارك بمصادقية شديده وهى ان الدين لله والوطن للجميع والبعد فى أجهزة الأعلام عن التشكيك فى العقيدة المسيحية عبر الاثير أو عبر شاشات التلفزيون وهذه ظاهره كانت موجوده فى فترة الستينات والسبعينات ولكنها انقرضت فى فترة التسعينات ونتمنى الان نعود اليها مستقبلا لأنها تترك من التداعيات والمتاعب الطائفية الكثير .

ثالثا :-

ان الغالبية العظمى من المساجد الان أصبحت تحت اشراف وزارة الأوقاف وكذلك كل الكنائس تحت اشراف الكاتدرائيه القبطيه الارثوذكسيه لذلك فان المشايخ الذين يتعرضون للمسائل الخلافيه بين الأديان أو الذين يشككون للديانات الأخرى يجب أن يصدر قرار من وزير الأوقاف بنقلهم الى مناصب ادارية بحتة بعيدا عن الاحتكاك بالجمهور بالوعظ وكذلك القساوسه الذين يتعرضون للمسائل الخلافية بين الأديان أو التشكيك فى ثوابت الديانات الأخرى يجب على قداسة البابا شنوده أن يصدر قرار بنقلهم الى مناصب ادارية أو عودتهم الى الأديره التى أتوا منها وذلك حفاظا على المناخ العام وحفاظا على وحدتنا الوطنية وخاصة أنه صدر القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٠ بأن تتولى وزارة الأوقاف ادارة جميع المساجد فى مصر ويكون من حقها الأشراف عليها خلال عشر سنوات .

رابعاً :-

أقترح أن يصدر كتاب مشترك من الدكتور محمد سيد طنطاوى شيخ الأزهر وأخيه وصديقه البابا شنودة الثالث هذا الكتاب يسمى كتاب الاخاء الدينى ويتعرض للمسائل الاتفاقية بين الأديان السماوية التى تدعو الى قبول الآخر والمحبة والتسامح بحيث يكون هذا الكتاب مائة فى المدارس والجامعات ويكون خطاً منهجياً للوعاظ المسلمين والأقباط لأن تهيئة المناخ العام الصالح هو مفتاح الأمان للعيش فى محبة بعيد عن التعصب الممقوت

خامساً :-

تركيز أجهزة الاعلام المختلفة على الحقيقة الواقعية الموجودة فى مصر ان تصرفات بعض الجماعات التى تدعى الاسلام وتوجه عداوتها نحو الأقباط لايحوز أن تحسب على الاسلام ولاعلى الحكومة لأن الغرض من هذه الهجمات على الأقباط هو احراج الحكومة والحكومة لم يحدث فى يوم من الأيام أن وقفت موقف المتفرج بشأنها وهاهى السجون مملوءة بالمتهمين الذين صدرت ضدهم أحكام كما أن هذه الجماعات المتطرفة فى غرض احراج الحكومة تقوم بمهاجمة السائحين وقتلهم بغرض احراج الحكومة وحادث فندق أوربا بشارع الهرم وتعرض السائحين اليونانيين للاغتيال وكذلك حادث الاقصر الشهير فى مبنى الدير البحرى كلها تصرفات الغرض منها احراج الحكومة وكذلك تعرض الأقباط لبعض المواقف ليس لأنهم أقباط بل بغرض احراج الحكومة أمام العالم الخارجى والدول الأجنبية لذلك من العدل ان نقول ان هذه الفئات الضالة لاتحسب على الاسلام والمسلمين الذين يعيشون فى حياة متداخلة ومتراصة مع المسيحيين فى مصر بل هم جناه يرتكبون جرائم جنائية نتيجة أفكارهم الضالة والمتطرفة لذلك نجدهم يحاولون اغتيال رئيس الوزراء والوزراء والاعتداء على ضباط الشرطة المسلمين

سادساً :-

تنقية الخطاب الدينى الإسلامى والمسيحى والمناخ العام فى مصر بحيث يسمح بحل مشاكل الأقباط لأن تجاهل المشكلات لايغنى عدم وجودها وتهميش المشكلات لايغنى عدم وجودها وعدم حل هذه المشكلات فى اطار من المواطنه العام لن

ينعكس أثره السلبي على الأقباط فقط بل سينعكس أثره السلبي على المجتمع كله والأمة بأسرها لأنها تخص جزء امن نسيج الأمة الواحد لأنه عندما تنفجر هذه المشكلات فى أى مناسبة فان علاجها بالعبارات البلاغية لايحل المشاكل بل سوف تعود تطفو الى سطح الأمة المصرية مرة أخرى

سابعاً :-

لتنقية الخطاب الدينى للمسلمين والأقباط لابد ان يصدر قانون بمنع تعرض الكتب الدينية للديانات السماوية المخالفة لأن بعض المؤلفين المسلمين كثيراً مايتعرضون بالتشكيك لأحكام الديانة المسيحية وبعض الكتب التى يؤلفها أقباط تتعرض لبعض أحكام الاسلام بالتشكيك وخاصة أن قانون المطبوعات رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦م المعمول به الآن ليس من سلطة الإدارة أن تمنع التداول داخل البلاد المطبوعات التى تصدر فى الداخل والتى تتعرض للأديان تعرضاً من شأنه تكدير السلم العام أما بالنسبة للمطبوعات التى تصدر فى الخارج فان من سلطة الإدارة منع دخول هذه المطبوعات التى تصدر بالخارج وذلك يمنع دخولها الى مصر

ثامناً :-

ولتنقية الخطاب الدينى الاسلامى والمسيحى لابد ان يصدر قانون يجعل من زى رجال الدين الاسلامى والمسيحى زياً رسمياً لايرتديه الا من له صلاحية ارتداء هذا الزى وأن من يرتديه من غير المرخص لهم بارتداء هذا الزى يكون جريمه جنائية مثل حالة ارتداء غير افراد القوات المسلحة او افراد الشرطة زى القوات المسلحة وزى قوات الشرطة لأن بعض الأشخاص يعكرون الصفو العام والمناخ العام حينما يرتدون ذلك الزى الخاص بالمشايخ او القساوسة ويتصرفون تصرفات لاتليق بمن يرتدى هذا الزى فعلى سبيل المثال كنت موجود فى جنوب أفريقيا مع النادى الأهلى لمشاهدة مباراة السوبر بين النادى الأهلى ونادى الزمالك التى فاز بها نادى الزمالك وأثناء وجودى فى جنوب أفريقيا وجدت شخصاً يطلق عليه الشيخ حسن ليس من رجال الدين الاسلامى يلبس زى رجال الدين الاسلامى يتصرف أثناء المباراة ممسكاً بيده عوداً ويتصرف تصرفات تسيء الى الزى الذى

يرتديه ان ذلك الشخص وأمثاله يسىء الى الاسلام ويسىء الى وقار زى المشايخ وكذلك ماحدث ونشر فى جريدة النبا بتاريخ ٢٠٠١/٦/١٤ من تصوير أحد الرهبان بالزى الرسمى للرهبان فى اوضاع مخله بالاداب رغم ان ذلك الراهب مفصول من خدمة الرهبنة منذ خمسة سنوات من دير المحرق بأسبوط ولكنه يمارس بعض تصرفات الشعوذه والنصب وهو يرتدى زى الرهبان لذلك لابد أن يصدر قانون من مجلس الشعب بأن كل من يرتدى زى الشيوخ أو القساوسة وهو ليس بذلك يعاقب بالحبس مدة ثلاثة سنوات وان تكون العقوبة وجوبية وليست جوازية حتى لا يحدث مايعكر الصفو العام والأمن العام كما حدث فى قضية الراهب المخلوع من خدمة الرهبنة .

تاسعا :-

اختيار يوم يصلح كمناسبة بعيد الوحدة الوطنية بحيث يكون هذا اليوم يوم أجازة رسمية تعطل فيه المصالح الحكومية والمدارس وتعقد فيه الندوات فى التلفزيون والاذاعة للتحديث عن ماتم انجازه فى سبيل تحقيق الوحدة الوطنية وتهيئة المناخ العام السوى ومالم يتم انجازه ونأمل فى انجازه وأن يلتقى فى ذلك اليوم السيد رئيس الجمهورية مع رموز العمل العام من المسلمين والمسيحيين وبطيريك الأقباط وشيخ الأزهر والمفتى ووزير الأوقاف وبعض رموز العمل الدينى الإسلامى والمسيحى من القساوسة والمشايع يلقى فيه السيد الرئيس خطابا عاما عن وحدتنا الوطنية بحلوها ومرها بايجابياتها وسلبياتها بالثغرات التى يجب علاجها ويفتح بعد ذلك باب الحوار الجاد لترسيخ وحدتنا الوطنية بحيث الكل يقول رأيه بصراحه وبلا تخوف فى سبيل الهدف الأعظم وهو التأكيد على تهيئة مناخ معتدل فيه قبول للطرف الآخر وذلك كما يحدث فى يوم الاعلاميين حيث يلتقى السيد رئيس الجمهورية مع الاعلاميين ويلقى خطابه ثم يفتح باب المناقشة لهموم هذا البلد وهذا الاقتراح وهو عمل يوم للوحده الوطنية سوف يجعل الوحده الوطنية فى ذاكرة الأمة دائما وفى كل عام سوف يخلق مناخ حلو مثل المناخ الذى يحدثه عيد الأم وأنى اقترح أن يكون ذلك اليوم وهو يوم الوحده الوطنية يوم تتفق عليه

ذاكرة الأمه فى أنه يصلح للتعبير عن ذلك اليوم لأن وحدتنا الوطنية هى طوق النجاة للرقى والتنمية والاستقرار ومن فتح ملف ذاكرة الأمة يجد كثيرا من الايام تصلح لأن تكون يوم الوحدة الوطنية ونقترح أن تشكل لجنة من أساتذة التاريخ لتحديد ذلك اليوم يكون فيه واقعه محدده عن تكاتف المسلمين

والأقباط فى مواجهة الاحتلال البريطانى مثل واقعة نفى سعد زغلول الى جزيرة سيشل حيث أن الاستعمار نفى المسلمين والأقباط مع سعد زغلول وكان من بين الأقباط مكرم عبيد وجورج خياط وهذه الواقعة تؤكد تكاتف المسلمين والأقباط من أجل المطالبة بتحرير مصر ويمكن اختيار يوم آخر يكون فيه دلالات على الوحدة الوطنية حسب رأى اللجنة المشكلة لذلك .

عاشرا:-

مراعاة الوجود المسيحى فى برامج التعليم والأعلام وتجنب كل مايسىء للمعتقدات الدينية والاكتثار من ظهور رجال الدين المسيحى ورجال الدين الاسلامى فى حوار يجمعهم داخل البرامج التلفزيونية لاطهار سماعة الديانة الاسلامية والديانة المسيحية فى قبول الآخر والتركيز على المسائل الاتفاقية والبعد عن المسائل الخلافية .

الحادى عشر:-

التركيز فى برامج التلفزيون على البرامج التى تؤكد المواطنة الكاملة للمسلمين والأقباط معا لخلق مناخ سوى يؤكد الوحدة الوطنية .

الثانى عشر:-

تدعيم الترويج الاعلامى للأنشطة الاجتماعية التى يتم لقاء المسلمين والمسيحيين معا بلا حساسية لخدمة هذا الوطن وخاصة من خلال المنظمات غير الحكومية .

الثالث عشر:-

لتنقية الخطاب الدينى للمسلمين والمسيحيين بعيدا عن التعصب لآبد من الاقلال من المنظمات ذات الطابع الطائفى للمسلمين والمسيحيين وخلق نوع جديد من

المنظمات يتم من خلال قبول الآخر والعمل سويا فى ظل مناخ مبارك الجديد تحت شعار الدين لله والوطن للجميع .

الرابع عشر :-

التركيز على المشروعات القومية المشتركة التى تهدف خلق جو الوحدة الوطنية مثل الانتهاء من مشروع خط سير العائلة المقدسة والانتهاء من مشروع خط سير أهل البيت الشريف وجعل الخطيين احدى علامات السياحة الدينية فى مصر حتى يتأكد العالم كله من قبول الآخر فى جو من المحبة والصداقة .

الباب التاسع

مشكلة تمثيل الاقباط فى البرلمان

سوف نبحت مشكلة تمثيل الاقباط فى السلطة التشريعية أى فى مجلس الشعب حيث أنه السلطة التشريعية بنص الدستور المصرى الذى له حق الرقابة على السلطة التنفيذية وتشريع القوانين والرقابة حيث تنص المادة ٨٦ من الدستور يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع ويقر السياسه العامه للدولة والخطة الماليه للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنه العامه للدولة كما يمارس الرقابه على أعمال السلطة التنفيذية وذلك كله على الوجه المبين فى الدستور ومدة مجلس الشعب خمس سنوات من تاريخ أول اجتماع له حسب نص المادة ٩١ من الدستور ومجلس الشعب له حق اقتراح القوانين حيث تنص المادة ١٠٩ من الدستور لرئيس الجمهورية ولكل عضو من أعضاء مجلس الشعب اقتراح القوانين ويمارس مجلس الشعب حقه فى الرقابه على السلطة التنفيذية من خلال الأسئلة التى يقدمها أعضاء المجلس الى رئيس الوزراء أو أحد نوابه أو أحد الوزراء طبقا لنص المادة ١٢٤ من الدستور وكذلك تتم مراقبة السلطة التنفيذية من خلال الاستجابات التى يقدمها أعضاء مجلس الشعب الى رئيس الوزراء أو الوزراء طبقا لنص المادة ١٢٥ من الدستور حيث أن الوزراء مسئولون أمام مجلس الشعب عن السياسة العامه للدولة وكل وزير مسئول عن أعمال وزارته طبقا لنص المادة ١٢٦ من الدستور ولمجلس الشعب أن يقرر سحب الثقة من احد الوزراء او نواب رئيس الوزراء بعد الاستجواب وبناء على اقتراح عشرة أعضاء من المجلس وكذلك طبقا لنص المادة ١٢٧ من الدستور يجوز لمجلس الشعب بناء على طلب عشره من اعضاءه مسئولية رئيس مجلس الوزراء على ان يصدر القرار بأغلبه اعضاءه المجلس بالنسبة للوزراء ورئيس الوزراء وطبقا لنص المادة ١٢٨ اذا قرر المجلس سحب الثقة من أحد النواب رئيس مجلس الوزراء أو الوزراء او نوابهم وجب عليه اعتزال منصبه ويمارس مجلس الشعب كذلك سلطته فى الرقابه على اعمال السلطة التنفيذية من خلال طرح موضوع عام للمناقشة لأستيضاح سياسه وزاره بشأنه طبقا لنص المادة ١٢٩ من الدستور وكذلك طبقا لنص المادة ١٣٠ من الدستور يجوز لمجلس الشعب تكوين لجنة خاصة لتقصى الحقائق فى احدى المصالح الادارية او

المؤسسات العامة أو أى جهاز تنفيذى أو ادارى أو أى مشروع من المشروعات العامة ومما تقدم يتضح ان السلطة التشريعية فى مصر التى من حقها التشريع والرقابة على السلطة التنفيذية هى مجلس الشعب

اما مجلس الشورى من خلال نص المادة ١٩٤ من الدستور والمادة ١٩٥ من الدستور يؤخذ رأى مجلس الشورى أى أن رأيه استشارى بالنسبة لمجلس الشعب ولكنه وجوبى فى العرض على مجلس الشورى فى الاقتراحات الخاصة بتعديل ماله أو أكثر من مواد الدستور أو مشروعات القوانين المكمله للدستور أو مشروع الخطه العامه للتنميه الاجتماعيه والاقتصاديه أو معاهدات الصلح والتحالف وجميع المعاهدات التى يترتب عليها تعديل فى اراضى الدوله او التى تتعلق بحقوق السياده ومشروعات القوانين التى يحيلها اليه رئيس الجمهوريه وما يحيله رئيس الجمهوريه الى المجلس من موضوعات تتصل بالسياسه العامه للدوله أو بسياستها فى الشئون العربيه أو الخارجيه وعلى ذلك فان الموضوعات السابقه يجب عرضها أولا على مجلس الشورى لابداء الرأى فيها وعدم عرضها يوصم هذه الموضوعات التى لم تعرض على مجلس الشورى بعدم الدستوريه لذلك سوف نتناول موضوع تمثيل الاقباط فى البرلمان وهو مجلس الشعب فى الفصول التاليه:-

الفصل الاول :- تمثيل الاقباط فى البرلمان قبل الثورة .

الفصل الثانى :- تمثيل الاقباط فى البرلمان فى عهد عبد الناصر .

الفصل الثالث :- تمثيل الاقباط فى البرلمان فى عهد السادات .

الفصل الرابع :- تمثيل الاقباط فى البرلمان فى عهد مبارك .

الفصل الخامس :- رأينا فى مشكلة تمثيل الاقباط فى البرلمان .

الفصل الاول

تمثيل الاقباط فى البرلمان قبل الثورة

كان تمثيل الاقباط قبل الثورة أكبر بكثير من تمثيلهم بعد الثورة وذلك لأنهم اندمجوا فى الحياة السياسيه بشكل قوى وكانوا عنصرا فعالا فى حزب الوفد وكان اسهام الاقباط فعالا ونشطا فى ثورة ١٩١٩م وكان حزب الوفد يرشح الاقباط فى كثير من الدوائر على مبادئ حزب الوفد وينجحون بأصوات المسلمين قبل

أصوات الأقباط وذلك لأن المناخ العام فى فترة ما قبل الثورة كان مناخا يدعو
للوحد الوطنى ويحارب أى تطرف دينى من الطرفين لذلك كانت نسبة مشاركة
الأقباط فى البرلمان عالية على النحو التالى :-

السنة	عدد نواب البرلمان	عدد الاقباط
١٩٢٤	٢١٤	١٦
١٩٢٥	٢١٤	١٥
١٩٢٦	٢١٤	١٧
١٩٢٦	٢٣٥	٢٣
١٩٣١	١٥٠	٤
١٩٣٦	٢٣٢	٢٠
١٩٣٨	٢٦٤	٦
١٩٤٢	٢٦٤	٢٧
١٩٤٥	٢٦٤	١٢
١٩٥٠	٣١٩	١٠

الفصل الثانى

تمثيل الاقباط فى البرلمان فى عهد عبد الناصر

بعد ثورة عبد الناصر فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢م كان هناك علاقة تعاون
بين بعض أعضاء الثورة وجماعة الاخوان المسلمين التى تم انشاؤها فى مدينة
الاسماعيلية على يد حسن البنا وقد انتشرت هذه الجماعة فى جميع أنحاء
الجمهورية وتغلغل الاخوان المسلمون فى الجيش والقضاء والشرطة والتعليم
وغيرها من مرافق الدولة التنفيذية والتشريعية وقد كان جمال عبد الناصر يهتم
بتدريب التنظيم السرى العسكرى للاخوان وكان جمال عبد الناصر عضوا فى
جماعة الاخوان المسلمين تحت اسم حركى هو عبد القادر زغلول ولكن بعد أن
وثب الضباط الاحرار للسلطة احسوا ان الاخوان المسلمين يحاولون اغتصاب
السلطة منهم لذلك حدث الانشقاق بينهم وبين الثورة فى عام ١٩٥٤م وقضى عليهم
عبد الناصر بالاعتقال والتعذيب وتحديد الإقامة التى تلتها اجراءات اخرى أشد

قوة فى عام ١٩٥٧م وعام ١٩٦٥م وعام ١٩٦٧م لذلك كان الجو العام متوتر لذلك تقوقع الاقباط وبعثوا عن الحياة السياسية بعد محاولة ابعاد الاقباط عن المراكز الادارية العليا والتنفيذية العليا فى بداية الثورة وتطبيق قانون الاصلاح الزراعى جعل الاقباط يبدءون فى الهجرة الى الخارج أو الدخول داخل شرنقة السلبية السياسية والبعد عن الحياة السياسية كاملا لذلك كان بعد الاقباط عن الحياة النيابية كليا فأدخل جمال عبد الناصر فى دستور ١٩٥٣م نص المادة ٨٧ أن من حق رئيس الجمهورية أن يعين عشرة نواب من بين ٣٦٠ نائبا فى مجلس الأمة أو مجلس الشعب بعد ذلك لسد الفجوة الناجمة عن غياب الاقباط عن مباشره حقوقهم السياسية بعد الثورة وكان يتم تعيين فى مجلس الأمة وكان مجلس الأمة فى عهد عبد الناصر على النحو التالى :-

السنة	عدد النواب	عدد النواب الاقباط المنتخبين	عدد النواب المعينين	عدد النواب الاقباط
١٩٥٧	٣٥٠	صفر	صفر	صفر
١٩٦٤	٣٦٠	١	٨	٩
١٩٦٩	٣٤٨	٢	٧	٩

الفصل الثالث

تمثيل الاقباط فى البرلمان فى عهد السادات

بعد وفاة جمال عبد الناصر تولى أنور السادات الحكم فى أكتوبر ١٩٧٠م و أطلق سراح الاخوان المسلمين فى عام ١٩٧١م ومنذ ذلك الحين مارسوا نفوذ كبيراً على رأى العام وحصلوا على بعض المناصب الوزارية فى عهد أنور السادات وظهرت الجماعات الدينية المتطرفة وقامت باحداث عنف كثيره وقد تحالف السادات مع التيار الدينى وكان العنف ضد الاقباط ظاهرة واضحة ولكن ليس عنفا ضد الاقباط بصفتهم أقباط ولكن بغرض احراج الحكومة فكان العنف ضد قوات الشرطة وضد السائحين الأجانب وضد الوزراء بغرض احراج الحكومة للوثوب للسلطة لذلك توقف الاقباط عن مباشرة حقوقهم السياسية والدخول فى

الحياة السياسية وتوقعوا مثل فترة جمال عبد الناصر على النحو التالى فى فترة السادات :-

السنة	عدد النواب	الاقباط المنتخبين	الاقباط المعينين	عدد النواب الاقباط
١٩٧١	٣٦٠	٣	٩	١٢
١٩٧٦	٣٧٠	-	٨	٨
١٩٧٩	٣٦٠	٤	١٠	١٤

الفصل الرابع

تمثيل الاقباط فى البرلمان فى عهد مبارك

فى أكتوبر ١٩٨١م تولى الرئيس محمد حسنى مبارك الحكم وفى البداية كان هناك تسامح من الحكومة بأنشطة الجماعات الاسلامية ولم يكن يسمح لها بتكوين أحزاب سياسية وسمح فقط لحزب العمل بعد أن قام بتعديل برنامجه السياسى والحكومة لاتعترف بالاخوان المسلمين كحزب سياسى على نحو قانونى ولكن "شوكة التيار الإسلامى المتطرف كانت قوية فى عهد السادات" وبدأت فى عهد مبارك مهاجمة وزير الداخلية النبوى اسماعيل وحسن أبو باشا وحسن الألفى ومقتل رئيس مجلس الشعب رفعت المحجوب والتعدى على وزير الاعلام صفوت الشريف ورئيس الوزراء عاطف صدقى لذلك كان واجب الحكومة التصدى لهم بعنف وقوة للقضاء على فلول الارهاب المتطرف وفعلا بدأ القضاء على فلول الارهاب فى السنوات القليلة الماضية وفى بداية حكم الرئيس مبارك توقع الاقباط داخل شرنقة البعد عن الحياة السياسية نتيجة الجو المتوتر بين الارهاب المتطرف والحكومة ولكن فى السنوات الأخيرة بدأ الاقباط يخرجون من شرنقتهم ويدخلون الحياة السياسية وها هو الحزب الوطنى يرشح أكثر من أربعة أقباط على قوائم الحزب فى انتخابات مجلس الشعب الاخير سنة ٢٠٠٠ فى دائرة غبريال بالاسكندرية والبحيره ودائرة المعهد الفنى بشبرا وقد نجح يوسف بطرس فى دائرة المعهد الفنى بشبرا ونجح رامى لكح كمستقل فى الظاهر ونجح منير فخرى عبد النور فى دائرة الوايلى على قائمة حزب الوفد وماحدث فى انتخابات مجلس الشعب

عام ٢٠٠٠ من ترشيح الأقباط كان بدايه على الطريق تتلوها خطوات اخرى بعد أن تحسن المناخ العام وتم القضاء على فلول الارهاب المتطرف ولكن في بداية فترة مبارك حيث كانت قوى الارهاب المتطرف لها صوت مسموع لذلك لم يرشح الحزب الوطنى كوادر فى القوائم الحزبية لان الاقباط كان من الصعب نجاحهم فى هذا المناخ المتوتر من الارهاب المتأسلم والجدول الاتى يبين تمثيل الاقباط فى مجلس الشعب فى الفترات التالية وهى على النحو التالى :-

السنة	عدد النواب	عدد الاقباط المنتخبين	عدد الاقباط المعينين	عدد النواب الاقباط
١٩٨٤	٤٦٨	٤	٥	٩
١٩٨٧	٤٥٨	٦	٤	١٠
١٩٩٠	٤٥٤	١	٦	٧
١٩٩٥	٤٥٤	-	٦	٦
٢٠٠٠	٤٥٤	٣	٣	٦

الفصل الخامس

رأينا فى حل مشكلة تمثيل الاقباط فى البرلمان

أولاً :-

التوتر الذى حدث بين الثورة فى فترة جمال عبد الناصر مع الجماعات الدينية المتطرفة التى كانت تبغى الوثوب الى السلطة لأنها ساعدت الثورة فى بدايتها جعل التوتر قائما طوال فترة عبد الناصر مما دفع بعبد الناصر الى اتخاذ ضربات قوية ضدهم حتى ينهى الصداق المستمر الذى يسببونه له بداية من عام ١٩٥٤م حتى عام ١٩٦٧م بالاعتقال والتعذيب والسجن جعل المناخ العام متوترا دائما مما دفع الاقباط الى عدم المشاركة فى الحياة السياسية فى فترة عبد الناصر ثم جاءت فترة السادات كذلك وكان الأقباط مستهدفين من الجماعات المتطرفة وشيوع مناخ طائفى بغىض يستبعد قبول الاخر ويشكك فى ايمانه بالله والتشكيك الدائم فى عقيدتهم الدينية كل ذلك دفع الأقباط الى السلبية وعزوفهم عن العمل العام وكذلك فى فترة مبارك الأولى حدث نفس الشئ فقد كان الاقباط مستهدفين من الجماعات المتطرفة ليس لكونهم أقباطا ولكن بغرض احراج

الحكومة والدليل على ذلك أن الوزراء ورئيس الوزراء كانوا مستهدفين وكذلك السياح في جميع المحافظات كانوا مستهدفين المهم كان هدف الجماعات المتطرفة احراج الحكومة دوليا أما الآن وبعد عشرين عاما من حكم مبارك فقد تغير المناخ العام وتم القضاء على الجماعات الأرهابية المتطرفة لذلك لا بد أن يخرج الأقباط من عزلتهم السياسييه وقد كانت بداية الخروج من العزله هو عام ١٩٩٥م حيث رشح ٥٧ مرشحا قبطيا بدخول انتخابات مجلس الشعب في عام ١٩٩٥م ولم ينجح أحد وكذلك فان الحزب الوطنى لم يرشح أحدا من الأقباط ضمن قوائمه لاحتساسه بضعف موقف الاقباط فى النجاح وأن كنت أرى أنه كان يجب على الحزب الوطنى بعد أن تحسن المناخ العام أن يرشح بعض الأقباط فى انتخابات ١٩٩٥ وخاصة أنه لم يكن قد صدر قرار اشراف الهيئات القضائية على الانتخابات وكان يمكن انجاح بعضهم وبعد أن تحسن المناخ العام فى عام ٢٠٠٠ ورغم اشراف القضاء على انتخابات مجلس الشعب رشح الحزب الوطنى ثلاثة ضمن قوائمه فى الاسكندرية والبحيره والمعهد الفنى بشبرا اذن القضية مرتبطة بتحسين المناخ العام .

ثانيا :-

أن انسحاب الاقباط من المشاركة الوطنية فى الحياه السياسية نتيجة ضغط التيار الاسلامى والتشكيك فى مواظنتهم ومحاولة أسلمة المجتمع بحيث يؤدى ذلك الى غياب الاقباط عن الحياة السياسية ويظهر المجتمع بوجه واحد يضر ذلك الاتجاه بالتيار الاسلامى ذاته لانه يظهر الاسلام المصرى انه غير قادر على التعايش مع الطرف الاخر القبطى وهذه نقطة مهمة جدا بالنسبة للمجتمعات الغربية وبالنسبة لحقوق الانسان لذلك لا بد من العوده للزمن الجميل فى الوحدة الوطنية يوم أن كان يشارك فى حزب الوفد المسلمين والاقباط معا وذلك يفيد التيار الاسلامى ذاته يوم ان كان الاقباط ينجحون فى دوائر أغلبها مسلمون ولنا ان نذكر ويصا واصف وجورج خياط ومكرم عبيد وغيرهم من الاقباط الذين تكاتفوا مع المسلمين ل اظهار وجه مصر الحضارى الذى تحترمه الدول جميعا

ثالثا :-

لا بد أن تكون روح التأخى الدينى موجوده فى جميع الاحزاب حتى الأحزاب الاسلاميه فقد شاهدنا فى فترة حزب العمل أنه رشح أحد الكوادر القبطية وهو

جمال أسعد ونجح على قوائم حزب العمل لذلك يوجد في مصر خمسة عشر حزبا
و لا بد من انضمام الأقباط الى جميع الأحزاب السياسية الموجودة على
الساحة وعلى هذه الأحزاب تربية الكوادر القبطية ضمن خطة عامه لها مع
تربية الكوادر المسلمه لأن مشاركة الأقباط في الحياة العامة والحياة السياسية
يحافظ على تعددية المجتمع التي تترتب على وجود الطرف الآخر الديني لأن نفى
الطرف الآخر الديني واللجوء الى أسلوب التعيين فقط الذي ظهر في دستور
١٩٥٦م ودستور ١٩٦٤م ودستور ١٩٧١م يقلل من نظرة المجتمع الى ذاته
ويجعل الأقباط في حالة بعاد عن الجو العام وهذا يؤذى المناخ العام ويضره وهنا
دور كبير للحزب الوطني بصفته حزب الأغلبية في ضم كوادر
قبطية ودفعها للعمل العام والحياة السياسي في دوائر قابله لاستقبال الأقباط
مثل الظاهر والموسكى وجاردن سیتی ومصر الجديدة والزمالك وشبرا والساحل
والمعهد الفني والوايلي وبعض محافظات الوجه البحرى مثل السواحل بورسعيد
والاسماعيلية وبعض الدوائر في الاسكندرية .

رابعاً :-

يجب على الأقباط ذاتهم أن تكون لديهم الرغبة الحقيقية في المشاركة في الحياة
السياسية وهذه لاتفرض على الانسان بل هي إحدى سماته الشخصية وهي حبه
في المشاركة في العمل العام لأن القبطي لايمكن أن يدخل البرلمان لمجرد أنه
قبطي او أنه ينتمى الى طائفة دينية معينة بل لابد أن تكون الرغبة موجوده وذلك
بالإلتحام بالناس وقضاء احتياجات الناس ومشاركة أهالى الدائرة في أحزانهم
وأفراحهم والأشتراك في المشروعات العامه التي تخدم أهالى الدائرة ومحاولة
التوسط الى المسئولين لإنهاء مشاكل أهل الدائره والتواجد المستمر بين أهالى
الدائره ولذلك لابد أن يدخل الأقباط بكثافة شديده انتخابات المحليات والمجالس
المحلية في قوائم الأحزاب المختلفة وخاصة الحزب الوطنى لأن هناك شعورا
عاما لدى قيادات الحزب الوطنى أن الأقباط لن ينجحوا في الانتخابات أى نوع
من الانتخابات الا اذا التحموا مع الجماهير والتواجد الدائم وسط الجماهير وقيادات
الحزب الوطنى معها حق في ذلك ان التواجد الجماهيري أحد شروط القبول العام
وأحد الركائز التي يمكن أن يستند اليها الشخص في ترشيح نفسه وذلك بالأشتراك
في المجتمعات المدنيه النشطة والمنظمات غير الحكومية التي تسهم في
الأنشطة المختلفة في الدائره .

خامسا :-

ترك نظام الانتخابات الفردية والعودة الى نظام انتخابات القوائم فقد ثبت على وجه اليقين أن الانتخابات الفردية تفرز نوابا يدخلون البرلمان بأموالهم فقط أما انتخابات القوائم فهي تعطي فرصة للأحزاب لتمثيل الصالحين من المرشحين الذين يخدمون ويستطيعون القيام بواجبهم الرقابى والتشريعى وتستطيع الأحزاب من خلال القوائم ايجاد فرصه فى قوائمها للمرأه وهى المظلومه دائما فى جميع الانتخابات وهى تشكل نصف المجتمع ومن خلال القوائم تستطيع الأحزاب تمثيل ممن يصلحوا من الأقباط تمثيلا عادلا فى الدوائر التى يمكن أن تستقبل الوجود القبطى بلا حساسية وهذه القوائم الانتخابية مثل النظام الالمانى أفضل فى تصورى من نظام الانتخاب الفردى وذلك بعد استحداث نظام للقوائم يعالج مشكلة المستقلين والتى بسببها صدر حكم المحكمة الدستورية العليا بالغاء نظام الانتخابات بالقوائم فلا بد أن يكون نظام القوائم الجديد متفقا مع حكم الدستور حتى لا يطعن فيه مرة أخرى بعدم الدستورية حيث سبق لنا الأخذ بنظام الانتخاب بالقائمه ولكن بطريقة معييه أدت الى صدور حكم المحكمة الدستورية العليا بتاريخ ١٦ مايو ١٩٨٧ بعدم دستورية مواد قانون مجلس الشعب التى نصت على هذا النظام المعيب الذى كان متبعا حيث لا يوجد مجال للمستقلين وانه يجبر الناس على الانضمام الى الأحزاب السياسيه مما يخل بمبدأ حريتهم فى الانضمام أو عدم الانضمام الى الاحزاب ولذلك صدر فى ٣٠ ديسمبر ١٩٨٦م القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ بتعديل قانون مجلس الشعب للأخذ بنظام غريب وهو المزج بين نظام القوائم ونظام الانتخاب الفردى لكنه بدوره كان معيبا لأنه لم يسمح للمستقلين الا بمقعد واحد عن كل دائره أما باقى المقاعد نرشحى القوائم مما أدى الى صدور حكم المحكمة الدستوريه العليا فى ١٩ مايو ١٩٩٠ بعدم دستوريه التعديل المذكور لانه يخل بمبدأ المساواه وبمبدأ تكافؤ الفرص بين المرشحين ضمن القوائم الحزبية والمرشحين المستقلين وبدلا من ان نصلح ذلك العيب ونتجنب الوقوع فى مخالفة الدستور أثرنا الأخذ بنظام الانتخاب الفردى مع أن نظام الانتخاب الفردى أكثر سوءا فقد سمح لرأس المال أن يلعب دورا كبيرا فى دخول اعضاء وحجب عن كفاءات كثيره تصلح للتمثيل البرلمانى ولكن ليس معها المال الكافى لخوض هذه المعارك ففى كثير من الدوائر على مستوى الجمهورية صرف كثير من المرشحين أكثر من خمسه ملايين جنيهه وبعضهم صرف عشرة

ملايين طبعاً من أموال البنوك وليس من جيبهم الخاص والنتيجة وجدنا مجلس الشعب يصفى رجال الأعمال بعضهم البعض داخل المجلس وتحت قبة البرلمان من خلال الاستجوابات التي تقدم ضد بعضهم لتصفية رجال الأعمال ووجدنا ظاهراً غريباً وهي تصفية الحسابات مع الحكومة من خلال مناقشة المسائل الفنية في البنوك من خلال مناقشات عامة مما يؤثر على المناخ العام الاستثماري وأصبح المناخ العام الاستثماري بفضل تصفية الحسابات مع الحكومة مناخاً طارداً للاستثمار وليس مناخاً جاذباً للاستثمار لذلك لابد للعودة لنظام الانتخابات بالقوائم وليس هناك بديل آخر والنموذج الألماني خير نموذج لذلك لابد من تشكيل لجنة من خبراء الدستور والقانون يشترك فيها المستشارين المحالين للمعاش الذين خدموا في المحكمة الدستورية العليا وعلى رأسهم المستشار الدكتور عوض المر لوضع قانون للانتخابات بالقوائم يتفق مع أسس الدستور المصري ولا يتعرض لعدم الدستورية مرة أخرى وتجرى الانتخابات على ضوء القانون الجديد بالآخذ بنظام القوائم الحزبية .

سادساً :-

لابد من أن تقوم الأجهزة التعليمية وأجهزة الإعلام والأحزاب المختلفة من إعادة صياغة المناخ العام نحو قبول الطرف الآخر وتأسيس معاني الوحدة الوطنية من خلال مصداقية شعار الدين لله والوطن للجميع وأن تكون لدى الاقباط الرغبة في الترشح لانتخابات مجلس الشعب والمجالس المحلية من خلال الاندماج مع الجماهير اندماجاً حقيقياً ومحاولة مساعدة الجماهير في القضاء على مشاكلهم حتى يجد الحزب الوطني والأحزاب الأخرى نماذج حية قادرة على النجاح في أي انتخابات وخاصة بعد صعوبة النجاح في الانتخابات في مجلس الشعب والشورى والمحليات بعد إشراف القضاء إشرافاً تاماً على الانتخابات الذي بدأ في انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠٠٠ وانتخابات مجلس الشورى ٢٠٠١ وأن جميع الأحزاب لن ترشح الاقباط لمجرد أنهم اقباط فقط بل لابد أن تضمن أنهم سوف ينجحوا في الانتخابات حتى لا يضيع عليها كرسي البرلمان في هذه الدائرة وعلى ذلك لابد للاقباط من مساعدة أنفسهم أولاً بالاندماج مع الجماهير في الدائرة حتى تتعاضد فرصه نجاحهم وحتى نعود إلى الزمن الجميل في الوحدة الوطنية من قبول الطرف الآخر وقبوله في مناصب تشريعية بدون حساسية مثلما حدث في الماضي

يوم ان كان ويصا واصف وكيلا لمجلس النواب فى عام ١٩٢٦ م ثم رئيسا لمجلس النواب فى عام ١٩٢٨م وكان زكى ميخائيل بشاره وكيلا لمجلس الشيوخ فى عام ١٩٤٥ وعزيز مشرقى وكيلا لمجلس النواب فى ١٩٤٩ وهؤلاء الشخصيات لم يتولوا هذه المناصب لمجرد انهم اقباط ولكن لرغبتهم فى الترشيح فى الانتخابات والاندماج مع الجماهير فى دوائهم .

سابعاً :-

لا بد ان يقوم الاقباط بالقيد فى جداول الانتخابات والحصول على بطاقة ورقم قيدهم فى جداول الانتخابات ومقر اللجنة التى يدلون بها أصواتهم والتوجه فى يوم الانتخابات الى مقر اللجان لبدء رأيهم للصالح من المرشحين فى الدائره سواء أكان قبطيا أو مسلما بروح الحب والموده المهم اختيار الاصلح للدائره القادر على التعبير عن آمال الجماهير والقادر على قضاء مصالحهم والقادر على ممارسة دوره التشريعى والرقابى لأنه تلاحظ فى فترة الخمسينات والستينات والسبعينات والثمانينات والتسعينات أن الاقباط لا يقيدون انفسهم فى جداول الانتخابات وحتى اذا قيدوا أنفسهم فى جداول الانتخابات فانهم يتمتعون بسلبية عجيبة اذ لا يتوجهون الى صناديق الانتخابات للدلاء بأصواتهم للمرشح الاصلح فلا بد من الخروج من شرئقه السلبيه التى يتمتع بها الاقباط بعد الثورة فى قيدهم أولا فى جداول الانتخابات ثم التوجه الى صناديق الانتخابات وفى هذه الحالة سوف تخطب الأحزاب ودهم وسوف يسعون اليهم للحصول على اصواتهم ويبحثون مشاكلهم ويرشحون الاقباط على قوائمهم اذا أحست قيادات الاحزاب المختلفة انهم جادون فى المشاركة فى الحياه السياسيه ويستطيعون انجاح أى مرشح يريدونه اما اذا ظلوا على سلبيتهم فى المشاركه فى الحياه السياسيه فسوف تتجاهلهم الاحزاب لعدم دورهم المؤثر فى الانتخابات اذن القضية من اولها الى اخرها فى قضيه تمثيل الاقباط فى البرلمان فى يد الاقباط ذاتهم بالمشاركه فى الحياه السياسيه مشاركه سياسيه ايجابيه وليس مشاركه صوريه او سلبيه ولاعتاب على الاحزاب السياسيه فى مصر اذا لم يغير الاقباط من سلوكهم السلبى والاندماج فى الحياه السياسيه من خلال طريقين لاثالث لهما وهما القيد أولا فى جداول الانتخابات ثم التوجه الى صناديق الانتخابات لانتخاب الاصلح من المرشحين سواء أكان مسلما أو قبطيا بلاتعصب .

ثامنا:--

ان العوده لنظام القوائم الحزبيه بدلا من نظام الانتخاب الفردى يعيد للاحزاب هيبتها ويعيد الالتزام الحزبى المفقود فى ظل انتخابات على نظام الفردى لأن الانتخابات بالنظام الفردى تجعل العضو اقوى من الحزب لان الحزب ليس له اى فضل فى نجاح العضو أما انتخابات القوائم الحزبيه تجعل الحزب اقوى من العضو لان له الفضل فى وضعه فى القوائم الحزبيه وله الفضل فى التحرك الحزبى خلف القائمه الحزبيه ولولا الحزب مانجح العضو على برنامج الحزب لأن انتخابات القوائم الحزبيه سوف يكون المفاضله بين قوائم الاحزاب على اساس برامجها وانجازاتها فى الدائره بعيدا عن رأس المال والعصبيه القبلية والعائليه .

تاسعا :-

اننا لو افترضنا ان عدد الاقباط فى مصر سته ونصف مليون نسمة بنسبة ١٠% فان معنى ذلك أن حوالى اربعة مليون نسمة هم الذين يبلغ عمرهم اكثر من ثمانيه عشر عاما مؤهلين للقيد فى جداول الانتخابات فى شتى المحافظات فلو خرج الاقباط من سلبيتهم السياسيه البغيضه وقيدوا انفسهم فى جداول الانتخابات وكانو اكثر ايجابيه وتوجه الاربعه مليون ناخب الى صناديق الانتخابات لاختيار الاصلح لدوائهم بعيدا عن التعصب الممقوت بأختيار الأصلح سواء أكان مسلما أو قبطيا أو مسيحيا من اى مله ارثوذكسيه او كاثوليكيه او بروتستنتيه المهم ان يتولد لدى الاقباط ثقافة اختيار الأصلح فان ذلك الحجم الهائل ممن يملكون بطاقات الانتخابات سوف يجبر جميع الاحزاب على مخاطبه ودهم حسب مصالح الأحزاب وادارج الاقباط الصالحين لخوض المعارك الانتخابيه فى قوائمهم الحزبيه لانهم سوف يجدون قوى مؤثره متوجهة الى صناديق الانتخابات اما السلبيه الحاليه للاقباط فى المشاركه فى الحياه السياسيه والبقاء بأن جميع الاحزاب لا ترشحهم بالقدر الكافى فى قوائمهم الحزبيه فأن السبب فى ذلك يرجع الى الاقباط ذاتهم لسلبيتهم فى المشاركه ووضعهم فى مصر يذكرنى بوضع السود فى أمريكا فعدد السود فى أمريكا حوالى ٣٠% من تعداد الشعب الأمريكى ولكن السود يتمتعون بسلبيه عجيبه فى المشاركه فى الانتخابات لذلك فان جميع الاحزاب فى أمريكا وخاصه الحزبين الكبيرين الجمهورى والديمقراطى لا يخططون ود السود لسلبيتهم فى المشاركه فى الحياه السياسيه رغم كبر عددهم

لذلك يجب ان يخرج الأقباط من سلبيتهم السياسيه ويحصلوا على بطاقات الانتخابات ويتوجهون الى صناديق الانتخابات اذن فان اللعبه كلها فى يد الاقباط وليست فى يد الاحزاب فليس مطلوبا من أى حزب حتى الحزب الوطن أن يدرج بين قوائمه أقباطا يعرف مقدما انهم سوف يرسبون فى الانتخابات وبالتالي يفقد المقاعد التى رشح فيها الاقباط نتيجة سلبيتهم فى المشاركة فى الحياه السياسيه وكلمه أخيره لاتعتبوا على الأحزاب ولكن عاتبوا أنفسكم فالكرة فى ملعبكم وليست فى ملعب الاحزاب لان الاحزاب المختلفه فى مصر يجب مخاطبتها من منطق المصلحه والمكسب والخساره وعدم فقد مقعد النيايه البرلمانيه فى اى محافظه اما مخاطبة الاحزاب من منطق العاطفه فقط فان ذلك المنطق لايفيد الان بعد أصبح القضاء هو المشرف الوحيد على الانتخابات وبالتالي لم يعد تدخل الشرطة او الاحزاب مقبولا شكلا وموضوعا فى نتائج الانتخابات البرلمانيه كما كان يحدث فى الماضى .

عاشرا :-

صدر القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشره الحقوق السياسيه وتم تعديله عدة مرات اخرها القرار بالقانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٩٤ وقد نص فى ماده الاولى منه ان كل مصرى ومصريه يبلغ ثمانية عشر عاما ميلاديه ان يباشر بنفسه الحقوق السياسيه الاتيه :- ١- الاستفتاء الذى يجرى لرئاسة الجمهوريه ٢ - كل استفتاء اخر ينص عليه الدستور ٣- انتخابات اعضاء مجلس الشعب ٤- انتخابات اعضاء مجلس الشورى ٥- انتخابات المجالس المحليه ويعفى من اداء هذا الواجب ضباط وافراد القوات المسلحه والشرطة ونص فى ماده الخامسه تنشأ جداول انتخابات تقيد فيها اسماء الاشخاص الذين تتوافر فيهم شروط الناخب فى أول نوفمبر من كل سنه وحتى الحادى والثلاثين من يناير من السنه التاليه وينص القانون فى ماده الثامنه ان لجنة القيد تطلب ممن قيد اسمه ان يثبت شخصيته وسنه وجنسيته وتنص ماده الحاديه عشرة من القانون ان المواطن الانتخابى هو الجاه الذى يقيم فيها الشخص عاده ويجوز ان يقيد اسمه فى جاه عمله الرئيسيه او التى له مصلحه جديه فيها او مقر عائلته وتنص ماده الحاديه والعشرون بأن يسلم رئيس لجنة القيد لكل من قيد اسمه فى جداول الانتخاب شهاده بذلك ومما تقدم يتضح ان القيد فى جداول الانتخابات لا يكلف اى شخص

ای عناء فهو يقدم طلبا ومعه صورہ البطاقہ الى لجنة القيد بالقسم التابعه له الشخص حسب محل اقامته او حسب مقر عمله او حسب مقر عائلته دون دفع اى رسوم فى مواعيد محدده من كل عام من اول نوفمبر حتى واحد وثلاثين من يناير من العام التالى اى لمدہ ثلاثہ شهور من كل عام وهذا الحق الدستورى واجب على كل من بلغ الثامنہ عشرة من عمره خلاصۃ القول ان المشاركة فى الحياه السياسيه لا تكلف صاحبها الا مشوار للقسم لمدہ خمسہ دقائق هل هذا كثير لاقامة حياه ديمقراطيه فى مصر .؟

الباب العاشر

مشكلة تعدى المتأسلمين على الأقباط ومكافحة الارهاب

داخليا ودوليا

من المؤكد أن ظاهرة الارهاب وتعدى المتأسلمين على الشخصيات العامة والسياح ورجال الشرطة والأقباط ومايهمنا هنا هو التعدى على الأقباط بدأت في الانحسار والتراجع بعد أن وصل الارهاب والتعدى على الجميع الى ذروته وقسوته في أعوام ١٩٩٦، ١٩٩٥، ١٩٩٤، ١٩٩٣، ١٩٩٢، وسود الارهاب الحياه في مصر لدرجه أن الكثير من الدول الاجنبية اصدرت تعليمات الى رعاياها بعدم زيارة مصر لانها من البلدان غير المستقرة وغير الآمنة ولكن بعد عام ١٩٩٥ ظهرت استراتيجية الدولة وحركة المجتمع في شل حركة الإرهاب بعد أن وضعت الدولة استراتيجته قوميه تشترك فيها جميع الوزارات وجميع المؤسسات المعنية للتعامل مع ظاهرة الارهاب بعد أن كان جهاز الأمن وحده في الماضي هو الذى يتعامل مع الارهاب ولكن ليس معنى ذلك أن الارهاب قد أنتهى من مصر ولكن الجماعات المتأسلمه فى حالة بيئات شتوى نتيجة الضربات الموجهه لجهاز الأمن للكوادر الأرهابية ولقطع مصادر التمويل الارهابى من الخارج والداخل واليقظه المستديمة لرجال الأمن واضعاف جماعة الاخوان المسلمين بملاحقتها الدائمة وكذلك بعض التنظيمات التى خرجت من عباءة الاخوان المسلمين والفضل فى انحسار ظاهرة الارهاب التعامل مع جذور مشكلة الارهاب أمنيا واقتصاديا وثقافيا واعلاميا وتعليميا ودينيا واصبح للحكومة استراتيجية قوميه لمواجهة العناصر الأرهابية وتمويلها ومما زاد من انحسار ظاهرة الارهاب الوعى الجماهيرى الهائل بمخاطر الارهاب وتضرر المواطن فى معيشته من التصرفات الارهابية لذلك كان نمو الوعى الجماهيرى فى ملاحقة الارهاب ومساندة أجهزة الدولة بعد أن تبين أن العمليات الارهابية مموله من الخارج من دول معادية ومن الداخل من جماعات لا تريد الاستقرار لمصر وأن الغرض من الارهاب هو الوصول للحكم واحراج النظام المصرى فى الخارج لأن الاعلام الخارجى من طبيعته تشويه صورة مصر نتيجة الحوادث الارهابية فى مصر واعطائها حجما أكبر من حجمها الحقيقى وحيث ان

الفترة ما بين ١٩٩٢ الى ١٩٩٥ هي الفترة التي كان الارهاب له نشاط ظاهر في
هز الاستقرار في مصر لذلك اعتمدنا في جميع الاحصائيات على الاحصائيات
خلال الفترة ما بين ١٩٩٢ الى ١٩٩٥ لأنه بداية من عام ١٩٩٦ بدأ انحسار
الارهاب وتراجع عملياته حتى وصلنا اليوم الى مطلع الألفية الثالثة فاذا بالارهاب
لاوجود له ولكن عدم الوجود هذا ليس حالة دائمة ولكنه حالة بيّات شتوى فقط
يجب أن تكون كل أجهزة الدولة متابعة له ومنتبه له وهذا الباب وهو تعدى
المتأسلمين على الأقباط سوف نبين فيه مفهوم المتأسلمين وخصائصهم
وخصائص تنظيماتهم ولماذا اطلقنا عليهم تعبير المتأسلمين لأنهم يشوهون صورة
الاسلام السمحه وبعيدون كل البعد عن صحيح الدين الأسلامى وقد بينا هل
اعتدائهم على الأقباط فقط أم أنهم يعتدون على الشخصيات العامة وعلى المسلمين
وعلى السياح ورجال الشرطة كذلك وقد بينا هل اعتدائهم على الأقباط لأنهم أقباط
مخالفين لهم في الدين ولكن بغرض احراج الحكومة في الخارج وهز الاستقرار
في مصر وأخيرا رأينا في القضاء على مشكلة تعدى المتأسلمين على الأقباط
وسوف نتناول هذا الباب وهو العاشر والأخير تعدى المتأسلمين على الأقباط
ومكافحة الارهاب داخليا وخارجيا وخاصة اصبح من الضروري مكافحة الارهاب
دوليا بعد أحداث يوم الثلاثاء الاسود في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ حيث تعرضت
نيويورك وواشنطن لموجات ارهابية ولم يعد الارهاب ظاهره محليه بدوله معينة بل
أصبح ظاهره دوليه فمن الممكن أن يحدث في أى زمان وأى مكان من دول العالم
على النحو التالى فى الفصول الثمانية الآتية :-

الفصل الاول :- مفهوم المتأسلمين .

الفصل الثانى :- لماذا تعبير المتأسلمين ؟.

الفصل الثالث :- تعدى المتأسلمين على الأقباط .

الفصل الرابع :- تعدى المتأسلمين على رجال الأمن وغيرهم .

الفصل الخامس :- رأينا فى القضاء على مشكلة تعدى المتأسلمين على الأقباط .

الفصل السادس :- مكافحة الارهاب دوليا قبل أحداث سبتمبر ٢٠٠١ .

الفصل السابع :- مكافحة الارهاب دوليا بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ .

الفصل الثامن :- رأينا فى مكافحة الارهاب دوليا .

الفصل الاول

مفهوم المتأسلمين

فى جميع الدول الاسلاميه والعربيه فى جميع العصور تظهر جماعة المتأسلمين وخاصة فى مصر منذ العصر الاسلامى مرورا بالعصر الأموى ثم العصر العباسى ثم العصر الطولونى ثم العصر الأخشىدى ثم العصر الفاطمى ثم العصر الأيوبى ثم العصر المملوكى ثم العصر العثمانى ثم عصر الاحتلال ثم عصر الثورة والجماعه المتأسلمه تظهر فى كل عصر وغرضها الأساسى سياسى وهو الحصول على السلطه وكرسى الحكم تحت غطاء وعباءة الإسلام وهم يؤمنون بالأسلوب الميكافلى فى أن الغاية تبرر الوسيله فهم يبررون أى فعل فى سبيل تحقيق غرضهم السياسى وهو الاستيلاء على كرسى الحكم فصندوق التبريرات عندهم لاينضب مستغلين الفقه الاسلامى فى تطويحه لخدمه أهدافهم حتى القتل لديهم له تبرير حتى اهلاك الخصوم فى زيت مغلى له تبرير وهم لايعرفون الحوار العقلانى الهادى اما أن تكون معهم وتؤمن بمبادئهم أو أن تكون عدوهم وهنا القتل فيك حلال ومبرر فقهيا وقبل وصول المتأسلمين الى الحكم تجدهم يفرضون الكأبه والحزن على الحياه العامه بأفعالهم البعيده كل البعد عن سماحه الدين الاسلامى وحتى بعد أن يصلوا الى الحكم يفرضون على الحياه العامه مزيدا من الكأبه والحزن لدى كل المواطنين المسلمين وغير المسلمين فهم يفرضون الظلم على المناخ الفكرى لأنهم يحاولون فرض فكرهم المتخلف على الرأى العام تحت ستار أن ذلك هو صحيح الدين وان ماعداهم من فكر هو ضلاله وجهاله وهم يضعون الفكر الدينى على هواهم لتحقيق أهدافهم السياسيه فى الوصول لكرسى الحكم حتى لو تعارض ذلك مع صحيح كتاب الله وسنة الرسول عليه السلام فبينما العالم كله يحقق التقدم العلمى والتكنولوجى وللحاق بعالم الالفه الثالثه حيث العالم كله قريه صغيره والحدود الاعلاميه مفتوحه نجد أن المتأسلمين يفرضون على دولهم الظلام الدامس بهذه الفتاوى المتأسلمه المجنونه التى تشوه صورہ الإسلام وسماحه الإسلام لدى العالم الخارجى وقد شوهوا صورة الإسلام على انه دين عنف وتخريب وقتل وشوهوا صورة الإسلام بأقوالهم التى لايصدقها عقل بشر فمن يصدق بعض أقوالهم على سبيل المثال أن "توحا عليه السلام بنى سفينته من

عظام حيوان يبلغ طوله مسافة ما بين السماء والأرض ويبلغ عرضه مسيره عام كامل " ان المتأسلمين بفرضون على الرأى العام الداخلى والعالمى جهاله عقلية تحرمهم من الحياه العصريه والتكيف مع الحضارات العصريه المتطوره وضمن فتاوى البعض منهم على سبيل المثال "أن من قال أن الارض تدور حول الشمس فقد كفر وضل ويجب أن يستتاب ان تاب والا قتل كافرا مرتدا ويكون ماله لبيت مال المسلمين "هل يوجد تشويه للاسلام أكثر من ذلك ان العالم كله من المشرق والمغرب تأكد وتيقن من نظرية دوران الأرض ويأتى بعض المتأسلمين يكفرون العالم كله ويقولون أنهم كفره ويستباح مالهم ان الصهيونيه العالميه لو صرفت المليارات من الدولارات لتشويه صورة الاسلام لن تصل الى مايفعله هؤلاء المتأسلمون من افعالهم واقوالهم وفتاويهم فى تشويه صورة الاسلام حيث أن منهجهم يصل الى حد اللامعقول وتصوير كل ماخالفهم الرأى أنه كافر ويحق لأى شخص قتله هل يوجد تشويه للاسلام أكثر من ذلك ؟ هل يصدق أحد فى الدنيا أن الاستاذ نجيب محفوظ الحاصل على جائزه نوبل فى الأدب واعترف به العالم كله كأديب متميز أن يتم الاعتداء عليه لمحاوله قتله لأنه خالفهم فى الرأى ؟ هل يوجد تشويه للاسلام فى العالم كله أكثر من ذلك ؟ فالقاتل رفع راية الاسلام لتشويه الاسلام لتبرير قتل نجيب محفوظ وهؤلاء المتأسلمون ينظرون الى المرأة التى هى نصف المجتمع على أنها حله لتفريغ الحيوانات المنوية بها ويجب ستر هذه المرأة حتى لاثير شهوة الرجال حتى وصلوا الى أن جميع اجزاء جسم المرأة عوره يجب سترها حتى أضافرها حتى صوت المرأة عوره يجب ستره حتى لاثير شهوة الرجال ان العالم المتحضر حينما يستمع الى أمثال هذه الفتاوى ماذا يكون رأيه فى الاسلام رغم أن الاسلام برىء من كل هذه الفتاوى المتأسلمه ان أخطر شيء يشوه الاسلام هو تصرفات وفتاوى الجماعه المتأسلمه فغرضها الأساسى سياسى وهو الوصول لكرسى الحكم وتغيير المناخ الفكرى والعقلى والرأى العام فى المجتمع الذى يعملون فيه لصالح التطرف ولصالح أفكارهم السياسيه التى ترتدى عباءة الاسلام كغرض تكتيكى استراتيجى وسوف نحاول أن نحصر ملامح المتأسلمين وخصائصهم فى السطور القليله القادمه حتى نبين مدى قدرة الجماعه المتأسلمه على تشويه صورة الاسلام وخلق نوع من الكأبة والحزن فى الدول التى يعملون فيها وأهم ملامح المتأسلمين الأتى :-

- ١- جميع التنظيمات المتأسلمة تستخدم الاسلام كعباءة لها لتغطية هدفها فى الوصول للحكم حيث أن الوصول للحكم هو الهدف الاساسى لجميع المتأسلمين واستخدام الاسلام كغطاء خارجى والامساك بالسبحة واطالة الذقون ماهى الا للتغطية على اهدافهم الأساسية وفى سبيل الوصول الى هدفهم الاساسى يتم ارتكاب جميع المعاصى وقتل اخوانهم المسلمون فى سبيل تحقيق أهدافهم وما يحدث فى أفغانستان من قتل المسلم لأخيه المسلم فى سبيل الوصول للحكم انما يعبر عن تصرفات المتأسلمين وأنهم فى سبيل تحقيق هدفهم يتركون كتاب الله وسنة رسول الله جانبا ويبرون تصرفاتهم التى لا تتفق مع صحيح الاسلام .
- ٢- الجماعات المتأسلمة جماعات منظمه لها أطراف فى الكثير من دول العالم يتم التنظيم بينهم وقضيه سلسيل كشفت الكثير عن ذلك التنظيم العالمى فليس مصر هى وحدها المستهدفة بل الكثير من دول العالم .
- ٣- انهم دائما يعتمدون على مصدر مالى لتنفيذ أغراضهم والوصول الى هدفهم السياسى وهذا المصدر المالى اما ايران أو بعض الدول العربية او مخابرات بعض الدول التى لا تريد الخير لمصر وتريد زعزعة الاستقرار فى مصر وبدون هذا التمويل المالى لن يفعل المتأسلمين أى شىء ان العملية بالنسبة لهم انهم يقومون بافعال بمقابل مادى مجزى يعيشون عليه ولولا هذا المقابل المادى لما فعلوا أى شىء .
- ٤- ان جميع الجماعات المتأسلمة يكون لها جهاز سرى لغرض قتل من لا يرغبون فيهم أو من يعترضون على تصرفاتهم وهذا الجهاز السرى يتم تدريبه على أحدث أساليب التدريب القتالى العصرى وبأستخدام احدث الاسلحة المتطورة وبتتمويل مالى منظم .
- ٥- جميع الجماعات المتأسلمة خرجت من عباءة الاخوان المسلمين التى أسسها حسن البنا عام ١٩٣٦م وكان أكبر ركيزه للاخوان المسلمين اعتمادهم على الجهاز السرى لهم فى القتل وخاصة محمود فهمى النقراشى باشا رئيس وزراء مصر واغتيال القاضى أحمد الخازندار .
- ٦- جميع الجماعات المتأسلمة تتبع مبدأ التقيه أى اخفاء حقيقة نصرقاتهم وأفعالهم والظهور بمظهر يخالف جميع تصرفاتهم فى الاغتيال والقتل والسرقة أى يستتكرون كل هذه التصرفات رغم ارتكابها فعندما قام الجهاز

السرى للاخوان المسلمين بنسف مبنى محكمة الاستئناف وقبض على شفيق أنس عضو جماعة الاخوان المسلمين منفذ العملية أصدر حسن البنا رئيس جماعة الاخوان المسلمين بيانا بعنوان " ليسوا اخوانا وليسوا مسلمين " .

٧- الجماعات المتأسلمه يعتقدون أن المجتمع القائم مجتمع جاهلى كافر لابد من السعى لتغييره بالعنف .

٨- الجماعات المتأسلمه يعتقدون أنهم يمثلون صحيح الدين الاسلامى وأن غيرهم من الجماعات المتأسلمه على ضلاله ولا يمثلون صحيح الدين الاسلامى لذا يجب قتلهم والتخلص منهم فهم يمثلون أهل الحل والعقد فى الاسلام الذين يحافظون على صحيح الدين الاسلامى وقولهم وحدهم هو صحيح الدين الاسلامى ويكفرون ماعداهم .

٩- الجماعات المتأسلمه يعتقدون بنظريه البيعه فعضو الجماعة يبايع الأمير أو المرشد وينفذون جميع أوامر الأمير أو المرشد الذى يابعه سواء كانت هذه الاوامر مقتنعه أو غير مقتنعه والمسئول امام الله هو الأمير أو المرشد الذى أعطى الأوامر وبذلك يكون الأمير أو المرشد مسئولا عما يفعله عضو الجماعه المتأسلمه وان عضو الجماعه المتأسلمه غير مسئول حتى يطيع طاعه عمياء بدون مناقشه لكل أوامر الامير أو المرشد سواء أكانت أوامر بالقتل أو التخريب أو السرقة أو الحرق وبذلك يكون المتحكم فى شئون الجماعه المتأسلمه هو الامير أو المرشد بحيث يأمر فيطاع فى الخطأ والصواب ولا يملك أحد مناقشته لأنه هو المسئول عنهم امام الله .

١٠- ان الجماعات المتأسلمه فى مصر سواء تنظيم الجهاد او الفرماويين او الشوقيين أو غيرها وجدت فرصتها الذهبية فى النمو والازدهار فى فترة السادات الذى مول وحرّض الجماعات المتأسلمه على التحرك وذلك لمواجهة التيار الناصرى والتيار الشيوعى والقضاء عليهم وبذلك خرج المارد من مصباح علاء الدين بفركه واحده من يد السادات والذى لم يستطيع اعاده المارد الى الصندوق مرة أخرى وتحول المارد الى غول قتل السادات ذاته بعد أن اخرجته من المصباح وكان دور محمد عثمان محافظ اسيوط دورا كبيرا تنظيم الجماعات المتأسلمه

١١- الجماعات المتأسلمة تحمل الحاكم والنظام كل الاخطاء التي تحدث في عهده و تحمله المسئولية عن الفساد حتى يسهل تغييره وذلك بتفسيرهم للحديث الشريف "كلكم راع وكلكم مسئول عن رغبته"

١٢- الجماعات المتأسلمة زادت قوتها في المنطقة العربية وفي مصر خاصة بعد حرب أفغانستان حيث تم استقدام مجاهدين من جميع الدول العربية والاسلاميه لتدريبهم وتمويلهم وتسليحهم بأحدث أنواع الأسلحة والتدريب بواسطة الأمريكان بهدف الأطاحه بالحكم الشيوعى فى افغانستان ولكن المصيبة الكبرى بعد رحيل الشيوعيين عن أفغانستان عاد المجاهدون الافغان الى بلادهم الأصلية ومنها مصر وتحولوا الى ارابيين بعد تدريبهم تدريباً عالياً على يد المتخصصين الأمريكان وكان هؤلاء المجاهدون هم الوقود الذى تستخدمه الجماعات المتأسلمة لحرق البلاد بالعنف والتطرف .

١٣- امريكا لها دور فعال فى تقوية الجماعات المتأسلمة فى المنطقة العربية والاسلاميه حتى يحدث عدم الاستقرار فى البلاد العربية وحتى يسهل لها السيطرة على المنطقة العربية وخاصة ماتحويه من بترول فالاستيلاء على بترول العرب يعطى أمريكا ميزة تفضيلية للسيطره على العالم كله ورغبة امريكا فى عدم الاستقرار فى المنطقة العربية يمثل استراتيجية ثابتة حتى تلجأ اليها جميع الدول البترولية طلباً للحماية وتقوية الجماعات المتأسلمة أحد استراتيجيات العمل الأمريكى فمن يصدق أن أمريكا عن طريق سفارة السودان تمنح تأشيره دخول لأمريكا لمفتى تنظيم الجهاد بمصر الشيخ عمر عبد الرحمن حتى يفتى ويصدر الفتاوى التى تؤثر على الاستقرار فى مصر بحيث يكون بعيداً عن متناول السلطات الأمنية المصرية ويقوم بجمع التبرعات فى أمريكا ويرسلها الى تنظيم الجهاد فى مصر فقد قامت السلطات الأمنية فى مصر بالقبض على أحد زوجات الشيخ عمر عبد الرحمن وهى عائده من أمريكا ومعها أربعون ألف دولار .

١٤- الارهاب خط استراتيجى تكتيكى لجميع الجماعات المتأسلمة وهو مسلك مبدئى للضغط على النظام الحاكم بهدف الوصول للحكم ولا وسيله أو أسلوب أخرى للجماعات المتأسلمة للوصول للحكم الا بالارهاب لذلك

أحسن النظام المصرى بعدم الاعتراف بأى جماعات تقوم على أساس دينى يكون غرضها الأساسى سياسى لذلك وجدنا هذه الجماعات تقوم فى مصر بقتل رئيس مجلس الشعب المصرى الدكتور المحجوب ومحاولة قتل الكثير من وزراء الداخلية ووزير الاعلام المصرى الاستاذ صفوت الشريف ومحاولة قتل رئيس الوزراء المصرى الدكتور /عاطف صدقى وغيرهم من الشخصيات العامة .

١٥-الجماعات المتأسلمة لاتملك مشروعا سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا لحل مشاكل المجتمع المعاصر فلا توجد رؤية مستقبلية لديهم لحل المشاكل الاقتصادية مثل زياده الصادرات أو الخلل فى ميزان المدفوعات او لميزان التجارى أو العلاقات الدبلوماسية مع الدول الأجنبية وخاصة الدول المسيحية فليس لديهم مشروع قومى يعتمد عليه فى حل مشاكل المجتمع ولكن لديهم شعارات فضفاضة وألفاظ مرسلة مثل الاسلام هو الحل دون اعطاء حل واقعى للمشاكل الواقعية .

١٦-الجماعات المتأسلمة لاتقبل الحوار فأروها هى الصحيحه دائما ومن يخالفها يتهم بالكفر والالحاد والزندقه واتباع الشيطان والخروج عن صحيح الدين الاسلامى أى أنهم هم يملكون الحقيقة المطلقة فقط فى جميع الاراء .

١٧-الجماعات المتأسلمة تسلك مسلكا مبدئيا ول العربيه أتى بها العمال المصريون الذين كانوا يعملون فى بعض الدول العربيه وهم دائما يضغطون على الأقباط وماحدث فى صنبو وابو قرقاص مثلا خير مثال وذلك لاجراج الحكومه والتسميع فى أجهزة الاعلام الخارجية للضغط على الحكومه .

١٨-الجماعات المتأسلمة تحاول دائما افساد السياسات التعليميه والاعلاميه للترويج لسياسة التطرف التى تخدم أهدافها لذلك وجدنا أن الوزير الدكتور حسين كامل بهاء الدين الذى تصدى لهم لمحاولة تنقية السياسات التعليمية من التطرف كان ذلك الوزير هدفا لأغتياله من جميع الجماعات المتأسلمه لذلك قرر الرئيس مبارك اعطاءه سياره لاخترقها الرصاص وهى سياره الرئيس الراحل أنور السادات حتى لاتتمكن هذه الجماعات المتأسلمه من اغتياله وكذلك نجد محاولة اغتياله الوزير صفوت الشريف لانه حاول

تتقية الاعلام المصرى من التطرف فقد ثبت أن بعض الجماعات المتأسلمه كانت تدفع بكوادرها فى كليات التربية التى يتخرج منها المدرسين وتصرف عليهم فى جميع مراحل التعليم للترويج لأفكارهم المتطرفة فهل من المعقول أن كتاب المسلم الصغير حينما يشرح تفسير الفاتحه يقول فى الشرح أن المغضوب عليهم هم اليهود والنصارى ان ذلك مثال واحد لتخريبهم الوحدہ الوطنيه .

١٩- الجماعات المتأسلمه تفرق بين ابناء الوطن فى مصر على اساس دينى بين مسلمين وأقباط على أساس دينى وليس على أساس المواطنه الذى يجمع بين المسلمين والمسيحيين والمسيحيون فى نظر هذه الجماعات المتأسلمه مواطنون درجه ثانية لاحقوق لهم ولا ولايه لقبطى على مسلم فى تولى أى منصب أى انهم يريدونها ناراً دائمة لايمكن اطفائها حتى يصلوا الى الحكم ثم يفعلون مايريدون حسب معتقداتهم المجنونه المخزية التى لا تتفق مع صحيح الاسلام الذى يقوم على قاعده أساسيه فى السماح حينما يطلق مبدأه الاساسى بالنسبة للاقباط لهم مالنا وعليهم ماعلينا أى المساواه فى المواطنه فى الحقوق الواجبات بين المسلمين والاقباط .

٢٠- الجماعات المتأسلمه تعتمد فى كثير من الاحيان على أفكار السلف أو التراث فى تبرير تصرفاتها اللانسانية وتعطيها قدسيه وهذه الأفكار افكار اجتهاديه من اجتهاد البشر يدخلها فى بعض الأزمان مصالح سياسيه ودينيه وكان يجب

عليهم الاعتماد على كتاب الله وسنة رسول الله لأن الدين المعتمد على كتاب الله له قيمة الهيه وهى المنابع الأساسيه للإسلام أما الاعتماد على اجتهاد وفكر البشر فقط فهذه اجتهادات بشرية يجوز لها الصواب وفى بعض الأحيان يجوز ان يصيبها الخطأ لان ماورد فى كتاب الله وسنه رسول الله لايقبل الحوار والنقاش فى مسلماته أما أفكار السلف والتراث التى تعتمد عليها الجماعات المتأسلمه فتقبل النقاش والحوار وتصويبها فمن قال أن أفكار أبو العلا المواردى لايجوز مناقشتها وهو أحد المصادر الفكرية الاساسيه للجماعات المتأسلمه .

٢١- بعض أفراد الجماعات المتأسلمة يتخذون من عبادة الاسلام والفتاوى البعيدة عن الاسلام طريقا للثراء الفاجش والحياة الرغده التي تفوق حياة هارون الرشيدى وبعضهم يتخذون من عبادة الاسلام وظيفه لها دخل كبير من قال ان طبال يجرى خلف الراقصات فى الافراح يتحول الى شيخ جاء من أحد مراكز الجيزه فى امبابه وليصبح امير جماعة له الأمر والنهى ويتمتع بالأموال الطائله .

الفصل الثانى لماذا تعبير المتأسلمين ؟

ان المسلمون هم الذين يتبعون صحيح الدين الإسلامى فى جميع تصرفاتهم من منابعه الأساسيه فى القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة أما من لايتبعون صحيح الإسلام فى الكتاب والسنة ويتبعون أفكار أخرى انما يشوهون الإسلام فى نظر الآخرين ويفقدون بتصرفاتهم تعاطف الجميع معهم لأنهم ضد مبادئ الاسلام من التسامح والعقلانية والجماعات المتأسلمة غرضها الأساسى هو الوصول للحكم فقط مرتديه عبادة الإسلام بأفكار خاطئه لذلك أطلقنا عليهم الجماعات المتأسلمة لأنهم بعيدون كل البعد عن الاسلام الصحيح فى علاقاتهم مع المسلمين المتحدين معهم فى الدين وعلاقاتهم مع المختلفين معهم فى الدين فهم متأسلمين يتمسحون فى الإسلام والاسلام بسماحته منهم برىء فى تصرفاتهم التى لا تتفق مع صحيح الاسلام

وسوف نورد بعض الأمثله من الديانه الإسلاميه الصحيحه فى الكتاب والسنة فى علاقاتها مع المخالفين معهم فى الدين حتى نتبين البعد الشاسع بين ما يذكره القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وما تفعله الجماعات المتأسلمة من تصرفات تضر بالاسلام وتشوه صورة الاسلام فمثلا القرآن الكريم يذكر .

- ١- "لا اكراه فى الدين قد تبين الرشد من الغى" سورة البقره ٢٥٦.
- ٢- "وقل الحق من ربك فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر" سورة النحل ١٢٥

٣- ولا تجادلوا اهل الكتاب الا بالتي هي احسن الا الذين ظلموا منهم وقولوا آمنا بالذى أنزل إلينا وأنزل إليكم وإلهنا واحد وإلهكم واحد ونحن له مسلمون " العنكبوت ٤٦ .

٤- "ولتجدهن أقربهم مودة للذين آمنوا الذين قالوا انا نصارى ذلك بأن منهم قسيسين ورهبانا وانهم لا يستكبرون "سوره المائده ٨٢ . وكذلك السنه الشريفه تذكر " أن من أذى ذمبيا فقد أذانى ومن أذانى فقد أذى الله " هل توجد شريعته سماويه تعطى أصحاب الديانات المخالفه ضمانات أكثر من ذلك من أذى صاحب الدين المخالف كمن أذى رسوله الله وكمن أذى الله ذاته

انها ضمانات تدل على سماحة الدين الاسلامى ويأتى المتأسلمون ويشوهون الدين الاسلامى بتصرفاتهم الاستغزازه ضد المخالفين معهم فى الدين والمتحدين معهم فى الدين الذى يعترضون على اسلوبهم وقتلهم للمسلمين والأقباط معا .

وأبلغ دليل على سماحة الإسلام مع أصحاب الديانات الأخرى هذا الكتاب الذى كتبه الرسول عليه السلام الى رهبان دير سانت كاترين نص الكتاب الاتى :-
" هذا كتاب محمد بن عبد الله كتبه عهدا فى ذمة من هم على دينه لأولئك القوم الذين هم على دين النصرانية فى مشارق الأرض ومغاربها بعيدهم وقريبهم مجهولهم ومعلومهم هذا الكتاب ماعهد اليهم فمن خالف هذا العهد يكون مخالفا ومفسرا لعهد الله وميثاقه ومستحقا للعنته فمتى كان راهب أو سائح مجتمع فى جبل أو واد أو مغاره أو معمر أو سهل أو كنيسة أو معبد فنحن من ورائهم وهم فى ذمتنا انى لأذب عنهم بنفسى وأعوانى وأنصارى هم وأموالهم ومعابدهم اذا أنهم من رعيتى وأهل ذمتى فأنى أحفظ ذمتهم فى البر والبحر والمشرق والمغرب والشمال والجنوب وأينما كانوا وهم فى ذمتى وميثاق أمانى من جميع ما يكرهون "
وهذا العهد الصادر من الرسول عليه السلام الذى يجب على المسلمون فى علاقتهم مع أصحاب الديانات الأخرى مراعاته والعمل بمضمونه فهو يتضمن الاتى :-

- ١- أن من يؤمنون بالنصرانية لهم عقد الذمة وهذا العقد يرتب حقوقا على المسلمين جميعا في المحافظة عليهم والدفاع عنهم وعن أموالهم وعن كنائسهم وأن الرسول عليه السلام يدافع عنهم بنفسه وأعوانه وأنصاره .
- ٢- أن هؤلاء النصارى لهم حقوق في ذمة الله تعالى ورسوله .
- ٣- ومن اعتدى عليهم ولو بكلمة سوء ومن يخالف ذلك العقد وهو عقد الذمة من المسلمين يكون مخالفا لسنة رسول الله ومفسدا لعهد الله وميثاقه ومستحقا لللعنة
- ٤- أن الحفاظ على النصارى وعلى أموالهم ومعابدهم في البر والبحر والمشرق والمغرب والشمال والجنوب في أى مكان كانوا فيه .
- هذه هي رؤية الرسول عليه السلام للحفاظ على اخوانهم النصارى المخالفين لهم الدين وأن من يعتدى عليهم يستحق اللعنة
- ان هذا الكلام الذى يعد صورته رائعه عن سماحة الاسلام يخالف هذه التصرفات التى تحدث على أرض الواقع من تعدى المتأسلمين على الأقباط داخل منازلهم وكنائسهم لذلك أطلقت عليهم المتأسلمين لأنهم بعيدون كل البعد عن الاسلام وماذكره القرآن الكريم وماذكره الرسول عليه السلام أن هؤلاء المتأسلمين يشوهون صورته الاسلام يتصرفاتهم اللامعقولة للوصول لحكم وأننى فى هذا المقام أذكر للمتأسلمين ماذكره الرسول عليه السلام " من قذف ذميا حد يوم القيامة بسياط من نار وماذكره الرسول عليه السلام " من أذى ذميا فأنا خصمه ومن كنت خصمه خاصمته يوم القيامة .
- ان هذه هي وصية الرسول عليه السلام للمسلمين ومن يخرج عليها فليس من جماعة المسلمين بل هو من جماعة المتأسلمين التى تشوه صورة الاسلام فى جميع أنحاء العالم وفى كل زمان ومكان وفى هذا المقام أتذكر ماقاله عمر بن الخطاب رضى الله عنه ونردد بعده فى خطبة الجمعة بجامع بالقسطاط قال للمسلمين " استوصوا بمن جاوركم من القبط خيرا فان لكم فيهم ذمة وصبرا فكفوا أيديكم وعفوا وغضوا أبصاركم "
- ان ماذكرته فى الكتاب والسنة وأقوال الخلفاء الراشدين هو صحيح الدين الاسلامى وماعداه من تصرفات معادية للدين الاسلامى ولايقرها الاسلام فى أى زمان وفى أى مكان لذلك مايفعله المتأسلمين من تعدى على القبط فى مصر بعيد كل البعد عن تعاليم الاسلام .

الفصل الثالث

تعدي المتأسلمين على الأقباط

أولا :-

ان الارهاب فى مصر قد شوه صورة الاسلام الحقيقى المبني على التسامح وظاهرة الارهاب فى مصر بدأت فى التقلص بفضل مواجهه الأمنية الحازمة التى تعاملت مع الارهابيين على أنهم مجرمون وانهم مأجومين يقومون بأعمالهم الارهابية بمقابل نقدي يدفع لهم بتمويل منظم من الداخل والخارج وجهاز الامن يرجع له الفضل أولا فى تقليص ظاهرة الارهاب فى مصر بعد أن وضعت الدولة استراتيجيه طويله المدى للقضاء على الارهاب لايشترك فيها الأمن فقط بل تشترك فيها جميع الاجهزه والوزارات المعنيه بظاهرة الأرهاب سواء وزارة الخارجية أو الاعلام أو الثقافة أو الاوقاف أو الشئون الاجتماعية أو الاقتصاد أو العدل كل وزاره فيما يخصها بحيث يحدث تناغم وتضافر بين كل الوزارات فى القضاء على الارهاب بعد أن كانت مسئولية مواجهه الارهاب متروكة لجهاز الشرطة فقط اليوم أصبحت جميع الوزارات معنيه بالاشتراك فى مواجهه الارهاب وقد زاد من فاعلية مقاومة الارهاب بعد أن اشتركت الجماهير فى مقاومة الارهاب بعد عدة حوادث تعرضت لها الجماهير فى مقاومة الارهاب وأصبحت الجماهير هدف للارهابيين وخاصة بعد حوادث الارهاب فى محافظات الصعيد التى تعرض لها الأبرياء وبعد أن تأثرت مصالح الجماهير نتيجة استهداف الأرهاب لقطاع السياحة والأجهزه الأمنية والبنوك والمؤسسات المالية والمواطنين الأقباط وممتلكاتهم فى صنبو وابو قرقاص وغيرها من الاماكن الكثيره جدا ومنع الأهالى من اقامة الحفلات الاجتماعية ومهاجمة النساء لاجبارهن على الالتزام بزي معين والاعتداء على الأضرحة ومهاجمة الموالد والاعتداء على الفرق الفنية ونوادى الفيديو ودور السينما لفرض معتقداتهم التى لاتتبع صحيح الدين الاسلامى

وقد زاد من تشابك الجماهير مع جهاز الشرطه فى مقاومة الارهاب بعد تلك الحوادث التى استهدفت التجمعات الشعبية مثل الحوادث التى حدثت فى أماكن

عامّة مثل مقهى وادى النيل والقللى والخازندار والاعتداء على القطارات التى تسير على خط الصعيد لذلك تصاعدت حدة سخط المواطنين الذين أصبحوا أهدافا مباشره للعمليات الارهابيه وزاد من حدة مواجهة الشرطة وكذلك تضافر الجماهير معها بعد تلك الحوادث الشنيعه التى استهدفت الشخصيات العامة والوزراء وكبار رجال الأمن لاحداث ارتباك فى الاستقرار فى الشارع المصرى مثل قتل رئيس مجلس الشعب الدكتور المحجوب ومحاولة الاعتداء على وزير الاعلام الاستاذ / صفوت الشريف ووزراء الداخلية حسن الالفى وزكى بدر وحسن أبو باشا والنبوى اسماعيل والاعتداء على رئيس مجلس الوزراء الدكتور عاطف صدقى

وزاد من تضافر المواطنين مع جهاز الشرطة بعد تلك الاعتداءات على رموز الفكر والأدب و الكتاب فى مصر مثل مقتل المفكر فرج فوده والاعتداء على الكاتب العالمى نجيب محفوظ والكاتب مكرم محمد وذلك باستخدام تقنيات حديثه عن طريق مخابرات بعض الدول الأجنبية التى تساعدهم مثل استخدام العبوات الناسفه والعربات المفخخه والقنابل الموقوته والتفجير بالريموت كنترول لاحداث أكبر قدر من الخسائر وهذه التقنيات الحديثه التى استخدمت تدل دلالة قاطعة على أن الارهابيين كانوا على اتصال بمخابرات دول اجنبية تعمل ضد مصر ومصالح مصر كانت تمدهم بالمال وبالتقنيات القتاليه الحديثه وقد زاد من تضافر المواطنين مع أجهزة الشرطة بعد ذلك الدور الرائع للأجهزة الاعلاميه للكشف عن حقيقة هؤلاء الارهابيين وأنهم مجرمين يتم تمويلهم من الخارج وذلك بعد الخطه الاعلامية الرائعه فى كثير من المسلسلات مثل مسلسل العائلة وأفلام مثل فيلم طيور الظلام وغيرها وقد وصلت قمة المشاركة الشعبية لأجهزة الشرطة حينما توجه الممثل عادل امام الى أسبوط بلاخوف على نفسه وعلى أسرته وأعلن شجبه للارهاب والوقوف مع المواطنين البسطاء فى مكافحة الارهاب .

ثانيا :-

الارهابيين فى أفعالهم التى لا يقرها أى دين سماوى أو غير سماوى لم يفرقوا فى عملياتهم الارهابيه بين المواطنين مسلمين أو أقباطا فقد قتلوا الاثنين معا وذلك بغرض احراج النظام فى الخارج وبغرض زعزعة الاستقرار داخل مصر

والاحصائية الآتية تبين عدد القتلى من المسلمين والأقباط الذين كانوا هدفا مباشرا لعمليات القتل والاصابه :-

السنة	عدد المصريين		عدد المسلمين		عدد الأقباط	
	متوفى	مصاب	متوفى	مصاب	متوفى	مصاب
١٩٩٢	٣٢	٩١	١٥	٧٦	١٧	١٥
١٩٩٣	٥٧	٢٠٢	٤٦	١٩٤	١١	٨
١٩٩٤	٢٨	٧٩	١٨	٧١	١٠	٨
١٩٩٥	٤٩	٦٦	٣٢	٦١	١٧	٥
١٩٩٦	٧٥	٤٢	٤٣	٢٨	٣٢	١٠
المجموع	٢٤١	٤٨٠	١٥٤	٤٣٠	٨٧	٤٦

من هذه الاحصائية التي تناولتها احصائيات الأجهزة الأمنية يتضح الآتي :-

- ١- ان الارهابيين حينما يغتالون ضحاياهم من المسلمين والأقباط انما يهدفون الى احداث زعزعه في الاستقرار الأمنى وأنهم لا يقصدون قتل الأقباط لكونهم أقباطا مخالفين لهم في الدين ولكن عندما يقتلون الأقباط فانهم يريدون احراج النظام في الخارج وذلك لان الدوائر الاعلامية في الدول الخارجية المعادية لمصر تريد اظهار النظام المصرى بموقف النظام غير قادر على حماية أصحاب الديانات المختلفة وذلك يؤثر تأثيرا بالغا على الرأى العام الخارجى والدليل على ان الارهابيين يقصدون احراج النظام المصرى في الخارج ان عدد القتلى في السنوات من ١٩٩٢ الى ١٩٩٦ من المسلمين ١٥٤ قتل ومن الأقباط ٨٧ أى أن عدد المسلمين القتلى ضعف عدد الأقباط القتلى تقريبا وكذلك عدد المصابين في السنوات من ١٩٩٢ الى ١٩٩٦ من المسلمين ٤٣٠ شخص ومن الأقباط ٤٦ شخص اى ان عدد المصابين من المسلمين حوالى عشرة اضعاف المصابين من الأقباط .
- ٢- لو كان الأرهابيون يقصدون قتل الأقباط لكونهم أقباطا فقط مخالفين لهم في الدين لكان عدد القتلى والمصابين من الأقباط أكثر من عدد القتلى والمصابين من المسلمين .

٣- لو كان الارهابيين يقصدون قتل الأقباط لكونهم أقباطا مخالفين لهم فى الدين لكانوا تعرضوا لبعض الرموز القبطية والشخصيات العامة القبطية وهم كثيرون بلا أى حماية أمنية سواء فى مجال الصحافة أو الاعلام أو فى مجلس الشعب أو الشورى.

٤- الغرض الأساسى فى تصورى من قتل الأقباطا هو احراج الحكومة لدى رأى العام العالمى واحداث هزه فى الاستقرار الأمنى فى مصر .

٥- التعدى على الأقباط كان هدف العمليات الارهابية فى مناطق كثيرة أغلبها فى محافظات الصعيد مثل أسيوط والمنيا وبنى سويف وبعض أحياء القاهرة مثل امبابه وعين شمس الذين سيطر عليهم الفكر الارهابى فى فترة أوائل التسعينات الى أن تمكنت قوات الشرطة من اعادة السيطرة الأمنية على هذه الاماكن وكان تعدى الارهابيين بالقاء العبوات الناسفة على الكنائس ومهاجمة ممتلكاتهم الخاصة كمحلات الذهب وغيرها وكانت هذه المحاولات بهدف ضرب الوحدة الوطنيه وشد انتباه بعض الدوائر الخارجية وخاصة امريكا فى وقت تتصاعد فيه موجة التدخل الدولى وموجة التدخل الخارجى لحماية حقوق الانسان وبغرض اظهار ضعف الحكومة ولاثبات قدرتهم على تحقيق أغراضهم تأكيدا للحصول على المزيد من الأموال من الجهات الخارجية التى تمولهم والداخلية التى تمولهم .

ثالثا :-

اثناء وجودى فى الخارج وخاصة فى مدينة لوس انجلوس استمعت الى بعض الاقاول غير المسئولة من قلة من أقباط المهجر من أن جهاز الشرطة لايتعامل بجديه فى حوادث التعدى على الأقباط وانه يفسح لهم الطريق للتعدى على الأقباط وأستطيع أن أؤكد ان هذه الأقاول عارية من الصحة لأن المواجهة بين الارهابيين وجهاز الشرطة مواجهه مصيرية اما أن يكون الارهاب وتستولى الجماعه المتأسلمه على الحكم وفى هذه الحالة سوف تقوم الجماعة المتأسلمه بالقبض علم كل المسئولين فى تشونه والزج بهم فى السجون وكذلك سوف يقوم الارهابيين والمتأسلمون عند الوصول الى كرسى الحكم بالقبض على كل قيادات الشرطة والزج بهم فى السجون

اذن القضية بين الارهابيين وجهاز الشرطة قضية بقاء اما ان ينجح الارهابيين فى الوصول للحكم وهنا سوف يتم القبض على الجميع أو ينجح جهاز

الامن فى القضاء على الارهابيين وهنا سوف يكون الاستقرار والامن والامان فكيف اذن لايتعامل جهاز الأمن بجديه عند الاعتداء على الأقباط والدليل على ذلك أن الغالبية العظمى من قضايا الارهاب تم القبض على مرتكبيها والمشاركين فيها وتقديمهم الى محاكمات علنية وتم الحكم بالاعدام على الكثير منهم أما الحوادث الارهابية التى لم يتم القبض على مرتكبيها فهذا خارج عن ارادة جهاز الشرطة وهذا يحدث فى جميع دول العالم حتى الدول المتقدمه أمنيا مثل انجلترا وفرنسا والمانيا لا يوجد بهم نسبة ضبط ١٠٠% وكدليل على ذلك ان مرتكبى حادث الاقصر حادث الدير البحرى ومقتل الكثير من السياح الأجانب لم يتم القبض على مرتكبى الحادث حتى الان هل تخاذل جهاز الأمن هو السبب ؟ لا يستطيع أحد ان يقول ذلك لأن القبض على المتهمين هو سمعة مصر دوليا لذلك فأن من يقول أن جهاز الأمن يتخازل مع حوادث التعدى على الأقباط فقلوه هذا يتجاوز الحقيقة والواقع والدليل على ذلك يتبين من الأحصائية التالية :-

هذه الاحصائية لجهود الأمن فى ضبط حوادث الارهاب :-

السنة	القضايا التى تم وقوعها	القضايا المقيده ضد مجهول	القضايا التى ضبط مرتكبها	نسبة الضبط
١٩٩٣	٢٤٤	---	٢٤٤	١٠٠%
١٩٩٤	١٤٥	٥	١٤٠	٩٥%
١٩٩٥	٨٠	---	٨٠	١٠٠%

وقد تم احالة كافة القضايا للجهات القضائية لاتخاذ الاجراءات القانونية فى محاكمه علنيه وصدرت الأحكام فى هذه القضايا وكان الحكم فى الكثير منها بالاعدام وكذلك الأشغال الشاقة و السجن والحبس وتم تنفيذ هذه الاحكام والسجون مليئه بالمحكوم عليهم .

الفصل الرابع تعدى المتأسلمين على رجال الأمن وغيرهم

أولاً:-

والارهابيين لم يقتصر تعديهم على الأقباط فقط لأحراج النظام فى الخارج بل كان تعديهم على رجال الأمن المسئولين عن حفظ الأمن والاستقرار داخل مصر ولم ينجو وزير داخلية من محاولة الاعتداء عليه لتصفيته جسدياً وعلى سبيل المثال زكى بدر والنبوى اسماعيل وحسن الالفى وحسن أبو باشا وذلك لظهار أن لهم اليد الطولى فى زعزعة الاستقرار فى مصر رغم أن جميع القتلى من رجال الأمن سواء ضباط أو أفراد شرطه من المسلمين والأقباط فرصاص الارهابيين لم يفرق بسبب الديانة لأن غرضه الأساسى هو زعزعة الاستقرار فى مصر واحراج النظام المصرى فى الخارج فهم يخططون للاستيلاء على الحكم ولاغرض لهم الا ذلك وذلك بالتعاون مع مخابرات دول خارجيه ومع أطراف خارجية وداخليه تقوم بتمويلهم وسوف نتعرض لعدد القتلى من رجال الأمن وكان على رأسهم الصديق العزيز المرحوم اللواء رؤوف خيرت المسئول الأول بجهاز مباحث أمن الدولة عن مكافحة الارهاب والمسئول عن النشاط الدينى بمصر وهذه الاحصائية تبين عدد القتلى والمصابين من رجال الامن الشهداء الذين ماتوا فى ساحة القتال دفاعاً عن أمن الوطن فى اروع صور التضحية والفداء من الضباط أو الجنود أو أمناء الشرطة أو الخفراء .

السنة	عدد الشهداء من رجال الشرطة	عدد المصابين من رجال الشرطة
٩٢	١٤	٢٤
٩٣	٧٩	٨٦
٩٤	٨٧	١٠٤
٩٥	٨٢	٨٣
٩٦	٥١	٤٨
المجموع	٣١٣	٣٤٥

من هذه الاحصائية يتضح الاتى :-

- ١- أن الارهاب الذى يرتدى عباءة الاسلام والاسلام منه برىء قد قتل فى الاعوام ١٩٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥ عدد ٣١٣ ضابطا وجنديا وغييرا مسلمين وأقباطا وأصاب ٣٤٥ ضابطا وجنديا وغييرا مسلمين وأقباط هل يوجد دين سماوى أو غير سماوى يقر هذا الذى يحدث للوصول الى غرضهم وهو الوصول للحكم بالاتفاق مع بعض الدول المعادية لمصر .
- ٢- ان الارهاب فى عام ١٩٩٦ فقط قتل من أفرادہ ٢٧ قتيلا أثناء تعامل قوات الشرطة معهم .

ثانيا :-

لقد استطاعت قوات الشرطة فى الفترة ما بين ١٩٩٢ الى ١٩٩٥ أن تضبط مع الارهابيين أسلحة وبنادق ومدافع وعبوات ناسفه وأشياء مساعده وألغام وغيرها على النحو الاتى :-

م	العدد	نوع الاسلحة المضبوطة	م	العدد	نوع الاسلحة المضبوطة
١	٢٥٠	بندقية اليه	٢٥	٥	قالب من ماده سريعة الاشتعال
٢	٢٥	بندقية نصف اليه	٢٦	٣٠	كيلو عبوة متفجرة
٣	٢٠	بندقية خرطوش	٢٧	٤	قنابل كيماويه
٤	٥	رشاس بورسعيد	٢٨	٣	لغم أرضى
٥	١٥٠	طبنجه مختلفة الأعيره	٢٩	٥	كيلو ماده R.D.X شديدة الانفجار
٦	١٥٠	طبنجه صناعه محليه	٣٠	٢	كيلو مفرقات بلاستيك
٧	١٥	قائف مدفع	٣١	٤٠	كيلو ديناميت
٨	٣٦	خرطوشه قائف صاروخى	٣٢	٥٠	جركن مواد كيماويه
٩	٤٥	دانة قائف صاروخى	٣٣	٢٠٠٠	مفجر كهربائى
١٠	٨٠٠	خزنة طلقات أسلحه آليه	٣٤	٢	مصنعين لتزوير البطاقات وجوازات السفر

م	العدد	نوع الاسلحة المضبوطة	م	العدد	نوع الاسلحة المضبوطة
١١	٢٥٠٠٠٠	طلقة نارية	٣٥	٣	مصانع لتصنيع العبوات الناسفة
١٢	٢٠٠٠	طلقة مدفع جرينوف	٣٦	٨	سيارات ركوب نصف نقل
١٣	٥٠	دبشك أسلحة آليه	٣٧	١٥٠٠	شريحة نحاسية للعبوات الناسفة
١٤	٢٠	كاتم صوت	٣٨	٥٠٠	تايمر للعبوات الناسفة
١٥	٥	منظار للرؤية	٣٩	٥	تليفون لاسلكي بريموت كنترول
١٦	١	مدفع جرينوف	٤٠	٢	جهاز فيديو وكاميرا
١٧	١	صاروخ صناعه محلية	٤١	٥٠	جهاز لاسلكي
١٨	٤٩٥	قنبله يدويه	٤٢	٢٥	جهاز فاكسميلي
١٩	١٠٠٠	عبوه ناسفة	٤٣	٢٠٠٠	بطاريات جافه لتصنيع العبوات الناسفة
٢٠	٢٥٠٠	قالب من ماده متفجره T.N.T	٤٤	١٠٠٠	من الألغام المضاده للدبابات
٢١	٥٠٠	قالب ماده متفجره	٤٥	٥٠٠	فتيل امان لتصنيع العبوات الناسفة
٢٢	٣٠٠	كيلو أصابع مواد متفجره	٤٦	٣٠٠	أقماع نحاسيه للعبوات الناسفة
٢٣	٥٠٠٠	كيلو من ماده البارود			
٢٤	٣٦	قالب P.E شديدة الانفجار			

من الجدول المتقدم يتبين أن الارهابيين كانوا يجهزون لحرب مسلحه ضد الاستقرار وضد قوات الأمن حيث ضببطت معهم أسلحه لايمكن أن تتوافر الا لجيوش النظاميه مثل الألغام والقنابل اليدويه والعبوات الناسفه والصواريخ

والمدافع والرشاشات الآليه والبنادق الآليه وهذه يتم توريدها لهم بمعرفة بعض
مخابرات الدول الأجنبية الذين يتعاونون معهم ويريدون هز الاستقرار في مصر .

ثالثا :-

وقد تمكنت قوات الشرطة في الفترة ما بين ١٩٩٢ الى ١٩٩٥ من ضبط أموال
باهظة مع الارهابيين في كثير من القضايا وهذه الأموال لتمويل العمليات الارهابية
من شقق مفروشه وسيارات وتزوير بطاقات وأوراق رسميه فقد ضبط معهم
مصنعين لتزوير المحررات الرسميه والبطاقات والجوازات وشهادات الخدمه
العسكريه وضبط معهم من الاموال :-

أ- مليوناً ومائتين وثلاثين ألف جنيه مصرى ب- مائتين وخمسون ألف دولار
امريكى ج- ثلاثين ألف جنيه استرليني

رابعا :-

وقد اتخذ الارهاب مسارا أشد خطوره فلم يكتف بالاعتداء على الأقباط وجهاز
الشرطة بل قام بالاعتداء على السائحين الأجانب والممتلكات والمنشآت السياحيه
مثل الأتوبيسات السياحيه التى تقل السائحين الاجانب والمحال السياحيه والبواخر
السياحيه والفنادق والقطارات فى محاوله من الارهابيين للحد من النشاط السياحى
فى مصر وعدم عوده السائحين لمصر مرة أخرى وقد نجحوا لبعض الوقت فى
ذلك فقد أصدرت بعض الدول تعليمات لرعاياها بعدم زيارة مصر فقد أثرت هذه
الهجمات الارهابية على السائحين على معدل التدفقات السياحيه لمصر .

خامسا :-

كما استهدف الارهابيين عددا من المؤسسات الاقتصادية مثل البنوك الأجنبية
والمصرية محاوله منهم التأثير على تصاعد نمو الاقتصاد المصرى .

سادسا :-

واستهدفت العمليات الارهابية التجمعات الشعبية مثل تفجير عدد من الأماكن
الشعبية مثل مقهى وادى النيل والقللى والخازندار وامتدت يد الارهاب الى المرافق
العامة والخاصة مثل الاعتداء على القطارات ونوادى الفيديو ودور السينما .

سابعا : من أهم العمليات الارهابية فى مصر :-

- ١- بتاريخ ١٥/٣/١٩٧٦ قام افراد باطلاق النيران على الرائد عمر المحيشى لمحاولة قتله مع محاولة قلب نظام الحكم وقد حوكم المتهمون فى القضية ٤ لسنة ١٩٧٦ عسكرية عليا وصدر عليهم الحكم بالادانته فى ١٩/٩/٧٦ .
- ٢- بتاريخ ١٤/٨/١٩٧٦ قام أفراد بتفجير عبوة ناسفة فى قطار بالاسكندرية أسفر عن قتل وجرح عدد كبير من المواطنين وقد تحاكم المتهمون فى القضية ٣ لسنة ١٩٧٦ عسكرية عليا وصدر الحكم بالادانة فى ١٤/٨/١٩٧٦ .
- ٣- بتاريخ ٢٣/٨/١٩٧٦ قام افراد باختطاف طائرة مصرية متجهة الى الاقصر وقبض عليهم وقد حوكم المتهمون فى القضية ٦/ لسنة ١٩٧٦ عسكرية عليا وصدر عليهم الحكم بالادانة فى ١٨/٩/١٩٧٦ .
- ٤- بتاريخ ١٥/٨/١٩٧٦ قام أحد الافراد بتفجير عبوة ناسفة فى الدور الخامس من مجمع التحرير وقد ادين فى القضية ٨ لسنة ١٩٧٦ عسكرية عليا .
- ٥- جماعة الجهاد :- بتاريخ ١٨/٤/١٩٧٤ حاولوا مهاجمة الكلية الفنية العسكرية لقلب نظام الحكم وقتلوا وأصابوا الكثيرين وقد حوكم المتهمون وعددهم ٩٢ شخصا امام محكمة أمن الدولة العليا فى القضية ٢٦٨٧ لسنة ١٩٧٤ وصدرت ضدهم احكام بالادانة خلال عام ١٩٧٥ .
- ٦- جماعة التكفير والهجرة :- بتاريخ ١٥/٦/١٩٧٧ خطفوا الشيخ الذهبى وقتلوه مع محاولة قلب نظام الحكم وقد حوكم المتهمون وعددهم ٥٤ شخصا فى القضية ٦ لسنة ١٩٧٧ عسكرية عليا وقد حكم على معظمهم بالادانة .
- ٧- جماعة الجهاد :- بتاريخ ٦/١٠/١٩٨١ قامت الجامعة باغتيال الرئيس محمد أنور السادات رئيس الجمهورية اثناء العرض العسكرى بالاستاد وحاولوا قلب نظام الحكم وقد حوكم المتهمون وعددهم ٢٤ شخصا أمام المحكمة العسكرية العليا وصدرت على معظمهم احكام بالادانة .
- ٨- جماعة الجهاد :- قامت باغتيال بعض ضباط وجنود الشرطة فى اسبوط وقد حوكم المتهمون فى القضية ٦٢ لسنة ١٩٨٢ عسكرية عليا وصدرت ضدهم احكام بالادانة
- ٩- محاولة اغتيال الرئيس حسنى مبارك فى أديس أبابا فى ٢٦/٦/١٩٩٥ .

- ١٠- محاولة اغتيال الدكتور /عاطف صدقى رئيس الوزراء فى ٢٣/١١/١٩٩٣ حيث حاولوا نفس عربته أثناء وجوده بها وقد حوكم المتهمون أمام المحكمة العسكرية العليا وصدرت ضدهم احكام متنوعة بتاريخ ١٧/٣/١٩٩٤ .
- ١١-محاولة اغتيال السيد /صفوت الشريف وزير الاعلام فى ١٩٩٣ حيث حاولوا نفس عربته أثناء وجوده بها وقد حوكم المتهمون فى القضية ١١ لسنة ١٩٩٣ عسكرية عليا وصدرت ضدهم احكام متنوعة .
- ١٢-محاولة اغتيال رجال الصحافة ومنهم مكرم محمد أحمد والكاتب فرج فودة والاديب نجيب محفوظ .
- ١٣-محاولة اغتيال وزراء الداخلية :- اللواء /حسن أبو باشا ١٩٨٦ واللواء /زكى بدر ١٩٩٠ واللواء/النبوى اسماعيل ١٩٩١ واللواء /عبد الحليم موسى ١٩٩٢ واللواء /حسن الألفى ١٩٩٣ . وقد حوكم المتهمون وصدرت ضدهم احكام متنوعة كما تم اغتيال الكثيرين من كبار رجال الشرطة وقتئذ .
- ١٤-محاولة ضرب السياحة :- خلال عام ١٩٩٣ حاول بعض الافراد الاعتداء على السياح فى البواخر والاتوبيسات السياحية وقد حوكم المتهمون امام محكمة عسكرية عليا فى القضية ٦ لسنة ١٩٩٣ وصدرت ضدهم احكام متنوعة .
- ١٥-محاولة قلب نظام الحكم من بعض العائدين من السودان وقد حوكم المتهمون امام محكمة عسكرية عليا فى القضية ١٢ لسنة ١٩٩٥ وصدرت ضدهم احكام متنوعة .
- ١٦-محاولة قلب نظام الحكم باجراء بعض تفجيرات بالبنوك وقد حوكم المتهمون امام محكمة عسكرية عليا فى القضية ٥ لسنة ١٩٩٥ وصدرت ضدهم احكام متنوعة .
- ١٧-محاولة قلب نظام الحكم بقيام بعض الافراد باجراء بعض التفجيرات فى جهة كرداسة بامسبابة خلال عام ١٩٩٧ وقد حوكم المتهمون وعددهم ٥٥ شخصا امام المحكمة العسكرية العليا وصدرت ضدهم احكام متنوعة .
- ١٨-محاولة نفس الأتوبيس السياحى بميدان التحرير بتاريخ ١٨/١٠/١٩٩٧ وقد حوكم المتهمون امام محكمة عسكرية عليا وصدرت ضدهم أحكام متنوعة .

١٩- محاولة اغتيال ٤٥ شخصا من الشخصيات العامة ورجال الشرطة خلال ١٩٩٧ وقد حوكم المتهمون امام محكمة امن الدولة العليا وصدرت ضدهم احكام متنوعة .

٢٠- الجماعة الاسلامية قام بعض الافراد بتشكيل هذه الجماعة لمحاولة قلب نظام الحكم سنة ١٩٩٧ وقد تم القبض عليهم وعددهم ٦٥ شخصا وقدموا جميعا للمحاكمة العسكرية وصدرت ضدهم احكام متنوعة .

٢١- احياء جماعة الجهاد حيث حاول بعض الافراد العمل على اعادة الحياة الى تنظيم الجهاد وقد تم القبض عليهم عام ١٩٩٨ وحوكموا امام المحكمة العسكرية العليا فى القضية ٨ لسنة ١٩٩٨ عسكرية عليا وعددهم ١٦ شخصا وقد صدرت عليهم احكام متنوعة .

٢٢- حادث السباحة بالاقصر حيث هاجم بعض الافراد صباح يوم ١٧/١١/١٩٩٧ السياح فى معبد حتشبسوت واطلقوا عليهم النار وقد تم القضاء على هؤلاء المهاجمين فى ذات المكان وقتلوا جميعا .

٢٣- هذا وقد قام الارهابيون خارج جمهورية مصر العربية بعمليات ارهابية منها .
أ- تفجير المركز التجارى فى نيويورك بواسطة عمر عبد الرحمن ١٩٩٣ / ب- اغتيال الدبلوماسى المصرى علاء نظمى بالسفارة المصرية فى جنيف ١٩٩٥ / ج- تفجير السفارة المصرية فى باكستان ١٩٩٥ / د- محاولة تفجير السفارة المصرية فى صوفيا ببلغاريا سنة ١٩٩٦ .

ثامنا :-

ان العمليات الارهابية كانت ضد كل فئات الشعب تقريبا والمرافق العامه والخاصة واستخدمت فيها أحدث التقنيات الحديثة فى الحروب مثل العبوات الناسفه والعربات المفخخه والقنابل الموقوتة والتفجير بالريموت كونترول لاحداث أكبر قدر من الخسائر وكلها خبرات اكتسبتها عناصر الارهاب من وجودها بالخارج فى الحرب الافغانستانية ضد الروس والاتصال بمخابرات دول أجنبية .

الفصل الخامس

رأينا فى القضاء على مشكلة تعدى المتأسلمين على الأقباط

لقد كان المتأسلمون يمثلون حلما مزعجا للشعب المصرى فقد ارتدوا عبادة الاسلام والاسلام منهم براء ولم تنطل أسانيدهم وحججهم الواهيه لتبرير تصرفات الشر فسرعان ما أكتشف الشعب المصرى حقيقتهم الاجراميه وأنهم مجرمون فاجرون يقومون بأعمال اجراميه مقابل معلوم واتصالهم بمخابرات الدول المعاديه من أجل هز الاستقرار فى مصر وضرب الوحده الوطنيه التى هى طوق النجاء للشعب المصرى لذلك انكشف أمرهم سريعا أمام الشعب المصرى وتكاتف الشعب المصرى مسلميه واقباطه مع جهاز الشرطه وضربوا أروع ملحمه فى الكفاح ضد الإرهاب لذلك بدأ الارهاب فى الانحسار فى مصر وبدأت تدفقات السياح تعود الى مصر لدرجه أن البعض يقول أن الارهاب انتهى من مصر بفضل الضربات الموجهه لجهاز الشرطه ولكننى أقول أن الارهاب فى حالة بيات شتوى سوف يظهر من جديد اذا تقاعس رجال الشرطه فى متابعتهم لذلك فانى سوف أقترح بعض الاقتراحات حتى نظل دائما فى حالة يقظه لان الارهاب لن ينتهى فهو مثل أى جريمه موجوده فى كل زمان وكل مكان ولم نسمع أن جريمه القتل أو جريمه النصب أو جريمه السرقة أو الاختلاس انتهت فى أى زمان أو فى أى مكان على وجه الكره الارضيه لذلك لن تنتهى جريمه الارهاب فى مصر وسوف تظل موجوده لذلك يجب على الشعب المصرى وكل المؤسسات المصريه وجهاز الشرطه ان يكون متيقظا دائما والاقتراحات التى أقترحها للقضاء على الارهاب هى على النحو التالى :-

١- وضع استراتيجيه شامله لجميع مؤسسات الدوله وجميع الوزارات فى الدوله لأن القضيه ليست قضيه أمنيه فقط تخص وزاره الداخليه فقط ولكنها قضيه قوميه تخص كل الوزارات التى يتكون منها مجلس الوزراء والمؤسسات القوميه مثل الأزهر الشريف وجميع الكنائس فى مصر وخاصه الكنيسه الارثوذكسيه ودار الافتاء ومهمه الجميع وضع استراتيجيه شامله كل فى حدود اختصاصاته لمواجهة الارهاب وضرب قواعد الارهاب وكوادره وعدم السماح للنشاط

الارهابى بتحقيق ايه مكاسب وعدم المهادنه أو التنازل أو التنازل مع الارهابيين الذين يحملون السلاح .

٢- تطهير العديد من المناطق التى شهدت سيطره من جانب عناصر التطرف والارهاب ومازال بعضها موجودا حتى الان وان كان يعمل تحت السطح وفى الظلام وليس فى النور كما كان يحدث فى بداية التسعينات مثل عين شمس وبعض محافظات الصعيد وامبابه .

٣- القضاء على القيادات البارزه والخطرة فى صفوف التنظيمات الارهابية وذلك بالقبض عليها لأنه مازال حتى الآن بعض القيادات الارهابية هاربه داخل مصر وخارج مصر وذلك حتى نتمكن من استئصال جذور الارهاب والمحركين الحقيقيين للارهاب .

٤- أن تنشط وزارة الخارجية والداخلية بعمل اتفاقات دولية مع أغلب دول العالم لعمل اتفاقيات دولية لتسليم المجرمين مع هذه الدول لأن الكثير من الارهابيين موجودين الآن فى كثير من دول العالم يحركون النشاط الارهابى من هذه الدول ومصر اتخذت مسار الشرعيه الدوليه والشرعية القانونية فى تعاملها مع الارهابيين الموجودين فى الخارج وكان يمكن للنظام المصرى أن يأخذ بالنظام الذى تسير عليه بعض الدول من تكليف أجهزتها بالتصفيه الجسديه لهؤلاء الارهابيين الموجودين بالخارج حتى لايعملوا ضد الاستقرار فى مصر وهذا طريق سهل بالنسبة لبعض الدول ولكن مصر رفضت هذا الأسلوب وفضلت أسلوب الشرعية الدوليه فى اعاده الارهابيين لمصر لمحاكمتهم محاكمه عادله لذلك يجب من الاكثار من الاتفاقيات الدولية لتسليم المجرمين .

٥- قيام جهاز مباحث أمن الدوله بأختراق التنظيمات الارهابية عن طريق كوادر مدربه بذلك وخاصة تنظيم الجهاد والجماعه الاسلاميه حتى يمكن التعرف على خططهم المستقبلية لأن حالة البيات الشتوى التى تقوم بها التنظيمات الارهابية ليست حالة مستديمه بل هى حالة مؤقتة نتيجة المجهود المضنى الذى يقوم به جهاز الشرطة .

٦- المتابعه المستمره للعائدين من أفغانستان والبوسنه لأنهم تدريبوا تدريباً متطوراً على الارهاب وقدتم غسل مخهم وبرمجة أفكارهم بحيث اصبح الارهاب لديهم أفيونه نتيجة برمجة أفكارهم نحو تكفير النظام القائم وتكفير المجتمع

- ٧- محاولة الاجتماع بالارهابيين الموجودين داخل السجون والمعتقلين لتوعيتهم بصحيح الدين الاسلامى لأن بعض المعتقلين والمسجونين ضحية أفكار مضلله عن الاسلام تلقوها من بعض المعتاسلمين الذين لا يريدون لهذا البلد خيرا .
- ٨- التعاون الوثيق مع أجهزه الأمن فى الدول الصديفه لكشف ورصد مراكز النشاط الارهابى بالخارج وتحديد مواقع تدريب العناصر الارهابيه ومصادر تمويلهم من الداخل والخارج وتجييف منابع التمويل من الداخل ومن الخارج لأن هؤلاء الارهابيين يعتمدون فى تصرفاتهم المجنونه على مصادر التمويل وإذا انقطعت مصادر التمويل قلت حركتهم .
- ٩- بناء قاعدة معلومات متوفره كبيره عن كل التنظيمات الارهابية وكوادرها فى الداخل والخارج لمراقبة تحركاتها داخل مصر وعند دخولها وخروجها من مصر وتجنيد اعضاء بعض الجماعات الارهابية كمرشدين لجهاز الشرطة لتزويد رجال الأمن بالمعلومات عن النشاط المستقبلى للارهابيين وعملية احتراق الجماعات الارهابيه أمنيا عملية قد تكون صعبه ولكنها غير مستحيله لأن بعض الارهابيين هدفه أولا واخيرا الأموال التى يحصل عليها .
- ١٠- خلق مناخ عام شعبى طارد للارهاب ومقاوم له وهذه مسئولية أجهزه الاعلام المختلفة من تليفزيون واذاعة وصحافة وقد استطاع الجهد المبذول فى كثير من المسلسلات مثل العائله وأفلام مثل فيلم طيور الظلام أن تؤثر فى المناخ العام الطارد للأفكار الارهابية وذلك لخلق حالة سخط شعبى عام ضد الارهاب حيث تبين من خلال أجهزه الاعلام أن الارهاب حركة عنف من أجل الوصول للحكم بمقابل نقدى مدفوع مقدما من مؤسسات خارجية وداخلية وعلى الاعلام بيان الآثار المدمره للارهاب على حياة المجتمع الاقتصادية والثقافية والاجتماعية .
- ١١- لقد أعيدت صياغه البرامج التعليميه فى وزارة التربية والتعليم ولكن لابد من ظهور ثقافة نبذ العنف الارهابى فى الكتب المدرسيه وفضح اساليبهم وأفكارهم فى الكتب المدرسية حتى لا يقع طلابنا فريسة هذه الافكار المدسوسه على الاسلام ولابد من برمجة الكتب المدرسية من خلال انتشار ثقافة الوحدة الوطنية وقبول الآخر وهذا مايؤكدده صحيح الاسلام وصحيح المسيحية .

١٢- زياده نشاط وزارة الأوقاف باخضاع المساجد والزوايا الأهلية لأشراف وزارة الأوقاف حتى لا يستخدمها أشخاص غير مسئولين فى بث افكارهم التى لا تتفق مع صحيح الدين الاسلامى .

١٣- لقد أحسن السيد رئيس الجمهورية حينما قرر احالة مرتكبى جرائم الارهاب الى القضاء العسكرى لسرعة البت فى هذه القضايا من أجل مواجهة ظاهرة الارهاب وتعديل قانونى العقوبات والاجراءات لمواجهة قضايا الارهاب ولكننا نطمح فى تغليظ العقوبة فى قضايا الارهاب بأن تكون عقوبة واحدة فقط هى الاعدام للفاعل الأصلي والمشاركين بالتحريض أو المساعدة .

١٤- بدأت الدولة فى الاهتمام بالمناطق العشوائية ووضعت خطة لتطويرها واعادة تخطيطها وتوصيل الخدمات لها وهى التى كانت يؤر الارهاب فى الماضى ولكن خطط الدولة فى هذا الشأن تسير بسرعة السلحفاة وكذلك اهتمت الدولة بمحافظات الصعيد وخاصة المحافظات التى شهدت وقائع الارهاب المتأسلم وذلك بانشاء مدن صناعية وتوجيه بعض الاستثمارات الى هذه المحافظات فى جنوب الوادى ولكن هذه الخطوات تتحرك ببطء شديد .

١٥- النشاط الأمنى وحده لا تتجج اثاره فى القضاء على ظاهره الارهاب بل لابد من وضع حمله قومية للتصدى لهذه الظاهرة الاجرامية ووضع استراتيجية قومية تتحدد فيها الاهداف وتوزع فيها المهام والتكليفات وتوضع الخطط العاجله والمتوسطة وطويلة المدى للقضاء على الارهاب بحيث تكون هذه الخطط تحت اشراف رئيس الوزراء حتى تكون لها الجديه المطلوبه والتنسيق بين جميع الوزارات لأن الأمن وحده لا يكفي حتى تقتلع ظاهرة الارهاب من جذورها ويمكن القضاء على الارهاب فى مصر

١٦- تنشيط اجهزه الدولة فى مواجهة التطرف الفكرى الدينى المخالف لصحيح الدين الاسلامى وصحيح الديانة المسيحية فكما يوجد متطرفون فى الفكر الدينى الاسلامى يوجد متطرفون فى الفكر الدينى المسيحى فالتطرف الفكرى الدينى ليس قاصرا على ديانته محدد بل له كوادر اسلاميه فى الديانة الاسلاميه وكوادر مسيحية فى الديانة المسيحية لذلك يجب على أجهزة الدولة المختلفة ابعاد كل المتطرفين فكريا من المسلمين والمسيحيين عن أماكن تواجدهم وخاصة اذا كان تعاملهم مع الجماهير أو الطلبة .

١٧-التكثيف الاعلامى من خلال أجهزة الاعلام واللقاءات المشتركة للدكتور سيد طنطاوى شيخ الأزهر وقداسة البابا شنودة لأنهم من خلال صداقتهم الحميمة يمثلان صحيح الدين الاسلامى والمسيحى من التسامح والمحبة وقبول الآخر وذلك لخلق نموذج يقتدى به للمسلمين والأقباط فى علاقاتهم وكذلك الاكثار من التكثيف الاعلامى فى لقاءات المسئولين الدينيين اللذين يمثلون الاعتدال وسماحة الاسلام والمسيحية وعلى سبيل المثال الشيخ محمود عاشور وكيل الأزهر والأبنا بسنتى مطران حلوان وذلك لخلق مناخ عام يشجع على قبول الآخر ويؤكد الوحدة الوطنية ونبذ مناخ الارهاب والتطرف الفكرى الدينى من المسلمين والمسيحيين .

١٨-لا بد أن يركز الاعلام المصرى والعربى والاسلامى على اجهاض كل الدعاوى الصهيونية التى تروج بأن الارهاب صناعة اسلاميه لأن الارهاب صناعة عالميه لاعلاقه له من قريب أو بعيد بالاسلام فالارهاب موجود فى أيرلندا بين الكاثوليك والبروتستانت هل معنى ذلك انه ارهاب مسيحى والارهاب موجود فى اليابان هل معنى ذلك انه ارهاب لبوذى والارهاب موجود فى الصين هل معنى ذلك انه ارهاب شيوعى والارهاب موجود فى أوربا وأمريكا وقد قام بعض الامريكان بتفجير اكلاهوما هل معنى ذلك أنه ارهاب مسيحى ان الارهاب صناعة عالميه موجود فى جميع القارات الستة ولايوجد دين سماوى أو غير سماوى يحرض على الارهاب فالارهاب فى جميع بقاع الدنيا له هدف سياسى محض لاعلاقة له بالأديان واذا كان البعض من أصحاب الديانات السماويه أو غير السماويه يلبسون الارهاب بأن له هدف دينى فان ذلك هدف تكتيكى بغرض اخفاء الهدف الأساسى وهو غالبا سياسى .

١٩-أتمنى أن تقتنع ال ١٨٨ دولة الاعضاء فى الامم المتحده بصيحة الرئيس محمد حسنى مبارك التى أطلقها منذ عام ١٩٩٠ ومازال يطلقها حتى اليوم بضرورة عقد مؤتمر دولى تحت اشراف الأمم المتحده لمحاربة الارهاب فى كل مكان بحيث تشترك جميع دول العالم فى مكافحة الارهاب والدول التى تساعد الارهاب بأى صوره من الصور توقع عليها عقوبات دوليه بمعرفة الامم المتحده سواء عقوبات اقتصاديه أو سياسيه أو عسكرية بحيث تشترك جميع دول العالم فى توقيع هذه العقوبات على الدول التى تمول الارهاب أو تساعد بالتدريب أو الامداد بالمعدات العسكريه أو أى صوره من صور

الاشتراك أو المساعدة أو التحريض أو الاتفاق على أى عمليات ارهابية لأن الارهاب صناعة دولية سوف يحدث فى أى زمان وأى مكان وقد زادت دعوة الرئيس مبارك لعقد مؤتمر دولى للارهاب على مستوى القمة والحكام بين رؤساء جميع دول العالم بعد الهجوم الشرسة الإرهابية التى تعرضت لها أمريكا بضرب البرجين لمبنى التجاره العالمى فى نيويورك ومبنى البنتاجون فى واشنطن .

وأتمنى أن يستجيب العالم لصوت العقل فى أن تكون مكافحة الارهاب عالميه تحت اشراف الأمم المتحدة لأن صوت العقل الذى أطلقه الرئيس مبارك سوف يجعل جميع دول العالم ملزمه بمكافحة الارهاب أما الدعوى التى تتادى بها أمريكا بأن يكون مكافحة الارهاب قاصر على دول معينه سوف يقسم العالم الى قسمين وفى ذلك تكمن خطوره انقسام العالم لما لها من اثار جانبية وخاصة اذا تدخلت المسائل الدينيه فان أزمة انقسام العالم سوف يكون لها تداعيات فى منتهى الخطوره على السلام والامن الدوليين .

الفصل السادس

مكافحة الإرهاب دوليا قبل أحداث سبتمبر ٢٠٠١

فى يوم الثلاثاء الموافق ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فوجئ العالم كله بصدمة اليمة تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية وهى محاولة ارهابية جرحت كبرياء امريكا والشعب الأمريكى تمثلت فى اختطاف أربعة طائرات مدنية من بعض مطارات أمريكا اثنتين منهم دخلا فى مبنى التجاره الدولى فى نيويورك وانهار مبنى التجاره الدولى على اثرها والطائره الثالثه دخلت فى الجزء الخلفى فى مبنى وزاره الدفاع الأمريكىه فى واشنطن والطائره الرابعه سقطت فى بنسلفانيا وهذه الواقعه لن ينساها التاريخ الأمريكى وهى نقطة تحول فى تاريخ أمريكا لدرجة أنه من المتوقع أن تاريخ امريكا سوف يسجل فى كتب التاريخ ومن المؤكد ان المؤرخين سوف يؤرخون تاريخ أمريكا بما قبل ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وتاريخ أمريكا فيما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ونعود للأرهاب ومكافحة الإرهاب وسوف تأخذ بهذه النظرية ونتكلم عن الإرهاب ومكافحة الإرهاب دوليا قبل أحداث سبتمبر

٢٠٠١ ومكافحة الإرهاب دوليا بعد احداث سبتمبر ٢٠٠١ والإرهاب والأن
مكافحته دوليا قبل احداث سبتمبر ٢٠٠١

أولاً:-

ان مصر من الدول التي تعرضت للإرهاب بوحشية وقسوة لم تشهدها أى دولة
من دول العالم حيث تضرر المواطن المصرى مباشرة من جراء العمليات الإرهابية
وكان الفضل لجهاز الشرطة المصرى ووعى الجماهير والأساليب التى اتبعتها
الدولة للمواجهه الاعلاميه والدينيه فى حصار هذه الظاهره والقضاء عليها
وأصبحت مصر مستقره امنيا قادره على مواجهه اى تحديات أمنيّه ، وكان الفضل
فى القضاء على الإرهاب فى مصر لجهاز الشرطة وتعاون الجماهير معه بعد ان
ثبت للجميع ان الجماعات الإرهابية قلة من الجماعات المأجوره صناعتها الأجرام
وهدفها الواضح للجميع هو تدمير المجتمع وزعزعة استقراره واعاقه تقدمه خدمة
لقوى خارجية تسخر هذه القله الضاله لخدمة مخططاتها الأثمه وهذه القله الضاله
تقوم بأفعالها الإجراميه بمقابل مادي .

ثانياً :-

والارهاب ليس قاصرا على مصر وحدها بل هو صناعة عالمية فى جميع دول
العالم ففى امريكا أثبت الإرهابيون قدرتهم على التخريب مثل واقعة التحدى على
أحد المباني الفيدراليه فى أكلاهاما وفى اليابان استطاع الإرهابيون استخدام
الميكروبات البيولوجيه فى محطة مترو الانفاق وفى الصين وفى فرنسا وفى لندن
وأسبانيا وفى ايطاليا استطاع الإرهابيون تفجير الكثير من المراكز الحيويه وماحدث
فى امريكا فى ولايه اوريجون فى سبتمبر عام ١٩٨٤ بأستخدام بعض الإرهابيين
المتطرفين الأمريكان بأستخدام ميكروب السالمونيلا المسبب للنزلات المعويه
والتيفود لتلويث بوفيه السلطات المفتوح فى أكثر من عشر مطاعم بمدينة داليس
بولاية اوريجون مما تسبب فى اصابة ٧٥١ حالة بنزله معويه حاده وتم ذلك
بواسطة جماعة راجنشيرز الدينية المتطرفه ومن الملاحظ ان ضرب أحد المواقع
الفيدرالية فى اكلاهاما واستخدام الميكروبات فى ولاية اوريجون كان بمعرفة
الأمريكان المتطرفين ورغم ذلك استطاع اللوبى الاسرائيل المسيطر على الاعلام
الأمريكى ان يوجه الراى العام الأمريكى أن مرتكبى هذه الحوادث هم العرب
وأثبتت الأيام عدم صدق .

ثالثا :-

الأرهابيون من جميع الأجناس وجميع الديانات السماوية وغير السماوية ولا يوجد أى ارتباط لما تروجه الدعاية الصهيونية من ارتباط الإرهاب بالأسلام فالأرهاب موجود فى اليابان وفى الصين وأمريكا وجميع دول أوربا فالأرهابيون مرفوضون من جميع الديانات السماوية وغير السماوية ولا يرتبطون بدين معين .

رابعا :-

كانت أحداث الإرهاب فى جميع دول العالم وخاصة مصر وقد نادى الرئيس مبارك فى أكثر من مناسبة منذ ١٩٨٦ على محاربة الإرهاب عالميا وان تكون مكافحة الإرهاب دوليا ولكن الدول الغربية وأمريكا كانت تنتظر الى مشكلة الإرهاب فى مصر على أنها مشاكل داخلية وقامت الدول الغربية فى أوربا وأمريكا بايواء الإرهابيين المصريين الذين صدرت ضدهم احكام جنائية لدرجة ان بعض الدول الأوروبية أعطت هؤلاء الإرهابيين حق اللجوء السياسى بدعوى مساندة حقوق الإنسان وكان رد الفعل المصرى أن الإرهاب لن يقتصر على مصر وحدها وسوف يحدث فى جميع دول العالم ولكن قادة العالم لم يتنبهوا لتحذيرات الرئيس مبارك وتحليله أن الإرهاب ظاهرة عالمية لابد لمكافحتها من أن تكون المكافحه دولية لأن ما كان يحدث فى مصر من الممكن أن يحدث فى كثير من دول العالم .

خامسا :-

وكان من نتيجة عدم دراسة نداء الرئيس مبارك لجميع دول العالم بأن يتبنوا مكافحة الإرهاب من خلال مؤتمر دولى لجميع قادة العالم تحت اشراف الأمم المتحدة وأن الكثير من دول العالم كانت تنتظر الى قضية الإرهاب على أنها قضية داخلية بمصر وكانت بعض الدول الأوروبية ترفع راية حقوق الإنسان لهؤلاء الإرهابيين وتعطيهم حق اللجوء السياسى لذلك لجأت الحكومة المصرية الى اتفاقيات ثنائية حيث لم يستمع العالم لنداء الرئيس مبارك بمحاربة الإرهاب تحت مظلة الأمم المتحدة ومن أهم الاتفاقيات التى اشتركت فيها مصر على سبيل المثال لا الحصر

- اتفاقية تسليم المجرمين بين مصر وباكستان فى يوليو ١٩٩٤ وكذلك اتفاقية وزراء الداخلية العرب بتونس واتفاقية مشتركة بين مصر ورومانيا لتسليم المجرمين فى نوفمبر ١٩٩٥ وقد تم الاتفاق مع الكثير من الدول الأفريقية فى

اتفاقيات تعاون أمن ثنائى وكذلك تم الاتفاق مع ست دول أسيويه فى اتفاقيات تعاون أمن ثنائى وتم ابرام اتفاقيات مع ثمانية دول اوربيه فى اتفاقيات أمن ثنائى وكذلك ثم ابرام اتفاقيات أمنية مع ثلاثة دول من أمريكا اللاتنية لتعاون أمنى ثنائى وكذلك تم ابرام اتفاقيات ثنائية لتعاون أمنى مع روسيا ودول الكومونولث والخاصة أن جميع الاتفاقيات مع دول العالم اتفاقيات ثنائية حيث أن العالم لم يستوعب نداء الرئيس مبارك ورؤيته المستقبلية بأن تكون مواجهة الإرهاب عالمية تحت مظلة الأمم المتحدة .

سادسا :-

خلاصة القول أنه قبل سبتمبر ٢٠٠١ لم يتجاوب العالم مع نداء الرئيس مبارك المتكرر بضرورة مكافحة الإرهاب من خلال مواجهه دوليه ولم يتجاوب العالم مع رؤيه الرئيس مبارك المستقبلية بأن الإرهاب ظاهرة عالميه ومن الممكن حدوثه فى اى دوله من دول العالم فى آسيا أو افريقيا أو أوروبا أو أمريكا لذلك لم يتم مواجهة ظاهره الإرهاب عالميا بل كان يتم مواجهة ظاهرة الارهاب من خلال اتفاقيات ثنائيه بين الدول بعضها البعض .

الفصل السابع

مكافحة الإرهاب دوليا بعد احداث سبتمبر ٢٠٠١

أولا :-

فى يوم الثلاثاء الموافق ١١ سبتمبر ٢٠٠١ تعرضت أمريكا لأعنف موجه من الارهاب شهدها العالم كله فى القرن العشرين والحادى والعشرين وذلك بتفجير اهم مبنيين فى نيويورك وهم مبنيين مركز التجاره الدولى بوسط نيويورك والذى يعد أحد علامات نيويورك وتم انفجار اخر فى مبنى البناجون وهو وزارة الدفاع الأمريكيه فى واشنطن فى الجزء الأخير من المبنى حيث يوجد المكاتب الرئيسيه لقيادات الأمريكية فى الجيش الأمريكى من خلال طائره مخطوفة ثالثة وقد تم اختطاف طائره رابعه ثم اسقاطها فى بنسلفانيا بواسطة القوات الأمريكية يقال أنها كانت متجهة لضرب البيت الأبيض مقر رئاسة الجمهورية وبعد هذه الواقعة الإرهابية المأساوية التى راح ضحيتها أكثر من ستة آلاف قتيل أغلبهم من الأمريكان تنبه العالم الى الرؤيه المستقبلية للرئيس مبارك ومن نداء الرئيس مبارك

من أن الإرهاب لعلقة له بالأديان وأنه ظاهره عالميه من الممكن أن يحدث فى أى بلد من بلدان العالم .

ثانيا :-

مكافحة الإرهاب بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ الدامية التى جرحت الكبرياء الأمريكى يتناولها منظورين عالميين :-

١- المنظور الأول للرئيس المصرى مبارك وهو يرى ضرورة مكافحة الإرهاب عالميا من خلال انعقاد مؤتمر دولى لجميع قادة العالم ورؤساء الحكومات المنضمة للأمم المتحدة تحت أشرف الأمم المتحدة بحيث تكون مكافحة الإرهاب عالميا تحت مظلة الأمم المتحدة بحيث توقع عقوبات دوليه عسكرية واقتصادية ودبلوماسية على جميع دول العالم التى تساعد الارهاب أو تأوى الارهاب أو تمويل الارهاب أو تقوم بتدريب الإرهابيين فى أى بقعة من يقع العالم .

٢- المنظور الثانى للرئيس الأمريكى بوش وهو يرى ضرورة مكافحة الإرهاب عالميا من خلال بعض الدول التى تتفق فيما بينها على مكافحة الإرهاب بحيث تقود الولايات المتحدة الأمريكية مكافحة الإرهاب فى بعض دول العالم من خلال رؤية أمريكية تحقق المصلحة الأمريكية ولذلك فهو يعتمد فى رؤيته على أن يكون ضرب بؤر الإرهاب فى أفغانستان حيث توجد حركة طالبان واسامة بن لادن وهذا المنظور يحقق المصلحة الأمريكية حيث أن من مصلحة أمريكا الخاصة والتى أصبحت معروفة للعالم كله من أن استراتيجية أمريكا ليست ضرب أفغانستان لأنها تأوى أسامة بن لادن ولكن الغرض الحقيقى هو تعزيز القواعد العسكرية فى أفغانستان لاحتواء روسيا الاتحادية واحتواء الصين الواعده وكذلك للسيطره على بترول كازاخستان واذربيجان وتركمانستان الواقعة حول بحر قزوين فالبطه السمينه ليست فى جبال وصحراء أفغانستان بل فى بحر قزوين كما حدث فى الماضى فالتاريخ بعيد نفسه كما حدث فى حرب الخليج كان المقصود الرئيسى هو بترول الخليج وليس ردع صدام حسين فى العراق وأن التاريخ يعيد نفسه حقا فى جورج بوش فى أيام حرب الخليج فى عام ١٩٩٠م كان يعتمد بصوره رئيسية على ديك تشينى وزير الدفاع وكولن باول رئيس الأركان واليوم يعتمد الرئيس بوش الأبن على نفس الشخصين فى حرب أفغانستان ديك تشينى الذى أصبح نائبا

لرئيس وكولن باول الذى أصبح وزيرا للخارجية وقد أصبحت لأمريكا مصالح خاصة فى آسيا الوسطى وخاصة فى ظل الصراع
٣- الدولى القادم فى استقطاب هذه المنطقة من العالم وخاصة فى أفغانستان وكان
من استراتيجيات أمريكا استقطاب أفغانستان سواء حدث ارهاب سبتمبر فى
نيويورك وواشنطن أو لم يحدث حيث يرجع الصراع الدولى على هذه المنطقة
للأسباب الاتية:-

١١- سباق التسلح النووى فى جنوب غرب آسيا ونجاح الهند وباكستان فى تطوير
التسلح النووى كما أن إيران تحاول اللحاق بهذا الركب ، أيضا تقوم هذه
الدول الثلاث بتطوير نظام دفاعاتها الصاروخية وما قد يترتب عليه من
خوف استخدام هذه الترسانات فى حروب اقليمية قد تؤثر على ميزان القوى
ليس فقط فى آسيا الوسطى بل وربما فى مناطق مجاورة .

ب- التعاون العسكرى الأيرانى الروسى وتبادل الخبرات التقنية بالمال واحتمالات
تطور ذلك بما قد يؤثر على برنامج الدروع الصاروخية الذى تتبناه الولايات
المتحدة .

ج- اكتشاف احتياطات استراتيجية ضخمة من النفط والغاز فاقت كل التوقعات
والتصورات فى منطقة بحر قزوين وأظهرت هذه الأكتشافات وجود هذه الثروة
النفطية بما يجعلها ركيزة اقتصادية يمكنها أن تغير معالم المنطقة وتوفر
ثروات هائلة للدول الخمس الواقعة على بحر قزوين وهى روسيا وإيران
وكازاخستان وتركمانستان وأذربيجان مما دفع هذه الدول للتنافس على فرض
نفوذها على أكبر نسبة من مياه البحر كما اثار ذلك شهية شركات النفط
العالمية فاندفعت الى المنطقة للتنافس على مصادر الطاقة التى يتوقع البدء فى
استثمارها اقتصاديا بحلول عام ٢٠٠٤ وفى الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١
شنت طائرات انتحارية هجومها الدامى داخل الولايات المتحدة وهى المرة
الأولى فى التاريخ الذى تضرب فيها أمريكا داخل اراضيها ووجه البيت
الأبيض اصابع الاتهام للمنشق السعودى اسامة بن لادن فى افغانستان وطلب
البيت الأبيض من دول المنطقة السماح للقوات الأمريكية بالتمركز لتسديد
ضربة للأرهاب الأفغانى وامتداداته فى آسيا الوسطى وتحديدًا فى منطقة بحر
قزوين ، يمكن للمرء بعد سرد هذه الوقائع ان يخلص الى ان هناك اهدافا

كبرى تتجاوز الرد على الإرهاب ولتطول العديد من الدول ، فالحديث عن تنظيم القاعدة وانتشاره في أكثر من ٦٠ دولة والتزام بعض المقاتلين الاسلاميين بأفكاره وتمويل من اسامة بن لادن الذى تقدر بعض المصادر ثروته بنحو ٣٠٠ مليون دولار يدل على ان الحرب طويلة وممتدة جغرافيا " دول أسيا الوسطى " وسوف يتم " مراقبة الأرضة الماليه وكشف الحسابات وتجاوز قوانين سرية المصاريف " لقد أعطى التطرف الدينى تحت ستار الاسلام -والاسلام منه براء -الفرصة والمدخل والذريعة المبتغاة لاعادة صوغ توازنات جديدة فى العالم اولها منطقة الدول المطلة على بحر قزوين وربما ثانيها دول الشرق الوسط وانعكاسات ذلك على القضية الفلسطينية وتوابع ذلك فى الأقطار العربية ان التركيز على افغانستان اولا كجزء من سياسة الضغط والتفاوض لايده من قواعد ارتكاز يستند اليها لضمان نجاحه ،وهو امر يبدو تحقيقه يسيرا بعد الهجوم الانتحارى الذى خفى تنسيقه وتنظيمه على أعتى أجهزة المخابرات فى أمريكا والعالم والذى تطول قائمة الأسئلة وتتساءل أعمق التحليلات عن ادراك حقيقة أسبابه وشبكة تدريبه وتنظيمه . يبدو ان أمريكا قد تنجح فى حشد الدعم الدولى اللازم لحملتها ويبدو أن قواعد الارتكاز بدءا بباكستان وطاجاكستان قد اصبحت فى حكم البديهيات ويدور البحث الآن بتركيز على تركيا والدول العربية لضمان تأييد اسلامى للحرب الأولى فى القرن الجديد

ثالثا :-

أن جميع المعتدلين فى العالم يؤيدون وجهة نظر الرئيس مبارك وقد قام الرئيس مبارك يعقد أكثر من لقاء تليفزيونى مع التلفزيون الأمريكى والفرنسى والألمانى والأيطالى لشرح وجهة نظره وقد سافر لمقابلة رؤساء فرنسا وإيطاليا والمانيا وارسل وزير خارجيه مصر أحمد ماهر لمقابلة الرئيس بوش ووزير خارجيه أمريكا لشرح وجهة نظر الرئيس مبارك التى تعد صوت العقل فهو ينادى بالتريث وعدم اتخاذ أى اجراء عسكرى الا بعد ثبوت وظهور الدليل القاطع الساطع على من تورطوا فى هذه المأساه الإنسانية فى نيويورك وواشنطن الذى لايقرها أى دين سماوى أو غير سماوى ولذلك يكون الانتقام الأمريكى مبنى على العدل وسوف تؤيده جميع دول العالم لأنه مبنى على العقل أما الانتقام لمجرد الانتقام فهو سوف يقتل الكثير من الأبرياء الذين لاذنبت لهم فيما حدث ومن حسن الطالع أن العالم

بدأ يفتتح برؤية الرئيس مبارك فى ضرورة مكافحة الإرهاب دوليا من خلال الأمم المتحدة وفى أوائل شهر أكتوبر ٢٠٠١ بدأ انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة وكان على جدول أعمالها مناقشة قضية الإرهاب الدولى .

الفصل الثامن

رأينا فى مكافحة الإرهاب دوليا

اننا نؤيد وجهة نظر الرئيس مبارك فى ضرورة مكافحة الإرهاب عالميا من خلال مؤتمر دولى لجميع قادة الدول المنضمة للأمم المتحدة وعددها ١٨٨ دولة لمكافحة الإرهاب دوليا تحت مظلة الأمم المتحدة بحيث تشترك جميع دول العالم فى مكافحة الإرهاب وتوقيع عقوبات دوليه عسكريه واقتصاديه دبلوماسيه على أى دولة من دول العالم تساند الإرهاب أو تساعد أو تموله أو تقوم بتدريب الإرهابيين وذلك للأسباب الآتية :-

أولا :-

أن ميثاق الأمم المتحدة الذى تمت الموافقة عليه فى ٢٥ أكتوبر ١٩٤٥ بعد مؤتمر سان فرانسيسكو يتضمن أن الأمم المتحدة أريد لها أن تكون منظمة عالميه هدفها الرئيسى هو المحافظه على الأمن والسلم الدوليين وذلك كما جاء فى فقره السادسة من الماده الثانية من ميثاق الأمم المتحدة ولا شك أن الارهاب فى أى بقعة من دول العالم يهدد السلم والأمن الدوليين .

ثانيا :-

تنص الماده ١١ من ميثاق الأمم المتحدة فى فقرتها الثانية بأن الجمعية العامه لها أن تناقش اية مسأله تكون لها صله يحفظ السلم والأمن الدوليين ولها أن تقدم توصياتها لمجلس الأمن ولاشك أن الارهاب فى أى دولة من دول العالم يهدد السلم والأمن الدوليين .

ثالثا :-

أن مجلس الأمن فيما يتعلق بالحفاظ على الأمن والسلم الدوليين له اختصاصات فى حفظ السلم والأمن الدوليين ومجلس الأمن يتكون من طائفتين من الدول الطائفة الأولى الأعضاء الدائمين وهم خمس دول معينه بالاسم وهى الصين وفرنسا وروسيا وبريطانيا وأمريكا أما الطائفة الثانية فهى عشر دول وهم الأعضاء غير

الدائمين ويتم انتخابهم بمعرفة الجمعية العامة بصفه دورية لمدة سنتين ويتم انتخابهم بقرار صادر من الجمعية العامة بأغلبية الثلثين والدول الخمسة دائمة العضوية لها حق الفيتو ويختص مجلس الأمن في حفظ الأمن والسلم الدوليين حسب نص المادة ٢٤ من الميثاق ولكي يقوم مجلس الأمن بواجباته لحفظ الأمن والسلم الدوليين له ان يقوم بعدة اختصاصات ويستطيع مجلس الأمن طبقا للفصل السابع من الميثاق أن يتخذ بعض التدابير العقابية لمواجهة أى خطر يهدد الأمن والسلم الدوليين لأى دولة تهدد السلم والأمن الدولى برعاية الإرهاب الدولى أو مساندته أو تمويله على أساس أن الإرهاب الدولى يهدد الأمن والسلم الدوليين مجلس الأمن له حسب نص المادة ٤١ من الميثاق ان يطلب من الدول اعضاء الأمم المتحدة قطع الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية وللأسلحة وغيرها من وسائل المواصلات وقفا كليا أو جزئيا وقطع العلاقات الدبلوماسية مع الدول التى ترعى الإرهاب أو تمويله أو تساعد به أى طريقه أو تقوم بتدريب أفرادها ولمجلس الأمن طبقا لنص المادة ٤٢ من الميثاق ان يأمر باستخدام القوة للحيلولة دون تهديد الأمن والسلم الدوليين بالنسبة للدول التى تأوى الإرهاب بأى صوره من الصور وذلك من خلال استخدام القوة مع الدولة التى تساعد الارهاب من خلال مساهمة الدول بوحدات من قواتها المسلحة وهذه القوات المسلحة تعمل تحت أمره مجلس الأمن وقيادة هذه القوات تتلقى التعليمات من مجلس الأمن وحده وذلك لضمان حيده هذه القوات وحتى تتمكن من مراقبه تفيد هذه القوات المسلحة بالهدف الذى من أجله لجأ مجلس الأمن الى استعمال القوة لحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وعلى ذلك طبقا لميثاق الأمم المتحدة من غير المقبول تفويض دولة معينة أو دول معينة فى استعمال القوة بحجه المحافظة على الأمن والسلم الدوليين لذلك فان وجهة نظر الرئيس بوش مخالفه لميثاق الأمم المتحدة اما وجهه نظر الرئيس مبارك تطابق ميثاق الأمم المتحدة لانها تطابق نص المادة ٤٢ من الميثاق التى تنادى بالأمن الجماعى تحت قيادة مجلس الأمن .

رابعاً :-

المواد ٤٣ الى ٤٧ من ميثاق الأمم المتحدة تحدد كيفية الحصول على القوات المسلحة التى تعمل تحت قيادتها وتوجيه هذه القوات حيث أن المادة ٤٣ تنص على أن تتعهد جميع الدول أعضاء الأمم المتحدة فى سبيل المساهمة على حفظ السلام والأمن الدوليين ان يوضعوا تحت تصرف مجلس الأمن بناء على طلبه بناء

على اتفاقيات خاصة مايلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات المطلوبة لحفظ على السلام والأمن الدوليين وتكون هذه الاتفاقيات متضمنة عدد القوات التي تقدمها كل دولة وأنواعها ومدى استعدادها ونوع المساعدات التي تقدم وتنص المادة ٤٧ من الميثاق بتشكيل مجلس من أركان الحرب تكون مهمتها ان تسدى المشورة والمعونة الى مجلس الأمن وتعاونه فى جميع المسائل بما يلزمه من حاجات حربية لحفظ الأمن والسلام الدوليين وتنظيم التسليح ونوع السلاح المطلوب وهذه اللجنة تشكل من رؤساء أركان حرب الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن أو من يقوم مقامهم ولجنة رؤساء الحرب مسئولة تحت اشراف مجلس الأمن عن التوجيه الأستراتيجى لأيه قوات مسلحة موضوعة تحت تصرف المجلس .

خامسا :-

مما تقدم يتبين ان قيام امريكا او بعض الدول منفردة بحفظ الاسلام والأمن الدوليين بعيدا عن الأمم المتحدة يكون مخالف لميثاق الأمم المتحدة لذلك فان وجهة نظر الرئيس مبارك هى التى تطابق ميثاق الأمم المتحدة والشرعية الدولية

سادسا :-

لابد فى أى اتفاقية دولية تحت مظله الأمم المتحدة لمواجهة الإرهاب فى اى دولة من دول العالم الاتفاق على تعريف الإرهاب أولا الذى تواجهه الأمم المتحدة وفى رأينا أن الإرهاب هو كل فعل أيا كانت بواعثه أو اغراضه النهائية استهدف استخدام القوه او العنف أو التهديد أو الترويع تنفيذا لمشروع إجرامى فردى أو جماعى بهدف القاء الرعب بين الناس او ايذائهم أو تعريض حياتهم او حريتهم للخطر أو أمنهم للخطر او الحاق الضرر بالبيئة أو أحد المرافق أو الأملاك العامة او الخاصه أو احتلالها او الأستيلاء عليها او تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر

سابعا :-

لابد فى أى اتفاقية دولية تحت مظله الأمم المتحدة لمواجهة الرهاب فى تحديد الحالات التى تعد حالات الكفاح المشروع ضد الأحتلال الأجنبى من أجل التحرر وتقرير المصير مثل حالة الشعب الفلسطينى .

ثامنا :-

بعد ما تقدم اتمنى ان يستمع الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة لصوت العقل فى مكافحة الإرهاب صوت الرئيس المصرى مبارك فى أن تكون مكافحة الإرهاب من

خلال مواجهة دولية تحت اشراف الأمم المتحدة حتى لا ينقسم العالم الى طرفين متتارعين بل تشترك جميع دول العالم فى مواجهة الإرهاب الذى يهدد السلام والأمن الدوليين فى أى مكان على الكره الأرضية وخاصة أنه معروف دوليا عن الرئيس مبارك أنه يحكم تصرفاته العقل والحكمة فمثلا عندما تعرض لحادث الأعتيال فى ١٩٩٥ فى اثيوبيا كان من الممكن ان يدك السودان على من فيها وخاصة انه ثبت انها كانت تأوى الجماعة التى تعرضت للرئيس ولكنه فضل التريث والحكمة حتى لا يقتل ابرياء من الشعب السودانى لاذنب لهم فى هذه الجريمة البشعة وفضل الرئيس مبارك الحفاظ على الصداقة بين الشعب المصرى والسودانى ولم ينفعل وراء غريزه الانتقام الموجوده داخل كل انسان ولكنه انجاز للعقل والحكمه فها هو الراعى الأول للإرهاب فى السودان حسن الترابى فى السجن وعادت العلاقات المصرية السودانية الى صفاتها ان صوت العقل دائما الفائز على صوت الانتقام أتمنى للرئيس الأمريكى بوش ان يستفيد من تجربة الرئيس مبارك وينجاز لصوت العقل .

تاسعا :-

ومن الموسف أن الكثير من دول أوربا وأمريكا تربط بسوء قصد بين الإرهاب وبين الإسلام لذلك لابد من القيام بحملة إعلامية مدروسة لتوضيح صحيح الدين الإسلامى فى مسألة الإرهاب للدول الاوربية وأمريكا وأن صحيح الإسلامى لا يقر الارهاب لأن هدف الديانة الإسلامية تحقيق مصالح الناس بجلب المنافع ودرء المفاسد لمقومات الحياة الخمسة :- الدين والنفس والعقل والنسل والمال ودرء المفاسد مقدم على جلب المصالح والارهاب بما يحمله من قتل الأنفس واهلاك للموال من المفاسد التى جاء الاسلام لمنعها وقد أكد الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم فى تعريفه للمسلم ان ذلك مرتبط بتحقيق السلام والأمن للجميع المسلم من سلم الناس من لسانه ويده والمؤمن من أمنه الناس على دمائهم وأموالهم . أن نظرة الغرب الى اتهام الإسلام والمسلمين بالإرهاب ليست وليدة اليوم وانما هى رؤية قديمة لدى الغرب حول الاسلام والمسلمين مهد لها بعض الكتاب وبعد أحداث ١١ سبتمبر الماضى زاد العداء ووجدنا من يوجة الاتهام بسرعة وبدون دلائل الى بعض العرب المسلمين بأنهم الذين قاموا بتفجير طائرات الركاب ومعها مبنى مركز التجارة العالمى . وعن الحرب المشروعة فى الاسلام فقد شرع الاسلام الجهاد من أجل رد شرور الآخرين والرد على عدوانهم ، فالمسلم لا يبيد جهاد وقتال الآخرين

أيا كانوا مالم يقاتلوه وينهى القتال حين ينهى العدو عدوانه عليه وقد نظم الاسلام الامر أثناء الحرب بشكل حضارى فلا يبدأ المسلم بالقتال الا بعد اعلام العدو حتى يستعد ، عدم الافساد أثناء الحرب وتخريب الممتلكات وقتل المواشى وحرق النخيل . فالاسلام لايجيز لأتباعه قتال أو حرب الآخرين الا اذا وقع عليهم عدوان والا يتجاوزوا أو يغالوا فى الحرب أو يمتد قتالهم الى من لم يشارك فى القتال بجانب المحافظة على الممتلكات والأموال ولا بد لتوضيح الفروق بين جماعات التحرير وجماعات الارهاب جماعات التحرير تمارس العمل السرى بغرض تحرير أوطانها والحصول على حقوقها ضد معتد أو مستعمر غاضب أما عن جماعات الارهاب فهناك ارهاب محلى يتم بواسطة أفراد من دولة معينة داخل دولتها مثلما يتم فى الجزائر وارهاب عالمى تقوم به جماعات أو أفراد من دول معينة فى دول أخرى مثل أخرى مثل منظمة الجيش الأحمر اليابانية . حيث تعتمد أجهزة الاعلام الغربية على الخلط بين المنظمات الارهابية ومنظمات التحرير . ولا بد من توضيح موقف المسلمين من العمليات الارهابية لان وجود منظمات أرهايية تنسب نفسها للاسلام لاتعكس واقع الاسلام ولايقرها المسلمون .

1

2

الفهرس

صفحة

تقديم

اهداء

شكر

مقدمه

٢

٣

٤

١٣

"الباب الاول"

"مشكلة الخط الهمايوني لبناء وترميم الكنائس"

١٤ الفصل الأول :- وضع الأقباط في مصر قبل صدور الخط الهمايوني

٢٢ الفصل الثاني :- صدور الخط الهمايوني في عهد سعيد باشا

٢٣ المبحث الأول :- ظروف وأسباب صدور الخط الهمايوني

٢٤ المبحث الثاني :- نص للخط الهمايوني بعد تعريبه باللغة التركيه

٣٠ المبحث الثالث :- التعليق على الخط الهمايوني

٣٢ الفصل الثالث :- الحالة السياسية بعد صدور الخط الهمايوني وموقف الأقباط

٣٢ المبحث الأول :- الحالة السياسية منذ صدور الخط الهمايوني حتى

اعلان الحماية وموقف الاقباط .

٣٩ المبحث الثاني :- الحالة السياسية منذ اعلان الحماية حتى قرار

الشروط العشره لبناء الكنائس وموقف الاقباط

٤٦ الفصل الرابع :- الشروط العشره لبناء الكنائس بعد انتهاء الخط الهمايوني

٤٧ الفصل الخامس :- نقل اختصاص ترميم الكنائس للمحليات

٥٠ الفصل السادس :- مدى تواجد الخط الهمايوني في النظام القانوني المصري

٥٤ الفصل السابع :- الحل للقضاء نهائيا على مشكلة بناء الكنائس وترميمها

٦٠ "الباب الثاني"

"مشكلة اذاعة القديس وصلاة الجمعة في الاذاعة والتليفزيون"

٦٠ الفصل الأول :- ثوره الاتصالات في مصر

٦٣ الفصل الثاني :- الاستراتيجيه الاعلاميه الخارجيه في عهد مبارك

٦٦ الفصل الثالث :- رأينا فى اذاعة القداى وىلاة اللىعه فى الازاعه والتلفزيون
٧٠ "الباب الثالث "

"مشكلة اعادة الاوقاف القبطية "

٧٠ الفصل الاول :- مشكلة الاوقاف القبطية وتطورها
٧٧ الفصل الثانى :- تطور اعادة الاراضى الزراعىة الموقوفة لهيئة الاوقاف القبطية
٧٨ المبحث الاول :- فحص الاراضى الزراعىة الموقوفة فى محافظات مصر
٨٤ المبحث الثانى :- الخلاصه فى فحص الأراضى الزراعىة الموقوفة
٨٤ الفصل الثالث :- العقارات الموقوفة التى تطالب بها هيئة الأوقاف القبطية
٨٥ الفصل الرابع :- رأينا للانتهاء من مشكله الأوقاف القبطية
٨٧ "الباب الرابع "

"مشكلة تعداد الاقباط فى مصر والمهجر "

٨٨ الفصل الاول :- تعداد مصر فى عام ١٩٣٧ م
٨٩ الفصل الثانى :- تعداد مصر فى عام ١٩٤٧ م
٨٩ الفصل الثالث :- تعداد مصر فى عام ١٩٦٦ م
٨٩ الفصل الرابع :- تعداد مصر فى عام ١٩٧٦ م
٩٠ الفصل الخامس :- تعداد مصر فى عام ١٩٨٦ م
٩١ الفصل السادس :- تعداد مصر فى عام ١٩٩٦ م
٩٢ الفصل السابع :- رأينا فى تعداد الاقباط فى مصر والمهجر
٩٣
٩٤ "الباب الخامس "

"اختيار الوزراء والمناصب المختلفه بناء على الكفاءه بعيدا عن المعيار الطائفى

٩٥ الفصل الاول :- التجربه اللبنانية فى تقسيم المناصب على اساس طائفى
١٠٣ الفصل الثانى :- اختيار الوزراء فى مصر بعيدا عن العنصر الدينى
١٠٤ المبحث الاول :- الوزارات فى عهد الخديوى اسماعيل
١٠٦ المبحث الثانى :- الوزارات فى عهد الخديوى محمد توفيق
١٠٧ المبحث الثالث :- الوزارات فى عهد عباس حلمى باشا

١٠٩	المبحث الرابع :-الوزارات فى عهد السلطان حسين كامل
١٠٩	المبحث الخامس :-الوزارات فى عهد السلطان أحمد فؤاد
١١٠	المبحث السادس :-الوزارات فى عهد الملك فؤاد الأول
١١٣	المبحث السابع :-الوزارات فى عهد الوصاية على العرش
١١٤	المبحث الثامن :-الوزارات فى عهد الملك فاروق الأول
١١٦	المبحث التاسع :-الوزارات فى عهد الوصاية المؤقتة بعد الثورة
١١٧	المبحث العاشر :-الوزارات فى عهد الرئيس محمد نجيب
١١٩	المبحث الحادى عشر :-الوزارات فى عهد الرئيس عبد الناصر
١٢٢	المبحث الثانى عشر :-الوزارات فى عهد الرئيس السادات
١٢٥	المبحث الثالث عشر :-الوزارات فى عهد الرئيس مبارك
١٢٨	الفصل الثالث :-رأينا الخاص فى اختيار الوزراء والمناصب المختلفة
	بناء على معيار الكفاءة
١٣٠	الفصل الرابع :- المقترحات للقضاء على مشكلة اختيار المسئولين على أساس طائفى
١٣٧	"الباب السادس"
	"مشكلة المادة الثانية من الدستور باعتبار الشريعة الاسلاميه مصدر للتشريع"
١٣٨	الفصل الاول :- مصادر التشريع وحرية العقيدة فى دستور ١٩٢٣م
١٣٩	الفصل الثانى :- مصادر التشريع وحرية العقيدة فى دستور ١٩٣٠م
١٤٠	الفصل الثالث :- مصادر التشريع وحرية العقيدة فى الاعلان الدستورى ١٩٥٣
١٤١	الفصل الرابع :- مصادر التشريع وحرية العقيدة فى دستور ١٩٥٦م
١٤٢	الفصل الخامس :- مصادر التشريع وحرية العقيدة فى دستور الوحدة ١٩٨٥
١٤٣	الفصل السادس :- مصادر التشريع وحرية العقيدة فى دستور ١٩٦٤
١٤٣	الفصل السابع :- مصادر التشريع وحرية العقيدة فى دستور ١٩٧١
١٤٥	الفصل الثامن :- مصادر التشريع وحرية العقيدة فى تعديل الدستور ١٩٨٠ م
١٤٧	الفصل التاسع :- رأينا فى المادة الثانية من الدستور

"مشكلة التجاهل التعليمي والاعلامى لتاريخ الأقباط ضمن تاريخ

مصر

- ١٦١ الفصل الأول :- العصر الفرعونى
 ١٦٣ الفصل الثانى :- عصر الدولة اليونانية والبطالمة
 ١٦٤ الفصل الثالث :- عصر الدولة الرومانية
 ١٦٥ الفصل الرابع :- عصر الفترة القبطية فى ظل الحكم الرومانى
 ١٦٦ المبحث الاول :- تاريخ مصر فى الفترة القبطية فى المائة سنة الاولى
 ١٧١ المبحث الثانى :- تاريخ مصر فى الفترة القبطية فى المائة سنة الثانية
 ١٧٣ المبحث الثالث :- تاريخ مصر فى الفترة القبطية فى المائة سنة الثالثة
 ١٧٧ المبحث الرابع :- تاريخ مصر فى الفترة القبطية فى المائة سنة الرابعة
 ١٧٩ المبحث الخامس :- تاريخ مصر فى الفترة القبطية فى المائة سنة الخامسة
 ١٨١ المبحث السادس :- تاريخ مصر فى الفترة القبطية فى المائة سنة السادسة

١٨٤ الفصل الخامس:- تاريخ مصر منذ العهد الاسلامى حتى عهد مبارك

١٨٥ الفصل السادس :- رأينا فى التجاهل الاعلامى والتعليمى لتاريخ الاقباط

١٨٩ "الباب الثامن"

"مشكلة تنقية الخطاب الدينى الاسلامى والمسيحى من التعصب"

- ١٨٥ الفصل الاول :-تعصب قله من المشايخ والقساوسة
 ١٩٢ الفصل الثانى :- صحيح الدين الاسلامى فى النظر للمسيحية
 ١٩٩ الفصل الثالث :- رأينا مشكلة تنقية الخطاب الدينى الاسلامى والمسيحى
 من التعصب

٢٠٦ "الباب التاسع"

"مشكلة تمثيل الاقباط فى البرلمان"

- ٢٠٧ الفصل الاول :- تمثيل الأقباط فى البرلمان قبل الثورة
 ٢٠٨ الفصل الثانى :- تمثيل الأقباط فى البرلمان فى عهد عبد الناصر
 ٢٠٩ الفصل الثالث :- تمثيل الأقباط فى البرلمان فى عهد السادات

٢١٠	الفصل الرابع :- تمثيل الأقباط في البرلمان في عهد مبارك
٢١١	الفصل الخامس :- رأينا في حل مشكلة تمثيل الأقباط في البرلمان
٢٢٠	الباب العاشر
	مشكلة تعدى المتأسلمين على الأقباط
٢٢٢	الفصل الاول :- مفهوم المتأسلمين
٢٢٩	الفصل الثاني :- لماذا تعبير المتأسلمين ؟
٢٣٢	الفصل الثالث :- تعدى المتأسلمين على الأقباط
٢٣٧	الفصل الرابع :- تعدى المتأسلمين على رجال الأمن وغيرهم
٢٤٤	الفصل الخامس :- رأينا في القضاء على مشكلة تعدى المتأسلمين على الأقباط
٢٤٩	الفصل السادس :- مكافحة الإرهاب دوليا قبل احداث سبتمبر ٢٠٠١
٢٥٢	الفصل السابع :- مكافحة الإرهاب دوليا بعد احداث سبتمبر ٢٠٠١
٢٥٦	الفصل الثامن :- رأينا في مكافحة الإرهاب دوليا

رقم الايداع بدار الكتب المصرية
٢٠٠١/١٧٤٠٤

مطابق الاعتماد بكونه من النزيل
